سلسلة
السياسة والأمن القومي

حرب المياه بين التحديات الاقتصادية والاطماع السياسية

الدكتور
السعيد عبد الحميد إبراهيم

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

962 إبراهيم، السعيد عبد الحميد.

ا . أ

حرب المياه بين التحديات الاقتصـــادية والأطماع الســـياســـية /

الســـعيد عبد الحميد إبراهيم، وآخرون. -ط1.-دســـوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع.

396ص ؛ 17 × 24سم . (سلسلة السياسة والأمن القومي).

تدمك : 3-775-308-977-978

1. سياسة . 2. أمن قومي.

أ – المؤلف، وآخرون. ب. العنوان.

رقم الإيداع: 22577.

الناشر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز

هاتف- فاكس : 0020472550341 محمول : 00201277554725

elelm_aleman@yahoo.com ***E-mail:***
elelm_aleman2016@hotmail.com

2022

الفهـــرس

مقدمـــة

ان كمية المياه على ســـطح الأرض ثابتة ولكن الطلب عليها يتزايد، مما يعني أن حصة الفرد منها آخذة بالتناقص ونوعيتها آخذة بالتردي.

وقد ينشـــأ في بعض مناطق العالم تنافس على هذه الكمية الثابتة قد تتطور إلى صراعات.

ولما كانت معظم الأنهار في العالم عابرة للحدود، كان لابد من نشـــوء الخلافات بين الدول المتشاطئة، حين تعتبر دول المنبع نفسها أحق باستعمال المياه من دول المرور أو دول المصب. ونتيجة لذلك، فقد اهتم المجتمع الدولي بالقضـــايا الخلافية حول المياه وما قد تولده من صـــراعات ومع نشـــوء الأمم المتحدة، بدأ بتأطير هذا الاهتمام وإسناده بالمعاهدات والمواثيق.

فقد رعت الأمم المتحدة كافة المبادرات الدولية والاتفاقيات الثنائية والإقليمية وأشرفت على العديد من الأنشطة العلمية وأصدرت القرارات، وتبنت أخيرا الاتفاقية الدولية حول قانون اســـتخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية.

الفصل الأول

شح المياه في الوطن العربي

في وقت توشك فيه الموارد المائية المتاحة لكل فرد في العالم أن تتقلص بنسبة لا تقل عن 50 % خلال الفترة ما بين عامي 2000 – 2025، خصوصاً مع ازدياد الاستهلاك العالمي للمياه بمعدل 8.4 % سنوياً. فإن الإسرائيليين يحصلون – وفق البنك الدولي – على نسبة مياه تفوق تلك التي يستعملها الفلسطينيون بأربعة أضعاف! يترافق ذلك مع إهمال حاجات الفلسطينيين إلى الماء من خلال تطبيق سياسات إسرائيلية عنصرية وقمعية تجاه الفلسطينيين بحسب تأكيدات منظمة العفو الدولية.

لماذا بات الأمن القومي العربي مهدداً وقابلاً للاختراق بسبب المياه؟! وكيف يمكن حل مشكلة المياه ومصادرها؟! وهل ستتصاعد الأزمات بشأن المياه في القرنين القادمين؟! تحتل المياه موقعاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء دولة إسرائيل، وذلك استناداً لادعاءات باطلة بلبوس ديني وتاريخي باطل أيضاً..

وقامت الحركة الصهيونية بإيفاد الخبراء واللجان العلمية خلال القرن التاسع عشر لدراسة الموارد المائية في فلسطين، ومدى الاستفادة من مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض البحر الميت عن البحر المتوسط، وقد قام بهذه الدراسات خبراء فرنسيون وأمريكيون عام 1850، ومن بينهم هريس أحد مؤسسي الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، والجمعية العلمية البريطانية عام 1875، التي أوصت بإمكانية إسكان خمسة

ملايين مهاجر يهودي في فلسطين، إلا أن أهمية المياه في الفكر الصهيوني أخذت تتبلور بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، حيث صرح ثيودور هرتزل **بقوله في أعقاب المؤتمر**: "إننا وضعنا في هذا المؤتمر أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد إلى نهر الليطاني"[1].

كما سعت الدوائر الصهيونية في عام 1903، للاتصال بالحكومة البريطانية لإرسال بعثات فنية لإجراء الدراسات حول إمكانية سحب جزء من مياه نهر النيل إلى سيناء، ومن ثم جر هذه المياه إلى النقب لتطويره وبناء المستعمرات اليهودية فيه[2].

وفي عام 1919، كان من أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر الصهيوني العالمي الذي عقد بمدينة بازل بسويسرا: "يجب تذكير عصبة الأمم أنه لا بد من إدخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن الحدود وتشمل نهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ"[3]. وقد مارست الدوائر الصهيونية ضغوطاً كبيرة على المجتمعين في مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، لجعل حدود فلسطين تضم منابع نهر الأردن ونهر الليطاني وسهل حوران في سوريا إلا أن هذه المطالب قوبلت بالرفض خصوصاً من الفرنسيين الذين وضعوا سوريا ولبنان تحت انتدابهم، وفي عام 1941، قال بن غوريون: "علينا أن نتذكر بأنه لابد أن تكون مياه نهر الليطاني ضمن حدود الدولة اليهودية لضمان قدرتها على البقاء"[4]. وهكذا يتضح أن المياه وقفت على قمة المخططات لإنشاء الدولة اليهودية، لأن قضية المياه ترتبط بقضية الوجود الصهيوني نفسه، كما يتضح أن الاهتمام الصهيوني انصب بشكل كبير على المناطق المتاخمة للحدود الشمالية لفلسطين، لأن معظم مصادر المياه التي تغذي فلسطين تنبع من كل من سوريا ولبنان، حيث يقع نهر الليطاني في الأراضي اللبنانية والذي تذهب مياهه هدراً في البحر على حد تعبير بيغن عندما غزت إسرائيل لبنان عام

1982[5]، لذلك بذلت الحركة الصـهيونية جهوداً كبيرة لتوسـيع الحدود الشـمالية للاستحواذ على منابع المياه، وقد أكد ذلك العديد من الزعماء الصهيونيين أمثال حاييم وايزمان في رســالته بتاريخ 1920/10/30 إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني، حيث أشــار إلى أن مياه نهر الأردن واليرموك لا تفي بحاجة الدولة اليهودية، ونهر الليطاني يمكنه أن يســد هذا العجز ويؤمن المياه لري الجليل، كما اقترح هربرت صــموئيل أول مندوب ســامي بريطاني على فلســطين وهو يهودي جعل الحدود الشمالية لفلسطين تتوغل داخل لبنان ليمتد من الضفة الشــمالية لنهر الليطاني حتى أقصــى ينابيع نهر الأردن قرب راشـيا، ولتحقيق أهدافها فقد عملت الدوائر الصـهيونية على إرسال العديد من البعثات خلال فترة الانتداب البريطاني إلى فلسطين لإجراء عمليات مسح للمصـادر المائية واقتراح المشـاريع المائية لتشـجيع الاسـتيطان اليهودي فوضـعت المشروع تلو المشـروع ومنها مشــروع روتنبرغ عام 1927، ومشــروع أيونيدس عام 1938، ومشــروع لاودرملك عام 1944، ومشروع هيز عام 1948[6].

وبعد إقامة دولة إســرائيل عام 1948 على نحو 80% من مســاحة فلســطين، وعلى الرغم من أنها لم تتمكن من الســيطرة على منابع المياه في المنطقة عند تأســيســها، إلا أنها لم تيأس في تحقيق هذا الحلم، فبدأت في تنفيذ مشـروع تحويل مياه نهر الأردن وذلك بسـحب المياه من جسـر بنات يعقوب شمال بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، وهي منطقة منزوعة السلاح بين القوات السـورية والإسـرائيلية، فتأزم الموقف بين الطرفين، وأصـبح على وشـك الانفجار، فأرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبعوثًا خاصًا له هو أريك جونستون للبحث في حل إقليمي لقضـية المياه، وقام هذا الأخير بأربع زيارات إلى منطقة الشــرق الأوســط بين عامي 1953- 1955في محاولة منه لإقناع جميع الأطراف بالتقرير الفني الذي وضـعه المهندس تشـارلز مين بإشـراف هيئة وادي

تنس الأمريكية وبطلب من وكالة هيئة غوث اللاجئين والخارجية الأمريكية، وقد قدر المشروع متوسط التصريف السنوي لمياه نهر الأردن بنحو 1213 مليون متر مكعب، اقترح توزيع 774 مليون متر مكعب للأردن، و394 مليون متر مكعب "لإسرائيل"، 45 مليون متر مكعب لسوريا، ولا شيء للبنان.

اجتمع الخبراء العرب بتكليف من جامعة الدول العربية لدراسة المشروع، وقد اعترضوا على جعل بحيرة طبريا منطقة لتخزين مياه نهر الأردن، لأنها تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل الزراعة العربية في تلك المنطقة رهينة بيد إسرائيل، كما أنها ليست منطقة مثالية لتخزين المياه لوجود ينابيع مالحة في قاعها، مما يزيد من ملوحة المياه، كما اعترضوا على سحب المياه خارج حوض نهر الأردن لأن ذلك مخالف للأعراف والقوانين الدولية(7).

السيطرة على مصادر المياه:

وفي أعقاب حرب 1967 سيطرت إسرائيل على مصادر المياه العربية الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط وهي حوض نهر الأردن الأعلى الذي ينبع من لبنان وسوريا وحوض نهر اليرموك المشترك بين الأردن وسوريا والخزانات الجوفية الضخمة تحت الضفة الغربية بفلسطين والمعروفة بخزان الجبل وبئر الجبل.

وبعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية أصدرت قراراً ينص على أن جميع المياه الموجودة في الأراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها (الضفة والقطاع) هي ملك خالص لإسرائيل وبدأت في سحب المياه من الأراضي الفلسطينية لتغذية المدن المحتلة بحوالي 700مليون م3 ويحصل الفلسطينيون على حوالي 134مليون م3 أي ما يعادل 19% من المياه الفلسطينية ثم يبيعون الفائض للفلسطينيين!!. كما قامت بالاستحواذ على مياه نهر الأردن وتخزينها في بحيرة

طبريا ثم نقلها من الشـــمال للجنوب لتغذية المناطق "الإســـرائيلية" المختلفة. وتحصـــل إسـرائيل على 60% من مياه نهر الأردن بينما يحصـــل الأردن على 25% وسـوريا على 15% على الرغم من أن مياهه تنبع من سـوريا كما قامت بمنع الفلسـطينيين من الوصـول لنهر الأردن ودمرت كل المضـخات على النهر وطردت المزارعين.

ونتيجة سـحب المياه من النهر تضـررت الأراضـي الواقعة على ضـفتيه كما ارتفعت نســبة الأملاح في مياهه وهو المصـــدر الرئيس المغذي للضـــفة الغربية وآبارها الجوفية لتصـل إلى 5000 جزء في المليون والموصـي به دولياً 250 جزءاً في المليون وتسيطر سلطة الاحتلال على 88% من مصـادر المياه الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة(8).

إسرائيل والمياه الفلسطينية:

بعد إعلان ما سمي بدولة إسرائيل عام 1948، وضـعت هذه الدولة المياه على رأس أولوياتها، فتم إعداد الخطط لاستثمار المياه وعدم هدر أي من الموارد المائية تمهيداً لاســتقبال أعداد كبيرة من المهاجرين اليهود إليها، وقد وضـــعت السـياسـة الإسـرائيلية نصـب عينيها عدم إهدار أي نقطة ماء يمكن الحصـول عليها في فلسـطين، ولذلك كان قرار تأميم المياه في شـهر آب/ أغسـطس عام 1949 الذي أصدرته حكومة إسرائيل، ويقضـي باعتبار المياه ملكاً عاماً، للدولة فقط حق التصرف فيها، ولا يحق للأفراد ذلك، وأسندت مهمة الإشراف على هذا القرار لوزير الزراعة، يسـاعده مفوض للمياه وظيفته حصـر صـلاحية الترخيص للأفراد بالحصول على كمية من المياه من مصادرها المختلفة(9).

إن مثل هذه الإجراءات إنما هي امتداد لعمليات التطبيق العملي للفكر الصــــهيوني فيما يتعلق بقضـــية المياه، وقد ظهر ذلك جلياً في المذكرات

الشخصية لموسي شاريت أول وزير خارجية لإسرائيل في مباحثاته مع إريك جونستون المبعوث الأمريكي من قبل الرئيس أيزنهاور لترتيب مسألة المياه في منطقة غور الأردن، حيث اهتم بضمان سيطرة إسرائيل على جميع المنابع المائية ومصادرها بما في ذلك مياه نهر الليطاني، وعلى أن تتكيف الحدود الجغرافية وفق هذا المفهوم. وفي عام 1955، قال ديفيد بن غوريون رئيس وزراء إسرائيل في ذلك الوقت: "إن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى نتائج هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم ننجح في هذه المعركة فإننا لن نكون في فلسطين[10].

وبعد احتلال إسرائيل لبقية الأراضي الفلسطينية في أعقاب حرب 1967، سارعت قواتها إلى السيطرة الكاملة على الموارد المائية الفلسطينية، حيث أصدرت عدداً من الأوامر العسكرية، كان أولها قبل انتهاء العمليات العسكرية يوم 1967/6/7، يتم بمقتضاها نقل جميع الصلاحيات بشأن المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الحاكم العسكري الإسرائيلي، **ثم تلا هذا الأمر سلسلة من الأوامر العسكرية منها:**

1- الأمر رقم 92 بتاريخ 1967/8/15، وينص على منح كامل الصلاحية في السيطرة على كافة المسائل المتعلقة بالمياه لضابط المياه المعين من قبل المحاكم الإسرائيلية.
2- الأمر رقم 158 بتاريخ 1967/8/19، وينص على أن يمنع منعاً باتاً إقامة أي إنشاءات مائية جديدة بدون ترخيص، ولضابط المياه حق رفض أي ترخيص دون إعطاء الأسباب[11].
3- الأمر رقم 291 الصادر عام 1967، وينص على أن جميع مصادر المياه في الأراضي الفلسطينية أصبحت ملكاً للدولة وفقاً للقانون الإسرائيلي عام 1959.

4- الأمر العسكري رقم 948 الذي ينص على إلزام كل مواطن في قطاع غزة بالحصول على موافقة الحاكم العسكري الإسرائيلي إذا أراد تنفيذ أي مشروع يتعلق بالمياه، بالإضافة إلى الأمر رقم (457 عام 72)، (715 عام 77)، (1336 عام 91)[12].

وقد مكّنت الأوامر العسكرية الإسرائيلية السابقة القوات الإسرائيلية خلال العقود الثلاثة الماضية من إحكام سيطرتها على موارد فلسطين المائية حارمة **الشعب الفلسطيني من حقوقه المائية من خلال العديد من الإجراءات ومنها:**

1. فرض القيود على استغلال الفلسطينيين لحقوقهم المائية في الضفة وغزة.
2. تقييد حفر الآبار الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. حفر إسرائيل العديد من الآبار داخل المستوطنات الإسرائيلية في الضفة وغزة.
4. حفر سلسلة من الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة لاستنفاد المياه العذبة والتقليل من المياه المنسابة إلى الخزان الجوفي الساحلي في قطاع غزة.

وقد أدت هذه السياسة إلى تزايد نسبة الأملاح في معظم آبار المياه الجوفية سواء كانت في الضفة الغربية أو قطاع غزة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي.

أما عن كمية المياه الفلسطينية في الخزان الجوفي فتقدر في الأوضاع المثالية بحوالي 895 مليون متر مكعب، منها 835 مليون متر مكعب في الضفة الغربية، و60 مليون متر مكعب في قطاع غزة[13]، وهناك تقديرات أخرى مختلفة، ويرجع ذلك إلى اختلاف الجهات التي تقوم بالتقدير، وتذبذب كميات المطر السنوي، وأياً كانت هذه التقديرات فإنها جميعاً تتراوح بين

700–900 مليون متر مكعب، وقد حددت اتفاقية أوسلو الثانية الموقعة في 1995/9/28 **كميات المياه الفلسطينية على النحو التالي**(14):

المنطقة	كمية المياه– مليون متر مكعب
أحواض الضفة الغربية الحوض الشرقي	172
الحوض الشمالي الشرقي	145
الحوض الغربي	362
مجموع الضفة الغربية	679
قطاع غزة	55
مجموع الأراضي الفلسطينية	734

كما حددت اتفاقية أوسلو كمية استهلاك المياه على النحو التالي: (15)

المنطقة	كمية المياه– مليون متر مكعب
الضفة الغربية	127.4
قطاع غزة	108
المجموع	235.4
المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة	60
المجموع الكلي	295.4

إذن فإن كمية المياه المستهلكة في الضفة الغربية، بلغت حسب اتفاقية أوسلو 127.4 مليون م3، هذا يعني أن الكمية الباقية وهي 552 مليون م3 تذهب جميعها إلى إسرائيل، منها 50 مليون م3 تذهب إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة، أما في قطاع غزة فإن مياه الخزان الجوفي تقدر بـ 55 مليون م3، إلا أن احتياجات القطاع المائية أكبر من ذلك بكثير إذ تم ضخ 103 مليون م3 بالإضافة إلى 10 مليون م3 يتم ضخها في المستوطنات.

إن قطاع غزة يعاني عجزاً مائياً يقدر بـــ 50 مليون م3، وإسرائيل تستنفذ 562 مليون م3 من المياه الفلسـطينية في كل من الضــفة الغربية وقطاع غزة بشـكل مباشـر. بالإضــافة إلى اسـتيلائها على حقوق فلسـطين المائية في نهر الأردن والتي تقدر بـــــ50 مليون م3. ولقد تركت الإجراءات الإسـرائيلية آثارها الخطيرة على الحقوق الفلســـطينية في المياه، فمعدلات الاســـتهلاك الفردي للمواطن الفلســـطيني أصـــبحت تقل كثيراً عن معدلات الاســـتهلاك الفردي **في إسرائيل كما في الجدول التالي:**

نوع الاستهلاك	فلسطين	إسرائيل	النسبة
عدد السكان- مليون	2.87	5.7	1.96:1
كمية المياه للاستهلاك الآدمي م3/ سنوياً	91	571	2.3:1
نصيب الفرد من مياه الشرب م3/ سنوياً	30	101	3.36:1
كمية المياه للاستهلاك الزراعي م3/ سنوياً	171	1252	7.3:1
كمية المياه للاستهلاك الصناعي م3/ سنوياً	5	136	27:1
إجمالي نصيب الفرد من المياه م3/ سنوياً	93	344	3.7:1

ويتضـح من الجدول أن معدل نصـيب الفرد الفلسـطيني من المياه يصـل إلى 27% بالمقارنة مع نصيب الفرد الإسرائيلي، وهذا راجع إلى اعتماد إسرائيل الكبير على المياه الفلسـطينية لتلبية متطلباتها المائية الكبيرة، وتسـتغل إسـرائيل مياه الخزان الجوفي الفلســطيني عبر شــبكة من الآبار العميقة يصـــل عددها إلى 300 بئر غرب الخط الأخضـــر، بالإضـــافة إلى 51 بئراً[17] موجودة في المســتوطنات الإســرائيلية بالضــفة، و43 بئراً موجودة في المســتوطنات الإسرائيلية في قطاع غزة[18].

أطماع بمياه لبنان:

لا تقف الأطماع الإسـرائيلية إلى حد معين، ففي أول مؤتمر صـهيوني في بال بسـويسـرا اعتبر ثيودور هرتزل حدود "الدولة اليهودية" تمتد حتى نهر الليطاني، كما قدّمت المنظمة الصـهيونية العالمية عام (1919م) إلى مؤتمر باريس مذكرة طالبت فيها بضم الأراضي اللبنانية حتى نهر الليطاني إلى حدود فلسطين تحت سيطرة الاحتلال البريطاني. وفي عام (1923م)، انتقلت سبع عشرة قرية لبنانية إلى هذه الحدود. وقد ضمّ الإسـرائيليون في العام (1948م) سبع قرى لبنانية إلى حدود كيانهم، وفي عام (1967م)، سيطروا على عدد من مزارع الجنوب وطردوا مئات العائلات اللبنانية من بيوتها وأملاكها، وأقاموا عام (1978م) "دويلة لعملائهم"، أسقطها المقاومون، ودحروا جيش الاحتلال في أيار (2000م)...

وكانت الطائرات الإسـرائيلية قد أغارت عام (1965م) على العمال الذين كانوا يعملون في ورشة بناء سد الحاصباني، واستطاعت أن توقف العمل في المشروع. وكان قد صرّح رئيس شركة المياه الإسـرائيلية (ميكورت)، بتاريخ (1990/7/19) أن "إسـرائيل تقوم بضخ (20 ـــ 23) مليون م3، من مياه الليطاني سنوياً".

وبحسب اليشع كالي ــ خبير المياه الصهيوني ــ "أن نقل المياه اللبنانية . قبل دحر إسرائيل عن الجنوب ــ إلى إسرائيل، في إطار تعاون محتمل في شأن المياه بين إسـرائيل ولبنان، قابل للتحقيق عن طريق تحويل مياه نهر الليطاني إلى حوض طبريا".

وبحسب كالي أيضاً فإن تحويل مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا ليس بقصد إنتاج المزيد من الكهرباء فحسب، بل لتقليص المياه في الميزان اللبناني

لأن هناك "فوائض غير مستغلة في الليطاني الأسفل" وأن "هذا الوضع سيتغير عاجلاً أم آجلاً".

وعلى الرغم من هذا التهديد الأجوف، فإن الأمور والمعطيات بعد دحر الاحتلال عن الجنوب اللبناني قد تغيّرت بشكل كامل، وعلى هذا الأساس، وفي (2002/8/31)، بدأ لبنان بالأعمال الإنشائية لمشروع ضخ مياه الحاصباني، وذلك لجر [12] ألف م3، من مياه الشرب يومياً (أي حوالي 4.4 مليون متر مكعب سنوياً) من منابع الحاصباني إلى القرى والبلدات الواقعة ضمن المنطقة المحيطة بمجرى الحاصباني.

وبحسب تقرير أعدته الحكومة اللبنانية وسُلّم للأمم المتحدة وعدد من عواصم القرار في العالم فإن هذا المشروع "يتجاوب مع الحاجات الاجتماعية – الاقتصادية، الحيوية، الأساسية، والإنسانية في هذه المناطق".

وبحسب التقرير أيضاً فإن كمية المياه المتوفرة حالياً لسكان تلك القرى والبلدات الجنوبية اللبنانية تبلغ (50) ليتراً للشخص الواحد في اليوم. أي ما يساوي (3910) متراً مكعباً في اليوم للمنطقة بأسرها والمأهولة بحوالي (65) ألف نسمة".

المياه تشعل الحروب:

ويؤكد مراقبون ومتخصصون في ملف المياه بالمنطقة العربية أن الموارد المائية المتاحة لكل فرد في العالم باتت على وشك التقلص بنسبة لا تقل عن 50 % خلال الفترة ما بين عامي 2000 – 2025، مشيرين إلى أن الخطورة كامنة عند معرفة أن نسبة الاستهلاك العالمي للمياه تزداد بمعدل 8.4 % سنوياً. وتشير التقارير والدراسات إلى أن القرن الحالي سيشهد حروباً داخلية وخارجية للسيطرة على المياه مثلما شهد القرن الماضي حروباً على النفط.

وتبدو المياه رهاناً اســـتراتيجياً يدخل في صـــميم الأمن القومي لأي بلد سواء على الصعيد السياسي، الاستراتيجي، أو الاقتصادي الاجتماعي. ويرى الخبراء أن الماء ســيكون على الأرجح مصــدراً للاضــطرابات الســياســية والاجتماعية، وقد يصـل إلى الحروب في الشـرق الأوسـط خلال الســنوات العشـرين المقبلة. وحسـب خبراء، فإن احتياطيات المياه الجوفية تشـكل مورداً محدوداً يتم استغلاله على نحو يفوق قدرته على تجديد نفسه، لكن بعد استنزاف تلك المياه، لا بد من حفر آبار عميقة، علماً بأن المياه عندها ســتصــبح أقل عذوبة.

يقول د. حلمي شـعراوي المدير السـابق لمعهد البحوث العربية والأفريقية "إن خطط إسـرائيل منذ وجودها تحوي خططاً وأفكاراً مائية ترتكز أسـاسـاً على ادعاء صـاغه البروفيسـير الإسـرائيلي "جدعون فيشـلرون" بأن البنية المائية السطحية والجوفية في الشرق الأوسط غير متواصلة – وهذا ما يفرض الحاجة إلى اتفاق لنقل المياه إلى مناطق لم تشأ المصـادفات أن تمنحها إياها – ويكمل هذا الادعاء على لسـان "يوسـي ببلين" في الجولة الخامسـة للمفاوضـات متعددة الأطراف عام 1992 حينما دعا إلى نبذ الحديث عن المياه التي اغتصـــبتها إســـرائيل والانطلاق من الأمر الواقع الحـالي – وهو من منظوره وجود نقص في المياه لدى الدول العربية وإســرائيل معا مما يطرح ضــرورة تعاونهما لزيادة الموارد بدلاً من التركيز على حقوق الفلسطينيين والسوريين وغيرهم من مصـادر المياه الموجودة.

وأضـاف د. شـعراوي "إن المشـروع المائي الإسـرائيلي هو تزويد الضـفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصــادر خارجية 'النيل – اليرموك – الليطاني أو جميعها" ونقل مياه النيل إلى شـمال النقب "يقصـد أن 0.5 % من اسـتهلاك مصر لا يشكل عنصراً مهما في الميزان المائي المصري"، كما أن هناك مشروع

أردني – إســـرائيلي مشـــترك لاســـتغلال مياه نهر اليرموك وذلك لتخزين مياه السـيول الشـتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية الواقعة داخل فلسـطين المحتلة وهيئة مائية مشـتركة أردنية/ إسـرائيلية للتنمية المشـتركة واقتسـام موارد المياه، ومشروع مع لبنان للاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني – ونقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا[19].

ويقول د. مغاوري شـــحاتة دياب الخبير المائي بجامعة المنوفية "إن التقارير الدولية تشير إلى أنه على صعيد عالمنا العربي، معظم مصادر المياه العربية تنبع من مصـــادر غير عربية، مما يجعل الأمن القومي العربي قابلاً للاختراق من قبل كثير من الدول منها على ســبيل المثال تركيا، أثيوبيا، إسـرائيل". ويضـيف "كثيراً ما يتم اسـتخدام المياه كسـلاح تهديد ضـد العرب والضـغط عليهم، وهو ما حدث فعلاً عام 1998 بالضـغط التركي على سـوريا، وكما حدث أيضاً بين مصر وأثيوبيا".

ويقول د. مغاوري "ويبقى الأمر أكثر تعقيداً على مستوى الصـراع العربي الإسـرائيلي حيث أمام هذا الوضـع المائي الصـعب، فإن "إسـرائيل" تقترح تعاوناً مائياً في المنطقة من فرضـية أن العقدين القادمين من القرن الحادي والعشـرين سـيكونان على الأرجح عقدي صـراع وتشـاحن على موارد المياه في الشـرق الأوســط". ويرى "أن حل أزمة المياه بالطرق التقليدية لم يعد يجدي نفعاً، وأنه لا مفر من أدوات وأسـاليب جديدة لإدارة هذا الصـراع قبل أن يتحول إلى أزمة حادة يصـعب حلها". وأشـار د. مغاوري إلى أن "إسـرائيل بدأت ترمي إلى الحصـول على مياه النيل لري النقب الشـمالي للتوسـع في الاسـتيطان. واهتمت إسـرائيل كذلك، بوجودها في دول أعالي النيل لتكون حليفاً يهدد المصـالح المصـرية – السـودانية كما حظيت أثيوبيا باهتمام إسـرائيل (وإقناعها بألا يكون البحر الأحمر بحيرة عربية)[20]. وبرز اهتمام السياسة الخارجية الإسرائيلية بدعم

وجودها وتوثيق علاقاتها بدول منابع النيل للضغط على مصر (كينيا – أثيوبيا – زائير – وتأهيل أوغندا – بوروندي – رواندا – وينتظر انضمام تنزانيا).

ويقول د. مغاوري إن "هناك حقيقة لا يمكن إغفالها ومفادها أن عدم التشاور والتنسيق والتعاون بشأن هذه المشروعات يهدد مصالح مصر – والأمن القومي لها – وتأتي أثيوبيا في المقدمة "حيث تمثل 84 % من مياه النيل" يليها أوغندا "وتمثل 16 % من هذه الموارد".

مما تقدم يتضح أن مسألة المياه بالنسبة إلى إسرائيل لا تدخل في صميم الأمن القومي فقط، بل هي مسألة وجود بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

وتحاول إسرائيل من خلال هذا الوضع المُعقد أن تأخذ المياه كنموذج حتمي للدخول في تسوية وتطبيع مع الدول العربية يخدم مصالحها الإستراتيجية. وبناء عليه فإنّ أخطر ما يواجه مسألة الأمن المائي العربي هو المعادلة المائية غير المتكافئة بين العرب ودول الجوار. فالحصة العربية من المياه الإقليمية مرهونة إلى حدٍ كبير لإرادات غير عربية، حيث إن 60% من الموارد المائية العربية تنبع من خارج الأراضي العربية. وهذا الأمر، من منظور الواقع الإقليمي للوطن العربي، والمشاريع المائية الحاضرة والمستقبلية لدول الجوار والاحتلال الإسرائيلي للأرض ومصادر المياه، سيؤدي عملياً ـ بحسب خبراء ـ، إلى توسيع ثغرة الأمن المائي العربي، وبالتالي تسديد ضربة قاتلة إلى الأمن الغذائي العربي.

الفصل الثاني

البعد الخارجي والصراع حول مياه النيل

تمثل المياه احدى التحديات التي تواجهه القرن الحالي وولها تأثير على حياة المواطن ولها علاقة بالأمن القومي فالماء من اهم العوامل لاستتاب الأمن وإذا ما منعت دولة سريان نهر الى دولة اخرى او اعترضت مجراه فذلك من شأنه الاضرار بمصالح واحتياجات مواطني الدولة الاخرى فالقرارات التي تتخذها الدولة في استعمال وتنظيم المياه هي من الاجراءات الهامة، فكل مشروع مائي داخل بلد ما يفسر على انه اعتداء على المياه المخصصة لدول الحوض الاخرى.

اجمع الاستراتيجيون على ان عدم امتلاك اي دولة للماء والغذاء الكافيين يعني تهديد الأمن القومي لتلك الدولة.

ولا يمكن تحقيق الأمن العسكري لاي دولة دون تحقيق الأمن الاقتصادي ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصادي دون تحقيق الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي المياه.

ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضل وعدم تلوثها وهدرها وترشيد استخدامها في الشرب والاستخدام المنزلي والري والصناعة، والسعي بكل الوسائل للبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واستثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها ورفع الوعي بأهمية دعمها وحسن إنتاجها واستخدامها بين الساسة ومتخذي القرار والمتعاملين معها والمستفيدين منها وهنالك توقعات وتحذيرات كثيرة بأن الفترة المقبلة قد تشهد صراعات حادة حول المياه في العالم بسبب نقص نصيب

الفرد من المياه العذبة وتزايد الحاجة الى المياه لمقابلة التوســـع الزراعي لتامين الغذاء.

حذرت دراســـة حديثة للبنك الدولي من اندلاع حرب شـــاملة في منطقة الشرق الاوسط بسبب نقص المياه، وقد جاء في ورقة تقيم المخاطر التي اعدتها وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (CIA) انه توجد على الاقل عشرة مواقع في العالم يمكن ان تنفجر فيها الحرب بسـبب تناقص مصـادر المياه المشـتركة بين دولها.

ولا يقل نهر النيل خطورة وتأثيرا في المنطقة اذ ان عشـــر دول تشـــترك في حوضـــه لكل دولة مشـــاكلها وكلها تعتبر دول فقيرة تســـعى لتوفير الغذاء لمواطنيها بكل الطرق وبالرغم من اســـتقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل الا انها قد تصـبح بؤرة تؤثر في ضـوء محاولات اسـرائيل لمسـاعدة اثيوبيا وبعض الدول الافريقية في بناء السدود.

الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول حوض النيل العليا:

دول الهضبة الاستوائية :

تعتمد دول الهضـــبة الاســـتوائية اعتمادا كبيرا ومباشـــرا على الزراعة المطرية الجدول يوضـح المساحات المزروعة بالأراضـي المطرية في تلك الدول والاسـتخدامات المائية تقدر المسـاحات الكلية والتي تخطط دول الحوض العليا لزراعتها من مياه النيل ب672 الف هكتار (1.5 مليون فدان) تحتاج الي 6.5 مليار متر مكعب الهضبة الاثيوبية :

تبلغ مساحة اثيوبيا 1.1مليون كلم مربع ويبلغ عدد سكانها 9 .79 نسمة وتسمي ببرج الماء وتقدر والموارد المائية المتجددة ب150 مليار متر مكعب.

تقدر المســاحات التي تخطط اثيوبيا لزراعتها من مياه النبل ب542 الف فدان تحتاج الي 3.113مليار متر مكعب.

الاحتياجات الحالية والمستقبلية لدول المجري والمصب:

الموارد المائية المتاحة في السودان :

يعتبر السودان من أكبر دول حوض النيل مساحة (2.5 مليون كلم مربع) ويتنوع مناخه من السافنا الغنية في أقصى الجنوب إلى الصحراوي في أقصى الشمال ويتراوح معدل هطول الأمطار ما بين 400 ملم في العام في الشمال إلى أكثر من 1000 ملم في العام أقصى الجنوب، وتقدر كمية الأمطار بحوالي 1000 مليار متر مكعب في العام لا يستفاد إلا من أقل من 1% منها ويذهب الباقي هدراً. تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بـ 200 مليون فدان المستغل منها حالياً أقل من 50%. يقدر عدد السكان عام 2009م بحوالي 40 مليون نسمه ويزيد بمعدل 2.8% في العام ومن المتوقع أن يصل عدد السكان عام 2025م إلى حوالي 60 مليون نسمة، عليه سيتناقص نصيب الفرد من المياه العذبة من حوالي 750متراً مكعباً في العام إلى حوالي 300مترمكعب في العام (ويعتبر هذا دون حد الفقر المائي والمحدد بـــ 1000مترمكعب) **وتقسم مصادر المياه في السودان إلى ثلاثة أقسام كالآتي:**

1. **مياه نهر النيل وروافده :**

ويشكل أكبر وأهم مصدر للمياه السطحية في السودان، ويبلغ معدل إيراد نهر النيل وروافده 84 مليار **متر مكعب موزعة كالآتي :**

1. النيل الأزرق عند الخرطوم بـــ 50مليار متر مكعب.

.2النيل الأبيض بـ22 مليار متر مكعب (بحر الجبل والسوباط) .

2. نهر عطبره بـــ 12 مليار متر مكعب (شمال الخرطوم)، ولقد حددت اتفاقية عام 1959م نصيب السودان من مياه النيل بـ 18.5 مليار متر مكعب.

3. المياه الجوفية مقدره باربعة مليار متر مكعب

4. الاودية والانهار الموســمية مقدرة بســتة مليار متر مكعب وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حاليا ب30.5 مليار متر مكعب (النيل وروافدة، الانهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية) ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للســـودان وفي مناطق مفتوحه لاحتمالات التدخل الأجنبي كمنطقة البحيرات العظمى او مناطق صـــراع إقليمي قائم او محتمل في القرن الإفريقي وتتزايد احتمالات اســتخدام المياه ســلاحا في هذه الصراعات.

الاحتياجات المائية المســتقبلية الاحتياجات المائية حتي عام 2027م

(مليار متر مكعب) العام الزراعة المروية مياه شرب حيوان واخري الجملة:

العام	الزراعة المروية	مياه شرب	حيوان واخري	الجملة
2012	27.1	1.1	3.9	32.1
2020	32.6	1.9	1 .5	39.6
2025	40.3	2.5	5.3	48.1
2027	42.3	2.8 .	7.3	52.6

وتقدر كمية المياه التي يمكن توفيرها في الفترة من عام 2012م – 2027م بحوالي 29.55 مليار متر مكعب إذا أمكن تنفيذ مشـــروعي جونقلي وبحر الغزال ويلاحظ العجز الواضح فيما سيتوفر في الفترة ما بين (2002م–2027م) مع الطلب على المياه في تلك الفترة وهذا نتاج طبيعي للتوســـع في المشــاريع المقترحة والتطور الصــناعي وازدياد احتياجات الإنســان والزيادة المطردة في استهلاك الحيوان.

الموارد المائية المتاحة في مصر:

يقدر عدد ســكان مصــر عام 2008م بحوالي 75.47 مليون نســمة، وتعتمد مصــر على النيل اعتماداً كبيراً في توفير مواردها المائية، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في مصر حوالي 72 مليار متر مكعب تقريباً مفصلة كالآتي:

(المياه السـطحية 55.5 مليار متر مكعب – المياه الجوفية 7.4 مليار متر مكعب – مياه التحلية 0.05 مليار متر مكعب – مياه معالجة الصـرف الزراعي والصحي 9.10 مليار متر مكعب).

مع ازدياد السكان والتوسع في الأراضـي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عاماً بعد عام، ويتوقع أن يصل العجز المائي في مصـر إلى 49 مليار متر مكعب في عام 2025 م وإلى 94 مليار متر مكعب عام2050م. وبمعيار متوسـط نصـيب الفرد من المياه سـنوياً فقد دخلت مصر إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2001م.

فجوة الموارد المائية في مصر 1990 – 2050م السنة السكان بالمليون نسمه متوسط نصيب الفرد من المياه سنوياً الموارد المائية المتاحة بالمليار متر مكعب الاحتياجات المائية بالمليار متر مكعب فجوة الموارد بالمليار متر مكعب

1990م	52 1221 63.5 57.4 + 6.1
1997م	66 1090 72 70.0 +2
2000م	8.1 1058 72 72.0 صفر
2025م	116 620 76 116.0 (-) 49
2050م	174 460 80 174.0 (-) 94

الموقف الراهن من اتفاقيات مياه النيل:

معظم اتفاقيات حوض نهر النيل تمت في عهد الاسـتعمار وكما هو معروف بأن جميع الاتفاقيات التي تمت في عهد الاسـتعمار كانت لتحديد النفوذ بالنسبة إلى الدول الاستعمارية في المنطقة ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية خاصة بها ولم تراع فيها مصلحة الدول المستعمرة.

يظهر جلياً بأنه لا توجد اتفاقيات لتوزيع مياه النيل أو رصــــد أحواله أو تقنين سريانه يجمع عليها كل دول الحوض ومن الطبيعي أن ترفض حكومة اي دولة مستقلة بألا تكون لها سيادة على أنهارها.

لذلك سارعت دول المنبع بعد نيل استقلالها إلى ابلاغ مصر والسودان في مذكرات عديدة عبرت فيها عن رفضــــها الالتزام بما جاء في المعاهدات والاتفاقيات والمذكرات المتبادلة بين الدول المســـتعمرة التي كانت وكيلاً عنها وقت توقيعها.

التدخلات الاجنبية في منطقة حوض النيل الســيطرة على اســتخدامات مصـــادر المياه يعد هدفاً مهماً وإســـتراتيجياً للدول الكبرى، فالدولة التي تتحكم في منابع المياه تستطيع أن تؤثر في إمكانية استخدام النهر من قبل دول أسفل النهر من خلال اســتخدام الضــغوط أو التهديد باســتعمال القوة العســكرية والاقتصادية.

الولايات المتحدة الامريكية ومحاولات الســيطرة تشــير بعض الأوراق والوثائق المنشــورة عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن أمريكا تعتبر موضــوع المياه والبيئة من المواضـيع التي تهدد الاسـتقرار والتنمية في المنطقتين العربية والأفريقية، وأن قضايا المياه إحدى أسباب الحروب والتوترات الحالية أو القادمة على مســتوى شــرعية نظم الحكم أو على مســتوى العلاقات المتبادلة بين دول الجوار، الأمر الذى أنشأ علاقة وثيقة بين المياه والصراع في التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية (INB) بدراسة مشاكل المياه في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

التدخل الأمريكي والصــــهيوني في منطقة الحوض متكاملان، فالولايات المتحدة تسـعى إلى تجزئة الأقطار الأفريقية واسـتلاب مواردها والسـيطرة على الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية والإعلامية والدبلوماسية وفي طار

ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراســة شــاملة لأثيوبيا على مســتوى الأراضــي الصــالحة للزراعة وعلى مســتوى بناء الســدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية فهي تؤيد وتشــجع أثيوبيا على إنشــاء الســدود والمشــاريع المائية.

قامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسـة شـاملة عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصـر وإسـرائيل مائياً وذلك في الفترة التي انتعشـت فيها عملية السـلام المصـرية – الإسـرائيلية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م بتمويل مشــروع لترشــيد استخدام مياه الري في مصر وقد أثار هذا المشروع تساؤلاً عما إذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل.

أصـدر مركز الدراسـات الاسـتراتيجية والدولية بواشـنطن (CSIS) دراسـة عام 1988م حول السـياسـة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشـرق الأوســط بهدف انتهاج اســتراتيجية للمســتقبل لتعزيز المصــالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراســة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية العلاج كما أصـدر مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية بجامعة جورج تاون في الأول من فبراير 2003م، إصــداره بعنوان " الحملـة على الإرهـاب والحرب على العراق": مدخل لمواجهات أخرى بآليات مختلفة " حيث أورد الدكتور فريد ستخر أستاذ البيئة في جامعة فرجينا، أنه ليس هناك سلاح افضل أو أنجح من سلاح المياه لاســتخدامه في مواجهة مصــر والســودان وذكر بأن مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من مصر والسودان فإنها أيضا مصدر فناء لأمريكا دور غير مباشــر في التأثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي – صــندوق النقد الدولي) بشــأن تبنى أو رفض المشــاريع المائية المقدمة من دول الحوض

وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض.

دور البنك الدولي يلاحظ أن إصدارات البنك الدولي المتعلقة بالمياه تتنوع صورها وأشكالها ودأبت في الفترة الأخيرة على الترويج لمجموعة من المفاهيم والأطروحات الإسرائيلية الخاصة بتسعيرة المياه وبورصة للمياه وهذا ليس بغريب إذ أن الإسرائيليين يشغلون مناصب مهمة مثل ميخال بروند نائب مدير البنك و(جريشون فيدير) رئيس قسم السياسات الزراعية في إدارة الزراعة والموارد الطبيعية والذى يعد من كبار مروجي النهج الجديد وديفت قري مسئول المياه السابق بالبنك.

لم يمول البنك مشروع سد الوحدة علي نهر اليرموك قرب الحدود السورية الاردنية بحجة انه لا يمكن بناء السد من دون التوصل الي اتفاق بين الاردن واسرائيل وسوريا علي حقوق المياه وتوزيعها ومما سبق يتضح أن البنك الدولي لا يمكن اعتباره بمنزلة طرف ثالث أو وسيط.

النشاط الصيني في منطقة الحوض بدأت الصين في منطقة الحوض بالاستثمار في مجال النفط والبنيات التحتية كالسدود ومشاريع المياه (سد مروي وتعلية خزان الرصيرص في السودان وسد تكزي في اثيوبيا)

وفي ظل الأزمة العالمية للغذاء وارتفاع اسعار السلع الغذائية في بداية 2007م، اتجهت للاستثمار الزراعي خارج أراضيها لتأمين أمنها الغذائي (تنزانيا، الكنغو وبورندي والسودان) لوفرة الموارد المائية وخصوبة التربة والعمالة الرخيصة

الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل:

- محاولات الصـــهيونية للحصـــول على مياه النيل قديمة، ولقد ظهرت الفكرة بشـــكل واضـــح في مطلع القرن الماضـــي عندما تقدم الصـــحفي اليهودي تيودور هيرتزل مؤســـس الحركة عام 1903م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في ســيناء واســتغلال ما فيها من مياه جوفية، وكذلك بعض مياه النيل
- أما المحاولة الثانية فتتمثل في مشــروع المهندس الإســرائيلي اليشــع كيلي والذي نشــره في جريدة معاريف عام 1978م والذي يقوم على أن مشــاكل إسـرائيل المائية يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسـطة اسـتخدام نسـبة 1% من مياه نهر النيل والتي تعادل 800 مليون متر مكعب سنوياً .
- كما تســـعى إســـرائيل من خلال وجودها في دول أعالي النيل إلى شـــراء وامتلاك أراضـــي زراعية برأســـمال يهودي بدعوى إقامة مشـــروعات زراعية في تلك الأراضـــي (أثيوبيا والكنغو الديمقراطية) كما قامت بإعداد دراســـات تفصـــيلية لكل من اثيوبيا، زائير، روندا واوغندا لبناء ســـدود ومشـــروعات زراعية.
- علاوة على ذلك تعمل إســـــرائيل على تحريض دول حوض النيل على المطالبة بإعادة النظر في حصـــص المياه الخاصـــة بنهر النيل ولقد جاء ذلك في تقرير صـادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية سماه (معاقبة مصر) إذا استمرت في تبني موقف ســـــلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها المطالبة بطرح موضـــــوع النيل في المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث موضـــوع المياه مع الســـعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضـــــع القانوني الحالي لمســـــألة المياه في دول الحوض.

- ويؤكد ذلك ارنون سوفر (المحاضر بجامعة حيفا) في كتابة الصراع علي المياه في الشرق الاوسط ذكر (ان لإسرائيل مصالح استراتيجية في دول الحوض وان توزيع المياه بين دول الحوض يؤثر مباشرة علي اسرائيل وهي تنسق مع اثيوبيا في ذلك).
- هذا وقد كشفت مصادر أنه وبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي ليبرمان لعدد من دول حوض النيل في الفترة من 5-2009/9/11م وافقت إسرائيل في أكتوبر 2009م على إنشاء ثمانية سدود لتخزين مياه النيل أربعة منها بتنزانيا وثلاثة بأوغندا وواحد ببروندى.

صراعات دول الحوض:

- مصر تعتبر النيل هو مصدر الحياة لشعبها وتسعى للتمسك بالحقوق المكتسبة لديها من مياهه وتعمل جاهدة للحصول على موارد مائية جديدة حتى تستطيع مواكبة زيادة عدد السكان لديها بينما يسعى السودان للتمسك بكامل حصته وكسب موارد مائية جديدة من النيل لمقابلة مشاريعه الزراعية المستقبلية والزيادة في عدد السكان.
- أما إثيوبيا فهي تصرح من حين لآخر بأنها تملك مياه النيل الذي ينبع من أراضيها وأن من حقها إقامة مشاريعها التي تخطط لها حتى ولو أدى ذلك إلى قطع المياه عن الدول الأخرى وتري بأن تلك المشاريع من أجل إطعام شعبها الذي تفتك به المجاعات وهذا السلوك أدى لتوتر العلاقات بينها وبين السودان ومصر.
- أما اوغندا وكينيا وتنزانيا فقد أكدوا عدم اعترافهم بالاتفاقيات القائمة وأن من حقهم الاستفادة من مياه النيل دون قيد أو شرط بل ذهبت تنزانيا إلى اكثر من ذلك اذ تحدث البعض (جوزيف نيريري) في البرلمان بان من حقهم بيع

المياه كما يبيع العرب البترول وطالبت اوغندا بان تدفع كل من مصر والسودان ثمن تخزين المياه في اوغندا واخيرا طالبت وسائل الإعلام الكينية أن تدفع مصر ثمن المياه التي تستخدمها.

جنوب السودان:

نقلت صحيفة الشروق المصرية الصادرة بتاريخ الاثنين 2009/9/7 م عن ماثيو الناطق الرسمي باسم الحركة الشعبية أن شعب الجنوب أقرب إلي الانفصال وقال إن الجنوب سيصبح الدولة رقم 11 في حوض النيل، وبالتالي سيتم إعادة توزيع حصص مياه النهر بين الدول الأعضاء في ضوء الواقع الجديد، وأشار إلي أن الجنوب سيطالب بتعديل اتفاقية حوض النيل استعداداً لانضمام دوله جديدة في حال حدوث انفصال وفي حديث لوزير الموارد المائية والري في حكومة الجنوب جوزيف دوير لجريدة الشرق الأوسط ذكر أن لدى الجنوبيين الآن حكومة ووزارة ري وهي الجهة المسئولة عن تحديد دراسة الجدوى في كل المشاريع المتعلقة بالمياه في الجنوب واستنكر عدم دعوة حكومته في اجتماعات دول حوض النيل التي انعقدت في الفترة من 4-8 يوليو 2009م بالإسكندرية وذكر أنه كان يجب على دول الحوض دعوة حكومة الجنوب بصفة مراقب.

ويمكن القول إنه وبانفصال جنوب السودان ستظهر عدة تعقيدات منها :-

1. لما للعلاقات المتميزة للحركة الشعبية في جنوب السودان بدول المنبع، فإن الدولة الوليدة في جنوب السودان ستجد الدعم الكامل من تلك الدول في مطالبتها بحصة من مياه النيل وستجد دول المنبع في ذلك سانحة لخلخلة الاتفاقيات القائمة والتي دعت في عدة مناسبات لإلغائها وإعادة توزيع مياه النيل.

2. كل مشـاريع زيادة إيراد نهر النيل (جونقلي I ، جونقليII ، بحر الغزال ومشار) توجد في جنوب السودان (بحر الغزال، بحر الجبل والسوباط)، ونسبة لعدم الاستقرار الأمني والاضطرابات المتوقعة بعد الانفصال فلن تجد تلك المشاريع طريقها للتنفيذ في المدى القريب وجونقلي خير مثال، وإن تم تنفيذها سيكون الجدلً بشأن توزيع عائداتها.
3. المصـدر الوحيد لتغذية مياه نهر النيل في السـودان منطقة بحر الغزال (نصـف مليار) سـيكون ضـمن حدود الدولة الوليدة وبذلك تكون جميع مصـادر تغذية مياه نهر النيل خارج المنطقة العربية(شـمال السـودان ومصـر) وبذلك تكون إسـرائيل قد تمكنت من التحكم في مصـادر مياه نهر النيل (منطقة البحيرات، اثيوبيا) مما يسـهل لها تنفيذ حلمها واستراتيجيتها في خنق العالم العربي مائياً.
4. بظهور الدولة الوليدة في جنوب السـودان تكون دول الحوض ازدادت عضـواً جديد غير راضٍ عن الاتفاقيات القائمة مما يصـعب أمر المفاوضات المستقبلية بشأن مياه النيل.

ومما لا شـك فيه أن الأمر سـيزداد تعقيـداً وسـيفتح الباب واسـعاً لكل الاحتمالات وسـيكون التوتر بين الدولة الوليدة وشـمال السـودان ومصـر سـيد الموقف وهذا ما سعت اليه وهيأت له بعض الدول الأجنبية وخاصة إسرائيل.

تداعيات التوقيع علي الاتفاقية الاطارية بعنتبي:

اجتماع شـرم الشـيخ 2010 واصـرار دول المنبع التوقيع علي انشـاء مفوضـية لإدارة حوض النيل بعنتبي دون الاخذ بملاحظات مصـر والسـودان يعتبر بداية لتوتر العلاقات بين دول المنبع ودول المصب.

كما ان تصريحات بعض المسئولين في دول المنبع ومطالبة وزير الدفاع الاوغندي بزيادة التسلح للمواجهة انعكاسات ازمة المياه كل ذلك ينذر بعلاقات متوترة ويعيق التعاون من خلال مبادرة حوض النيل ويفتح الباب واسعا لكل الاحتمالات خاصة وان هنالك دول لها مصلحة في توتر العلاقات بين دول المنبع ودول المصب ودول تسعى لإنتاج الغذاء وتامين امنها الغذائي من خلال الاستثمار في دول المنبع واخرى تسعى للحصول علي قدر من تلك المياه عبر تسويات خططت لها جيدا.

الخلاصة:

- عملت الدول الاستعمارية في إفريقيا على تقسيم القارة إلى مناطق نفوذ وعمدت إلى عقد اتفاقيات لتقسيم مياه النيل بين دوله لتعزيز هيمنتها وضمان استمرار تدخلها من حين إلى آخر بحجة السيطرة على النزاعات، لذلك جاءت كل الاتفاقيات معيبة ولم تعبر عن السيادة الوطنية لدول الحوض.
- النفوذ الأجنبي للدول الاستعمارية والقوى الكبرى لايزال فاعلاً ومؤثراً على دول الحوض في جميع المجالات.
- تكرار موجات الجفاف وازدياد الكثافة السكانية وحدوث المجاعات في دول الحوض جعلها تفكر في أمنها الغذائي وبالتالي التخطيط لتطوير نظم الزراعة المروية والذي ترتب عليه البحث عن إيجاد موارد مائية جديدة تفوق حصصها المقررة لها من مياه النيل.
- المياه والأراضي الصالحة للزراعة لم تستغل بعد وغير موزعة توزيعاً متساوياً بين دول الحوض فإثيوبيا التي يمر بها النيل الأزرق وتكثر بها الأمطار تعاني من المجاعة وسوء استخدام مواردها المائية.

- ستواجه كل من مصر والسودان أزمة مائية في السنين القادمة نسبة للمشروعات المستقبلية والزيادة السكانية لكل من البلدين ونقص إيراد المياه ومحدوديتها وحاجة دول الحوض لكميات إضافية لتأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة قد يؤدي إلى توتر العلاقة بين دول الحوض.
- السودان يعاني من ندرة في موارده المائية وتزداد هذه الندرة عاماً بعد عام ونصيب الفرد السوداني من المياه في تناقص مستمر وتشير الدراسات إلى أنه وخلال العقدين القادمين فإن نسبة الحاجة إلى المياه ستفوق المياه المتاحة بأكثر من 60% .
- تعتبر دول المنبع وعلى رأسها إثيوبيا أن كل الاتفاقيات التي تنظم تقسيم مياه نهر النيل غير منصفة وتم توقيعها في حقبة الاستعمار ولم تستشر فيها ولم تراع مصالحها وبالتالي فهي غير ملزمة بها وتدعو لتغييرها وتقف وراء تلك الدعوات دول أجنبية وعلى رأسها إسرائيل.
- لا توجد اتفاقية تجمع عليها دول الحوض كما أن التطور الحادث في القانون الدولي يسمح بمراجعة الاتفاقيات القائمة والنظر فيها بعين الإنصاف نسبة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة.
- تخطط إثيوبيا لإقامة عدة مشاريع على النيل الأزرق بتخطيط أمريكي ومساعدات إسرائيلية وهذه المشاريع إذا تم تنفيذها ستؤثر وتقلل من حصة كل من السودان ومصر وتمكن اثيوبيا من التحكم في مياه النيل.
- التطور في تقنية بناء السدود العملاقة وسيطرة إسرائيل والولايات المتحدة على صناديق التمويل الدولية سيمكنان أثيوبيا من توفير الموارد المالية لتنفيذ مشاريعها المائية عاجلاً أو آجلاً .
- ظهور بعض المفاهيم الجديدة في قضية المياه وتحويلها إلى سلعة اقتصادية وإنشاء بورصة للمياه وتقف وراء هذه المفاهيم إسرائيل والولايات

المتحدة الأمريكية ولا شك أن هذه الافكار والمفاهيم ستشعل النزاع بين دول حوض النيل.

- الوجود الإســرائيلي في منطقة الحوض يهدف إلى الإحاطة بالعالم العربي ومحاصرته (مصر والسودان) والسيطرة على منابع النيل الرئيسية والتحكم فيها أملاً في الحصـــــول على جزء من مياه النيل، كما يهدف إلى إيجاد الشـرعية السـياسـية والمسـاندة وحماية مصـالحه في المنطقة وربط الوجود اليهودي في المنطقة بأرض الميعاد.
- تقوم أمريكا بمســاندة إســرائيل بالتأثير وتوجيه مؤسـســات التمويل الدولية في تبني أو رفض المشــاريع المائية المقدمة من دول الحوض وممارســة بعض الضغوط على الدول المعنية.
- وجود الصـــين في منطقة حوض النيل واســتثمارها في الســدود والمجال الزراعي زاد من حدة التوتر والمنافســة والاســتقطاب في الإقليم من قبل الدول الأوربية وأمريكا وإسـرائيل وكل الدول المهتمة بالإنتاج الزراعي خارج أراضيها.
- ظلت مســألة اســتخدام مياه النيل والاتفاقيات القائمة مســألة حســاســة في العلاقات بين مصـر وإثيوبيا والسـودان وآن الأوان للتفكير الاسـتراتيجي لتناول هذا الملف بمبادرات فنية وسـياسـية خلاقة والتنسـيق مع بقية دول المنبع.
- الخلافات القائمة الآن بين دول حوض النيل لن يسـاعدها على الاسـتخدام الأمثل لمياه النيل وسـيلحق الضــرر ببعضــها البعض وسـيطيل من أمد معاناة شـعوبها وسـيزيد من توتر العلاقات فيما بينها لذلك لابد من التعاون والوصول الي صيغه توافقية والاتفاق على تنفيذ مشاريع مشتركة تقبلها كل دول الحوض.

- الدعوات التي تطلقها أثيوبيا وبعض دول الهضبة الاستوائية حول الاتفاقيات القائمة المنظمة لتقسيم المياه بين دول الحوض ومصر والسودان قد تجد سنداً من القانون الدولي حيث إن هناك تغيرات اجتماعية واقتصادية حدثت تستوجب إعادة النظر في تلك الاتفاقيات القائمة.

الفصل الثالث

إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في حوض النيل الرؤى والإشكاليات

تأثير السدود الإثيوبية على مصر:

باتت قضـــية المياه واحدة من أهم وأخطر القضـــايا التي تواجه مصـــر في الوقت الراهن، بل والمستقبل أيضـا وزاد من خطورتها شـروع أثيوبيا في بناء شبكة من السدود على النيل الأزرق دون النظر إلى مصـلحة مصـر والسـودان كدولتي مصـــب. لا جدال أن إقامة هذه السـدود تعد تحديا كبيرا يواجه الزراعة المصـــرية بإحداث عجز مائي ينتج عنه نقص في إنتاج الغذاء، إضـــافة إلى نقص الكهرباء المولدة من السـد العالي وخزان أسـوان والتي سـوف تقل بحوالي 500 ميجاوات سنويا. [1].

تلك الأهمية دفعت وحدة دراسات السودان وحوض النيل بمركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام إلى عقد ندوة أدارها هاني رسلان رئيس الوحدة اسـتضـاف فيها الدكتور محمد نصـر علام وزير الري والموارد المائية السـابق باعتباره كان مسـئولا عن إدارة ملف هذه القضـــية في واحدة من أخطر مراحله بعد أن دبت الخلافات العميقة حول عدد من البنود الهامة والخطيرة والذي قدم ورقة تناولت مراحل القضـية وموقف مصـر منها. في البداية أشـارت الورقة أن هناك مظاهر وهن في العصـــر الحديث ظهرت في مصـــر منها: تخلفها عن الركب العلمي والتكنولوجي انتشـار الفسـاد وتدهور الخدمات، تخلف اقتصـادي واجتماعي وثقافي، تدهور في ملفات السياسة الخارجية: فشل الوساطة المصرية

1- عبد العزيز جبره، خريطة الطريق لمخاطر السدود الإثيوبية، الأهرام الرقمي / 16 يناير 2012

(فلسطين، لبنان، الصومال، السودان)، صفر المونديال وغيرها. إضافة إلي وجود تغيرات سياسية بدول حوض النيل مثل: بزوغ شمس أثيوبيا وأوغندا والدعم الدولي لهما، زيادة دور إسرائيل بدول المنبع وضعف التواجد المصري، الضغط علي مصر في ملفها الأهم وهو حوض النيل من خلال مبادرة حوض النيل. [1].

وقالت الورقة إن كميات الأمطار 1700 مليار متر مكعب يصل منها 84 مليار إلي مصر والسودان ثلثها بالهضبة الاستوائية، ومثله في جنوب السودان، والأخير في الهضبة الإثيوبية، وان 85% من تصرفات النهر الواردة من وإلي مصر والسودان تأتي من الهضبة الإثيوبية، 15% يأتي من الهضبة الاستوائية وجنوب السودان، إضافة لمصادر أخري بمعظم دول الحوض، فواقد البرك والمستنقعات في الحوض تصل إلي 150 مليار متر مكعب سنويا، تأثير مشاريع الهضبة الاستوائية علي حصتي مصر والسودان محدودة ولا تتعدي 10-15%، وتأثير مشاريع الهضبة الإثيوبية والسودان بالغة علي مصر وتبلغ حوالي 90%.أما الوضع المائي المصري فان نهر النيل هو المورد الرئيسي للمياه في مصر بحصة سنوية مقدارها 55.5 مليار متر مكعب والأمطار لا تتعدي مليار متر مكعب في السنة علي الساحل الشمالي وساحل البحر الأحمر وبعض مناطق سيناء.

فيما المخزون الجوفي في الصحراء الغربية غير متجدد ولا يسمح بأكثر من 3-5 مليار متر مكعب سنوياً لمدة 50 – 100 عاماً التحلية تكلفتها عالية ولا يزيد كمياتها حالياً عن 200 مليون متر مكعب ولكن الاحتياجات المائية تزيد على 75 مليار متر مكعب سنوياً بما يفوق كثيراً الموارد المتاحة بـــ 30%

1- المرجع السابق

ويتم تغطية العجز عن طريق إعادة الاستخدام نصيب الفرد من المياه أقل من 700 متر مكعب سـنويا، وقد بلغت الفجوة الغذائية إلي 6 مليار دولار عام 2009 والآن أكثر نتيجة لزيادة أسعار المحاصيل وللزيادة السكانية، ولكن مع 2050 والزيادة السكانية فان نصيب الفرد 350 متر مكعب سنويا. [1].

➢ أهمية السدود لإثيوبيا:

وعن أهمية السـدود التي تنوي إثيوبيا إقامتها قالت الورقة أنها تمثل حلما أثيوبيا قديما للتحكم في مياه النيل الأزرق، تحقيق أرباح من خلال تصـدير الطاقة الكهربائية للدول المجاورة، ان تصـبح أحد المصـادر الرئيسـية للدخل القومي بالعملة الصعبة للمساهمة في نقلة اقتصادية واجتماعية لأثيوبيا تعظيم دورها السياسي بالقرن الأفريقي وحوض النيل كمنتج رئيسي للطاقة في المنطقة.

صـافي ربح سـد منדايا وحده يصـل 7 مليار دولار من خلال إنتاج الكهرباء وتصـديرها إلى دول الجوار، وقد تزيد الأرباح عن ذلك كثيرا لسـد النهضـة الذي يفوق سـد منדايا في السـعة وفي إنتاج الكهرباء. ولكن عادت الورقة وأوضحت انه لن تكون هناك جدوى اقتصادية لهذه السدود بدون مباركة مصر والسودان لهذا المخطط وشرائهما جزءا كبيرا من كهرباء هذه السدود.

لا يتوفر لأثيوبيا حاليا، البنية الأساسية والشبكات اللازمة لاستيعاب ونقل واستخدام معظم الكهرباء الناتجة عن هذه السدود. بدون مشاركة مصـر والسـودان لا يوجد مسـتخدم أخر لهذه الكميات الضـخمة من الكهرباء إلا من خلال نقلها عبر أراضـي السـودان أو مصـر. عدم مشاركة مصـر والسـودان سـيؤدي حتما إلي تعطيل مخطط إنشاء السدود الأثيوبية علي الأقل حتي يتم اسـتكمال البنية التحتية الأثيوبية الكافية لاستيعاب كميات الكهرباء الضـخمة

1- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق

التي ستولدها هذه السدود، وقد يستغرق ذلك عدة عقود من الزمن. مع العلم ان التحرك المصري الدولي والإقليمي نحو قضية السدود كان قد بدأ بالفعل منذ النصف الثاني من العام المنقضي. وقد رفضت مصر دراسات الجدوى لهذه السدود لعدم الأخذ في الاعتبار الآثار السلبية علي دولتي المصب. كما تم إرسال ملاحظات مصر علي الآثار السلبية لهذه السدود الي سكرتارية مبادرة حوض النيل، والي المكتب الفني لحوض النيل الشرقي، والي البنك الدولي والسوق الأوربية، والي الاستشاري الكندي لمبادرة حوض النيل والي المكتب الاستشاري النرويجي الذي يقوم بدراسات الجدوى والدراسات التصميمية للسدود. الاستمرار في الحوار مع المانحين ومع الصين توضيحا للآثار السلبية العديدة لهذه السدود وتأثيراتها العنيفة علي كل من مصر والسودان وأن هذا الموقف ليس ضد التنمية في أثيوبيا بل حماية لحقوقنا المائية ومستقبل أمتنا [1].

وهناك حاور الرؤية الخاصة بالسدود الأثيوبية في: الحوار مع أثيوبيا حول مخطط السدود كلها وليس سدا واحدا فقط وأثارها السلبية على دولتي المصب، طرح بدائل فنية للسدود الأثيوبية الضخمة لا تسبب أضرار مؤثرة على دولتي المصب، مقاطعة مصر والسودان للسدود وعدم المشاركة فيها، التواصل مع المجتمع الدولي وخاصة الجهات المشاركة في تمويل أو تنفيذ هذه السدود والقوي السياسية حول أثار هذه السدود السلبية. [2].

كما ان الاتفاقية الإطارية لمبادرة حوض النيل في شكلها الحالي لا يمكن لمصر توقيعها لنواقصها العديدة، لا تعفي هذه الاتفاقية دول المنبع من التزاماتهم القانونية في الاتفاقيات القائمة نحو مصر والسودان، الاتفاقية الإطارية في وضعها الحالي بدون مشاركة مصر والسودان تفقد معظم مميزاتها

1- عبد العزيز جبره، خريطة الطريق لمخاطر السدود الإثيوبية، الأهرام الرقمي / 16 يناير 2012

2- المرجع السابق

لدول المنبع لأنها لا تحقق لهم التحلل من الاتفاقيات القديمة القائمة مع كل من مصر والسودان ولا تحقق لهم إلا مكاسب سياسية محلية محدودة. أيضا الدول التي وقعت الاتفاقية الإطارية منهم خمسة في الهضبة الاستوائية يجمعهم بالفعل تجمع دول شرق أفريقيا ولن تضيف لهم في رأيي أي جديد، وهناك أيضا تجمع مماثل لدول بحيرة فيكتوريا ليست له الفاعلية المأمولة بالرغم من مرور سنوات طويلة علي إنشائه. [1].

والدولة السادسة التي وقعت علي الاتفاقية الإطارية هي أثيوبيا والتي لا تشترك مع الدول الاستوائية في الحوض المائي بل تقع هي واريتريا في منبع الحوض الشرقي لنهر النيل وليس بينها وبين بقية دول المنبع الأخرى أي قواسم مشتركة داخل الحوض. من صالح دول المنبع قبل دولتي المصب العودة إلي مائدة المفاوضات للاتفاق حول النقاط العالقة في الاتفاقية الإطارية والعودة العادلة الواعدة لن تتأتي إلا بالاتفاق أولا بين دول الحوض علي تجميد الاتفاقية لفترة زمنية معقولة يتم الاتفاق عليها يتم خلالها العودة إلي التفاوض الجاد حول النقاط العالقة.

في حالة رفض دول المنبع العودة للمفاوضات الجادة فإنني أري أن تقوم مصر بالتنسيق والمشاركة مع السودان بإغلاق ملف الاتفاقية الإطارية نهائيا وعدم الالتفات إلي أي مناقشات حولها وفي حالة العودة إلي المفاوضات فإنني **أري أنه هناك عدة مرتكزات للتفاوض تشمل ما يلي:**

- حق جميع دول الحوض استغلال مياه النهر للتنمية الاقتصادية لمجتمعاتهم.

1- هاني رسلان، حلقة نقاشية عن: أبعاد أزمة المياه في حوض النيل وتأثير السدود الإثيوبية على مصر، جريدة سودانيل، بتاريخ 2011/9/5 حقوق مصر القانونية في مياه النيل

أن الوضـــع المائي في دولتي المصـــب حرج جداً بل أن العديد من الاحتياجات المائية الحالية في مصـــر لا يتم الإيفاء بها حاليا، أن مبدأ عدم الإضـــرار لا معني له وغير قابل للتطبيق بدون الإقرار بالممارســـات التاريخية لاســـتغلال مياه النهر لدول الحوض كافة، إن تضـــمين الإجراءات التنفيذية للأخطار المســبق في الاتفاقية الإطارية ضـــرورة قصـــوى لإجراءات التفاوض والموافقة علي أي مشاريع تقام علي الأنهار المشتركة.

مدي قانونية قيام أربع دول من دول المنبع منفردة بالتوقيع علي الاتفاق بمدينة عنتيبي(أوغندا) يوم14 مايو2010 دون باقي دول حوض النيل ومن بينها دول المصب(مصر والسودان) علي الرغم من بدء التفاوض علي مستوي الدول التسع تحت مظلة مبادرة حوض النيل لمدة جاوزت عشر سنوات.

ويتصف تحرك الدول الأربع منفردة بالتوقيع علي الاتفاق بعدم القانونية وذلك للأسباب التالية:

(1) عدم اكتمال الاتفاق:

من الثابت إن مشروع الاتفاق لم ينته بعد ولم يكتمل بناؤه القانوني بشكل نهائي فلا تزال هناك بعض النقاط العالقة وعلي رأسـها المادة(14- ب) التي لم يتم الاتفاق عليها بعد. وقد اتفقت دول حوض النيل علي ضـرورة التوصـل إلي صـــيغة مشـــتركة مقبولة لهم جميعا بشـــأن هذه المادة، حيث لم يقف الخلاف فيما بينها علي مضمون هذه المادة بل أمتد الخلاف إلي كيفية إدراج هذه المادة وما إذا كان يتم تضمينها في صلب الاتفاق أم تدرج ملحقا بالاتفاق. وقد عكس قرار المجلس الوزاري لوزراء الموارد المائية في اجتماعهم بالإســـكندرية خلال شـــهر يوليو2009 هذا الخلاف مما دفعهم إلي تبني قرار يوضـــح رغبتهم **في التحرك للأمام ســـويا بروح من التعاون تحت مظلة مبدأ عام يتمثل في:** " نهر واحد... حوض واحد... رؤية واحدة". واســـتجابة لذلك ســـعت مصـــر

(مؤيدة بالسودان) وقدمت مقترحات مختلفة لمحاولة التوصل إلي صيغة مقبولة لمضمون هذه المادة ولم تستجب دول المنابع لهذه المقترحات وأصرت علي موقفها. وعليه وفي ضوء عدم اكتمال الاتفاق فإن الدعوة إلي التوقيع عليه من جانب دول المنابع وقيام بعضها بالتوقيع عليه يشكل حالة غير مسبوقة لم تشهد السوابق الدولية مثيلا لها، كما أن هذا التصرف يمثل خروجا عن روح التعاون الذي كان الدافع الرئيسي لعمل دول حوض النيل تحت مظلة المبادرة.[1].

اتفقت دول حوض النيل- منذ بدء التفاوض- علي مجموعة من القواعد الإجرائية التي تحكم عملية التفاوض علي مستوي اللجان التفاوضية. واتفقت الدول علي إتباع قاعدة" توافق الآراء" وليس قاعدة" الأغلبية" لتبني القرارات(المادة6) بما يفيد ضرورة موافقة أو- علي أقل تقدير- عدم اعتراض أي دولة علي مشروعات القرارات قبل تبنيها.، وهو ما يعرف بقاعدة" توافق الآراء". ويعد اللجوء إلي قاعدة تبني القرارات بـ" توافق الآراء" قاعدة أساسية تتمسك بها الدول المتفاوضة بالنسبة لأي اتفاق دولي متي كان موضوع هذا الاتفاق يتصل بالأمن القومي للدول. وبناء علي ذلك يعد قيام دول المنابع بالدعوة لفتح باب التوقيع علي الاتفاق قبل تحقق توافق الآراء وبالتالي قيام بعضها بالتوقيع منفردة هو مخالفة صريحة للقواعد الإجرائية المتفق عليها.

مدي مشروعية مطالب مصر تمسكت مصر خلال مراحل التفاوض بضرورة تضمين الاتفاق:

(1) نصا يحافظ علي حقوقها بموجب الاتفاقيات الدولية السارية.

1- محمد سامح عمرو، حوض النيل، قراءة في مدى قانونية الموقف المصري، جريدة الأهرام، 19 مايو 2010

(2) ونصا يفيد قيام دول المنابع بأخطار مصر مسبقا بأي مشروع ترغب أي من هذه الدول تشـــييده علي نهر النيل... فهل كان ما طالبت به مصـــر جائزا ومشروعا أم يعد تجاوزا لما استقرت عليه الممارسات الدولية وقواعد القانون الدولي

(1) **وضع الاتفاقيات الدولية السارية التي أبرمتها مصر مع دول المنابع:**

أبرمت مصـر منذ القرن التاسـع عشـر، عددا من الاتفاقيات الدولية مع دول المنابع، **منها على سبيل المثال لا الحصر:**

- **بروتوكول15 أبريل عام1891 المبرم بين بريطانيا وإيطاليا:** تضـــمن هذا البروتوكول نصـا يفيد تعهد الحكومة الايطالية بعدم إعاقة أية أشـغال علي نهر عطبرة لأغراض الري، يمكن أن تسـبب تعديلا محسـوسـا علي تدفق مياهه إلي نهر النيل.[1].
- **المعاهدة المبرمة بين بريطانيا وإثيوبيا لعام1902:** تعهد إمبراطور إثيوبيا" ميليك الثاني" طبقا لهذه المعاهدة بعدم إقامة أو السماح بإقامة أيه أشـغال على النيل الأزرق وبحيرة تانا ونهر السـوباط يمكن أن توقف تدفق مياهها إلى نهر النيل.
- **اتفاق9 مايو عام1906 بين بريطانيا والكونجو المســـتقلة:** ينص هذا الاتفاق على تعهد الكونجو بعدم إقامة أو السـماح بإقامة أية أشـغال على نهر سـيميليكي أو اسـانجو أو بجوا يمكن أن يخفض كمية المياه المتدفقة في بحيرة ألبرت.
- **اتفاق عام1929:** بموجب هذا الاتفاق وافقت بريطانيا علي عدم إقامة أي أعمال ري أو توليد طاقة دون اتفاق مســبق مع مصـــر، كما لا تتخذ أية

1- الموقع الرســمي أ. د / عصـــام احمد عيســوي، وثائق نادرة تؤكد حق مصـــر القانوني في مياه النيل، مرجع سابق.

إجراءات علي النيل وفروعه أو علي البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يمكن ان تنتقص من مقدار المياه التي تصل إلي مصر أو تعدل تاريخ وصوله أو تخفض منسوهة علي نحو يضر بمصالح مصر. كما نص البند الرابع من الخطاب الموجه من المندوب السامي البريطاني إلي محمد باشا محمود_ رئيس مجلس الوزراء المصري_ بتاريخ7 مايو1929 **علي ما يلي:**" وفي الختام أذكر دولتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل... كما أؤكد أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستنفذ في كل وقت أيا ما كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد".[1].

- **الاتفاق الموقع بين بريطانيا وبلجيكا عام1934:** ينص هذا الاتفاق علي تعهد كل من بريطانيا وبلجيكا، إذا ما قامت بتحويل أية كميات من مياه جزء من النهر يقع كله في حدود تنجانيقا أو رواندا_ بوروندي، بأن تعيد هذه الكمية دون أي نقصان محسوس إلي مجري النهر عند نقطة معينة قبل أن يدخل النهر حدود الدولة الأخرى أو قبل أن يشكل الحدود المشتركة بين إقليمي الدولتين.[2].
- المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصر بخصوص إنشاء محطة توليد الكهرباء من مساقط أوين بأوغندا في الفترة من1949_1953 تنص هذه المذكرات علي احترام أوغندا للاقتسام السابق أو الاستخدامات السابقة وأن تشغيل المحطة لن يخفض كمية المياه التي تصل إلي مصر

1- المرجع السابق

2- محمد سامح عمرو، حوض النيل، قراءة في مدى قانونية الموقف المصري، جريدة الأهرام، 19 مايو 2010

أو يعدل تاريخ وصـولها أو يخفض منسـوبها على نحو يضـر بمصـالح مصر. كما نصت هذه المذكرات علي عدم المساس بمصالح مصر المقررة طبقا لاتفاق1929 وعدم تأثير أية أعمال تقوم بها محطة كهرباء أوغندا علي تـدفق الميـاه المـارة عبر الخزان وفقـا للترتيبـات المتفق عليهـا بين الدولتين.

- **اتفاقية عام1959 بين مصـر والسـودان:** وتقرر هذه الاتفاقية مبدأ الاستخدام العادل والمعقول، وأكدت احترام الدولتين للاقتسام والاستخدامات السابقة.
- **الخطابات المتبادلة بين مصـر وأوغندا عام1991:** والتي أشـارت إلى المذكرات المتبادلة بين بريطانيا ومصـر بخصـوص إنشـاء محطة توليد الكهرباء من مسـاقط أوين بأوغندا1949_1953(على سـبيل الخصـوص خطـاب عـام1953) بمـا يفيـد اعتراف أوغنـدا بـالتزامـاتهـا الواردة بهـذه الخطابات، وبالتالي لا يجوز لها التشـكيك في مدي إلزامية هذه الخطابات بـاعتبـار أنهـا وقعـت خلال عهـد الاسـتعمـار، حيـث أن أوغنـدا عام1991(باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة) قد أكدت واعترفت صـراحة بسريان التزاماتها الواردة بالخطابات المتبادلة بين1949_1953.
- **الإطار العام للتعاون بين مصـر وإثيوبيا لعام1993:** ويؤكد هذا الاتفاق التعاوني علي امتناع الطرفين عن القيام بأي نشاط يتعلق بمياه النيل يمكن أن يضـر علي نحو محسـوس بمصـالح الطرف الآخر، بما يعني ان هذا الاتفاق يؤكد بوضوح وبما لا يدع مجالا للشك حماية الاستخدامات السابقة لكل مصـر وإثيوبيا. كما أكد هذا الاتفاق ضـرورة حماية مياه النيل والحفاظ

عليها والتعاون والتشاور بخصوص المشروعات المشتركة وبما يساعد علي تعزيز مستوي تدفق المياه وتقليل الفاقد منها.[1].

تمسكت مصر خلال جميع مراحل التفاوض علي الاتفاق بضرورة عدم مساس هذا الاتفاق الجديد بالاتفاقيات السارية. وقد أدعت بعض دول المنابع بعدم سريان هذه الاتفاقيات وأنه لا يجوز لمصر التمسك بها في مواجهتها أو المطالبة بتضمين الاتفاق نصا يضمن عدم مساسه بالحقوق التي قررتها هذه الاتفاقيات لمصر. وادعت بعض هذه الدول_ دون سند واضح_ عدم تمتع مصر بأية حقوق علي حوض النيل أو مياهه.

كما ذهب البعض إلي القول بأن بعض هذه الاتفاقيات أبرمت أبان فترات احتلالها وعليه لا تكون سارية في حقها منذ تاريخ استقلالها. **وجميع هذه الادعاءات مردود عليها ويجب التفرقة هنا بين وضعين:**

الأول: الاتفاقيات التي أبرمتها مصر مع دول المنابع ولم تكن الأخيرة راضخة للاستعمار أو تحت الاحتلال، فلا تجد هذه الادعاءات أي سند قانوني لها ولا مجال للتشكيك فيها حيث تعتبر جميعا سارية ونافذة ومنتجة لآثارها القانونية دون انتقاص.[2].

الثاني: بالنسبة لبعض الاتفاقيات التي أبرمت خلال الفترات التي كانت فيها بعض دول المنابع تحت سيطرة الاحتلال، فهي أيضا اتفاقيات ملزمة تأسيسا علي قواعد القانون الدولي. فالمستقر فقها وقضاء هو عدم تأثر الاتفاقيات الخاصة بالحدود_ وهذا هو الحال بالنسبة لهذا النوع من الاتفاقيات_ بفكرة التوارث الدولي مما يعني استمرار نفاذ هذه الاتفاقيات

1- هاني رسلان، حلقة نقاشية عن: أبعاد أزمة المياه في حوض النيل وتأثير السدود الإثيوبية على مصر، جريدة سودانيل، بتاريخ 2011/9/5

2- المرجع السابق

في مواجهة أطرافها. وتأكد ذلك باتفاقية فيينا بشـــأن التوارث الدولي وقرارات منظمة الوحدة الأفريقية التي تبنتها منذ1963، حيث أكدت جميعها علي عدم جواز الاستناد إلي فكرة التوارث الدولي للتنصل من الالتزامات التي ترتبها هذه الاتفاقيات(معاهدات الحدود) باعتبارها تتصــل باســتقرار العلاقات الدولية واســتمرارها، حيث يمكن أن يؤدي المســاس بها إيجاد حالة من التوتر بين الدول وتهديد صــريح للســلم والأمن الدوليين الذي يسعي المجتمع الدولي إلي التأكيد عليه والحرص علي المساس به ولاسيما بالنسبة لوضع الحدود في القارة الإفريقية.

وعليه لم يكن من المقبول أن تتنازل مصــــر عن حقوقها المقررة بموجب هذه الاتفاقات بمناســبة إبرام الاتفاق الجديد، بل كان يجب ان يتضــمن نصــا واضــحا للمحافظة عليها. لذا فقد حرص المفاوض المصـــري علي ذلك ووجد في المادة الثالثة من اتفاقية الأمم المتحدة الخاصـــة باســتخدام المجاري المائية في غير أغراض الملاحة (وهي تعد اتفاقية نموذجية دولية تم تبنيها عام1997 تحت مظلة الأمم المتحدة) **خير سند لذلك حيث نصت علي:**

" لا شيء في هذه الاتفاقية يمس حقوق أو التزامات دولة المجري المائي الناشئة عن اتفاقات في النفاذ بالنسبة لها في التاريخ الذي أصبح طرفا في هذه الاتفاقية."[1].

تمسكت مصر أيضا بضرورة تضمين الاتفاق نصا يؤكد ضرورة قيام أية دولة من دول حوض النيل بإخطار باقي الدول حال رغبة الأولي في إقامة أي مشروع علي نهر النيل، وهو ما يعرف بمبدأ" التشاور والإخطار المسبق".

1- محمد ســـامح عمرو، حوض النيل، قراءة في مدى قانونية الموقف المصـــري، جريدة الأهرام، 19 مايو 2010.

واستندت مصر في ذلك علي ما قررته قواعد استوكهولم1966 وقواعد برلين2004(تم تبنيها بواسطة رابطة القانون الدولي)، وقواعد البنك الدولي واجبة الإتباع عند إجراء الدراسات أو تمويل المشروعات التي تقام علي الأنهار الدولية، وأخيرا اتفاقية الأمم المتحدة(1997) التي تضمنت عددا من النصوص التفصيلية لهذا المبدأ. وحديثا جاء حكم محكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 20 أبريل2010 في شأن تسوية النزاع بين الأرجنتين وأورجواي حول" نهر أورجواي" ليؤكد استقرار مبدأ الأخطار المسبق، وأكدت المحكمة ضرورة احترام هذا المبدأ من جانب جميع الدول التي تشترك في نهر دولي واحد.[1].

الأثر القانوني للتوقيع علي الاتفاق من دول المنابع وحدها دون دول المصب الثابت بموجب قواعد القانون الدولي أن المعاهدة الدولية لا تعتبر ملزمة ونافذة إلا في مواجهة أطرافه، وهم وحدهم يتحملون ما يترتب عليها من التزامات، وهو ما يعبر عنه بمبدأ" نسبية المعاهدات". ويعني هذا المبدأ ان آثار العمل القانوني تنحصر في الأشخاص الذين قاموا بإبرامه.

وتعتبر أي دولة من غير هذه الدول طرفا ثالثا(من الغير) متي لم توقع أو تصدق علي المعاهدة حتي ولو كانت قد اشتركت في الأعمال التفاوضية الخاصة بهذه المعاهدة. وقد سبق القضاء الدولي أن أكد عدم إمكان ترتيب التزامات علي عاتق دولة نتيجة لمعاهدة لم تكن طرفا فيها.

وبناء على ما تقدم يمكن أن نخلص إلى عدم جواز قيام دول المنابع بأن تتمسك أو تحتج بأحكام الاتفاق الذي قامت بالتوقيع عليه منفردة علي مصر.

1- المرجع السابق

كما يجب ألا يؤثر هذا الاتفاق على التزاماتها الدولية المترتبة بموجب الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها هذه الدول مع مصـــــر باعتبارها اتفاقيات دولية مازالت سارية ونافذة ويجب العمل بموجبها.

كما لا يمكن الادعاء بأن الاتفاق يؤثر علي اتفاقية1959 بين مصـــــر والســـودان حيث تبقي هذه الاتفاقية نافذة ومطبقة بين أطرافها. علاوة علي ذلك لا يجوز لدول المنابع الادعاء بتحللها من تطبيق القواعد الدولية الخاصـــــة بالأخطار المسبق بالنسبة لأي مشروعات تنوي إقامتها ويجب إخطار مصـر بها والتشاور معها بشأنه. ولا يجد هذا الالتزام سنده في الاتفاقيات المبرمة بين مصـــــر ودول المنابع فحســـــب بل تؤيده قواعد القانون الدولي المســـــتقرة. مستقبل مبادرة حوض النيل[1].

تعتبر المبادرة صـــورة من صـــور التعاون الدولي بين دول حوض النيل، وقد أثبتت نجاحها في دراســـــة عدد من المشـــــروعات وجذب الأموال من المؤسسات الدولية والجهات المانحة لتنفيذ العديد من المشـروعات. وعليه جاء الجزء الثالث من الاتفاق ليقرر تحويل مبادرة حوض النيل إلي مفوضـــــية بعد دخوله حيز النفاذ.(والذي كان يجب أن يتحقق بعد تبني الاتفاق دون معارضة أي دولة من الدول الأطراف). وتجدر الإشارة في هذا المقام إلي ان مبادرة حوض النيل هي كيان مؤسسي يشترك فيه جميع دول حوض النيل التسع ويشترك في ملكية جميع أصولها وأموالها وحقوقها. ويثار التساؤل عن مســـــتقبل المبادرة في حالة بعض الدول بالتوقيع علي الاتفاق دون البعض الآخر. ونري أن هذا الوضـــع ســوف يوجد إشـكالية قانونية حيث يتعذر قانونا تحويل المبادرة إلي مفوضية طالما لم توافق علي ذلك جميع الأعضاء بالمبادرة.

1- محمد ســـــامح عمرو، حوض النيل، قراءة في مدى قانونية الموقف المصـــــري، جريدة الأهرام، 19 مايو 2010

ولا شك أن هذا الوضع سوف يؤثر سلبا علي مستقبل المبادرة وسوف يكون سببا مباشرا لانهيارها ووضع نهاية سريعة لمسيرتها بعد النجاح الذي حققته منذ نشأتها والذي كان يمكن البناء عليه مستقبلا لتحقيق أفضل النتائج لصالح شعوب دول حوض النيل[1].

➢ التعاون المصري الإثيوبي المائي:

أما التعاون المصري ألإثيوبي المائي فقد تبلور في عام 1987م حيث استقبلت القاهرة ذلك العام وفداً إثيوبياً يضم مجموعة من خبراء الري **لمناقشة مشروعين:**

الأول: خاص بإقامة خزان على بحيرة تانا **والثاني:** إقامة سد على نهر البارو بهدف حجز 7 مليار متر مكعب من مياه الفيضان لصالح مصر والسودان وإثيوبيا، كما تم الاتفاق بين البلدين على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى عالي لتنشيط العلاقات الثنائية بين البلدين في مجالات التعاون الثقافي والاقتصادي والعلمي والتجاري. وفي عام 1989م بحث البلدان أوجه الاستفادة الكاملة من مياه النيل ودعم علاقة البلدين وتم توقيع ثلاثة بروتوكولات في المجالات الثقافية والعلمية والتقنية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين، وسبل التعاون الفني بين البلدين[2].

وفي مجال تنمية الموارد المائية، فقد أبرمت اتفاقُ بين مصر وإثيوبيا للتعاون في المجالات المائية وذلك بإقامة جهاز إنذار مبكر للتنبؤ بإيراد المياه من خلال لجنة تنمية حوض النيل لمساعدة اللجان الاقتصادية المختلفة من الأمم المتحدة، لإقامة المشروعات اللازمة لدول حوض نهر النيل، حيث تم

1- المرجع السابق

2- أشرف محمد كشك, السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل مرجع سابق ص 24

تشكيل سكرتارية دائمة لمجموعة دول حوض النيل، بالإضافة إلى جهاز خبراء لمتابعة اختيار المشروعات وتنفيذها[1].

وفي ينـاير 1990 م نفي وزير الخـارجيـة الإثيوبي الأنبـاء التي ترددت حول نوايا إثيوبية بوضـع دراسـات جدوى لإقامة سـدود ومشـروعات مائية على منابع النيل وبمساعدة خبراء إسرائيليين مما يؤثر على حجم وكمية المياه الواردة إلى مصر. كما أبدت إثيوبيا ترحيبها واستعدادها للمشاركة في المؤتمر السادس لمجموعة الأندوجو والذي دعت إليه مصـــر للاتفاق حول كيفية اســتغلال مياه النيل الأزرق حيث تعد موافقة إثيوبيا على المشـــاركة في المؤتمر تحولاً هاماً في موقف إثيوبيا الذي كان يتمثل في رفضـــها حضـــور اجتماعات منظمة الأندوجو، مما دل على رغبة إثيوبيا في تحسين علاقاتها مع مصر. [2].

وفي يوليو 1993 وقع الرئيسـان المصـري محمد حسـني مبارك والإثيوبي ملس زنـاوي إطـاراً للتعـاون بين البلـدين، وقد جـاء في هذه الإطـار مواد مهمـة تتعلق باســـتخدام مياه النيل، ومن هده المواد تعهد الطرفان بالامتناع عن أي نشاط يؤدى إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل، كما تعهدا بالتشـاور والتعاون في المشـروعات ذات الفائدة المشـتركة، والعمل على زيـادة حجم التدفق، وتقليل الفاقد من مياه النيـل، كمـا اتفق الطرفـان على إنشـاء آلية ثنائية للتشـاور حول الموضـوعات ذات الاهتمام المشـترك بما فيها ميـاه النيـل على أن يتم ذلـك من خلال مبـاحثـات الخبراء من الطرفين، وعلى أساس قواعد ومبادئ القانون الدولي(24).

وفي الأول من يوليو 1993م تم وضـــع إطار عام للتعاون بين مصـــر وإثيوبيا وأشـير فيه إلي جدوى التعاون بين البلدين، وتتعلق معظم نصـوص هذا

1- وزارة الخارجية – المملكة العربية السعودية، بحوث دبلوماسية، مرجع سابق: 192

2- المرجع السابق ص 125

الإطار بوضـــع مبادئ للتعاون في هذا المجال يتم من خلاله الدخول في عملية تنمية موارد النيل شـرط عدم إلحاق أي ضــرر بأي من الطرفين، وتشـجيع فكرة التعـاون الإقليمـي بين دول الحـوض من حيث كميـة ونوعيـة الميـاه، كمـا بـدأت مشاورات استطلاعية بين الجانبين لوضع هذا الإطار موضع التنفيذ ،وفي العام 1996 وافقت مصــر على تمويل البنك الدولي لإثيوبيا لإقامة عدد من الســدود على النيل لتوفير 180 مليون متر3 من المياه ســنوياً تم خصــمها من حصــة مصر والسودان مناصفة. [1].

كمـا وافقت عـام2001 م على طلب آخر لبنك التنميـة الأفريقي لتمويل إقامة عدد من السدود الإثيوبية على النيل. وقد شهد عام 2002 م تطوراً جديداً بين مصـــــر وإثيوبيا من شــــأنـه أن يد عم العلاقات بين البلدين بزيارة وفد البرلمانيين والإعلاميين المصـريين لإثيوبيا خلال الفترة من 1-8 فبراير 2002م وكانت لزيارة هذا الوفد أثراً كبيراً في تطمين الرأي العام المصـــــري بتوضـــــيح حقائق مائية كانت مصدر قلق وشكوك بالنسبة له، **ومن هذه الحقائق**[2]:

1. إن نظـام الزراعـة السـائد في إثيوبيا سـواء في المسـاحات الواقعة في حوض النيـل أو تلـك الواقعـة بعيـدة عنـه، هو نظـام الزراعـة المطريـة الـذي يعتمـد بنسبة 99% على سقوط الأمطار .
2. أما باقي الأراضــــي فهي للري أو غابات، وهذه الأخيرة تأثرت كثيراً خلال العقدين الآخرين بالجفاف والقطع الجائر للأشــــجار مما أدى إلى انجراف التربة مما تســـبب في زيادة الإطماء لروافد النيل في معظم مســـاحات الهضبة الإثيوبية.

1- المرجع السابق ص 126

2- أشرف محمد كشك, السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل مرجع سابق ص 36

3. أما الأراضـــي الزراعية التي يتم ريها من النيل رياً تكميلياً فهي مســاحات محدودة، وتعتمد في ريها على خزانات صـغيرة لا يتعدى حجم الواحد منها أكثر من مليون متر مكعب من المياه، وتســتخدم مياهها لأغراض الثروة الحيوانية أو لري مســاحات في حدود 200 فدان حول كل خزان من تلك الخزانات.
4. المنشـآت المائية الكبيرة على نهر النيل" خزان تانا وخزان رافد فنشـا" هما أساسـاً لتوليد الطاقة الكهرومائية، وري مساحة 25ألف فدان قصـب سكر على رافد فنشا، وقد وضح للوفد أن منشأ التحكم الذي تم تنفيذه على بحيرة تانا التي تمد النيل الأزرق ب5% فقط من إيراده هو أسـاسـاً لتنظيم الإيراد الداخل والخارج من البحيرة بحيث تتم الاسـتفادة منه في توليد الطاقة الكهرومائية فقط. [1].
5. المنشـــآت المائية الكبيرة الأخرى التي أقيمت على روافد أخرى بإثيوبيا هي لروافد أنهار تقع خارج حوض نهر النيل وليس لها أثر في زيادة إيرادات النيل ولا تصب فيه.

أما الســدود الإثيوبية المقترحة على رافدي البارو وأكوبو جنوب غرب البلاد واللذان يصبان في نهر السوباط بجنوب السودان في النيل الأبيض، فهذه السدود مقترحة لإنتاج الطاقة الكهرومائية[2].

1- المرجع السابق ص 37

2- محمد ســامح عمرو، حوض النيل، قراءة في مدى قانونية الموقف المصــري، جريدة الأهرام، 19 مايو 2010

الأسباب التي أدت إلى تراجع الدور المصري في حوض النيل، منها:

أ- **علي المستوي الرئاسي:** لم يكن هناك اهتمام كاف بإفريقيا، وكانت الزيارات مقصورة فقط على استقدام رؤساء الدول الإفريقية إلى مصر، ولم يكن هناك رد لهذه الزيارات من الجانب المصري، كما كان الرئيس السابق قليل المشاركة في القمم الإفريقية، خاصة بعد حادث أديس أبابا، لهذا كانت هذه الدول تأخذ موقفا مضادا من مصر. وبناء على ذلك كانت تفسر بالنسبة لهم بقدر من التعالي وعدم الاهتمام، مما يؤثر بالتالي تأثيرا سلبيا بالنسبة لوضعية ومكانة مصر بالنسبة لإفريقيا. [1].

ب-غياب دور للمجتمع المدني والبرلمان المصري في التواصل مع شعوب هذه الدول، وبالتالي كنا في معزل عنها، ولم تكن هناك أي آلية يمكن أن تقرب أو توصل وجهات النظر المتبادلة.

ج- تراجع دور الإعلام المصري، فالمكاتب الإعلامية غير كافية في الدول الإفريقية، فلا وكالة الأنباء المصرية ولا حتى التليفزيون المصري بقنواته الفضائية يصل إلى هذه الدول أو حتي يتم نقل من البرامج ما يساعد على تعريف المواطن المصري بالتطور الحادث في إفريقيا، والتقدم الديمقراطي، والاقتصادي فيها.

د- أن رجال الأعمال المصريين، أهملوا السوق الأفريقية والاستثمارات في دول حوض النيل، برغم أن إفريقيا هي السوق الطبيعية لمصر، كما أنها عضو في منظمة الكوميسا التي تعطي مميزات تفضيلية للصناعات والمنتجات المصرية للنفاذ إلي إفريقيا.

1- صبحي كحالة، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي الإسرائيلي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الأولى: 1980). ص45.

وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى التقصــير من شــأن إفريقيا، ووصــلت بالســياســة الخارجية المصــرية إلى ما كان عليه قبل الثورة من تعثر، وهو ما انعكس بالتالي على ملف مياه النيل.

إن ضــعف الدولة المصــرية في الخارج، في مرحلة ما قبل الثورة، وعدم امتلاكها دبلوماسية نشطة ومقنعة خلق فجوة بين مصر وإثيوبيا ـ الفاعل الرئيس في القضـية محل الاهتمام – كما أن الرئيس المصـري السـابق، حسـني مبارك، اتخذ موقف متشــدد مع إثيوبيا في الوقت الذي لم تكن مصــر تمتلك فيه أية أوراق تمكنها من وضــع شــروط لتأمين حقوقها في مياه النيل. فالخلاف بين مصــر وإثيوبيا حول الاتفاقية الإطارية لتقســيم المياه بين دول الحوض، يمكن رده في جانب منه إلى "الاسـتعلاء المصـري" على الدول الأفريقية، الذي خلق حالة من التوتر الدائم بين دول الحوض ومصر. [1].

إن إثيوبيا ــــ من وجهة نظر البعض ــــ ترى أن مرحلة ما بعد الثورة في مصـر، تمثل لحظة تاريخية ومناسـبة لها لانشـغال مصـر بشـؤونها الداخلية وفرصــة لتكريس موقفها من أزمة المياه الذي يعد جزءا من إســتراتيجية أكبر تســعى من خلالها إثيوبيا دور فاعل في منطقة القرن الأفريقي وحوض النيل، تحت المظلة الأميركية التي تعتبر إثيوبيا نقطة ارتكاز أســاســية لســياســتها ومن ثم فهي ترعى القيادة الإثيوبية من خلال توفير الاسـتثمارات والمسـاعدات لتحقيق هذا الهدف، خاصـة وأن الولايات المتحدة سبق أن استخدمت إثيوبيا أداة لإجهاض حكم المحاكم الإسـلامية في الصـومال، وما زالت تلعب دورا مهما في الإستراتيجية الأميركية لمحاربة الإرهاب. [2]. (1(

---

1 رفعت سيد احمد، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، الأولى: 1993) ص 19

2- المرجع السابق ص 22

ومن هنا، ووفق هذا الطرح، يري أنصـــار هذا الرأي أن ما قدمته إثيوبيا من مرونة أثناء زيارة الوفد الشعبي المصري بتأخير التصديق على الاتفاقية إلى نهاية عام 2011، خطوة شكلية لأن عملية التصديق ستستغرق بالأساس أربع سنوات، كما أن التصريحات المتشددة لرئيس الوزراء الإثيوبي "ميليس زيناوي" قبيل زيارة رئيس الوزراء المصري "عصام شرف" هي محاولة لخفض سقف التوقعات من هذه الزيارة، خاصة أن مصر تسعى إلى عدم التصعيد وإبقاء العلاقة مع إثيوبيا ودول الحوض في إطار التعاون واستخدام التفاوض لإدارة الأزمة

ما هو مستقبل العلاقات العربية الأثيوبية بعد وفاة زيناوي؟ عب رئيس الوزراء الأثيوبي الراحل ميليس زيناوي دورا كبيرا في بلورة العلاقات بين أثيوبيا وبعض الدول العربية خاصة السودان ومصر والصومال. ففيما يتعلق بالعلاقات الأثيوبية السودانية، نزل رئيس الوزراء الراحل بثقله لتوقيع اتفاقيات عدة بين مسئولي دولتي السودان وجنوب السودان.

واحتضنت العاصمة أديس أبابا مرارا مسئولي الدولتين وجرت في المدينة مفاوضات ووقعت اتفاقيات عدة تتعلق بالعلاقات بين الخرطوم وجوبا بالإضافة إلى وضع منطقة آبيي وتقاسم عائدات النفط. وأثر زيناوي كذلك في العلاقات المصرية الأثيوبية. وتقدمت أثيوبيا تحت حكم زيناوي قائمة دول المنبع المطالبة بمراجعة اتفاقية تقاسم مياه حوض النيل. وكان لزيناوي دور رئيسي في دفع دول المنبع إلى توقيع اتفاقية في أوغندا سنة 2010 لاقتسام مياه النيل.

وهي الاتفاقية التي لم تشارك مصر والسودان في توقيعها. وقالت وسائل إعلام مصرية إن وفاة زيناوي قد تحرك ملف المفاوضات الجامد حول تقاسم

مياه النيل بين دول المنبع والمصب. وكان زيناوي ينتقد حصة مصر من مياه النيل ويقول إن القاهرة لن تمنع أديس أبابا من بناء سدود على النهر[1].

أولا: تحليل الأزمة من خلال رصد السيناريوهات الممكنة:

أ – رصد السيناريوهات الممكنة:

- السيناريو الأول حدوث اضطراب وموجهة وصراع بين دول المنبع والمصب (عمل عسكري).
- السيناريو الثاني المفاوضات المباشرة تحقيق قدر من التوافق بين دول حوض النيل من خلال التعاون المائي
- السيناريو الثالث الوساطة الشخصية
- السيناريو الرابع الدبلوماسية الشعبية
- السيناريو الخامس استمرار حالة الثانية والانقسام بين دول المنبع ودول المصب
- السيناريو السادس إعادة تقسيم حصص المياه بين دول حوض النيل.

ب : تحليل السيناريوهات:

السيناريو الأول: حدوث اضطراب وموجهة وصراع بين دول المنبع والمصب (عمل عسكري):

طرح البعض فكرة لجوء مصر إلى عملية عسكرية تستهدف الدول التي تهد مصالحها المائية، أو توجه للسدود التي أنشأتها هذه الدول، واستعرض أنصار هذا الاحتمال القدرات العسكرية لدول حوض النيل، مؤكدين التفوق المصري في هذا المجال، ومشيرين لتصريحات الرئيس السادات التي هدد فيها

1- إبراهيم نصر الدين، دور القوي الخارجية في دول حوض النيل والمصالح المصرية، جريدة المشهد بتاريخ 2013/4/11 تحليل الأزمة من خلال العدسات التفاوضية

إثيوبيا باستخدام القوة العسكرية لو لزم الأمر، إذا هددت الأمن المائي لمصر، كما يستندون إلى التوترات الداخلية التي تعاني منها دول حوض النيل، والتي يمكن أن تشكل عامل دفع للحكومة المصرية للقيام بعملية عسكرية ولو محدودة لإثبات قدراتها الردعية حيال التهديدات، وخاصة تجاه إثيوبيا. إلا أنه يمكن القول أن هذا الاحتمال غير وارد على الإطلاق، في ظل طبيعة توجهات السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الراهنة، والتي تميل للتهدئة التي تصل إلى درجة الاستسلام في كثير من المواقف الخارجية، وبالتالي غير مطروح التفكير في هذا الخيار، وإن تمت الإشارة إليه من جانب بعض المسئولين، فسيكون للاستهلاك المحلي، والحصول على ما يمكن تسميته كسب مزيد من الشعبية الداخلية في مرحلة تشهد فيها مصر تحولات كبيرة واستعدادات واسعة للانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة.

ومن ناحية أخري، فإنه إذا كانت مصر تمتلك قدرات عسكرية أكبر من باقي دول حوض النيل، فإن هذه القدرات لا تسمح لها بالتورط في حرب ستكون أقرب لحروب العصابات، أمام عدو غير محدد، وهو ما يمكن أن ينال من كل قدراتها العسكرية والاقتصادية بل ومكانتها السياسية في القارة الأفريقية.

ومن ناحية ثالثة، أن القدرات العسكرية المصرية، لم يتم اختبارها منذ عقود، إلا بشكل محدود في حرب تحرير الكويت عام 1991، وتقتصر على بعض المناورات التدريبية، مع وجود شكوك في كفاءة تجهيزاتها الفعلية، في ظل انخراط المؤسسة العسكرية في العديد من الأعمال المدنية الداخلية.

السيناريو الثاني: المفاوضات المباشرة وتحقيق قدر من التوافق بين دول حوض النيل من خلال التعاون المائي:

حيث أعلنت مصر حرصها على الدخول في مفاوضات مباشرة مع مسئولي دول حوض النيل، وأكدت قدرتها على تسوية الأزمة من خلال هذه

المفاوضات، وأنها قد نجحت في ذلك مرحليا، بعد المفاوضات التي أجرتها في القاهرة مع رئيس وزراء كينيا والكونغو، وما صدر عنهما من تصريحات إيجابية، وفقاً للمصادر الرسمية المصرية

السيناريو الثالث: الوساطة الشخصية: حيث يمكن أن تلجأ مصر لتسوية الأزمة إلى وساطة عدد من الشخصيات السياسية المؤثرة في القارة الأفريقية، وخاصة ذات العلاقات الجيدة مع إثيوبيا، التي تمثل الخطر الأكبر على مصر في هذه الأزمة، ومن بين الشخصيات التي يمكن أن يكون لها دور فاعل في هذا السياق، الملك عبد الله بن عبد العزيز.

السيناريو الرابع: الدبلوماسية الشعبية: حيث يمكن أن تستخدم مصر عددا من مؤسساتها الدينية والثقافية ذات الطابع الخاص، والتي يمكن أن يكون لها دور في تخفيف حدة الأزمة، وفى مقدمة هذه المؤسسات يأتي الأزهر الشريف بما له من تأثير ديني كبير في القارة الأفريقية، وكذلك الكنيسة الأرثوذكسية، والبابا شنودة في ظل الارتباط التاريخي والديني بين الكنيسة المصرية والكنيسة الإثيوبية. ومن هذا العرض، يمكن القول أن البديل الأول، غير وارد على الإطلاق، أما البدائل الثلاثة الأخرى، فيمكن أن يتم استخدامها بصورة مشتركة، وتحريكا بالتوازي، لأن كل منها يمكن أن يكمل الآخر.

السيناريو الخامس: استمرار حالة الثانية والانقسام بين دول المنبع ودول المصب:

وقد يستمر هذا السيناريو بعض الوقت لكنه لن يدوم في ظل الخطوات التي تقوم بها دول اعالى النيل من مشروعات تنموية مثل محطة بوجاجالى

للطاقة الكهرومائية في أوغندا وســـد الألفية في إثيوبيا مما يترتب عليه اتخاذ ردود فعل من جانب دول المصب.

السيناريو السادس: إعادة تقسيم حصص المياه بين دول حوض النيل: وهذا السيناريو مستبعد نظرا لوجود سند قانوني دولي قوى تستند إليه مصـــر وهو الاتفاقية الإطارية 1929 م وحقوقها التاريخية ومبدأ الذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية من أن الحدود والاتفاقيات يتم توريثها.

ج – السيناريو المعياري:

أرى إن المفاوضـــات المباشـــرة هي أقرب الســـيناريوهات وهذا الاحتمال هو الأكثر، ترجيحاً، إلا أن نجاحه مشروط، بعدة اعتبارات، **من بينها:**

1. **التنازلات المصرية:** حتى يمكن نجاح المفاوضـات، يجب أن تدرك مصـر أن هناك مجموعة من التنازلات الســـياســـية، والاقتصـــادية التي يجب أن تقدمها، للدول الأطراف في حوض النيل، لأن وضـــعها التفاوضـــي أضـعف مقارنة بهذه الأطراف، وهذه التنازلات يمكن أن تشـمل، إقرار حق هذه الدول في بناء سـدود داخلية، على أن تشـارك مصـر فنياً في بنائها، وتقديم دعم مادي مسـاهمة في ذلك، وأن تعلن مصـر تأكيدها لحقوق هذه الدول في إعادة النظر في الاتفاقيات القادمة، ولكن مع التأكيد على شـرط الاستخدام العادل للمياه، ودون تدخل أطراف من خارج دول الحوض.
2. **تعدد مستويات هذه المفاوضات:** تتطلب المفاوضـات الحرص على تعدد مســـتوياتها، فالأزمة الراهنة، أزمة دولية، وليســـت إقليمية فقط، حيث لا تقتصـــر على دول الحوض، ولكنها تمتد لتشـــمل العديد من الأطراف الأخرى الدولية والإقليمية التي لها دور في إدارة الصـــراع، ومنها الدول المانحة للمساعدات الاقتصـادية لدول حوض النيل والتي تتولي المسـاهمة

في خطط التنمية ومشـروعات السـدود بها، وكذلك عدد من المؤسـسـات الاقتصـــادية كالبنك الدولي، هذا بجانب المنظمات الأفريقية المعنية وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، ومنظمات التنمية الاقتصادية الأفريقية ذات الصـــلة، والتي أكدت مواثيقها على احترام الاتفاقيات الموقعة، حتى قبل اسـتقلال الدول الأفريقية، حرصـا على الأمن والاسـتقرار بالقارة، وهو ما تطالب به مصر الآن.

3. **الضـــغوط الخارجية على دول حوض النيل:** حيث يجب عند الدخول في مفاوضات جادة وفعلية وبناءة، دراسة خريطة التفاعلات الخارجية لدول حوض النيل، وعلاقاتها السياسية والاقتصادية المحورية، وطبيعة الضغوط التي تتعرض لها هذه الدول من جانب أطراف خارجية، إقليمية ودولية تسعي وراء مصالح وأهداف خاصة.

4. **التوترات الداخلية في دول حوض النيل:** وهي ورقة يمكن الضـــغط بها من جانب المفاوض المصـــري، فلا توجد دولة من دول حوض النيل إلا وتعاني من عدم الاسـتقرار السـياسـي، ووجود صـراعات داخلية، وهنا يمكن أن يكون لمصـــر دور ســـواء في اســـتغلال هذه الصـــراعات، أو المســاهمة في تســويتها، وكســب أطراف داخل هذه الدول، كآلية من آليات تحقيق مكاسـب خاصـة، وهي آلية معترف بها سـياسـياً، وإن كانت ذات طابع غير أخلاقي، من ناحية، ويمكن أن تكون لها تأثيرات ســـلبية على المدى البعيد على علاقة مصر بهذه الدول.

العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية:

- المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني.
- تاريخ العلاقات بين البلدين.
- أهداف إسرائيل في أثيوبيا.

- أوجه التعاون الأثيوبي الإسرائيلي المائي.
- التنسيق الأثيوبي الإسرائيلي في حوض النيل.
- الدور الإسرائيلي في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل.

أولا: المياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني.

احتلت المياه موقعاً هاماً في الفكر الاستراتيجي الصهيوني منذ بدء التفكير بإنشاء دولة إسرائيل، وقد استند هذا الفكر إلى ادعاءات دينية وتاريخية باطلة ناتجة عن اعتقادها بما جاء في التوراة: "كل موقع تدوسه بطون أقدامكم لكم أعطيته... كما كلمت موسى من البركة ولبنان.. هذا إلى النهر الكبير نهر الفرات... وإلى البحر الكبير نحو المغيب يكون تخمكم". ولاعتقادها أن الحدود المثالية لدولة إسرائيل من النيل إلى الفرات كما ورد في التوراة أيضاً، وبناءً على هذه الادعاءات قامت الحركة الصهيونية بإيفاد الخبراء واللجان العلمية خلال القرن التاسع عشر لدراسة الموارد المائية في فلسطين، ومدى الاستفادة من مياه نهر الأردن لتوليد الطاقة الكهربائية بسبب انخفاض البحر الميت عن البحر المتوسط. [1].

وقد قام بهذه الدراسات خبراء فرنسيون وأمريكيون عام 1850، ومن بينهم هريس أحد مؤسسي الحركة الصهيونية أواخر القرن التاسع عشر، والجمعية العلمية البريطانية عام 1875، التي أوصت بإمكانية إسكان خمسة ملايين مهاجر يهودي في فلسطين، إلا أن أهمية المياه في الفكر الصهيوني أخذت تتبلور بعد انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول عام 1897، حيث صرح تيودور هرتزل بقوله في أعقاب المؤتمر: "إننا وضعنا في هذا المؤتمر أسس الدولة

1- رفعت سيد احمد، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل (القاهرة : دار الهدى للنشر والتوزيع، الأولى : 1993) ص 18

اليهودية بحدودها الشـــمالية التي تمتد إلى نهر الليطاني". وفي عام 1903، حاولت الدوائر الصهيونية الاتصال بالحكومة البريطانية لإرسال البعثات الفنية لإجراء الدراســات حول إمكانية ســحب جزء من مياه نهر النيل إلى ســيناء، ومن ثم جر هذه المياه إلى النقب لتطويره وبناء المستعمرات اليهودية فيه[1].

وفي عام 1919، كان من أهم القرارات التي اتخذها المؤتمر الصــهيوني العالمي الذي عقد بمدينة بازل بسويسرا: "يجب تذكير عصبة الأمم أنه لا بد من إدخال المياه الضــرورية للري والقوة الكهربائية ضــمن الحدود وتشــمل نهر الليطاني وثلوج جبل الشيخ" وقد مارست الدوائر الصهيونية ضغوطاً كبيرة على المجتمعين في مؤتمر الصــلح في باريس عام 1919، لجعل حدود فلســطين تضــم منابع نهر الأردن ونهر الليطاني وســهل حوران في ســوريا إلا أن هذه المطالب قوبلت بالرفض خصوصاً من الفرنسيين الذين وضعوا سوريا ولبنان تحت انتدابهم، وفي عام 1941، قال بن غور يون: "علينا أن نتذكر بأنه لابد أن تكون مياه نهر الليطاني ضــمن حدود الدولة اليهودية لضــمان قدرتها على البقاء" [2].

وهكذا يتضــح أن المياه وقفت على قمة المخططات لإنشـــاء الدولة اليهودية، لأن قضية المياه ترتبط بقضية الوجود الصهيوني نفسه، كما يتضح أن الاهتمام الصــهيوني انصــب بشــكل كبير على المناطق المتاخمة للحدود الشمالية لفلسطين، لأن معظم مصادر المياه التي تغذي فلسطين تنبع من كل من ســوريا ولبنان، حيث يقع نهر الليطاني في الأراضــي اللبنانية والذي تذهب مياهه هدراً في البحر على حد تعبير بيجين عندما غزت إســرائيل لبنان

1- المرجع السابق : ص 21

2- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصــراع العربي – الإســرائيلي) مرجع سابق

عام 82، لذلك بذلت الحركة الصــهيونية جهوداً كبيرة لتوســيع الحدود الشــمالية للاستحواذ على منابع المياه، وقد أكد ذلك العديد من الزعماء الصهيونيين أمثال حاييم وايزمان في رســالته بتاريخ 1920/10/30 إلى لويد جورج رئيس الوزراء البريطاني، حيث أشــار إلى أن مياه نهر الأردن واليرموك لا تفي بحاجة الدولة اليهودية، ونهر الليطاني يمكنه أن يسد هذا العجز ويؤمن المياه لري الجليل.[1].

كما اقترح هربرت صــموئيل أول مندوب ســامي بريطاني على فلســطين وهو يهودي جعل الحدود الشمالية لفلسطين تتوغل داخل لبنان ليمتد من الضفة الشــمالية لنهر الليطاني حتى أقصــى ينابيع نهر الأردن قرب راشــيا، ولتحقيق أهدافها فقد عملت الدوائر الصــهيونية على إرسال العديد من البعثات خلال فترة الانتداب البريطاني إلى فلسطين لإجراء عمليات مسح للمصــادر المائية واقتراح المشــاريع المائية لتشــجيع الاستيطان اليهودي فوضــعت المشروع تلو المشروع ومنها مشــروع روتنبرغ عام 1927، ومشــروع أيونيدس عام 1938، ومشــروع لاودرملك عام 1944، ومشروع هيز عام 1948م[2].

ثانيا: تاريخ العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية

العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية:

يعود الاهتمام الإســرائيلي بالقرن الإفريقي بصــفته أهم موقع إســتراتيجي بالنسبة لهم من الناحية الأمنية ،لقيام الدولة الصــهيونية في المنطقة الإســلامية والعربية، التي عرفت بالشرق الأوسط، وتعد إثيوبيا الحليف الأول الاســتراتيجي لإســــرائيل في المنطقة، وبوابتها إلى بقية دول القرن الإفريقي، أما العلاقات الإســرائيلية الإثيوبية فأصــل مرجعها تلك الأسطورة الخرافية التي تزعم بأن الدم

1- المرجع السابق

2- رفعت سيد احمد، الصراع المائي بين العرب وإسرائيل: مرجع سابق ص 21

اليهودي يســـري في عروق منيليك، ومن حكم بعد من حكام إثيوبيا، باعتبارهم على حد زعم الأســطورة، ينحدرون من صــلب نبي الله ســليمان عليه الســلام، ولهذا لقب الامبرطور ســـلاس نفســـه بأســـد يهوذا، ومهما يكون من أمر فإن العلاقات بين الدول تقوم علي المصــالح المتبادلة ونجد كل ما يهم إسـرائيل إلا يكون البحر الأحمر بحرا عربيا خالصـــا، لذا اســـتمرت منذ عام 1949م في تقديم مساعداتها العسكرية لجميع حكام إثيوبيا، بما فيه لماركسى منجستو هيلى ماريام، وكان لإسرائيل قواعد عسكرية في الجزر الارترية، التي استأجرتها من إثيوبيا، يوم كانت إرتريا جزءا من إثيوبيا ،وقد أنشـــأت فيها هذه القواعد بعد زيارة ديان لإثيوبيا 1965م، وفي 11سبتمبر من العام نفسه سجل حاييم برليق زيارة سرية لإثيوبيا [1].

والناظر الى إثيوبيا يجدها من بين أفقر ثمانية دول في العالم ولذلك وجدت إســرائيل ما تقدمه لإثيوبيا من معونات ونجد أن إثيوبيا جزيرة مســيحية في وســط محيط إســلامي، أيضـــا نجد أن منطقة البحيرات كانت من ضـــمن المناطق المقترحة في السابق لقيام وطن قومي لليهود، إسرائيل لها أهداف أخرى في علاقتها مع إثيوبيا، حيث تطمع في السيطرة علي منابع المياه حتى تستطيع تطويق مصـر والسـودان عن طريق دول الجوار، ونحن في هذه الدراسـة سـوف نستعرض طبيعة العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية. [2].

بداية العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية:

يعتبر القرن الإفريقي بمـا في ذلـك البحر الأحمر منطلق الطموحـات لسـياسـة الجغرافية لكل من أثيوبيا وإسـرائيل، ففي العام 1949م نفدت إسـرائيل

1- عدنان سيد حسين، التوسع في الإستراتيجية الإسرائيلية (القاهرة: دار النفائس، الأولى: 1989م) ص 56

2- حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، مركز الراصد للبحوث والعلوم

الى البحر الأحمر باختراق خطوط الهدنة واحتلالها منطقة (أم الرشــراش) على خليج العقبة، وأنشـــأت عليها مرفأ إيلات ،ثم انتزعت بالعدوان الثلاثي على مصـــر في العام 1956م حق المرور على مضـــايق تيران والبحر الأحمر، وكرســـت هذا الحق اتفاقية كامب ديفيد، وذهبت تبحث منذ اللحظة الأولى لوصـــولها الى البحر الأحمر عن مرتكز في حوض البحر والتقت مصـــالحها مباشـرة مع أطماع دولة أثيوبيا الساعية بدورها منذ عهد مماليك للوصـول الى ســواحل البحر الأحمر والتحكم بمضــيقه الجنوبي، واســتطاعة إثيوبيا في ظل الـدعم الأمريكي عـام 1952م من ان تقيم اتحـاداً فـدرالياً مع ارتريـا تمهيـداً لاحتلالها عســكرياً ثم ضــمها الى الإمبراطورية الإثيوبية عام 1962م وحققت بذلك هدفها السياسـي والجغرافي بوصـولها الى البحر والمياه المفتوحة وخروجها من العزلة البرية . [1].

وفى مواجهـة الـدعم العربي للثورة الارتريـة، انـدفعـت بتوثيق علاقتهـا مع إســرائيل، لتحقيق الهدف المشــترك لها وهو كســر الطوق العربي المتوقع في البحر الأحمر، وتنزع صـفة القومية العربية عن البحر الأحمر، لذلك جعلت إثيوبيا شـواطئ ارتريا وجزرها تحت السـيطرة الإسـرائيلية الأمريكية، وقد قامت لهاتين الدولتين تسـهيلات إسـتراتيجية غير محددة. وانتقلت إسـرائيل الى العمل المباشـر خلال فترة الثمانينيات بوصـول خبراء إسرائيليين أثيوبيا لإجراء أبحاث تســتهدف إقامة مشــروعات للري على النيل تســتنفذ 7 مليارات من الأمتار المكعبة ،على الرغم من انتفاء الحاجة الى مشــاريع مائية، وقد اتخذ التنســيق الإسرائيلي الأثيوبي في عهد منغستو هايلاماريم منحاً جديداً امتدت أخطاره الى جنوب الســودان الذي يشــكل حوض بحر الجبل (المكون الأول لنهر النيل)

1- المرجع السابق

وبذلك تكتمل حلقة التنسيق بسيطرة إثيوبيا على الشريان الرئيسي وهو النيل الأزرق، وسيطرة الدولة المنفصلة الجديدة على الشريان الأخر وهو بحر الجبل، وعلى الرغم من نفى المسئولين الإسرائيليين قيامهم بهذه الحرب المائية غير المعلنة ضد السودان ومصر، فان ما كشفت عنه شركة (تاحال) الإسرائيلية يشكل الدليل الواضح على أطماع كل من إثيوبيا وإسرائيل بمصادر المياه في القرن الإفريقي. [1].

وعلى التعاون الوثيق الذى يجرى بينهما ،فقد أعلنت هذه الشركة اليهودية مؤخراً أنها تقوم بمشاريع وأعمال ري في إثيوبيا لحساب البنك الدولي بالإضافة الى أعمال إنشائية في أوجادين في الطرف الجنوبي من إثيوبيا المتنازع عليها مع الصومال، ويهدف التعاون الأثيوبي الإسرائيلي الى تنفيذ المشاريع المائية التي سبق أن أعلنت أثيوبيا عزمها على تنفيذها ،ويصل عددها الى أربعين مشروعا مائيا على نهر النيل الأزرق وتشمل 36سدا، وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر فشقا أحد روافد النيل الأزرق، قد يقتطع 25مليار م3 من الماء الذى كان مفروضا أن يذهب الى للنيل الأزرق والذي جرى تنفيذه ،يؤدى الى ري مساحة 5ألف هكتار وهنالك دراسة لاستصلاح 4ألف هكتار بمجازة الحدود السودانية الإثيوبية[2].

1- المرجع السابق

2- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي) مرجع سابق

الدعم العسكري الإسرائيلي لإثيوبيا:

أمدت إسرائيل إثيوبيا بأسلحة ومعدات عسكرية وذخائر في مجال الأمن الداخلي وحرب العصـــــابات، فضـــــلا عن تدريب الطيارين الأثيوبيين بالقوات الجوية الإســـرائيلية، وتطوير نظم الاتصـــالات بين القيادة الجوية في البلدين، بالإضافة إلى تبادل الزيارات بينهما على المستويين السياسي والأمني. [1].

ثالثا: أهداف إسرائيل في أثيوبيا:

ويكمن هدف إســـرائيل الثابت من وجودها في هذه المنطقة رغبتها الحصول على مياه النيل ،والضغط على صانع القرار المصري نظرا لحساسية وخطورة (ورقة المياه) في الإســـتراتيجية المصـــرية ،حيث تلعب إســـرائيل دورا غير مباشـر في صـراع المياه بين دول حوض النيل اسـتفادة من نفوذها الكبير في دول (إثيوبيا – كينيا – رواندا) وينطلق المنطق الإســـرائيلي في الحصـــول على مياه النيل أن ما تريد إسرائيل الحصـول على 50% من حجم الاسـتهلاك المصـــري وهو ليشـــكل قيمة مهمة في الميزان المائي المصـــري، خصـــوصـــا وأن هذه الكمية وأكثر منها مستهلكة الآن ،حيث ترى إسرائيل أن هناك فوائض في الري المصري تقدر بحوالي 10مليار متر مكعب في السنة، وأن هذه الكمية لن يتم اسـتخدامها قبل اكتمال مشـروع قناة جونقلى كما ترى إسـرائيل أن المياه المصـــرية التي تهدر في البحر المتوســـط في الشـــتاء (خلال شـــهري ديســـمبر ويناير) من كل عام بســـبب الطلب على المياه لأغراض الكهرباء والملاحة ، ينبغي الاستفادة منها خلال المشروع المقترح لنقل المياه الى إسرائيل من خلال (ترعة السـلام) الى الصـحراء النقب ،وتسـعى إسـرائيل لتحقيق هذا الهدف من خلال الضغط على مصر بالتعاون مع إثيوبيا [2].

1- حمد الحسن عبد الرحمن، العلاقات الإسرائيلية الإثيوبية، مركز الراصد للبحوث والعلوم، مرجع سابق

2- المرجع السابق

خامسا: التنسيق المائي الإسرائيلي ـ الإقليمي:

يستهلك الإسرائيليون جميع مياه الأنظمة المائية في الأراضي الفلسطينية، وقدرت بعض الدراسات أن ما يستهلكه الإسرائيليون قد بلغ 2460 مليون م3، وما زالت إسرائيل ترى أنها في حاجة إلى المزيد من المياه لري المزيد من الأراضي وإسكان المزيد من المهاجرين وتحقيق الرفاهية لهم، لذلك أخذت تتطلع إلى الحصول على المياه من أماكن بعيدة خارج الحدود خصوصاً وأن الظروف والمعطيات الحالية لا تشير إلى إمكانية حصول إسرائيل على المياه من نهر النيل أو الفرات حسب مخططاتها القديمة، ولذلك اتجهت لتأمين حاجاتها المائية من خلال التنسيق مع دول تتمتع بموارد مائية كبيرة، ووجدت ضالتها في تركيا.[1].

فتركيا كانت محط أنظار الحركة الصهيونية منذ بدء التفكير في إنشاء وطن قوي لليهود، حيث جرت العديد من المراسلات بين هرتزل والسلطان عبد الحميد تم خلالها عرض المساعدة المالية للدولة العثمانية مقابل منحها فلسطين، ورفضت هذه المطالب في حينها، كما لعبت الحركة الصهيونية دوراً كبيراً في الأحداث التي جرت في تركيا بعد الحرب العالمية الأولى، ودعمها لجماعة الاتحاد والترقي وغيرها ما أدى في النهاية إلى صعود نجم كمال أتاتورك الذي قام بإلغاء الخلافة الإسلامية وتحويل تركيا إلى دولة علمانية عام 1924، وبدأت تركيا بعدها في الابتعاد عن العالم الإسلامي والتقرب إلى الغرب طمعاً في مساعداتهم لدرجة أنها كانت أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل عام 1949، وربطتها بإسرائيل علاقات قوية، وقد زادت أهمية تركيا في نظر الغرب خصوصاً الولايات المتحدة منذ عام 1979 بعد قيام الثورة

1- وزارة الخارجية – المملكة العربية السعودية، بحوث دبلوماسية، مرجع سابق: 201

الإيرانية، حيث حاولت الولايات المتحدة تشكيل حلف إقليمي تركي ـــ إسرائيلي لمواجهة حركة التحرر الوطني في المنطقة العربية، [1].

وفي ضوء هذه العلاقة جاء التعاون التركي ـــ الإسرائيلي الحالي ليدخل مرحلة جديدة من مراحل العلاقات التركية ــ الإسرائيلية، ومع هذه العلاقة بدأت إسرائيل تسعى لإيجاد الحلول لأزماتها المائية المتوقعة بإقامة مشاريع بديلة عن الاتفاقات مع سوريا أو العراق، وفي خضم هذه العلاقة قام الرئيس التركي تورجوت أوزال عام 1987 بزيارة إلى الولايات المتحدة عرض خلالها استغلال المياه التركية عبر مشروع سمي في حينه مشروع أنابيب السلام تنقل بموجبه المياه من تركيا عبر أنبوبين، أنبوب غربي يمتد من تركيا إلى سوريا ولبنان وإسرائيل بطول 2700 كلم وبقطر 4.3 متر، وأنبوب شرقي يمتد إلى دول الخليج العربي بطول 3900 كلم، وينقل الأنبوبان مياه نهري سيحون وجيحون الذي يصل تصريفهما إلى 29.77 مليون م3 يومياً [2].

سادسا: التنسيق الإسرائيلي الأثيوبي حول مياه نهر النيل:

استغلت إسرائيل تقاربها مع أثيوبيا في عهد الإمبراطور هيلاسيلاسي وقامت بتوظيف هذه العلاقة من أجل تهديد مصر من زاوية المياه، لأن 85% من احتياجات مصر المائية تنبع من أثيوبيا، حيث بلغت حصة مصر من مياه النيل 55.5 مليار م3 ارتفعت إلى 70 مليار م3 عام 2000، ما شكل عجزاً مائياً بمقدار 14.5 مليار م3، أما السودان فحصتها 18.5 مليار م3، وتهدف السودان إلى زيادة مساحة الرقعة الزراعية من 4.5 مليون فدان إلى 9 مليون فدان، وهذا يحتاج إلى 14.8 مليار م3، وبذلك يكون العجز المائي عند مصر

1- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي) مرجع سابق

2- عز الدين شكري، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري، مرجع سابق ص 182

والسودان 38 مليار م3 من المياه، وهذه الكمية لا يمكن تدبيرها إلا بعد الانتهاء من مشروعات أعالي النيل التي تتولاها مصر والسودان معاً. [1].

وتلعب إسرائيل من خلال علاقتها مع أثيوبيا والدول الأفريقية في حوض النيل دوراً تحريضياً ضد مصر والسودان، بحجة أنهما تستهلكان كميات كبيرة من المياه دون الحاجة إليها على حساب الدول الأخرى وفي ضوء هذا التحريض سيطرت الشركات الأمريكية والإسرائيلية على معظم المشاريع المائية في المنطقة، وتولت الأبحاث العلمية الخاصة بموارد المياه، وأسفرت العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية عن تهجير أعداد كبيرة من يهود الفلاشا، كما قامت إسرائيل بإنشاء ثلاثة سدود مائية كجزء من برنامج أمثل يستهدف بناء 26 سداً على النيل الأزرق لري 400 ألف هكتار، وإنتاج 38 مليار كيلو وات ساعة من الكهرباء، وهذه المشاريع ستحرم مصر من 5 مليار م3 من المياه. [2].

كما قامت إسرائيل ببناء سد على منشأ أحد فروع النيل الأزرق الذي يمد النيل بحوالي 75% من المياه لحجز نصف مليار م3 من المياه مقابل قيام أثيوبيا بتسهيلات لإسرائيل في جزيرة دهلك وفاتيما لإقامة قواعد عسكرية فيها، تحولت إسرائيل بعدها إلى أرتيريا لقربها من باب المندب، كما بدأت أثيوبيا ترفع دعاوى إعادة توزيع مياه نهر النيل وفق مبدأ عدالة التوزيع، كما أنها لم تشترك حتى الآن في مجموعة الأندوجو الخاصة بالاستفادة من مياه نهر النيل[3].

1- المرجع السابق ص 182

2- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي) مرجع سابق

3- المرجع السابق

سادسا: الدور الإسرائيلي في الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل

والتحرك الإسـرائيلي في دول حوض النيل هو جزء من تحركها في القارة الأفريقية بوجه عام ويسـتند إلى إسـتراتيجية محكمة. فمياه النيل تمثل اهتمام لإسـرائيل وتطلع للإفادة منها، وثمة محددين يمثلان ثابتين أو ركيزتين تنطلق منها السـياسـة المائية الإسـرائيلية لتنفيذ إسـتراتيجيتين مسـتمرتين ومتزامنتين في حوض نهر النيل.

أ) المحددان هما:

1. المكانة المحورية للمياه في الفكر الإستراتيجي الإسرائيلي.
2. حالة الشح المائي التي تعاني منه إسرائيل.

ب) أما الإستراتيجيات فهما: [1].

1. إستراتيجية الدور المباشر ويتمثل في المشروعات الإسرائيلية.
2. إستراتيجية الدور غير المباشر والذي تجسده الإستراتيجية الإسرائيلية الرامية إلى" محاصرة" السياسة المصرية وتطويرها إقليميًا وشد أطرافها سياسيًا وإستراتيجيًا لإضعافها جيوبولتيكيًا.

أ) محددات الدور الإسرائيلي في النظام الإقليمي لحوض النيل:

1. المحدد الأول: المكانة المحورية للمياه في الفكر الإسـتراتيجي الإسرائيلي:

يمكن الاسـتدلال على المكانة المحورية للمياه في الفكر الإسـتراتيجي الإسرائيلي من خلال التدفق في تصريحات رموز العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لإسرائيل. الدور الإسـرائيلي له أبعاد تاريخية قديمة وظهرت الفكرة بشكل واضح في مطلع القرن العشرين عندما تقدم الصحفي اليهودي " هرتزل " مؤسس الحركة الصهيونية عام 1903 إلى بريطانيا وهو صاحب كتاب مشروع

1- شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق

" الدول اليهودية " إلى توطين اليهود في سـيناء واسـتقلال ما فيها من مياه جوفية وبعض مياه النيل ورفضت لأسباب سياسية تتعلق بالظروف الدولية والاقتصادية في ذلك الوقت. وتمضي الوقائع التاريخية – السياسية لتؤكد على أن المياه هي الأساس لقيام الوطن اليهودي، وأن مصادر المياه هي حدود ذلك الوطن. وأن طرح مشاريع الوطن القومي في غير منطقة في العالم كان فقط بديلاً في حالة أن الظروف لم تسمح بقيام هذا الوطن في فلسطين وتؤكد وقائع التاريخ السياسي أن الحركة الصهيونية وضعت دائمًا التحكم بمصادر المياه في أولوياتها فقد مثلت هذه المسألة همًا حيويًا ومحورًا أساسيا في إستراتيجية الحركة الصهيونية منذ تأسيسها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فمع تأسيسها رفعت شعار" حدود إسرائيل من النيل إلى الفرات" [1].

وقد كان موضوع المياه حاضر دائم في نشاطات زعماء الحركة الصهيونية الدولية وبشكل خاص مع الدول التي كانت في موقع التقرير لمصير المنطقة حينئذ وهما بريطانيا وفرنسا. فقد كان موضوع المياه وهو الموضوع الأول في الرسالة التي وجهها " جاييم وإزيمان " " 1874 – 1952 " باسم الحركة الصهيونية إلى " لويد جورج " رئيس الوزراء البريطاني في ذلك الحين بتاريخ 29 نوفمبر 1919 لعرضها على مؤتمر الصلح المنعقد في باريس، وقد جاء فيها: إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على تزويدها بالمياه لتأمين الري والإنتاج الكهربائي والتزود بالمياه يجب أن يأتي بشكل أساسي من منحدرات جبل الشيخ ومنابع نهر الأردن ونهر الليطاني ولهذه الأسباب نرى أنه من الجوهري أن تضم حدود فلسطين الشمالية الليطاني إلى مسافة 25 ميلاً

1- حسين توفيق إبراهيم، المياه في الشرق الأوسط صراع أم تعاون. ا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1987 م)ص 82.

فوق المنحنى ومنحنى جبل حرمون الجنوبية، لضـــمان الســـيطرة على منابع الأردن. [1].

ومع أن الظروف السياسية التي رافقت مراحل تحقيق المشروع الصهيوني لم تكن ملائمة لتحقيق جميع الأطماع الصـــهيونية المائية، إلا أن ذلك لا يعني أبدًا التخلي عنها بعد قيام " إســـرائيل " بل على العكس تمامًا، فكلما أتيحت فرصــة مواتية تسـتغلها إسرائيل لتحقيق ما يمكن تحقيقه من أطماعها في المياه العربية، وبعد عدوان يونيو 1967 واحتلال " إســـرائيل " لأغلب منابع المياه المحيطة بها أو بمجاريها في سوريا ولبنان والضفة الغربية، تحولت قضية المياه إلى أحد العناصــــر المهمة في طروحات إســـرائيل حول مفهومها للأمن في عمليات التسوية السياسية الجارية ومما يزيد من حساسية الموضوع المائي كون جميع الأطراف المعنية تقف على أبواب مرحلة من المتوقع أن تعلب فيها المياه الدور المهم في تحديد ملامح التفاعلات السياسية في المستقبل[2].

ومما يؤكد جدية المواقف الإسرائيلية من موضـوع المياه العربية ما صـرح به " إســحاق شــامير " في مارس 1991، بأنه " على اسـتعداد لتوقيع معاهدة حظر أسـلحة الدمار الشـامل وقبول التفتيش على المنشـآت النووية الإسـرائيلية مقابل اشـتراك إسـرائيل في اتفاقيات لإعادة توزيع المياه في المنطقة " وفي عام 1993 كتب " شـــمعون بيرز " وزير الخارجية الإســـرائيلية آنذاك كتابًا بعنوان " الشــرق الأوســط الجديد " خصــص جزءًا كبيرًا منه لموضـــوع المياه فيقول : " لقد كانت المياه ولا تزال تمثل عاملاً رئيسـيًا في السـياسـة المعاصـرة، كما أن

1- المرجع السابق

2- مركز المعلومات الوطني الفلســطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصــراع العربي – الإســرائيلي) مرجع سابق

العلاقات بين دول المنطقة كانت وستظل تتشكل عمومًا بفعل السياسية المائية[1].

من كل ما سبق يتضح أن المياه تحتل مرتبة متقدمة في أولويات العقيدة الإستراتيجية الإسرائيلية، وتمثل قيمة عليا في سلم القيم التي تشكل عقل ووجدان وضمير وثقافة المجتمع الإسرائيلي وذلك منذ بزوغ الفكرة الصهيونية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وحتى الآن .

2. المحدد الثاني: ندرة المياه في إسرائيل:

تعاني إسرائيل نقصًا حادًا في مصادرها المائية، وقد زادت حدة هذا الوضع بعد موجات الهجرة اليهودية المكثفة من دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق ووفقًا للعديد من المصادر المحلية الإسرائيلية، فأن مصادر المياه الإسرائيلية لا تزيد عن 1850 مليون م3. ولذلك فقد أشار تقرير" إسرائيل 2020 " إلى أن محصلة السكان تمثل هاجسًا مفزعًا لإسرائيل، الأمر الذي يشكل تهديد كبير على الموارد عمومًا وعلى المياه بشكل خاص حث تسببت الزيادة السكانية في إسرائيل في تناقص المعدل الذي يحصل عليه الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويًا 229 م3. ومن المتوقع أن يقل المعدل إلى 264 م3 للفرد / السنة عام 2025 .

وتجدر الإشارة إلى أن إسرائيل قد أعلنت رسميًا " حالة الجفاف " في 15 أبريل 1999 وطالب " آرييل شارون " وزير خارجيتها آنذاك، الدول الأوربية مساعدتها لمواجهة الأزمة المائية التي تعاني منها إسرائيل. [2].

1- المرجع السابق

2- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق

وخلاصة القول:

أن حالة" العجز المائي الإسرائيلي" ليست نتاج متغير واحد فقط وهو محدودية الموارد المائية المتجددة سنويًا في إسرائيل، وإنما هي محصلة تفاعل جملة من المتغيرات كالزيادة السكانية الطبيعية، والتدفق المستمر للمهاجرين اليهود، والتوسع الزراعي، وتزايد معدلات التنمية الصناعية والتلوث البيئي وتتفاعل تلك العوامل مع بعضها البعض.

(ب)إستراتيجيات الدور الإسرائيلي في الصراع المائي في حوض نهر النيل:

ينتج عن تفاعل المحددين (المكانة المحورية للمياه في الفكر السياسي والإستراتيجية وندرة المياه في إسرائيل)، لجوء السياسة الإسرائيلية إلى تبني إستراتيجية عسكرة المياه(Water militarization strategy) ، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي فعلى الصعيد الداخلي تزداد سيطرتها على مصادر المياه التي احتلتها بالقوة. وعلى الصعيد الخارجي، يمتاز سلوكها السياسي بالسعي إلى السيطرة المباشرة أو غير المباشرة على مصادر المياه السطحية بها، لسد احتياجاتها المحلية المتزايدة. وفي سياق تحقيق أهداف السياسة الإسرائيلي في حوض نهر النيل، تتبنى إسرائيل إستراتيجيتين متباينتين رغم أنهما متزامنتين لتحقيق أهداف سياستها المائية التوسعية[1].

الإستراتيجية الأولى: إستراتيجية محاصصة مصر في مياه النيل:

تستند المطامع الإسرائيلية في نهر النيل إلى نص التوراة القائل " فقطع مع إبراهيم ميثاقًا بأن يعطي لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات ".وعلى هذا الأساس تحددت الأطماع الصهيونية في نهر النيل عبر تاريخها الطويل، فلم يكن هناك حلم استعماري ارتبط بالمياه كما كان الحلم

1- المرجع السابق

الصـــــهيوني وارتباطه بمياه النيل وحتى الفرات، مرورًا بدجلة والأردن واليرموك والليطاني وقد شـكلت نظرة إسـرائيل تجاه مياه النيل جزءًا من النهج الإسـرائيلي تجاه المياه المشـــتركة بينها وبين الدول العربية والتي قامت بترجمته من خلال طرح العديد من المشـروعات حول اقتسـام "محاصـصـة"، مياه النيل مع الدول النامية. والحصـــول على حصـــة مائية من نصـــيب مصـــر من مياه النيل. وقد قامت إسرائيل بمشاريع تطلعيه لاستغلال مياه نهر النيل.

وفيما يلي عرض موجز لتلك المشروعات.

1. مشروع هرتزل (1903):

ظهرت فكرة هذا المشـروع في مطلع القرن الحالي عندما تقدم الصـــحفي اليهودي" هرتزل" مؤســـس الحركة عام 1903 إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في ســـيناء واســـتغلال ما فيها من مياه جوفية وكذلك بعض من مياه النيل، وقد وافق البريطانيون مبدئيًا على هذه الفكرة على أن يتم تنفيذها في سرية تامة وقد استتبع ذلك إرسال بعثة صـهيونية كشفية إلى مصـر .. إلا أن المشـروع الصـــهيوني قوبل بالرفض لأسـباب سـياسـية واقتصـادية حيث تمثلت الأسـباب الاقتصـادية في أن المشـروع الصـــهيوني كان يتضـمن تهديد للخطة البريطانية الهادفة إلى ربط الزراعة المصرية بالصناعة البريطانية، أما الأسباب السياسـية فترجع في مجملها إلى الظروف الدولية في ذلك الوقت والتي فرضـت إتباع سياسـة الوفاق الودي بين بريطانيا وفرنسـا 1904 تأهيل لمواجهة الخطر الألماني.

2. مشروع " إلشيع كالي " 1974:

في عام 1974 طرح إلشـــيع كالي تخطيطًا لمشـــروعه الذي ينطلق من خلفيه عامة مفادها" أن المنطق الأســـاســـي في هذا المشـــروع هو أن كميات ضـــئيلة من المياه لا يزيد عن 1 % من مياه النيل أي 800 مليون م3 ســـنويًا

من أصل 80 مليار م3 متوسط التدفق السنوي بالمقياس المصري (نحو 0.5% من إيراد النهر عند أسوان) لا تشكل عنصرًا مهمًا من الميزان المائي المصري يمكن نقلها في اتجاه الشمال إلى قطاع غزة والنقب الإسرائيلي.

وقد نشر المشروع تحت عنوان " مياه السلام " ويقوم المشروع على توسيع ترعة الإسماعيلية(قناة السلام) التي تتغذى من روافد دمياط في الدلتا وقناة سيناء المتفرعة منها من أجل تامين قدرة النقل المطلوبة، وتتراوح هذه القدرة بين 100 مليون م3 سنويًا في حال اقتصر التزويد على قطاع غزة، ونمو 500 مليون م3 في حالة تزويد مستهلكين آخرين وقد قوبل هذا المشروع بالرفض المصري على الصعيدين الرسمي والشعبي. وقد عاد هذا المشروع في الظهور أكثر من مرة وكانت أولها عام 1978 فيما أطلق " إلشيع كالي " عليه مشروع " حل نموذجي لنقض المياه في إسرائيل "، وفي عام 1986 وبمناسبة انعقاد مؤتمر " أرماند هامر " للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، قام " كالي " بتطوير مشروعه تحت عنوان" خطة مياه الشرق الأوسط " في ظل السلام، ومرة أخرى في منتصف عام 1989 وخلال انعقاد ندوة التعاون الاقتصادي لدول الشرق الأوسط في سان لوزان ثم طرح مشروع " كالي " من جديد وتم طلب بيع مصر لإسرائيل حصة من مياه النيل قدرها 1 % من إيراد النيل. [1].

3. مشروع " بؤر " (1979):

قدم خبير المياه الإسرائيلي " شاؤول أولو زوروف " النائب السابق لمدير هيئة المياه الإسرائيلية – مشروعًا للسادات خلال مباحثات كامب ديفيد عام 1979 يهدف إلى جر مياه النيل إلى إسرائيل عبر شق ست قنوات تحت مياه

1- مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصراع العربي – الاسرائيلى) مرجع سابق

قناة السـويس، تقوم بدفع المياه إلى نقطة سـحب رئيسـية في سـيناء ويتم رفع المياه بالضـخ إلى ارتفاع عشرات الأمتار لتدفع بقوة الجاذبية على طول ساحل سـيناء وبإمكان هذا المشـروع نقل 1 مليار م3 لري الصـحراء النقب منها 150 مليار م3 لقطاع غزة، ويتميز هذا المشـروع من وجهة نظر إسـرائيل بضـمان اسـتمرارية جريان المياه وحل مشـاكل التخزين ومن الجدير بالتنويه والذكر أن مصر لديها ثوابت في السياسة المائية راسخة في ذهن صانع القرار فيما يخص المياه وهو رفض بيع المياه دوليًا وبالتالي فهي ترفض كل مقترحات إسـرائيل ومشـاريعها حول نقل أو تحويل أو بيع مياه النيل لإسـرائيل وأيضًـا ما يزيد من هذا التوجه المصري هو الرأي العام المصري الذي يرفض بشدة مجرد أن يكون هناك تعاون مائي مصـري إسـرائيلي ومن ثم الرفض النهائي لأية صـيغة من صيغ " محاصصة " في مياه النيل من قبل إسرائيل سواء بالبيع أو بأي وسيلة أخرى وبالتالي فأن إستراتيجية إسرائيل في محاصصة مياه النيل مع مصر لن تحقق مراد إسـرائيل في الحصـول على مياه النيل وذلك طبقًا لثوابت السـياسـة المائية المصـرية والتي حتى الآن تؤكد على رفض المقترحات الإسـرائيلية ومن هنا فأن إسـرائيل قد اتجهت إلى تبني إسـتراتيجية غير مباشـرة لتحقيق أهدافها وهي : [1].

ثانيا: إستراتيجية الدور غير المباشر لإسرائيل في حوض النيل :

محاصرة السياسة المصرية في الدائرة النيلية:

رغم أن الاهتمام الإسـرائيلي بمصـادر المياه ينصـرف مباشـرة إلى المياه المتدفقة إليها وإلى جوارها من الضـفة الغربية وغزة ومرتفعات هضـبة الجولان السورية والمياه الأردنية واللبنانية عبر نهري الأردن واليرموك، إلا أن إستراتيجية

1- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق

إسرائيل ترمي إلى الحصول على مصادر أبعد وأكثر غزارة (مياه النيل). ونظرًا لأنها لم تنجح خلال قرن كامل في تحقيق هدفها أو حلمها في محاصصة مصر في مياه النيل، فقد بدأت تخطط لإستراتيجية أخرى للضغط على مصر من خلال إتباع إستراتيجية التطويق " Containment " لمحاصرة دولتي المصب وبالخصوص مصر.

في دائرتها الإقليمية وقد ترجمة إسرائيل إستراتيجية" التطويق" تلك عبر صياغة علاقات طاولت مختلف المجالات وبخاصة الاقتصادية منها والتي أتاحت لإسرائيل فرص التغلغل في حوض النيل تحت شعارات" المساعدات الفنية البحتة ". وسوف تقوم الدراسة في هذا الجزء بعرض إستراتيجية التغلغل الإسرائيلية في منطقة حوض النيل لمحاصر مصرفي محيط دائرتها النيلية وذلك من خلال التعرض لماهية التغلغل، وأهداف وتطوره تاريخيًا، والعوامل التي تساعد عليه، وأخيرًا آلياته ومظاهره. [1].

1- ماهية التغلغل الإسرائيلي:

التغلغل الإسرائيلي يعني محاولة الدول الاستعمارية استخدام إسرائيل كأداة لاستعادة نفوذها في مستعمراتها السابقة باعتبارها دولة وسيطة لا تثير الحفائظ أو الأحقاد لدى الشعوب. وذلك من خلال القيام بمنح القروض لبعض الدول الأفريقية الحديثة العهد بالاستغلال لتنمية مواردها الاقتصادية أو القيام بمشروعات عمرانية أو مدها بالخبراء وتقديم منح لتدريب الأفريقيين في بلادها

2-أهداف الوجود الإسرائيلي:

يشير التوجه الإسرائيلي نحو القارة الأفريقية وبخاصة دول حوض النيل إلى خصوصية واضحة ترتبط **بجانبين أساسيين:** أولهما يتمثل في عملية الربط

1- بشير شريف البرغوث ،المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة (عمان : دار الجليل، 1986م) ص 18

الأيديولوجي والحركي بين الصهيونية وحركة الجامعة الأفريقية والزنوجة.وثانيهما يتعلق بدرجة التعمد الإســـرائيلي في التعامل مع جماعات أفريقية بعينها بهدف تدعيم استمرارها في السلطة وإن كانت حاكمة أو توسيعًا لدورها في نشر حالة عدم الاستقرار السياسي في بعض الدول. وبطبيعة الحال لا تمثل منطقة حوض النيل اســتثناء من هذا التوجه. بل يمكن القول أن منطقة شــرق أفريقيا تحظى بأهمية خاصـة في الإستراتيجية على الدوام وهو ما يوضحه تحركها النشط في هذه المنطقة والذي من أهم أهدافه فك العزلة الإسرائيلية. [1].

ويمكن التوصـل إلى عدة أهداف لإسـتراتيجية إسـرائيل في حوض النيل ومنها:

- **أولاً:** تحقيق الأمن القومي وتـأمين الوجود والتي تمثلـت في الفترة منذ قيـام الدولة وحتى منتصف الستينيات.
- **ثانيًا:** إثبات الشــرعية الســياســية اتلي تنطوي على ضـــمن الوجود دوليًا، والاعتراف القـانوني والواقعي بهـا في المنطقـة، والتي برزت في الفترة من منتصف الستينات وحتى مطلع السبعينات
- **ثالثًا:** الهيمنة الإقليمية تأكيدًا للصفة الاستعمارية العنصرية للدولة الإسرائيلية وللشـــعب اليهودي والإصـــرار على التدخل في شـــئون الدول الأخرى وانتهاك سـيادتها كما تـهدف إسـرائيل إلى النفاذ إلى عمق الأمن القومي المصري الجنوبي، وتوظيف دول المنبع لحصار دول المصب [2].

بداية التغلغل الإسرائيلي:

تعود بـدايـات التغلغـل الإســـرائيلي وتطوره تـاريخيًا في أفريقيـا عمومًا وفي حوض النيل على وجه الخصـوص إلى نتائج الاعتداء الثلاثي على مصـر

1- محمد فوراتي، موقع المياه في الصراع العربي الإسرائيلي من منظور مستقبلي (الموسوعة الجغرافية)

2- عز الدين شكري، التعاون الإسرائيلي الأثيوبي والأمن القومي المصري، مرجع سابق ص 185

عام 1956، فلقد امتازت فترة الإمبراطور " هيلاســـيلاس " بتعزيز العلاقات الإســرائيلية – الأثيوبية، وفي عام 1956 فتحت إســرائيل قنصــليتها في أديس أبابا.

بيد أن مســار " العلاقات الســياســية " تحديد بين إســرائيل وأفريقيا – وخصوصًـا دول حوض النيل لم تمض على خط مستقيم وتمثل حقبة الستينات وما قبل 1967 ذروة التوســع الإســرائيلي في أفريقيا، ويرى المحللون أن الفترة التالية على عام 1967 تعتبر فترة مقاطعة إسرائيلية مع دول حوض النيل ويرى البعض أن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية قد مهدت لقيام مرحلة جديدة من العلاقات بين إسـرائيل ودول حوض النيل وهي مرحلة يمكن أن يؤرخ لها بتاريخ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والكونغو في مايو 1982 فمنذ ذلك الحين وقد أخذت إسرائيل تكثيف جهودها الدبلوماسية والكونغو في مايو 1982 فمنذ ذلك الحين وقد أخذت إسرائيل تكثيف جهودها الدبلوماسية لإعادة علاقاتها مع دول القارة وخاصة في الجزء الشرقي فيها [1].

العوامل المساعدة على التغلغل الإسرائيلي:

لقد اســتطاعت إســرائيل تحقيق طفرة كبيرة في علاقاتها الأفريقية وإثبات تواجد قوى سواء على المستوى الدبلوماسي الرسمي، أو على مستوى المعاملات التجارية، والفنية والتعاون العسكري وخرجت إسرائيل من نطاق العزلة، وأصبحت فاعلاً إقليميًا منافسًـا، وقد ســاهمت عوامل عديدة في تهيئة الظروف المناســبة لإفساح المجال أمام إسرائيل.

1- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق.

•**أولا:** إمكانات المنافسة المتوافرة لها (فنيًا وعسكريًا) [1].

***وثانيا:** قدرتها على تلبية الحاجات الاقتصادية للدول الأفريقية الفقيرة.

•**وثالثا:** تواجدها المؤثر في منطقة حوض النيل والبحر الأحمر (فيما عدا الصومال وجيبوتي والسودان) إضافة لتواجدها في جنوب السودان، حيث تؤيد حركة الجيش الشعبي لتحرير السودان (بزعامة جون جارانج).

مؤشرات وآليات ومظاهر التغلغل الإسرائيلي في دول حوض النيل:

تتعدد وتتنوع مؤشرات وآليات ومظاهر التغلغل الإسرائيلي في حوض النيل، لتشمل جميع النواحي سياسيًا وعسكريًا وثقافيًا ومائيًا وعلى الرغم من أن بعض هذه المظاهر قد لا تكون ذات طبيعية مائية أو فنية إلا أنها تهدف في المقام الأول حسب الإستراتيجية الإسرائيلية إلى تحقيق أهداف ذات صلة بالسياسة المائية الإسرائيلية وسوف يتم استعراض هذه الآليات والمظاهر مع التوسع في البعد المائي بداية يجب الإشارة أن إسرائيل في سبيل تحقيق هدفها **الأساسي في محاصرة مصرفي بيئة حوض النيل تستند إلى ثلاثة آليات:**

•**الأولى:** تشجيع جيل جديد من القادة الجدد الذي ينتمون إلى الأقليات في بلدانهم ويرتبطون مع الولايات المتحدة – وبالطبع إسرائيل بعلاقات وثيقة، ومن هؤلاء هليس زيناوي في أثيوبيا، أسياسي أفورقي في أريتريا، جون جارانج في جنوب السودان، يوري موسيفني في أوغندا. [2].

1- مفيد عرنوق، أضواء على الصراع العربي الإسرائيلي (بيروت: دار النضال للطبع والنشر، الأولى: 1990) ص 34.

2-

- **والثانية:** محاصـــرة الأمن القومي العربي، ولاســـيما في امتداده المصـــري والســـوداني وفق إســـتراتيجية" حلف المحيط" أي إقامة تحالفات مع الدول والجماعات الآثنية المعادية للعرب هذا من ناحية ومن ناحية أخرى الاســتفادة من تواجدها في المنطقة للتلويح بورقة المياه في مواجهة السياسة المصرية
- **الثالثة:** إتباع سياسة المنح والتدريب

على صعيد التغلغل السياسي:

لقد اســـتغلت إســـرائيل الصـــراعات الآثنية في حوض النيل لتحقيق سياساتها في هذا المجال الحيوي لذلك فقد ركز الإسرائيليون على دعم حركات التمرد والحركات الانفصالية بهدف "تحفيز" الصراعات في تلك المنطقة ويتضح ذلك بالوجود المباشر لإسرائيل في دول حوض النيل.

1- إسرائيل واريتريا:

قام مركز مشاف للتعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية بإنشاء مشروع جيتالى بالتعاون مع الحكومة الاريترية عام 1995م وهو مشروع زراعي يهدف إلى تحســـين الإنتاجية الزراعية وزيادة حجم المنتجات الزراعية من الخضر والفاكهة للاستخدام المحلى [1].

تؤكد العديد من الدراسات على أن إسرائيل لعبت دورًا فعالاً في الصـراع الذي شـــهدته منطقة البحيرات العظمى خلال عام 1994 ســـواء في رواندا وبوروندي أو الكونغو الديمقراطية حيث كانت الأسلحة الإسرائيلية تصل إلى

1- المرجع السابق:

- د. طارق فهمي، الوجود الإســـرائيلي في دول حوض النيل، المركز الدولي للدراســـات المســـتقبلية والإستراتيجية.
- إسرائيل ومنطقة البحيرات العظمى.

تلك الدول من إسرائيل عبر قنوات رسمية وغير رسمية فضلاً عن الاستشاريين العسكريين حيث تستضيف الكونغو وحدها أكثر من 150 مستشار عسكري إسرائيلي وتشير التقديرات إلى أن قيمة الأسلحة المصدرة إلى الدول والميلشيات في هذه المناطق وصلت إلى أكثر من 600 مليون دولار خلال عام 2002[1].

2- العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية

استطاعت إسرائيل المحافظة على وجودها الدائم في أثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، وهو ما يؤكد أن هدف الوجود في أثيوبيا وبقية دول حوض النيل بما يحيل أهمية بالغة ضمن السياسة الخارجية الإسرائيلية ومما عزز من العلاقات الإسرائيلية الأثيوبية ارتباط الأثيوبيين لسلالة سليمان وارتباطهم الروحي بالأماكن المقدسة في الأماكن المحتلة (القدس وبناءًا على ذلك أمدت إسرائيل أثيوبيا بأسلحة ومعدات عسكرية وذخائر في مجال الأمن الداخلي وحرب العصابات فضلاً، عن تدريب الطيارين الأثيوبيين بالقوى الجوية الإسرائيلية، ومن ناحية اخرى قد صادقت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع في 16 فبراير 2003 على اقتراح وزير الداخلية إيلي يشاي، باستجلاب أبناء طائفة الفلاشة من أثيوبيا إلى إسرائيل وهو الأمر الذي نفاه مسئول العلاقات العامة في وزارة الإعلام الأثيوبية، بأن الحكومة لم تتفق مع إسرائيل أو غيرها من أجل التهجير الجماعي المواطنين إثيوبيين خارج بلادهم . [2].

مؤشرات التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي في حوض النيل:

يوجد كثير من مؤشرات التواجد الإسرائيل من حيث البعد الاقتصادي في دول حوض النيل على مستوى الزراعة والعمالة والتبادل الجاري والفني

1- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق

2- المرجع السابق

فهناك تحرك إسرائيلي في منطقة حوض النيل سواء في مجال البحوث الزراعية أو الأنشطة العمالية، ولقد أعطت إسرائيل قطاع الزراعة اهتمامًا يفوق اهتمامها بالقطاعات الأخرى انطلاق من كونه النشاط الأساسي لمعظم كاسبي الدخل في حوض النيل وتشترك إسرائيل في مشروعات زراعية تقوم على استغلال المياه في بحيرة فيكتوريا وأيضًا مشروعات أثيوبية حول منابع النيل في مجالات الزراعة والكهرباء وتأتي العلاقات التجارية كأحد مؤشرات زيادة التأثير الإسرائيلي في دول حوض النيل، بل في كافة أرجاء أفريقيا، حيث تشهد العلاقات تطورًا متزايد خاصة في أثيوبيا والكونغو وبجانب هذا التبادل التجاري يوجد إقامة الغرف التجارية المشتركة والمعونات والمنح وقد خصصت إسرائيل لهذا أحد المراكز المتخصصة بوزارة الخارجية تقتصر مهامه على تعميم وتطبيق التعاون الأسر أفريق. وجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري بين إسرائيل ودول أفريقيا يقل إلى أكثر من مليار دولار [1].

مؤشرات التغلغل المائي الإسرائيلي في حوض نهر النيل:

على الرغم من نفي معظم المسئولين المتخصصين بالمياه في مصر وأثيوبيا والسودان وإسرائيل حول مدى وجود دور إسرائيل في منابع النيل وذلك ملاحظ في تصريحات المسئولين أنه ليس هناك يد خفية لإسرائيل وأن مصر متغلغلة في دول حوض النيل بما يكفي، ومن ناحية أخرى تنفي أثيوبيا الدعم الإسرائيل والتعاون في إنشاء السدود وفي مجالات أخرى. إلا أنه في مقابل ذلك فأن هناك وجهة نظر معارضة لذلك وترى أن هناك تغلغل مائيًا لإسرائيل **في دول حوض النيل وتدعمه أدلة وبراهين كما سيتم التوضيح على النحو التالي:**

1- طارق فهمي، الوجود الاسرائيلى في دول حوض النيل، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية

- وقد أكد تقرير للجنة الشئون العربية بمجلس الشورى المصري عام 1991 بعنوان " أزمة المياه في المنطقة العربية " على تورط إسرائيل في أثيوبيا والخطط الإسرائيلية لمساعدة أثيوبيا في إنشاء ستة سدود على النيل الأزرق وهي سدود تشكل تهديدًا مباشرًا لا يردا مصر من نهر النيل، ورأت اللجنة في تقريرها أن " إسرائيل تحاول ضرب دفاعات مصر الجنوبية وفرض الحصار على الموارد الإستراتيجية لنهر النيل " وأضاف التقرير أنه بدأ واضحًا إن إسرائيل اتجهت إلى توسيع دائرة حركتها في حوض النيل، حيث امتد نشاطها إلى أوغندا وجنوب السودان [1].
- **في عام 1996 أعلن** " د. محمد المهدي راضي " – وزير الري المصري الأسبق – عن وجود اتفاق بين إسرائيل وأثيوبيا على إقامة سد لتوليد الكهرباء، فضلاً عن موافقة البرلمان الأثيوبي على المشروع بإنشاء خزانين على النيل الأزرق، وهو ما يتبعه موافقة البنك الدولي على تمويل المشروعين دون أن يشترط حصول أثيوبيا على موافقة باقي الدول حوض النيل كما هو معمولة به وفق العرف السائد. [2].
- يكتشف العديد من الخبراء بأن إسرائيل – من خلال مكتبها الاستخباراتي في نيروبي وتعاونها مع كينيا في مختلف المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية هي المحرض الرئيسي في قضية توتر العلاقات المائية بين مصر وكينيا في أواخر عام 2003 على أثر قيام الأخيرة بالإعلان عن انسحابها من معاهدة حوض النيل التي أبرمت عام 1929 وكان الأوغندية للقول " بأنه يجب التفاوض بين دول حوض النيل لمراجعة

1- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990–2010 مرجع سابق

2 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني (وفا) تقرير بعنوان (المياه في الصراع العربي – الإسرائيلي) مرجع سابق

القضايا الخلافية والتوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف وفي حالة عدم التوصل إلى اتفاق عبر التفاوض، فأن بلادها سوف تتخذ نفس الموقف الذي اتخذته زميلتها الوزيرة الكينية[1].

وهناك عشرات الوثائق الصهيونية التي ترصد هذا الدور في السعي لحصار مصر أفريقيًا ومائيًا والتحرك مع دول المنابع الني فقد كشف المحلل السياسي "مايكل كيلو"، مؤلف كتاب " حروب مصادر الثروة " أن " إسرائيل " لعبت دورًا كبيرًا مع دول حوض النيل لنقض المعاهدات الدولية التي تنظم توزيع المياه في حوض النيل، فاعتبر أن هذا الأمر يأتي في إطار إستراتيجية الصهيونية وأوضح أن إسرائيل لعبت دورًا بين دول حوض النيل ضمن مخطط أمريكي سيء لانتزاع النفوذ في تلك الدول من أوروبا عمومًا وفرنسا على وجه الخصوص، ولذلك فأن الإدارة الأمريكية توفر لإسرائيل كل سبل التأثير على دول مثل "أثيوبيا وكينيا ورواندا وأوغندا والكونغو" .

وقد كشف الكاتب الأمريكي "مايكل كيلو" عند اجتماع عقد في تل أبيب بين أعضاء بالكنيست الصهيوني ووزراء أثيوبيين، تناولت بحث إقامة مشاريع مشتركة عند منابع نهر النيل، وإن الأجندة الصهيونية تقوم على إقناع الوزراء الأثيوبيين باستكمال المشاريع المشتركة التي كانت قد توقف العمل بها، وأشار إلى أن هذه المشروعات تتضمن إقامة أربعة سدود على النيل لحجز المياه، وتوليد الكهرباء، ضبط حركة المياه باتجاه السودان ومصر.

وهكذا يتضح الوجود الإسرائيلي والتغلغل المائي في حوض النيل وأنه ليس مجرد اتهامات معممة بل أن القول بالدور الإسرائيلي في الصراع المائي يستند إلى أدلة وأسانيد عديدة وسوف يتم التعرض لأثار هذا الدور في الصراع في سياق تحليلي للأزمة المائية بين مصر ودول حوض النيل وتقيم هذا الدور.

1- صفا شاكر إبراهيم محمد، الصراع المائي بين مصر ودول حوض النيل 1990-2010 مرجع سابق

الخاتمة:

إثيوبيا "برج المياه في شـــرق أفريقيا"، تتدفق منها المياه في جميع الاتجاهات، شمالا وغربا إلي نهر النيل (السودان ومصر)، وجنوباً إلي بحيرة توركانا (كينيا) وشبيلى وجوبا (الصومال)، وشرقاً بحيرة عسل (جيبوتي). تهيمن الطبيعة الجبلية والتضـــاريس المعقدة علي إثيوبيا. مياه الأمطار وجريانها على المنحدرات الجبلية والتلال هي مصـــدر المياه الســـطحية لمعظم الأراضـــي الإثيوبية. وتعتبر العلاقات الثنائية بين مصـــر وأثيوبيا علاقات تاريخية وقد تميزت بالقوة في معظم العصـور، كما تؤمن مصـر بأهمية دعم العلاقات الاقتصادية مع أثيوبيا لما ينطوي على ذلك من منافع متبادلة ستسمح للجانبين بإقامة شـبكة من المصـالح المتبادلة تكون بمثابة قاطرة للعلاقات الســياســية وبالتالي ســتنعكس إيجابيا على مســتوى الثقة والتعاون بين الجانبين في جميع المجالات الأخرى إلا انه في الاونه الأخيرة استخدمت مياه النيل كمادة للصراع السياسي وخاصة في اتجاه مصر من قبل إثيوبيا بشكل رئيسي، فهناك قضية السدود الإثيوبية التي تطرح بين الحين والآخر ومطالبتها بسحب امتيازات الحق التاريخي التي تتمتع بها مصـــر، ومحاولات الإيحاء بالقدرة على التأثير في حصـــة مصـــر من المياه، وموقفها الرافض للاتفاقية الموقعة بين مصـــر والسودان عام 1959م، وهو الأمر الذي يطرح مسألة جدية التلويح أو المخاطر التي تحوم بحصـــة مصـــر من النهر، ويرجع البعض هذا التوتر إلى التحرك الإســـرائيلي في دول حوض النيل هو جزء من تحركها في القارة الأفريقية بوجه عام، وإثيوبيا بوجه خاص ،حيث اســتطاعت إســرائيل المحافظة على وجودها الدائم في أثيوبيا بغض النظر عن طبيعة النظام الحاكم، وهو ما يؤكد أن هدف الوجود في أثيوبيا وبقية دول حوض النيل بما يحيل أهمية بالغة ضمن السياسة الخارجية الإســـرائيلية ومما عزز من العلاقات الإســـرائيلية الأثيوبية ارتباط

الأثيوبيين لســلالة سـليمان وارتباطهم الروحي بالأماكن المقدســة في الأماكن المحتلة (القدس وبناءًا على ذلك أمدت إسرائيل أثيوبيا بأسلحة ومعدات عسكرية وذخائر في مجال الأمن الداخلي وحرب العصابات فضلاً، عن تدريب الطيارين الأثيوبيين بالقوى الجوية الإسرائيلية، ومن ناحية اخرى قد صـادقت الحكومة الإســرائيلية بالإجماع في 16 فبراير 2003 على اقتراح وزير الداخلية إيلي يشاي، باستجلاب أبناء طائفة الفلاشة من أثيوبيا إلى إسرائيل وهو الأمر الذي نفاه مســئول العلاقات العامة في وزارة الإعلام الأثيوبية، بأن الحكومة لم تتفق مع إســرائيل أو غيرها من أجل التهجير الجماعي المواطنين إثيوبيين خارج بلادهم وهنا تمكن المعضلة في كيفية استعادة مصر لدورها ومكانتها في إفريقيا وعلاقتها الثنائية مع إثيوبيا ومواجهة التحديات التي يفرضـها الوجود الإسرائيلي في إفريقيا بوجه عام وإثيوبيا بوجه خاص.

وهذا ما تم التوصل إليه في نتائج هذه الدراسة.

نتائج وتوصيات الدراسة:

أولا: نتائج الدراسة:

في ضـوء الدراسـة التحليلية لموقف أثيوبيا من الاتفاقية الإطارية وطبيعة التواجد المصري والحضور الإسرائيلي في المشهد توصلت الدراسة إلى إثبات **النتائج التالية في ضوء فروض الدراسة حيث تم التوصل إلى التالي:**

1. انه استخدمت مياه النيل كمادة للصراع السياسي وخاصة في اتجاه مصر من قبل إثيوبيا بشكل رئيسي والسودان في بعض الأحيان. فهناك قضـية السدود الإثيوبية التي تطرح بين الحين والآخر ومطالبتها بسحب امتيازات الحق التاريخي التي تتمتع بها مصـــر، ومحاولات الإيحاء بالقدرة على التأثير في حصـة مصـر من المياه، وموقفها الرافض للاتفاقية الموقعة بين مصر والسودان عام 1959م، وهو الأمر الذي يطرح مسألة جدية التلويح

أو المخاطر التي تحوم بحصة مصر من النهر. أما بالنسبة للسودان فموقفها يتلخص في استخدامها لورقة المياه كورقة ضغط على مصر؛ ولذا لا يتم الإعلان عنها إلا في فترات التوتر وآخرها ما حدث من خلال اتفاقها مع إثيوبيا عام 1993م الخاص بالتعاون المشترك في استخدام مياه النيل.

2. تبدو إثيوبيا الأكثر رغبة في تغيير الواقع القائم وتحديه؛ حيث تري أن الدور البريطاني وسياساته تجاه مياه النيل وارتباط مصر بهذه السياسة، قد أفرز الكثير من التعقيدات والحساسيات التي وجدت سبيلها إلى جملة التفاعلات السياسية في منطقة حوض النيل؛ بحيث لم يشكل قيام ثورة يوليو 1952م بداية مرحلة جديدة، بقدر ما تأثر بتاريخ تلك العلاقات وما أفرزته من حساسيات وخاصة بالنسبة لإثيوبيا، كما كان لإقدام مصر على اتخاذ قرار بناء السد العالي دون استشارة دول المنبع أثره الواضح في إقرار العديد من التعقيدات والهواجس التي وجدت سبيلها في الظهور مرة أخرى مع توقيع مصر والسودان لاتفاقية 1959م.

3. وفى حقبة السبعينيات، ثارت مشكلة مياه نهر النيل بين مصر وإثيوبيا كانعكاس للصراعات الدولية التي سادت القارة الأفريقية والشرق الأوسط، فقد كان هناك مشروع مصري لتحويل جزء من مياه النيل لري 35 ألف فدان في سيناء، وقد أثار هذا المشروع رد فعل قوى وكبير في إثيوبيا التي أعلنت أن هذا المشروع ضد مصالح إثيوبيا، وتقدمت بشكوى آنذاك إلى منظمة الوحدة الأفريقية، وأعلن الرئيس المصري أنور السادات آنذاك " أن بلاده ستحارب لو اتخذت إثيوبيا لاى إجراء للتدخل في مياه النيل."

4. وتنطلق التحركات الإثيوبية مما تسميه "رداً على سعي مصر للسيطرة والهيمنة"، هذا فضلاً عن اختلاف توجهات النظم في كل من أثيوبياً ومصر والسودان، والتي دفعت إلى التوتر، فقد أعلن الرئيس السادات

في 1979/12/16م عن نيته توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس، مما أثار إثيوبيا وقدمت مذكرة لمنظمة الوحدة الإفريقية في مايو 1980م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضى الأمر ذلك مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: "إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين إستراتيجيتها."

5. وقد سعت معه إثيوبيا لاتخاذ مجموعة من الإجراءات المقابلة التي يأتي في مقدمتها عقد اتفاقية مع الولايات المتحدة تقدم بمقتضاها الخبرة بعمل دراسة شاملة عن نهر النيل في إثيوبيا لبحث إمكانية إقامة السدود والزراعة وتوليد الطاقة، كما سعت إلى تطوير علاقتها مع إسرائيل بقبول استقدام قنصل عام لإسرائيل في أديس أبابا عام 1956م، لتدخل العلاقات الثنائية منحى جديداً تستخدم فيه ورقة المياه كأداة ضغط وتوتر متبادل على الرغم من أن بناء السد لم يكن ليؤثر في قدرة إثيوبيا على استخدام مواردها من المياه ولا على مشروعاتها التي لم تكتمل بسبب قصور إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية.
6. يسود التفكير لدى دول منابع النيل وبخاصة أثيوبياً فيما تعتبره حقها في استغلال مياه النيل وفقاً لاحتياجاتها التنموية، وترى أن على دول المصب مواءمة احتياجاتها مع ما يتبقى من استخدام دول المنابع. ومن هذا المنطلق فقد تقدمت إثيوبيا رسمياً بمطالبها إلى مؤتمر الأمم المتحدة للدول النامية عام 1981م حيث أعلنت رغبتها في استصلاح 227 ألف فدان في حوض النيل الأزرق، وأكدت أنه نظراً لعدم وجود اتفاقيات بينها وبين دول حوض النيل الأخرى، فإنها تحتفظ بحقها الكامل في تنفيذ مشروعاتها مستقلة. وقد قامت بالفعل مع بداية عام 1984م بتنفيذ مشروع

ســـد (فيشـــا)، أحد روافد النيل الأزرق بتمويل من بنك التنمية الإفريقي، وهو مشــروع يؤثر على حصـــة مصــر من مياه النيل بحوالي 5، 0 مليار م3، كما تقوم أثيوبيا بدراسة ثلاثة مشروعات أخرى.

7. وتلك المشروعات سوف تؤثر على مصر بمقدار 7 مليارم3 سنوياً وتنطلق التحركات الإثيوبية مما تسميه "رداً على سعي مصر للسيطرة والهيمنة"، هذا فضـــلاً عن اختلاف توجهات النظم في كل من أثيوبياً ومصـــر والســـودان، والتي دفعـت إلى التوتر، فقـد أعلن الرئيس الســـادات في 1979/12/16م عن نيته توجيه قدر من مياه النيل إلى القدس، مما أثـار إثيوبيـا وقـدمـت مـذكرة لمنظمـة الوحـدة الإفريقيـة في مـايو 1980م وهددت بإجراء تغييرات في مجرى النهر بالقوة العسكرية إن اقتضـى الأمر ذلك مما حدا بوزير خارجية مصر آنذاك إلى أن يصرح في مجلس الشعب المصري: "إن مصر ستمضي إلى خوض الحرب من أجل تأمين إستراتيجيتها."

8. وبعد توقيع كينيا، شـــن رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوي هجوما حادا على مصـــر، منتقدا موقفها الرافض لإعادة توزيع حصـــص المياه، **قائلا:** "مصـــر مازالت تســـيطر عليها أفكار بالية وهي أنها تمتلك مياه النيل وهي من تحدد وحدها الحصــص بين دول حوض النيل ". وشــدد على أن مصر ليس من حقها منع إثيوبيا من إقامة سدود على نهر النيل، وزعم أن السودان ليس المشكلة وإنما مصر هي المشكلة فقط.

9. مازالت أثيوبيا تواصـل حملة العناد ضـد مصـر وتمضـى في طريقها لإقرار الاتفاقية الإطارية المعروفة باتفاقية عنتيبى، حيث أرســـلتها إلى البرلمان الأثيوبي للتصـــديق عليها تمهيداً لإنشـــاء المفوضـــية الدائمة لدول حوض النيل والتي ســيكون مقرها مدينة عنتيبى الأوغندية. ووفقاً لتأكيدات الخبراء المعنيين بالملف فإن القرار الاثيوبى بإرســـال اتفاقية عنتيبى إلى البرلمان

يأتي ضمن وسائل الضغط التي تقوم بها حكومة أديس أبابا نتيجة إصرار مصـــر على تجميد أنشـــطتها في مبادرة حوض النيل، وخاصـــة مكتب التعاون الفني "الإنترو"، والذي تتأثر به أثيوبيا بشـــكل مباشـــر حيث أدى ذلك إلى توقف التمويل الدولي للمشـــروعات التي يتم دراســـتها من خلال مكتب "الإنترو" **وقد كان لهذا التوقيع، وتلك التصـــريحات العديد من الدلالات، من بينها:**

1. محاولة فرض أمر واقع جديد على مصر، وذلك بمحاولة وضع نهاية للمفاوضات، وفرض رؤية خاصة تتجاوز المصالح المصرية.
2. معادلة التفاوض التي حكمت المســـار التفاوضـــي، والتي ثبت عدم فاعليتها في تجاوز العقبات. فقد اســـتندت هذه المعادلة إلي رؤية مصـرية سـودانية تقوم علي الحقوق التاريخية المكتسـبة مع تصـور تنموي يســـاهم في زيادة كميات المياه بالقدر الذي يلبي احتياجات الجميع من المياه، في المقابل استندت دول المنبع إلي أبعاد سياسية تتعلق بمفهومها للســـيادة الوطنية ومفهوم مختلف للتنمية في الحوض لا يرتبط بالتعاون مع مصر بشكل رئيسي.
3. حـالـة الترقـب التي منعـت بـاقي دول المنبع (بورونـدي، الكونغو الـديمقراطيـة) من التوقيع على الاتفـاقيـة حتى الآن، في انتظـار رد الفعل المصري ثم التوقيع عليها
4. مؤشـــر الخطر علي مســـتقبل التعاون الجماعي في الحوض والذي ارتبط بمحاولة تســـويق رؤية الدول الموقعة، بأنها تمتلك من موازين القوي والأوراق التي تمكنها من الاســـتغناء عن التعاون مع مصـــر، وبـالتـالي طرحـت مهلـة زمنيـة تمتـد عـامـا للتوقيع (تنتهي في مايو2011)، أو الخروج من المبادرة، بما يعني عدم قابلية الإطار

الموقع للتغيير. وتنطوي هذه الدلالات على محاولة تخلص دول المنبع من القيد المصري علي مشاريعها ورؤيتها ـــ ولو نفسيا ـــ مع الاحتفاظ بورقة الجهات المانحة والراعية للمبادرة، والسعي نحو ما اسماه البعض "معادلة صفرية من جانب دول المنبع حيث تحصل علي كل شيء، ومصر والسودان لا تحصلان علي شيء."

10. إن أزمة المياه تعد إحدى الأزمات الرئيسية التي بدأت في الظهور على السطح في المنطقة موضع الدراسة.
11. إن هناك اهتمام من الأطراف المتناقضة في المنطقة (مصر – اسرائيل) بالمياه والسيطرة عليها.
12. وان هذا الاهتمام يتزايد مع الوقت.
13. إن المياه تعد مهمة بالنسبة للفكر والأمن والإستراتيجية الإسرائيلية، لان السيطرة علي المياه كانت ولازالت من أهم الأهداف التي يضعها هذا الكيان لتحويل الحلم الصهيوني بإقامة "دولته الكبرى" الي واقع مادي في المنطقة العربية، حيث ارتبطت المياه طرديا بتحقيق أهم المرتكزات الأساسية لهذا الكيان كالهجرة والاستيطان، والتي تعد عوامل رئيسية في بنائه، فكلما اتسعت السيطرة الإسرائيلية علي المياه، اتسعت مساحته الاستيطانية، وزاد عدد مهاجريه، وتدعمت بالتالي أركانه.
14. إن هذا الاهتمام الصهيوني مر بعدة مراحل، من ظهور فكرة السيطرة على المياه علي يد مجموعة من الزعماء الصهاينة، إلى القيام بمحاولات لإيجاد دعم من القوي الاستعمارية آنذاك لتنفيذ ذلك كواقع علي ارض فلسطين قبل إنشاء هذا الكيان، ثم ظهور توجهات عملية لتطبيق هذا الفكر وجعله واقعا ملموسا بعد نشأته، وتدعيم ذلك بقوة من خلال حرب عام 1967م.

15. تعاني إثيوبيا من العديد من المعوقات الطبيعية التي تواجها عند إقامة **مش روعات تنموية منها:**

أ- التوزيع الزمني الغير متجانس للأمطار، حيث تهطل الأمطار في فصل واحد فقط وقصير (يونيو ويوليو وأغسطس)، عكس معظم دول المنبع التي تسقط عليها الأمطار معظم العام.

ب- التوزيع الجغرافي الغير متجانس أيضا لسقوط الأمطار.

ج- ارتفاع معدل البخر والذي يصل متوسطه إلى ٨٧% .

د – صعوبة التضاريس حيث الانحدارات الشديدة (١: 2 %) والأودية الضيقة العميقة

16. تلعب الأيادي الصهيونية دورا مهما في توجيه التحرك الأثيوبي في توتره مع مصر وهذا يرجع إلى التغلغل الإسرائيلي في إثيوبيا في مختلف أنماط الحياة السياسية والاقتصادية والتعاون العسكري واللوجستي.

17. هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى تراجع العلاقات المصرية الإثيوبية **منها:**

أ) **على المستوي الرئاسي:** لم يكن هناك اهتمام كاف بإثيوبيا ا، وكانت الزيارات مقصورة فقط على المؤتمرات الإفريقية، وكما كان الرئيس السابق قليل المشاركة في القمم الإفريقية، خاصة بعد حادث أديس أبابا، لهذا كانت إثيوبيا تأخذ موقفا مضادا من مصر. وبناء على ذلك كانت تفسر بالنسبة لهم بقدر من التعالي وعدم الاهتمام، مما يؤثر بالتالي تأثيرا سلبيا بالنسبة لوضعية ومكانة مصر بالنسبة لإفريقيا.

ب) **غياب دور للمجتمع** المدني والبرلمان المصري في التواصل مع شعب إثيوبيا، وبالتالي كنا في معزل عنهم، ولم تكن هناك أي آلية يمكن أن تقرب أو توصل وجهات النظر المتبادلة.

ج) **تراجع دور الإعلام المصـــري**، فـالمكـاتـب الإعلاميـة غير كـافيـة في إثيوبيا، فلا وكالة الأنباء المصــرية ولا حتى التليفزيون المصـــري بقنواته الفضائية يصل إلي هذه الدولة

د) **أن رجال الأعمال المصـريين**، أهملوا السـوق الأفريقية وخاصــة إثيوبيا إلى حد ما والاســـتثمارات في دول حوض النيـل، برغم أن إفريقيا هي الســوق الطبيعية لمصــر، كما أنها عضــو في منظمة الكوميســا التي تعطي مميزات تفضــيلية للصــناعات والمنتجات المصــرية للنفاذ إلى إفريقيا.

وهذه العوامل مجتمعة أدت إلى التقصــير من شــأن إفريقيا بصــفة عامة وإثيوبيا بصفة خاصة، ووصلت بالسياسة الخارجية المصرية إلى ما كآت عليه قبل الثورة من تعثر، وهو ما انعكس بالتالي على ملف مياه النيل.

توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة لموضوع إثيوبيا بين التواجد المصري والحضور الأثيوبي توصى الدراسة بما يلي:

1. أهمية إيجاد سياسة مصرية مائية موحدة للنظر في هذا الموضوع ودراسته وتوحيد الجهات التي تدير الملف وضــــرورة التنســـيق فيما بينهم، وتوحيد الرؤية..
2. ضـــرورة رجوع المؤســـســـات الدينية (الأزهر الشـــريف، والكنســـية) بقوة في العودة لإثيوبيا من خلال دور فعال ومثمر في مخاطبة الشعب الأثيوبي
3. أهمية التواجد السياسـي والاقتصـادي والأمني في منطقة شرق إفريقيا التي تشـهد الآن وعلى المدى المنظور عملية صـعود للحضـور الإقليمي لبعض دول شرق إفريقيا (وتحديدا كينيا وإثيوبيا) على حساب الحضور المصري.

4. الاستمرار في استخدام القوة الناعمة المصرية من خلال برامج الاعتماد المتبادل بين العلماء والمثقفين والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، كما أنه من الضروري بحث وتفعيل اتفاق الحريات الأربع في وادي النيل، تحديدا بين الشمال والجنوب وبينهما وبين مصر.
5. تفعيل أطر التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي المصري الأثيوبي وربطها بقضايا حفظ السلام ومكافحة الإرهاب وحفظ أمن النظم.
6. ممارسة المزيد من الضغط والتصعيد السياسي على أطراف بعينها من دول الحوض وتحديدا إثيوبيا وأوغندا وكينيا والاستفادة من المشكلات الداخلية وتفعيل ملفات حقوق الإنسان والتدخل الإنساني، لاسيما وأن عملية بناء السدود تلقى معارضة من الأهالي التي تهجر من أماكنها، وهناك منظمات دولية تتبنى حقوقهم.
7. تقديم مساعدات عسكرية وإتاحة فرص تدريبية للكوادر العسكرية الإثيوبية في المعاهد والأكاديميات العسكرية والأمنية المصرية. وتقديم منح دراسية لطلاب أثيوبيا في الكليات الزراعية والهندسية وتوفير منح تدريبية في مجالات الري والكهرباء والزراعة والمواصلات ودراسة احتياجاتهم بهذا الخصوص.
8. ممارسة المزيد من الضغط والتصعيد السياسي على إثيوبيا والاستفادة من المشكلات الداخلية وتفعيل ملفات حقوق الإنسان والتدخل الإنساني ، لاسيما وأن عملية بناء السدود تلقى معارضة من الأهالي التي تهجر من أماكنها، وهناك منظمات دولية تتبنى حقوقهم
9. تفعيل التمثيل الدبلوماسي المصري الأثيوبي وجعله في نطاق أوسع إقليما وإفريقيا.

كما تؤيد الدراسة التوصيات التي ذكرها أستاذنا الدكتور / طارق فهمى في ورقته البحثية التي تحمل عنوان" كيفية مواجهة مصر للتهديدات في الدائرة **الإفريقية والتي نذكر منها:**

1. ضرورية إعادة صياغة إستراتيجية متكاملة للحركة المصرية نحو إفريقيا، تراعي التطورات الجارية في القارة على مختلف الأصعدة، والتهديدات الناجمة عنها، تتفادى سلبيات الحركة المصرية خلال الفترات السابقة، **وهذا في إطار من المفيد النظر فيما يلي:**

أ- إنشاء مجلس أعلى للشئون الإفريقية، يتبع رئاسة الجمهورية، يكون رئيسه هو رئيس الدولة، وأمينه العام وزير الشئون الإفريقية، ويضم كل الوزراء والهيئات ذات الصلة بالدور المصري من وزراء دفاع واقتصاد ومالية وثقافة وإعلام وتعليم وموارد مائية.

ب- ضرورة أن تقوم أجهزة الدولة المعنية (وزارة الخارجية بالتعاون مع جهاز المخابرات العامة) بدور الموجه والمنسق العام لجهود وتحركات الدولة المصرية نحو إفريقيا.

2. دعم الحضور المصري في المنظمات الإقليمية في إفريقيا ، وتعظيم الاستفادة من مشاركتها في تجميع كوميسا وتجمع الساحل والصحراء، ووجودها كمراقب في تجمع النيباد.

3. ضرورة أن تدير مصر حوارا إستراتيجيا مع الولايات المتحدة وغيرها من الفاعلين الدوليين يوضح من خلاله مصالح مصر في القارة الإفريقية، وما يمكن أن تقدمه مصر من مساهمات في مجال منع الصراعات وبناء السلام في بعض مناطق القارة.

4. استمرار الانخراط المصري في التزامات حفظ الأمن والسلم الإفريقيين، مع التوسع في المشاركة في كل الأزمات من ناحية، وأن تكون مشاركتها

النوعية في مجال اللوجستيات حيث نقطة الضعف الإفريقية الكبرى في مجال السلم والأمن، على ما برز في أزمة دارفور.

5. التنسيق بين برامج حفظ الأمن والسلم وبين مشاركة مصر في برامج الإغاثة، حيث يوفر ذلك لمصر فرصة الاتصال المباشر بالأخوة الأفارقة فر وقت المعاناة وساعة الحاجة، بما يستبقى الأثر لأجيال قادمة.
6. أهمية تبني برامج دائمة للتدريب والتعاقد العسكري والأمني عن طريق خبرائنا العسكريين بما يكفل وجودا مصريا فاعلا في هذا المجال المؤثر من ناحية، ومزاحمة البرامج الإسرائيلية في هذا الصدد من ناحية أخرى.
7. أهمية التواجد السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة شرق إفريقيا التي تشهد الآن وعلى المدى المنظور عملية صعود للحضور الإقليمي لبعض دول شرق إفريقيا (وتحديدا كينيا وإثيوبيا) على حساب الحضور المصري.
8. الاستمرار في استخدام القوة الناعمة المصرية من خلال برامج الاعتماد المتبادل بين العلماء والمثقفين والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، كما أنه من الضروري بحث وتفعيل اتفاق الحريات الأربع في وادي النيل، تحديدا بين الشمال والجنوب وبينهما وبين مصر.
9. التزام سياسة الحياد التام إزاء التعامل مع قضايا السودان خاصة قضايا العلاقات بين الدولتين شكالا وجنوبا هو الأساس الإستراتيجي لأي تحرك مصري وذلك لعدم خسارة أي طرف منهما، فلكلاهما نفس الأهمية الإستراتيجية لمصر.
10. تفعيل عدد من أوراق الضغط المصرية وتحديدا الاهتمام بالبحر الأحمر واريتريا والصومال.
11. إعطاء أهمية قصوى للسودان بشقيه من خلال تحييد عملية تسييس التعاون المائي والدخول في أطر وشراكات مع أطراف سودانية لبناء

تحالفات وجماعات ضـــغط ترتبط بالمصـــالح المصـــرية في الشـــمال والجنوب. ولعب دور أكبر في الوسـاطة بين الشـمال والجنوب والموازنة بين الطرفين وشراء أراضـي وتفعيل أطر التعاون الزراعي والحيواني وتوليد الكهرباء والغاز الطبيعي.

12. إعطـاء أهميـة للتحرك بـاتجـاه الكونغو الـديمقراطيـة وكذلك دول الحوض الصغيرة.
13. دعم القطاع الخاص في شراء أراضـي والاستثمار في حوض النيل.
14. تفعيل أطر التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي وربطها بقضـايا حفظ السلام ومكافحة الإرهاب وحفظ أمن النظم.
15. إعطاء مساحة في البث الفضائي المصري لقضية التعاون وتكون مواجهة لدول الحوض باللغات الإفريقية وأن تشـــمل حملة إعلامية تتحدث عن فرص التعاون وعدالة التوزيع وتحديات التنمية.
16. تصـعيد الضـغط على الأطراف الدولية التي تسـاهم في دعم المشـروعات التي تضـر بالمصـالح المصـرية من خلال تهديد مصـالح هذه الأطراف سواء بالنسبة للأوراق التي تمتلكها مصر (الورقة العربية والدور المصري في الســـلام والبحر الأحمر) أو بالتأكيد على ارتباط معادلة الاســـتقرار والأمن في منطقة البحيرات وحوض النيل بـالمحـافظـة على المصـــــالح المصرية.
17. ممارسـة المزيد من الضـغط والتصـعيد السـياسـي على أطراف بعينها من دول الحوض وتحديدا إثيوبيا وأوغندا وكينيا والاســتفادة من المشــكلات الداخلية وتفعيل ملفات حقوق الإنســـان والتدخل الإنســـاني، لاســيما وأن عملية بناء الســدود تلقى معارضـــة من الأهالي التي تهجر من أماكنها، وهناك منظمات دولية تتبنى حقوقهم.

18. تبني خطاب التعاون ولغته مع الاحتفاظ بمؤشـــرات ذات دلالة على التعاون ســـواء باتجاه مشـــروعات الربط الكهربائي أو الزراعة أو غيرها وبالقدر الذي يحافظ على قنوات للتفاعل والتواصل يمكن تفعيلها والاستناد إليها في خطاب التصعيد.
19. عدم توقيع مصـــر على الاتفاق الإطاري والدخول في مفاوضـــات حول مســـتقبل مبادرة حوض النيل التي من المفترض أن تنتهي بنهاية عام 2012.
20. ضرورة التعامل مع ملف مياه النيل من منظور إستراتيجي وعلى اعتبار أنه ملف سـياسـي بالدرجة الأولى ويرتكز على قاعدة توسـيع مسـاحات التفاهم والمصالح المشتركة.
21. التعامل بمرونة مع الموقف القانوني والحجج المطروحة من جانب دول حوض النيل ، وتفهم حيثيات مواقفهم ، وعدم التعامل مع دول المنابع ككتلة واحدة والتركيز على العلاقات الثنائية.
22. دعم صـندوق التعاون الفني المصـري ماليا بما يسـاعد على تنمية دوره الإفريقي في التنمية وعلاقات بين الشعوب.
23. ضـرورة العمل على تطوير السـقف السـياسـي لمبادرة حوض النيل التي تنتهي عمليا في 2012 وذلك من خلال اقتراح مصـــري بإنشـــاء منظمة لحوض النيل يتم من خلالها إدارة هذا الملف.
24. صياغة إستراتيجية جديدة لمصر بعد الثورة في التعامل مع إفريقيا عموما ودول حوض النيل على وجه الخصـوص تتحاشـى عدم إبراز ملف المياه على أنه المحرك الرئيسـي للسـياسـة المصـرية تجاه إفريقيا عامة ودول حوض النيل على وجه الخصـــوص، والتركيز على قضـــايا المصـــالح الاقتصادية المتبادلة بين مصر ودول الحوض، وأن يكون موضوع المياه

في خلفية التحركات المصـــرية، ورفع شـــعار دعم الاســـتقرار في دول حوض النيل كعنوان للسياسة المصرية في الفترة المقبلة.

25. ضرورة أن يكون من بين أهداف الاستثمار والتواجد الاقتصادي والتنموي في مناطق جنوب السـودان المسـاهمة في حل بعض المشـاكل الخاصـة بمسارات الرعي وغيرها، وذلك للمساهمة في التقليل من الصراعات القبلية في جنوب الســودان، حيث أن هذه الصـــراعات ليســت ســياســة وإنما صراعات حول مناطق الري والزراعة، وهو ما يسمح في النهاية بحضور مصري في الأوساط القبلية الجنوبية.

26. تقديم مساعدات عسكرية وإتاحة فرص تدريبية للكوادر العسكرية الجنوبية في المعاهد والأكاديميات العسكرية والأمنية المصرية. وتقديم منح دراسية لطلاب الجنوب في الكليات الزراعية والهندســـية وتوفير منح تدريبية في مجالات الري والكهرباء والزراعة والمواصـلات بزيارة الجنوب ودراسـة احتياجاتهم بهذا الخصــوص. ونحن في الختام لا يســعنا إلا أن ننبه إلى خطورة هذه الأزمة ولفت الأنظار إلي أهمية دراســتها بعمق وموضــوعية للوصول إلي حلول بشأنها.

الفصل الرابع

أزمة المياه في حوض النيل

المياه احدى التحديات التي تواجه القرن الواحد والعشـــرين، ولها تأثير على حياة المواطن ولها علاقة بالأمن القومي فالماء من اهم العوامل لاســتتاب الأمن وإذا ما منعت دولة سريان نهر الى دولة اخرى او اعترضـت مجراه فذلك من شـأنه الاضـرار بمصـالح واحتياجات مواطني الدولة الأخرى فالقرارات التي تتخذها الدولة في اســتعمال وتنظيم المياه هي من الاجراءات الهامـة، فكل مشـروع مائي داخل بلد ما يفسر على انه اعتداء على المياه المخصـصـة لدول الحوض الاخرى.

وقد اجمع الاســتراتيجيون على ان عدم امتلاك اي دولة للماء والغذاء الكافيين يعني تهديد الأمن القومي لتلك الدولة، ولا يمكن تحقيق الأمن العسكري لأي دولة دون تحقيق الأمن الاقتصــادي ولا يمكن تحقيق الأمن الاقتصــادي دون تحقيق الأمن الغذائي وعصب الأمن الغذائي المياه، ولتحقيق الأمن المائي يجب المحافظة على الموارد المائية المتوفرة واستخداماتها بأسلوب أفضـل وعدم تلوثها وهدرها وترشــيد اســتخدامها في الشــرب والاســتخدام المنزلي والري والصـناعة، والسـعي بكل الوسـائل للبحث عن مصــادر مائية جديدة وتطويرها ورفع طاقات إنتاجها واســتثمارها مع الاهتمام بتقديم الدعم لها ورفع الوعي بأهمية دعمها وحســن إنتاجها واســتخدامها بين الســاســة ومتخذي القرار والمتعاملين معها والمســتفيدين منها وهنالك توقعات وتحذيرات كثيرة بأن الفترة المقبلة قد تشـهد صراعات حادة حول المياه في العالم بسبب نقص نصيب الفرد

من المياه العذبة وتزايد الحاجة الى المياه لمقابلة التوسع الزراعي لتامين الغذاء، وحذرت دراسة حديثة للبنك الدولي من اندلاع حرب شاملة في منطقة الشرق الاوسط بسبب نقص المياه .

ولا يقل نهر النيل خطورة وتأثيرا في المنطقة اذ ان عشرة دول تشترك في حوضه لكل دولة مشاكلها وكلها تعتبر دول فقيرة تسعى لتوفير الغذاء لمواطنيها بكل الطرق وبالرغم من استقرار العلاقات الراهنة بين دول حوض نهر النيل الا انها قد تصبح بؤرة تؤثر في ضوء محاولات بعض الدول في التدخل في شؤون القارة الافريقية لسيطرة على الموارد المائية واستخدامها كورقة ضغط في المنطقة.

المبحث الأول
نظرة عامة على أزمة المياه في حوض النيل

المطلب الأول: مفهوم الأمن المائي:

بدأت أدبيات العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية منذ بداية التسعينات من القرن الماضي تركز على إعادة تعريف مفهوم الأمن، بحيث لم يعد فقط يعني القوة العسكرية لدولة بل توسعت لتشمل قوتها الاقتصادية ومدى قدرتها على الحفاظ على مواردها الطبيعية وتنميتها وفي مقدمتها المياه وصار مفهوم الأمن المائي أحد مكونات مفهوم الأمن القومي.

والأمن المائي: هو وضعية مستقرة لموارد المياه يمكن الاطمئنان إليها، ويتحقق هذا الوضع عندما تستجيب الموارد المائية المتاحة للطلب عليها، أي ان درجة الأمن المائي لدولة ما تتوقف على طبيعة العلاقة بين المعروض من المياه والطلب عليها في فترة زمنية معينة، ومن ثم يمكن التعامل مع مفهوم الامن المائي باعتباره مفهوماً نسبياً يزيد وينقص بحسب طبيعة العلاقة بين عرض المياه والطلب عليها، وينطلق فهم وتحليل مفهوم الامن المائي لأية دولة من خلال تحليل منظومة الميزان المائي، ويقصد بالميزان المائي عملية الموازنة والمقارنة بين إجمالي حجم الموارد المائية التقليدية وغير التقليدية ويقصد بالموارد المائية إجمالي ما يتاح للدولة من مصادر المياه التقليدية وغير التقليدية في فترة زمنية معينة، وتتألف الموارد المائية التقليدية من الأمطار والتي تسمى (المياه الخضراء) والمصادر السطحية او (المياه الزرقاء) والتي تشمل، والأنهار، والينابيع، والسيول، والوديان، والفيضانات، ثم هناك مصادر المياه الجوفية سواء المتجددة، أم غير المتجددة، أما الموارد المائية غير التقليدية،

فتتألف من تحلية مياه البحر، وتحلية المياه الجوفية المالحة، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والصرف الزراعي.

ويأتي الميزان المائي في ثلاث حالات:

أ- **حالة التوازن المائي (*Water Balance*):** وتتحقق حينما يتعادل الطلب على المياه مع حجم المعروض منها.

ب- **حالة الوفرة المائية (*Water surplus*):** حينما يكون حجم الموارد المائية أكبر من حجم الاحتياجات. للأنشطة التنموية المختلفة (الشرب، والصناعة والزراعة واستصلاح ارض جديدة وتوليد الطاقة الكهربائية، والملاحة وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية)، وهو ما يعني حدوث ارتفاع في حالة الأمن المائي.

ج- **حالة الازمة المائية أو حالة الفجوة المائية (*Water Deficit*):** وهي الحالة التي يكون فيها حجم الموارد المائية المتاحة اقل من الحجم المطلوب للوفاء بالاحتياجات المائية اللازمة.

وفي اطار السعي لوضع معيار محدد لتحديد درجة الاحساس بالآمن المائي طور بعضهم مفهوم "حد الامن المائي" الذي يشير الى متوسط نصيب الفرد في دولة ما من الموارد المائية العذبة المتجددة لتلبية احتياجاته المختلفة وقد توافق الخبراء على المستوى العالمي على اعتبار معدل 1000 م 3 من المياه للفرد في المتوسط سنويا هو الحد الادنى الذي دونه يمكن ان تتعرض دولة ما لمشاكل ندرة مائية، ربما تهدد صحة المواطنين وتصبح المياه عاملا محددا لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولنوعية البيئة، وهناك شبه اتفاق على ان معدل "500" م3من المياه هو الشح المائي، وليس ثمة شك في وجود علاقة عضوية وطيدة بين الامن المائي وبين الاستقلال الاقتصادي والسياسي، بمعنى ان تحقيق الاول يقود الى ضمان تحقيق الثاني كما ان فقدان الاول

يؤدي موضـــوعيا الى فقدان الثاني، الأمر الذي دفع بالكثير من المعنيين إلى القول بان الأمن الغذائي دالة على الأمن المائي.

المطلب الثاني: مفهوم أزمة المياه

هو مصـــطلح يشـــير إلى حالة الموارد المائية في العالم بحســب الطلب البشـــري عليها، هذا المصـــطلح قد تم تطبيقه على حالة المياه في جميع أنحاء العالم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات العالمية الأخرى والجوانب الرئيســـية لأزمة المياه هي ندرة المياه الصالحة للاستعمال البشري وتلوث المياه.

ففي عام 1990 م بلغ عدد الأشـخاص الذين تمكنوا من الحصـول على مصـادر مياه صـالحة للشـرب 1.6 مليار شـخص فقط في أرجاء العالم، ونسـبة الأشـخاص في البلدان النامية الذين تمكنوا من الحصـول على المياه الصـالحة للشـــرب تحســـن من 30 في المائـة في عـام 1970 م إلى 71 في المـائـة في عام 1990 م، وإلى 79 في المائـة في عام 2000 م وإلى 84 في المائـة في عام 2004 م، بالتوازي مع ارتفاع عدد الســكان، ومن المتوقع أن يســتمر التحسـن في هذا الاتجاه، للأرض إمدادات محدودة من المياه العذبة، مخزنة في المياه الجوفية والمياه السطحية والمياه في الغلاف الجوي، ويخطئ الناس بالقول أن المحيطات تحوي كمية كبيرة من المياه المتاحة، لأن كمية الطاقة اللازمة لتحويل المياه المالحة إلى مياه الشـــرب في أيامنا هذه باهظة جدا، الأمر الذي يفسر قلة إمداد العالم بالمياه الناتجة عن تحلية مياه البحر.

المطلب الثالث: نهر النيل.

ترجع تسمية النيل نسبه إلى المصطلح اليوناني (Neilos)، ويبلغ طوله حوالي 6695 كم، وينبع من بحيرة فيكتوريا، وتشترك فيه عشر دول هي: إثيوبيا وكونغو الديمقراطية، وكينيا وأريتيريا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وأوغندا والسـودان والمصـر، ويجتمع في العاصـمة السودانية خرطوم ويكون فرعين رئيسـيين يقوما

بتغذيته وهما: فرع النيل الأبيض في شرق القارة، وفرع النيل الأزرق في إثيوبيا، ويشكل هذين الفرعين الجناح الغربي للصدع الإفريقي الشرقي، والذي يشكل بدوره الجزء الجنوبي الإفريقي من الوادي المتصدع الكبير، وتعتبر بحيرة فيكتوريا هي المصدر الأساسي لمياه النيل الأبيض، حيث تقع هذه البحيرة علي حدود كل من أوغندا، تنزانيا وكينيا، وهذه البحيرة بدورها تعتبر ثالث البحيرات العظمي، بالتوازي، يعتبر نهر روفيرونزا في بوروندي هو الحد الأقصى لنهر النيل، وهو يشكل الفرع العلوي لنهر كاجيرا حيث يقطع نهر كاجيرا مسارا طوله 690 كم قبل دخوله إلي بحيرة فيكتوريا، وبعد مغادرة بحيرة فيكتوريا، يعرف النيل في هذا الجزء باسم نيل فيكتوريا، ويستمر في مساره لمسافة 500 كم (300 ميل) مرورا ببحيرة كييوجا – حتى يصل إلي بحيرة ألبرت، وبعد مغادره بحيرة ألبرت، يعرف النيل باسم نيل ألبرت، ثم يصل النيل إلي جمهورية جنوب السودان ليعرف عندها باسم بحر الجبل، وعند اتصاله ببحر الغزال يمتد النيل لمسافة 720 كم (445 ميل) يعرف فيها باسم النيل الأبيض، ويستمر النيل في مساره حاملا هذا الاسم حتى يدخل جمهورية السودان ثم يمر بالعاصمة السودانية الخرطوم، ليتغير اسمه لنيل الأزرق ويأتي النيل الأزرق بنسبة (80–85%) من المياه المغذية لنهر النيل، ولكن هذه المياه تصل إليه في الصيف فقط أثناء سقوط الأمطار الموسمية على هضبة الحبشة، بينما لا يشكل في بقية الأيام من العام ذات النسبة حيث تقل المياه، وينبع هذا النهر من بحيرة تانا الواقعة في مرتفعات إثيوبيا بشرق القارة الأفريقية، ويستمر هذا النيل حاملا اسمه السوداني في مسار طوله 1،400 كيلومتر، (850 ميل) حتى يلتقي بالفرع الآخر –النيل الأبيض – في المقرن بالخرطوم ليشكلا معا من تلك النقطة، مروراً بأراضي مصر، وحتى المصب في البحر المتوسط، ما يعرف باسم النيل.

المطلب الرابع: الموارد المائية المتاحة في السودان.

يعتبر السودان من أكبر دول (حوض النيل *) مساحة (2.5 مليون كلم مربع) ويتنوع مناخه من السافنا الغنية في أقصى الجنوب وإلى الصحراوي في أقصى الشمال ويتراوح معدل هطول الأمطار ما بين 400 ملم في العام في الشمال إلى أكثر من 1000 ملم في العام في أقصى الجنوب، وتقدر كمية الأمطار بحوالي 1000 مليار متر مكعب في العام لا يستفاد إلا من أقل من 1% منها ويذهب الباقي هدرًا، وتمتلك من المياه العذبة حوالي 750 مترًا مكعبًا في العام، والتي تصل حوالي 300 متر مكعب في العام (ويعتبر هذا دون حد الفقر المائي والمحدد ب 1000 متر مكعب) وتقسم مصادر المياه(5).

في السودان إلى ثلاثة أقسام كالآتي:

أ. مياه نهر النيل وروافده:

ويشكل أكبر وأهم مصدر للمياه السطحية في السودان، ويبلغ معدل إيراد نهر النيل وروافده 84 مليار متر مكعب موزعة **كالآتي:**

1. النيل الأزرق عند الخرطوم ب 50 مليار متر مكعب .
2. النيل الأبيض ب 22 مليار متر مكعب (بحر الجبل والسوباط) .
3. نهر عطبره ب 12 مليار متر مكعب (شمال الخرطوم)، ولقد حددت اتفاقية عام 1959 م نصيب السودان من مياه النيل ب 18.5 مليار متر مكعب .

ب. **المياه الجوفية** مقدره بأربعة مليار متر مكعب

ج. الاودية والانهار الموسمية مقدرة بستة مليار متر مكعب وتقدر جملة الموارد المائية المتاحة حاليا ب 30.5 مليار متر مكعب (النيل وروافده، الانهار الموسمية والوديان والمياه الجوفية) ومعظمها تقع خارج النطاق الجغرافي للسودان وفي مناطق مفتوحه لاحتمالات التدخل الأجنبي كمنطقة البحيرات

العظمى او مناطق صـــراع إقليمي قائم او محتمل في القرن الأفريقي وتتزايد احتمالات استخدام المياه سلاحا في هذه الصراعات.

المطلب الخامس: الموارد المائية المتاحة في مصر.

تعتمد مصـــر على النيل اعتمادًا كبيرًا في توفير مواردها المائية، ويبلغ إجمالي الموارد المائية في مصـــر حوالي 72 مليار متر مكعب تقريبًا مفصـــلة **كالآتي:** (المياه السـطحية 55.5 مليار متر مكعب – المياه الجوفية 7.4 مليار متر مكعب – مياه التحلية 0.05 مليار متر مكعب – مياه معالجة الصـــرف الزراعي والصحي 9.10 مليار متر مكعب).

ومع ازدياد السكان والتوسـع في الأراضـي الزراعية وثبات الموارد المائية ستشـهد مصـر ملامح أزمة مائية تزداد عامًا بعد عام، ويتوقع أن يصـل العجز المائي في مصـــر إلى 49 مليار متر مكعب في عام 2025 م وإلى 94 مليار متر مكعب عام 2050 م. وبمعيار متوسـط نصـيب الفرد من المياه سـنويًا فقد دخلت مصر إلى ما دون حد الأمن المائي منذ عام 2001 م.

المبحث الثاني
المباحثات الدولية حول مياه حوض النيل

المطلب الاول: مواقف الدول من اتفاقيات مياه النيل .

كانت الدول المتشاطئة على نهر النيل في السابق مستعمرات لدول أجنبية إلا أن مؤخرا، حصلت على استقلالها في غضون القرن الماضي، وبدأت في تطوير بلدانهم من الداخل، بعيدا عن الصراعات السياسي، والحروب الحدودية والحروب الأهلية، ومن أقوى دولة في حوض النيل التي اعتمدت اقتصاديا اعتمادا كليا على المياه المتولدة خارج حدودها هي مصر، حيث أجبر المصريون تاريخيا حماية هذا تدفق المياه في نهر النيل من خلال الإجراءات السياسية في الاعوام 1928و 1929م التي جرت بينها وبين وبريطانيا التي كانت تمثل بدورها كل من (كينيا وتنزانيا والسودان وأوغندا) وتم تخصيص نسبة 7.7٪ من تدفق للسودان و92.3٪ لمصر، بالإضافة إلى ذلك كان من الممكن ان تتخذ مصر أعمال أو تدابير أخرى في حال تقليل من كمية المياه التي تصل أليها دون موافقتها.

وفي عام 1952 خططت الحكومة المصرية (حكومة الثورة) لإنشاء السد العالي في أسوان بطاقة تخزينية قدرها 156 مليار متر مكعب في السنة، ألا أن ظهور الجدل آنذاك حول ما أذا كان السد سيقام بشكل مشترك (مصري) أو بشكل مشترك (مصري-سوداني)، أدى الى عدم اشتراك السودان في الموضات حتى عام 1954، حيث تلت ذلك العام مفاوضات (مع صراع السودان حول الاستقلال) ركزت على حصة كل من القطرين، وما إذا كانت إقامة السد هي الطريقة الفعالة للاستفادة من مياه نهر النيل.

وفي عام 1959 اتفق الجانبان المصري والسوداني على إعادة تخصيص نسبة المياه حيث منحت مصر نسبة 75٪ وسودان 25٪، أما الدول المتشاطئة والمستقلة في الوقت الحالي، فمنذ حصولها على الاستقلال، رفضت قبول اتفاقية 1959، لان ذلك يحرمها من النسبة الازمة لتطوير واقعها الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: التدخلات الاجنبية في منطقة حوض النيل.

تعد السيطرة على استخدامات مصادر المياه هدفًا مهمًا واستراتيجيا للدول الكبرى، فالدولة التي تتحكم في منابع المياه تستطيع أن تؤثر في إمكانية استخدام النهر من قبل دول أسفل النهر من خلال استخدام الضغوط أو التهديد باستعمال القوة العسكرية الاقتصادية ومن هذه الدول:

أولا: الولايات المتحدة الامريكية ومحاولات السيطرة.

تشير بعض الأوراق والوثائق المنشورة عن وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة الامريكية تعتبر موضوع المياه والبيئة من المواضيع التي تهدد الاستقرار والتنمية في المنطقتين العربية والأفريقية، وأن قضايا المياه إحدى أسباب الحروب والتوترات الحالية أو القادمة على مستوى شرعية نظم الحكم أو على مستوى العلاقات المتبادلة بين دول الجوار، الأمر الذى أنشأ علاقة وثيقة بين المياه والصراع في التفكير الأمريكي، ويقوم مكتب المخابرات والأبحاث التابع لوزارة الخارجية بدراسة مشاكل المياه في المنطقة ذات الأولوية خاصة قضايا الحدود.

فضلاً عن أن تدخل الأمريكي والصهيوني في منطقة الحوض يعتبر متكامل، فالولايات المتحدة تسعى إلى تجزئة الأقطار الأفريقية واستلاب مواردها والسيطرة على الممرات الاستراتيجية بكل الوسائل العسكرية والإعلامية والدبلوماسية وفي أطار ذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة شاملة

لأثيوبيا على مستوى الأراضي الصالحة للزراعة وعلى مستوى بناء السدود لتخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية فهي تؤيد وتشجع أثيوبيا على إنشاء السدود والمشاريع المائية.

فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية عبر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتمويل دراسة شاملة عن أوجه التعاون المحتمل قيامها بين مصر وإسرائيل مائيًا وذلك في الفترة التي انتعشت فيها عملية السلام المصرية – الإسرائيلية، كما قامت في عام 1976 م بتمويل مشروع ترشيد استخدام مياه الري في مصر وقد أثار هذا المشروع تساؤلا عما إذا كان الغرض من المشروع توفير مياه لمصلحة إسرائيل.

وكذلك أصدر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن عام 1988 م بحثاً عن السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الموارد المائية في الشرق الأوسط بهدف انتهاج استراتيجية للمستقبل لتعزيز المصالح الأمريكية في المنطقة وقد حددت الدراسة أزمة مياه حوض نهر النيل وكيفية معالجتها، وكذلك أورد الدكتور فريد ستخر أستاذ البيئة في جامعة فرجينا، أنه ليس هناك سلاح افضل أو أنجح من سلاح المياه لاستخدامه في مواجهة مصر والسودان وذكر بأن مياه النيل مثلما هي مصدر حياة لكل من مصر والسودان فإنها أيضا مصدر فناء لأمريكا، والذي له دور غير مباشر في التأثير في منظمات الأمم المتحدة (البنك الدولي –صندوق النقد الدولي) بشأن تبنى أو رفض المشاريع المائية المقدمة من دول الحوض وحسب التوجهات السياسية والحاجة إلى ممارسة الضغوط على الدول المارقة من دول الحوض .

ثانياٍ: الأطماع الإسرائيلية في مياه النيل.

إن محاولات الصهيونية للحصول على مياه النيل قديمة، فقد ظهرت منذُ عهد تيودورهيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية عام 1903 م إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال ما فيها من مياه جوفية، وكذلك بعض مياه النيل أما المحاولة الثانية فتتمثل في مشروع المهندس الإسرائيلي (اليشع كيلي) والذى نشره في جريدة معاريف عام 1978 م والذى يقوم على أن مشاكل إسرائيل المائية يمكن أن تحل على المدى البعيد بواسطة استخدام نسبة 1% من مياه نهر النيل والتي تعادل 800 مليون متر مكعب سنويًا.

كما تسعى إسرائيل من خلال وجودها في دول أعالي النيل إلى شراء وامتلاك أراضي زراعية برأسمال يهودي بدعوى إقامة مشروعات زراعية في تلك الأراضي(أثيوبيا والكنغو الديمقراطية) كما قامت بأعداد دراسات تفصيلية لكل من اثيوبيا، زائير، روندا واوغندا لبناء سدود ومشروعات زراعية، علاوة على ذلك تعمل إسرائيل على تحريض دول حوض النيل على المطالبة بإعادة النظر في حصص المياه الخاصة بنهر النيل ولقد جاء ذلك في تقرير صادر عن قسم التخطيط بوزارة الخارجية الإسرائيلية سماه(معاقبة مصر) إذا استمرت في تبني موقف سلبي تجاه إسرائيل، وذلك بإجراءات مختلفة من بينها المطالبة بطرح موضوع النيل في المحادثات متعددة الأطراف التي تبحث موضوع المياه مع السعي لدى دول حوض النيل والمجتمع الدولي لتغيير الوضع القانوني الحالي لمسألة المياه في دول الحوض.

يؤكد ذلك ارنون سوفر(المحاضر بجامعة حيفا) في كتابة الصراع علي المياه في الشرق الاوسط ذكر (ان لإسرائيل مصالح استراتيجية في دول

الحوض وان توزيع المياه بين دول الحوض يؤثر مباشـــرة على اســـرائيل وهي تنسق مع اثيوبيا في ذلك) .

هذا وقد كشـــفت مصـــادر أنه وبعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الإســـرائيلي2009 م /11/9- ليبرمان لعدد من دول حوض النيل في الفترة من 5في أكتوبر 2009 م وافقت إسرائيل على إنشاء ثمانية سدود لتخزين مياه النيل أربعة منها بتنزانيا وثلاثة بأوغندا وواحد ببروندى.

المطلب الثالث: صراعات دول الحوض.

تعتبر مصـــر نهر النيل هو مصـــدر الحياة لشـــعبها وتســـعى للتمســـك بالحقوق المكتســـبة لديها من مياهه وتعمل جاهدة للحصـــول على موارد مائية جديدة حتى تســـتطيع مواكبة زيادة عدد الســـكان لديها بينما تســـعى الســـودان للتمســـك بكامل حصـــته وكســـب موارد مائية جديدة من النيل لمقابلة مشـــاريعه الزراعية المستقبلية والزيادة في عدد السكان.

أما إثيوبيا فهي تصـــــرح من حين لآخر بأنها تملك مياه النيل الذي ينبع من أراضـــيها وأن من حقها إقامة مشـــاريعها التي تخطط لها حتى ولو أدى ذلك إلى قطع المياه عن الدول الأخرى وترى بأن تلك المشـــــاريع من أجل إطعام شـــعبها الذي تفتك به المجاعات وهذا الســـلوك أدى لتوتر العلاقات بينها وبين الســـودان ومصـــر. أما اوغندا وكينيا وتنزانيا فقد أكدوا عدم اعترافهم بالاتفاقيات القائمة وأن من حقهم الاستفادة من مياه النيل دون قيد أو شرط بل ذهبت تنزانيا إلى أكثر من ذلك اذ تحدث

(جوزيف نيريري) في البرلمان بان من حقهم بيع المياه كما يبيع العرب البترول وطالبت اوغندا بان تدفع كل من مصـــر والســـودان ثمن تخزين المياه في اوغندا واخيرا طالبت وسائل الإعلام الكينية أن تدفع مصـر ثمن المياه التي تستخدمها.

أما جنوب السودان، فقد نقلت صحيفة الشروق المصرية الصادرة بتاريخ 2009/5/7 باسم الناطق الرسمي لحركة الشعبية أن شعب الجنوب أقترب إلى الانفصال وقال إن الجنوب ستصبح الدولة رقم 11 في حوض النيل، وبالتالي سيتم إعادة توزيع حصص مياه النهر بين الدول الأعضاء في ضوء الواقع الجديد، وأشار إلي أن الجنوب سيطالب بتعديل اتفاقية حوض النيل استعدادًا لانضمام دوله جديدة في حال حدوث انفصال، وفي حديث لوزير الموارد المائية والري في حكومة الجنوب (جوزيف دوير) لجريدة الشرق الأوسط ذكر أن لدى الجنوبيين الآن حكومة ووزارة الري وهي الجهة المسئولة عن تحديد دراسة الجدوى في كل المشاريع المتعلقة بالمياه في الجنوب واستنكر عدم دعوة حكومته في اجتماعات دول حوض النيل التي انعقدت 4 /7 /2009 م في الاسكندرية وذكر أنه كان يجب على دول الحوض دعوة حكومة الجنوب بصفة مراقب .

المطلب الرابع: الاتفاقيات دول حوض النيل.

يوجد هناك بعض الحقائق الهامة عن الاتفاقيات الموقعة بين مصر ودول حوض النيل، حيث وقَّعت مصر عددًا من الاتفاقيات الخاصة بمياه النيل، وكانت جميعها تدور حول عدم إقامة أي مشروعات على مجرى النهر أو فروعه تقلِّل من نسبة تدفُّق المياه إلى مصر، **وهذه الاتفاقيات حسب ترتيبها الزمني كما يلي:**

1. **اتفاقية 1902م في أديس بابا:** عقدت بين بريطانيا بصفتها ممثلة لمصر والسودان وإثيوبيا في ذلك الحين، ونصَّت على عدم إقامة أي مشروعات– سواءٌ على النيل الأزرق، أو بحيرة تانا ونهر السوباط.

2. **اتفاقية 1906م:** وقِّعت بين بريطانيا وإيطاليا وفرنســـا، ونصَّ بندها الرابع على أن تعمل هذه الدول على تأمين دخول مياه النيل الأزرق وروافده مصرَ.
3. **اتفاقيـة 1929م:** أُبرمت بين الحكومة المصـــرية والحكومة البريطانية كممثلة للسودان وأوغندا وكينيا وتنزانيا، ونصَّت أيضًا على ألا تقام –بغير اتفاقٍ مسبقٍ مع الحكومة المصرية.
4. **اتفاقية 1959م:** وقِّعت لاستكمال اتفاقية 1929م بين مصـر والسـودان، ولكن دول حوض النيل الثمانية رفضت الاتفاقية.
5. **مبادرة 1999م:** وقد تمَّ الإعلان عن مبادرة حوض النيل، وهي تمثل الآلية الحاليَّة التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة تقوم على مبدأين أســاسـيين هما: تحقيق المنفعة للجميع، إلا أنها آلية مؤقتة لا تسـتند إلى معاهدة أو اتفاقية دائمة وشاملة تضم دول الحوض جميعًا.
6. **يونيو 2007م:** تمَّ عقد مؤتمر لوزراء المياه في دول الحوض في (عنتيبي) حيث تمَّ الاتفاق على رفع بند الأمن المائي إلى رؤســاء الدول والحكومات بحوض النيل لحل الخلافات حول الصياغة.
7. **مايو 2009م:** اجتماع وزراء دول حوض النيل في كينشــاســا حيث فوجئ الوفد المصــري بأن دول المنبع السـبع قد نسَّـقت فيما بينها للضـغط على دولتي المصب، وخاصةً مصر.
8. **5 يوليو 2009م:** أصدرت الدول والجهات المانحة لدول حوض النيل بيانًا مشـتركًا حدَّدت فيه موقفها من نتائج اجتماع كينشــاســا على أســاس قيام مبادرة تستهدف حوض النيل بكامله.
9. **اجتمع المجلس الوزاري** الســابع عشـر لدول حوض النيل في الإسـكندرية في 27/26 يوليو 2009م، حيث ســعت دول المنبع إلى فرض إقامة

مفوضـــية لحوض النيل، بغض النظر عن مشـــاركة دولتي المصـــب (مصـــر والســـودان)، عوضًـــا عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه، ولما اشتدَّت الخلافات بين دول الحوض قرَّر المؤتمر الاستمرار في المفاوضات والتشاور لمدة 6 أشهر قادمة، على أن يتم الانتهاء من حسم نقاط الخلاف للوصـول إلى اتفاقية موحدة تجمع دول حوض النيل أو مبادرة دول حوض النيل.

عملت الدول الاســـتعمارية في إفريقيا على تقســـيم القارة إلى مناطق نفوذ وعمدت إلى عقد اتفاقيات لتقســـيم مياه النيل بين دولة لتعزيز هيمنتها وضمان استمرار تدخلها من حين إلى آخر بحجة السيطرة على النزاعات، لذلك جاءت كل الاتفاقيات معيبة ولم تعبر عن الســـيادة الوطنية لدول الحوض، فالنفوذ الأجنبي للدول الاستعمارية والقوى الكبرى لاتزال فاعلة ومؤثرة على دول الحوض في جميع المجالات.

وأن تكرار موجات الجفاف وازدياد الكثافة الســـكانية وحدوث المجاعات في دول الحوض جعلها تفكر في أمنها الغذائي وبالتالي التخطيط لتطوير نظم الزراعة المروية والبحث عن إيجاد موارد مائية جديدة تفوق حصـــصـــها المقررة لها من مياه النيل، إن المياه والأراضــي الصــالحة للزراعة لم تستغل بعد، وغير موزعة توزيعًا متســـاويًا بين دول الحوض فإثيوبيا التي يمر بها النيل الأزرق وتكثر بها الأمطار تعاني من المجاعة وسوء استخدام مواردها المائية، وستواجه كل من مصـــر والســـودان أزمة مائية في الســـنين القادمة نســـبة للمشـــروعات المســـتقبلية والزيادة الســـكانية لكل من البلدين ونقص إيراد المياه ومحدوديتها وحاجة دول الحوض لكميات إضـــافية لتأمين احتياجاتها من الغذاء والطاقة قد يؤدي إلى توتر العلاقة بين دول الحوض، أما الســـودان فهي تعاني من ندرة في موارد المائية وتزداد هذه الندرة عامًا بعد عام ونصــيب الفرد الســـوداني من

المياه في تناقص مستمر وتشير الدراسات إلى أنه وخلال العقدين القادمين فإن نســـبة الحاجة إلى المياه ســـتفوق المياه المتاحة بأكثر من.60%، وتعتبر دول المنبع وعلى رأســـها إثيوبيا أن كل الاتفاقيات التي تنظم تقســـيم مياه نهر النيل غير منصـــفة وتم توقيعها في حقبة الاســـتعمار ولم تســـتشـــر فيها ولم تراع مصالحها وبالتالي فهي غير ملزمة بها وتدعو لتغييرها وتقف وراء تلك الدعوات دول أجنبية وعلى رأســـها إســـرائيل، ولا توجد اتفاقية تجمع عليها دول الحوض كما أن التطور الحادث في القانون الدولي يســـمح بمراجعة الاتفاقيات القائمة والنظر فيها بعين الإنصـــاف نسـبة للتغيرات الجوهرية التي حدثت في المنطقة، وتخطط إثيوبيا لإقامة عدة مشـــاريع على النيل الأزرق بتخطيط أمريكي ومساعدات إسرائيلية وهذه المشاريع إذا تم تنفيذها ستؤثر وتقلل من حصة كل من مصـر والسودان وتمكن اثيوبيا من التحكم في مياه النيل، والتطور في تقنية بناء السدود العملاقة وسيطرة إسرائيل والولايات المتحدة على صناديق التمويل الدولية سيمكنان أثيوبيا من توفير الموارد المالية لتنفيذ مشاريعها المائية عاجلا أو آجلا، وظهور بعض المفاهيم الجديدة في قضـــية المياه وتحويلها إلى ســـلعة اقتصـــادية وإنشـــاء بورصـــة للمياه، وتقف وراء هذه المفاهيم إســـرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ولا شـــك أن هذه الافكار والمفاهيم ســـتشـــعل النزاع بين دول حوض النيل.

إن الأجدى لمواجهة مشكلة مياه النيل هو البحث عن حلّ يقوم على مبدأ الشـــراكة بين دول المنبع ودول المصـــب والممر، الذي يتجاوز مشـــكلة المياه ليدخل في إقامة مشاريع تنموية حقيقية متعددة الأطراف والأهداف وكذلك ترشيد اســـتعمال المياه، والبحث عن مصـــادر بديلة، خصـــوصـــاً في مصـــر، وينبغي لمواجهة مشـــكلة المياه، داخلياً، وبشـــكل عام، من خلال المســـارعة إلى القيام بمشاريع خلاقة، من خلال اعتماد سياسة بناء السدود الكبيرة والصـغيرة، وذلك

للحدّ من هدر المياه وضـياع مياه الأمطار والثلوج الذائبة في الجبال والسـهول، والبحث عن مصـــــادر أخرى للمياه، وإقامة مشـــــاريع مجدية، مثل تحلية مياه البحر، واستغلال مياه الصرف الصحي، وتشريع أنظمة وقوانين تحاسب على هدر المياه، وتضـــمن عملية تـأمين التوزيع العـادل للميـاه على المواطنين والمزارعين الصغار والكبار، وتضمن كذلك حماية البيئة من التلوث والتصحّر، والقيام بحملات تشـــجير دائمة، والعمل على إعادة صـــياغة العلاقات العربية . الإفريقية، وتأسـيسـها وفقاً للمصـالح المشـتركة، الاقتصـادية والتنموية، وبلورة سـياسـات مشـتركة مفيدة للجميع، وعدم ترك المجال لإسـرائيل التي تعمل على تخريب علاقات العرب مع الدول الإفريقية.

الفصل الخامس

القانون الدولي للمياه والاتفاقيات الدولية

ترتبط الموارد الاقتصادية بالسياسة ارتباط وثيقاً فأغلب الصراعات الدولية والإقليمية منذ القدم هي صراعات حول الأرض لما تحويه من موارد المياه ولعل ارتباط موارد المياه بالسياسة في الوطن العربي بدأ مع ظهور الحدود السياسية بين الدول وبدأ الصـــراع بين الدول المتجاورة على مورد مائي مشـــترك ســـواء ســـطحي أو جوفي وزاد الصـــراع عند تدخل الدول الكبرى بســـبب تمويلها لمشروعات مائية في إحدى الدول المتنازعة، وفى ظل عدم وجود قوانين خاصة بحقوق ملكية موارد المياه بين الدول أصـبح مورداً نادراً تتنافس الدول للحصـول علية مما أدى إلى توترات سياسية حوله وهناك قاعدة دولية تتيح للدولة السيطرة الكاملة على مواردها إلا أنة بالنسـبة للموارد المائية فهناك اختلافا لأنة يشـترك فيها مجموعة من الدول لأن الأنهار والبحار وحتى المياه الجوفية تخترق عدة دول إذ تنبع من واحدة وتصب في أخرى لهذا فالصراعات السياسية تنشأ بسبب استغلال دولة عن أخرى للموارد المائية.

القانون وموارد المياه:

يلعب القانون دوراً مهماً في تحديد ملكية الموارد المائية وتنظيم استغلالها سواء داخل حدود الدولة الواحدة أو بين عدة دول ويتضـح هذا الدور من خلال حقوق ملكية الموارد المائية – المبادئ والقواعد القانونية والالتزامات الدولية في معالجة قضايا موارد المياه المشتركة.

وتتعلق حقوق الملكية باسـتخدام الموارد المسـموح بها قانونياً. وهى تحدد السـلوك الجماعي والسـلوك الفردي في المجتمع. وتحدد حقوق الملكية داخل الدولة القوانين السـائدة فيها، أما بين الدول فتحددها القوانين الدولية. وفيما يلي نوضح حقوق ملكية مورد المياه بين الدول من خلال القانون الدولي

القانون الدولي وملكية موارد المياه

يلعب القانون الدولي دوراً رئيسـياً في تحديد ملكية الدول للموارد الطبيعية فهو يشكل الإطار الأساسـي لهذا التحديد من خلال وضـعة لقواعد تنظم ملكية الدول للموارد الطبيعية بما فيها المياه، وقواعد لمعالجة المشـكلات الناتجة من تنازع الدول حول هذه الموارد.

إن المبـادئ التيُ ينظم القـانون الـدولي ملكيـة الموارد الطبيعيـة من خلالها هي:

1- السيطرة الوطنية على الموارد الطبيعية

وهذا المبدأ يتيح للدولـة السـيطرة الكاملـة على مواردها داخل حدودها السياسية ومنع الدول الأخرى من الاستفادة منها. ويؤكد هذا المبدأ المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات الاقتصـادية للدول لعام 1974م والتي تنص على أن" لكل دولـة الحق في أن تمارس بحريـة السـيادة الكاملـة الدائمة بما في ذلك الامتلاك والاستخدام والتصـرف في جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية"

2- السيطرة الوطنية المشتركة على الموارد

ويدعو هذا المبدأ إلى أن تتقاسم الدول الموارد المشتركة بينها طبقاً لطرق تتسم بالعدالة

والمساواة. ويؤكد هذا المبدأ المادة الثالثة من ميثاق الأمم المتحدة للحقوق والواجبات

الاقتصـــادية للدول لعام 1974م والتي تنص على أن " لدى اســتغلال الموارد الطبيعية التي تتقاسـمها دولتان أو أكثر ينبغي على كل دولة أن تتعاون مع غيرها على أساس نظام

للمعلومات والتشاور المشترك بغية تحقيق أمثل استخدام لهذه الموارد من غير أن يتسبب

ذلك في إلحاق الضـرر بأية مصـالح مشـروعة للآخرين". وينطبق هذا على الأنهار والبحيرات الدولية المارة والمشتركة بين أكثر من دولة.

القانون الدولي العام:

- يقصـد بالقانون الدولي العام قانون الجماعة الدولية المعبر عن ظروفها الواقعية كلها، والمنظم لبنيان هذه الجماعة ولكافة ما يقوم بداخلها من علاقات دولية تربط بين اثنين أو أكثر من الأعضاء المنتمين إليها. ويشمل القانون الدولي العام على كافة قواعد السـلوك الملزمة المتصـفة بوصـف السـريان الفعلي في المجتمع الدولي كما يشـتمل على كافة القواعد الملزمة المنظمة للجماعة الدولية ذاتها. ويشـتمل النظام القانوني الدولي على نوعين متميزين من قواعد السلوك الدولية الملزمة المتمتعة بوصف السريان الفعلي في المجتمع الدولي وهذان النوعان هما:

1- **القواعد القانونية الدولية**، ويقصد بها قواعد السلوك الدولي الملزمة المتمتعة بوصفي العمومية والتجريد والناشئة عن الإرادة الصريحة أو الضمنية للمشرع الدولي.
2- **الالتزامات الدولية**، ويقصـد بها قواعد السـلوك الدولي المفتقدة لوصفي العمومية والتجريد أو لأحد الوصفين فحسب، سواء استندت في نشـأتها إلى مصـدر إرادي (اتفاق)، أو إلى مصـدر غير إرادي (الفعل الضار) من مصادر الالتزام.

ويقصد بالعمومية توجيه الشارع الخطاب الذي تتضمنه القاعدة القانونية إلى أشخاص محددين بالوصف لا بالاسم. **ويقصد بالتجريد** انصراف مضمون القاعدة إلى عدد غير محدد من حالات الواقع الذي تحكمها.

قواعد القانون الدولي

ينظم القانون الدولي قواعد التعامل بين الدول في إطار احترام السيادة لكل منها وذلك في حالة عدم وجود اتفاقيات بين هذه الدول وهذا ما كان علية الحال بالنسبة للأنهار الدولية حتى مايو 1997عندما أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية دولية جديدة تنظم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية وقد ظلت بعض القواعد التي استنها العرف القانوني والتي أمكن الاسترشاد بها عند بحث النزاعات الإقليمية حول استغلال الأنهار الدولية. أما الاتفاقيات الدولية ثنائية أو ثلاثية الأطراف أو غيرها القائمة الآن فهي اتفاقيات ملزمة للأطراف الموقعة عليها فقط ومن ثم لا تمتد أثارها للأطراف الأخرى المشاركة في نفس النهر الدولي.

ومن القواعد القانونية الدولية التي تحكم استخدام الأنهار في غير أغراض الملاحة كالزراعة والصناعة على سبيل المثال أن لا يؤدى استخدام إحدى الدول للنهر إلى الإضرار بمصالح الدولة الأخرى المشتركة في هذا النهر، لأن الاتجاه السائد في القانون الدولي الآن هو مبدأ الاشتراك المنصف والتوزيع العادل لمياه شبكة الأنهار الدولية في غير شئون الملاحة.

ولذا قد اهتمت مجموعة من المعاهد والمراكز القانونية المتخصصة بدراسة موضوع القواعد القانونية العامة، ومن المراكز **على سبيل المثال اتحاد المحامين للدول الأمريكية**، الذي أصدر وثيقة في عام 1957 بنهاية دورته العاشرة في بيونس ارس تحت عنوان " **المبادئ القانونية التي تحكم استغلال الأنهار الدولية" وقد تضمنت تلك الوثيقة:**

- إقرار حق الدول التي يمر بها جزء من الأنهار الدولية في اســــتخدام النهر بشرط ألا يضر هذا الاستخدام الدول الأخرى الشريكة في النهر.
- تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق.
- الحرص على عدم إجراء أية تغييرات في نظام النهر بدون الاتفاق مع باقي دول النهر.
- عند الاختلاف بين بلدان النهر الواحد يعرض النزاع للتحكيم الدولي.

وســنتناول فيما يلي أهم قواعد القانون الدولي في هذا الشــأن متمثلة فيما عرف **بقواعد هلسنكي** وبتوصيات ماردل بلانا، استرشاداً بالمؤلف الهام للدكتور على إبراهيم بعنوان " قانون الأنهار والمجاري المائية الدولية" والصــادر عن دار النهضــة العربية عام1997م، ثم اتفاقية قانون اســتخدام المجاري المائية الدولية في غير الأغراض الملاحية استنادا إلى مقال الدكتور صلاح الدين عامر أستاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة والمنشور بجريدة الأهرام في 21 يونيو 1997م.

قواعد هلسنكي

عقدت جمعية القانون الدولي مؤتمر عام 1966 م الذي عقد في هلسنكي وقد صدرت عنة مجموعة من القواعد الهامة عرفت باسم قواعد "هلسنكي" وفيما **يلي أهم تلك القواعد:**

- تســرى هذه القواعد بشــكل عام على جميع الدول المشــاركة في أحواض الصــــرف الدولية ما لم تكن هناك اتفاقيات أو معاهدات بين هذه الدول تتضمن ما يخالف هذه القواعد.
- لكل دولة من دول الحوض الحق داخل حدودها في نصيب عادل ومنصف من الاستخدامات النافعة لمياه حوض الصرف الدولي.
- النصيب العادل والمنصف الذي تقرر في المادة السابقة يمكن تحديده على ضوء مجموعة من الاعتبارات الموضوعية، ومن بينها على سبيل المثال:

- عـدد السـكـان واحتيـاجـاتهم المـائيـة، ومـدى الاحتيـاج لعمليـات التنميـة الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة.
- مدي توافر مصادر أخرى للمياه بخلاف النهر محل التفاوض.
- تكلفة الفرصـة البديلة لتوفير المياه اللازمة لسـد الاحتياجات الضـرورية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ترشيد استخدام مياه النهر، وعدم الإسراف في استخدامها بما يضر مصالح باقي دول الحوض.
- الحجم السـابق لاسـتغلال المياه مقارن بالحجم الحالي، ونصـيب كل دولة قبل قيام النزاع، بما يعنى الحقوق التاريخية المتمثلة في حجم المياه السـابق استخدامها.
- الظروف المنـاخيـة والطبوغرافيـة في حوض النهر، وكـذلـك في كـل دولـة من دول حوضـه، بما يعنى ضـمان حقوق الانتفاع للبلدان ذات الطبيعة غير الملائمة.
- حجم حوض الصـرف داخل حدود كل دولة، وحجم المياه التي تقدمها كل دولة من دول الحوض.
- إمكانية اسـتخدام أسـلوب التعويض لدولة أو أكثر من دول الحوض كأحد وسائل تسوية النزاعات.

توصيات ماردل بلانا:

اهتمت غالبية المنظمات الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة بمناقشـة نقص المياه العذبة وانعكاسـها على بلدان الجوار، وقد تناولت هذه المنظمات تلك المشـكلة من زوايا مختلفة. أما المؤتمر المتخصـص الأول للأمم المتحدة حول الميـاه فقـد عقـد في الأرجنتين بمـدينـة مـاردل بلانـا في مـارس 1977م، **وقد صدر عن هذا المؤتمر عدة توصيات من بينها:**

- ضرورة تعاون دول الموارد المائية المشتركة بما يُزيد الترابط الاقتصادي والبيئي بين هذه البلدان
- أن يقوم التعاون على أساس المساواة بين جميع الدول في حقوق السيادة والسلامة الإقليمية.
- عند استخدام وإدارة المياه المشتركة من قبل إحدى الدول يجب أن تراعى حقوق باقي الدول المشاركة في هذه المياه.
- حقوق الدول المشاركة يجب أن تكون على أساس منصف وعادل لتعزيز ودعم التضامن والتعاون الدولي.
- تدعيم الجهود الخاصة بإقرار القانون الدولي المتعلق بالمياه

مبادئ مشروع القانون الدولي

مع انتشار النزاع بين الدول حول استخدام مياه الأنهار في غير أغراض الملاحة أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً برقم 2669 في 8 ديسمبر يقضى بتكليف **لجنة القانون الدولي التابعة** لها أن تقوم بإعداد مشروع قانون يختص بتنظيم استخدام الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة.

وقد وضعت تلك اللجنة مشروعاً أولياً فئ عام 1984م وزعته على الدول الأعضاء بغرض تلقى أراء هذه الدول، ثم انتهت اللجنة من وضع مشروع القانون بشكله النهائي في يوليو 1994م، وقامت الدول الأعضاء بدراسته تمهيداً لإصدارة وتوقيع معاهدة دولية بشأنه. **يتضمن مشروع ذلك القانون الدولي المواد التالية:**

- نطاق القانون من حيث أنة يختص فقط باستخدام الأنهار الدولية في غير أغراض الملاحة الدولية، وبشكل أكثر تحديداً في مجالي الزراعة والصناعة.
- توضيح للمفاهيم المستخدمة، وخاصة مفهوم المجرى المائي الدولي

- توضيح للعلاقة بين المعاهدات التي تبرم بين الدول الأعضاء وبين مشروع القانون بعد إقراره في صورة معاهدة دولية عامة.
- توضح الدول التي يحق لها الاشتراك في معاهدات مجاري الأنهار الدولية..
- توضيح لمفهوم الاستخدام العادل والمعقول لمياه النهر.
- العناصر التي يجب الالتزام بها عند تحديد الاستخدام العادل والمعقول.
- توضيح لمفهوم عدم الإضرار بالدول النهرية الأخرى.
- الالتزام العام بين دول النهر بالتعاون في حماية وصيانة وتنمية موارد النهر
- رصد وتبادل المعلومات حول كل ما يخص النهر.
- مدى أولوية الاستخدامات المختلفة لمياه النهر.
- الخطوات التي يجب أن تتبعها الدول النهرية المشاركة عند البدء بمشروع ما.
- ضرورة إخطار الدول النهرية المشاركة في حال حدوث أثار ضارة للنهر.
- ضرورة رد هذه الدول بالإجراءات التي اتخذتها للحد من تلك الآثار
- الالتزامات الواقعة على الدول المتسببة في هذه الأخطار
- منع تلوث النهر، وعدم إدخال مواد غريبة إلية، وخفض معدل تلوثه.
- حماية البيئة النهرية، والتعاون في الإدارة المشتركة للنهر، وتنظيم إقامة المنشآت النهرية.
- حماية النهر أثناء النزاعات المسلحة، وحدود الإجراءات الضرورية بغرض الدفاع الوطني
- عدم التمييز بين رعايا الدول النهرية المشتركة في حال حدوث كوارث أو أضرار تصيب هذه البلدان.
- الأسلوب الواجب اتباعية في حال حدوث النزاعات النهرية.

القانون الدولي الجديد:

بعد المجهودات الكبيرة التي بذلتها لجان القانون الدولي على مدى 27 عام (1970-1997م) اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 مايو 1997م الاتفاقية الدولية الجديدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في غير أغراض الملاحة النهرية.

وقد جاءت هذه الاتفاقية بموافقة 104 صوت، واعتراض ثلاث دول هي (الصين – تركيا – بوروندي)، وامتناع 27 دولة عن التصويت من بينها (مصر– فرنسا – إثيوبيا)، وما زال الباب مفتوح للتوقيع علية من قبل باقي دول العالم. ولقد جاءت بعض بنود هذا القانون الجديد إن لم تكن مخالفة لقواعد القانون الدولي التي استقرت في وجدان الضمير الإنساني فأنها جاءت في غير ترتيبها الصحيح من حيث الأهمية، مع ما يترتب على ذلك من انعكاسات في التطبيق العملي.

المعالم الرئيسية للقانون الجديد:

يمكن القول أن الاتفاقية الجديدة هي اتفاقية إطارية بمعنى أنها تضع القواعد العامة والأصول الكلية المتعلقة باستخدامات الأنهار في غير شئون الملاحة والقواعد الأساسية التي يتم بمقتضاها تقاسم الموارد المائية للأنهار بوجه عام. ثم تأتى بعد ذلك اتفاقية خاصة لكل نهر من الأنهار يتم إبرامها بين الدول النهرية التي تتقاسم مياهه فيما بينها، بحيث تنطلق من القواعد العامة والأصول الكلية التحى تضمنتها الاتفاقية أخذة في الاعتبار الأوضاع الخاصة بالنهر من جميع النواحي. تأتى المادة الثالثة من القانون الجديد لتؤكد على ثبات الاتفاقيات القائمة إلا أنها أعطت الحق للدول الأطراف في هذه الاتفاقيات أن تنظر– إذا ما رغبت وعلى أساس اختياري تماما – في إمكانية تحقيق اتساق الاتفاقيات القائمة مع القواعد العامة الواردة في الاتفاقية الجديدة. ورغم أن مبدأ

التقاســـم المنصـــف والعادل والمعقول لمياه الأنهار الدولية كان من الركائز الأساسية في قواعد القانون الدولي (العرفي) في هذا الشأن، وكان مقيدا بوجوب عدم ا ت لتســبب في ضــرر الدول الأخرى ولكنة اشــترط أن يكون الضــرر جسيماً. وبعد اعتراض كبير من عدد من الدول في اللحظات الأخيرة ومن بينها مصــرتم وضــع المبادئ الثلاث في مادة واحدة أي على قدم المســاواة بحيث تضمنت" التقاسم المنصف والعادل وعدم التسبب في الضرر الجسيم مع إلزام الدولة المتســببة بالعمل على تخفيف الضـــرر وإزالته والتعويض عنة عند الضــرورة"، وعلى الجانب الأخر أكدت الاتفاقية الجديدة على ضــرورة الالتزام بالتعاون بين دول الحوض وتبادل المعلومات بشكل منتظم، وجاء الجزء الثالث من الاتفاقية ليضع ضرورة تقديم تفصيلات واسعة حول المشروعات التي تزمع إحدى الدول القيام بها مع توضيح أثارها السلبية على البلدان الأخرى.

القواعد القانونية المنظمة لاستغلال الأنهر الدولية:

من خلال المبادئ الســابقة توصــل القانون الدولي إلى بعض القواعد القانونية التي تنظم اســتغلال الأنهر الدولية والتي نشــأت عن طريق العرف **وتأكدت في الاتفاقيات الدولية وكذلك من خلال الأحكام القضــائية في المنازعات وهي:**

- المساواة أمام القانون بين دول النهر وحق كل منها في استغلال مياه النهر المار بأراضيها بمطلق الحرية وبصورة انفرادية.
- التزام كل دولة من دول النهر باحترام اســتغلال باقي دول النهر وألا تقوم بنوع من الاستغلال يمس حقوق الدول الأخرى.
- حماية الحقوق المكتسبة للدولة الناشئة عن الاستغلال لفترة طويلة بدون اعتراض باقي دول مجرى النهر بشــرط أن يكون الاســتغلال نافعا ومفيدا كحالة مصر بالنسبة لدول حوض نهر النيل

- تقسيم المياه عادلاً وفقاً لاحتياجات كل دولة ووفقاً لظروفها الجغرافية والتاريخية والاقتصادية.
- الالتزام بالتشاور عند تنفيذ مشروعات خاصة بالنهر.
- عدم السماح لأية دولة غير نهرية أن تمارس حقوق الاستغلال على النهر الدولي إلا إذا تراضت دول المجرى على ذلك.
- عدم جواز المساس بحقوق أية دولة من دول مجرى النهر المقررة وفقاً للأحكام العامة للقانون الدولي أو بالاتفاقيات الخاصة الثنائية أو الجماعية إلا بموافقة الدولة المعنية.
- منع الاستغلال الضار ببقية الدول كتغيير مجرى النهر أو تعطيل الملاحة فيه.
- وجوب سداد التعويضات المناسبة في حالة الإضرار بحقوق دول أخرى مستفيدة.
- ضرورة قيام تعاون مثمر بين الدول المستفيدة لتحسين موارد النهر واستغلاله كوحدة مرتبطة.

القواعد القانونية المنظمة لاستغلال المياه الجوفية المشتركة:

على الرغم من أنه لا توجد في القانون الدولي المعاصر قواعد قانونية منظمة لاستغلال المياه الجوفية المشتركة، **إلا أن هناك بعض الاتجاهات وهي:**

1- اتجاه يؤكد حق الدولة بالسيادة المطلقة على إقليمها بما يحوي من مياه جوفية.
2- اتجاه يستند إلى أن طبقة المياه تمتد تحت أراضي أكثر من دولة. وتبعاً لذلك لا يجوز لإحدى الدول أن تستغل هذه المياه المارة تحت أراضيها بصورة تضر بالدول المشتركة معها ولا أن تتحكم فيها بمفردها.

وبين هذين الاتجاهين هناك اتجاهات توفيقية تؤمن بالســـيادة الإقليمية المحدودة على المياه.

الجوفية المشتركة وأهمها:

1- نظرية التوزيع العادل التي تقوم على أســاس أن المياه الجوفية تعد وحدة اقتصــادية بغض النظر عن الحدود الســياســية. لذا، فإن الطبقة الجوفية الواحدة تعود إلى مجموعة من الدول المشـــتركة فيها مما يفرض عليها التعاون فيما بينها لتحقيق مصلحة الجميع.

2- نظرية الاســتخدام العادل التي تؤكد ضــرورة تقدير المصــلحة التي تعود على دولة ما مقابل الأضـــرار التي تعود على الدول الأخرى نتيجة استغلالها لمياه الطبقة الجوفية المشتركة.

وجدير بالذكر أن هذه الاتجاهات تمثل ســـلوك بعض الأطراف الدولية ولا تمثل قواعد قانونية ملزمة تحظى باعتراف دولي.

وقد عقدت على مستوى الوطن العربي الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات لتنظيم اســتثمار مياه الأنهار المشــتركة بين بعض الدول العربية، وكذلك بينها وبين بعض الدول المجاورة كتركيا وأثيوبيا. وهي تتفق في ضـــمان حقوق الدول المشـــتركة في نهر دولي واحد. إلا إن ما يواجه هذه الاتفاقيات وبالتالي يعمق من مشـــكلة المياه في الوطن العرب هو عدم التزام أطراف الاتفاق بتطبيقها خاصة في ظل الوضع السياسي غير المستقر في بعض أنحاء الوطن العربي.

أما بالنسـبة للطبقات المائية الجوفية المشـتركة بين بعض الدول العربية، فإنه لم تعقد أية اتفاقيات حول تنظيم اســتغلالها حتى الوقت الحاضــر، إلا أن الإسـراف في اسـتغلالها من قبل بعض الدول العربية على حسـاب حقوق الدول الأخرى المشــتركة معها قد يخلق نزاعاً حولها في المســتقبل القريب مما يوجب عقد مثل هذت الاتفاقيات.

الفصل السادس
تجارب عالمية في ترشيد
استخدام الموارد المائية

4-1 عن هذه التجارب:

أصـبح معلوماً للمختصـين وبعض أصـحاب القرار أن كمية المياه العذبة في العالم محدودة وأن توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوت تفاوتاً كبيراً مما يعرض بعض المناطق لموجات متكررة من الفيضـــانات ومناطق أخرى تعاني من ندرة شديدة في هذا المورد الهام لجميع أوجه الحياة. كما تتعرض تلك المياه للتلوث المتزايد نتيجة للممارسـات الجائرة والاسـتخدام غير المرشـد والذي يؤدي الى نضوب بعض التكوينات الحاملة للمياه الجوفية المتجددة وغير المتجددة.

هذا إضـافة الى الضـغوط التي سـتنتج عن التغير المناخي. ومن المعلوم أن الاسـتخدامات المختلفة وخاصـة الزراعية منها تسـتهلك كمية هائلة من المياه تقدر بحوالي 70% من تلك الموارد على مسـتوى العالم ولكن ترتفع تلك النسـبة في المناطق الجافة وهي مناطق الندرة الى أكثر من 90%.

ومما يؤسف له أن جميع الاستخدامات، الزراعية منها والصناعية والبلدية وغيرها، تســتهلك كمية كبيرة من المياه بكفاءة متدنية خاصـــة في الاســتخدام الزراعي على مستوى العالم وكذلك الاستخدام البلدي في العديد من دول العالم.

لذا لا بد من اسـتنباط سـبل ووسـائل فاعلة لرفع كفاءة الاسـتخدام وترشـيد الاستهلاك وإدارة الطلب للزراعة والصناعة والاستخدامات البلدية. تشمل الحاجة الماسـة لمثل هذا الترشـيد جميع دول العالم ولكن الحاجة في مناطق ندرة المياه تمثل عنصراً أساسياً لاستمرار الحياة بتلك المناطق.

في فصول سابقة من هذا الكتاب تم استعراض أنماط عديدة من وسائل وسبل الترشيد للاستخدامات البلدية والصناعية والزراعية بصورة مفصلة علها تساعد القارئ في معرفة حجم المشكلة وطريقة التعامل معها للحفاظ على هذا المورد الثمين. وسيتم في هذا الفصل استعراض نماذج لتجارب عالمية في ترشيد استخدام المياه في المجالات البلدية والصناعية والزراعية.

ورغم أن الاستخدام الزراعي هو الأكبر حجماً والأقل كفاءة إلا أن تعامل هذا القطاع مع أهمية الترشيد أخذت شكلاً جاداً فقط في العقود الأخيرة. وقد سبقه في هذا المجال اهتمام عالمي أوسع بتطور سبل ووسائل الترشيد للاستخدامات البلدية رغم قلة حجم استهلاكه للمياه العذبة.

4-2 ترشيد استهلاك المياه في الاستخدامات البلدية

هنالك تزايد واضح في الاهتمام بترشيد استخدام المياه وإدارة الطلب عليها للاحتياجات الحضرية والريفية (البلدية) في جميع أنحاء العالم وذلك بهدف تقليل الفاقد منها مما يساعد في توفير تلك المياه لأعداد إضافية من البشر وتقليل العبء على وسائل صرف المياه الصحية وتخفيض الطاقة المطلوبة لإنتاجها وصرفها. ويصعب وضع تعريف دقيق لترشيد استخدام المياه لتداخل ذلك مع عدة مفردات مستخدمة في الأوساط المهتمة بمثل هذه الأمور كإدارة الطلب على المياه. وقد عرّفت المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب (وادي مينا) "إدارة الطلب" بأنها تتعلق بإصلاح شبكات توزيع المياه وتحسين ممارسات الاستخدام من أجل تقليل الفاقد في المياه. كما أنها تعني بالسلوكيات ولذا يمكن تعريفها "بأنها أية ممارسة أو تقنية أو أداة أو سياسة ينتج عنها استخدام المياه بأسلوب أكثر فعالية ومساواة واستدامة".

كما هو معلوم فإن الاستخدامات الأساسية للمياه البلدية تشمل الشرب، الطهي، غسل الأواني والملابس والتنظيف والاستحمام وصرف المرحاض.

هذا بالإضـــافة لاحتياجات خارج المنزل وتشـــمل ري الحدائق المنزلية وغســل الســيارات وأحواض الســباحة وغيرها من الوســائل الترفيهية. وتختلف الكميات المســتخدمة لكل واحدة من تلك الاســتخدامات ولكن في العموم تقدر اســتخدامات الحدائق المنزلية بأنها ربما تصـــل إلى 50% من جملة المياه المستخدمة في المنزل، تليها استخدامات غسل الملابس والاستحمام وصرف المرحاض بنسب متقاربة. ولا تتعدى المياه النقية المطلوبة للشرب والطهي أكثر من عشـــرة لترات للشـــخص في اليوم وهي نســـبة ضـــئيلة إذا ما قورنت بالاستخدامات الأخرى. لذا يتم التركيز دائماً على وسائل وسبل عديدة لخفض الاستهلاك في ري الحدائق وغسل الملابس والاستحمام وصرف المراحيض.

ولا تقتصـــر حملات الترشـــيد وإدارة الطلب على المياه لما يصـــرف في داخل المنزل، وإنما تشمل تقليل الفاقد من أنابيب نقل المياه وشبكات التوزيع والتسرب داخل المنازل حيث تفقد كميات هائلة من المياه النقية. وتهدف جميع الحملات الترشـــيدية الى إزالة أو تقليل الفاقد من المياه في جميع تلك المراحل مع تقليل الاستهلاك داخل المنازل.

ويعتمد نجاح الترشـــيد في داخل المنزل على مدى اســـتعداد المســـتهلك تطوعاً لنداءات وحوافز من المسئولين للترشيد إضافة الى وسائل أخرى تحكمها النظم والقوانين بما تضـــمنها من وســـائل العقاب للمخالفين. وينتج من مثل تلك النداءات والحوافز والنظم نجاحات مقدرة في العديد من البلاد المتقدمة صـــناعياً في أوقات الأزمات المائية. فعلى ســـبيل المثال فقد نجحت البرامج المكثفة في تخفيض اســـتهلاك المياه بنســـبة 55 – 60% في كالفورنيا أثناء موجات الجفاف، كما نجح برنامج معتدل في خفض الاســـتهلاك بنســـبة 41 – 47% وبرنامج مخفض أدى إلى خفض الاستهلاك بنسبة 6–19%.

(Dawdy and Young in Yeujeuich، 1983).

3-4 تجارب دولية في ترشيد استهلاك المياه البلدية

- **جمهورية مصر العربية:**

التجربة الأولى من مدينة الاسكندرية (Abdou2008)، وهي مدينة لها تاريخ عريق في إدارة المياه البلدية. ففي عام 1860 أنشئت شركتان فرنسية والأخرى مصرية تملكها عدة شركات عالمية لتصبح في عام 1879 شركة إنجليزية، انتقلت بعدها لتصبح شركة مصرية في عام 1954. وانتهى عهد الخصخصة بعد أن تم تأميمها في عام 1961م لتصبح في عام 1968م شركة مياه الاسكندرية تحت وزارة الإسكان. وصدر في عام 2004 أمر رئاسي لتصبح شركة قابضة ضمن 14 شركة أخرى للمياه والصرف الصحي.

وهي تجربة ثرة تستدعي الدراسة بتحولاتها من الخصخصة الى التأميم ومرة أخرى نحو نوع من الخصخصة، وأخيراً ربط المياه بالصرف الصحي.

وقد استفادت شركة مياه الاسكندرية من عون ألماني في عام 1992م وعون هولندي في عام 2005 وعون إيطالي في عام 2007م في مشروعات للتحكم في الفاقد من شبكاتها وتقليله لدرجات مقدرة. ففي منطقة هدارا تم خفض الفاقد من 50% الى 36% وفي منطقة أبوقير من 35% الى 15% وما زال العمل مستمراً في منطقة فيصل – مندرة تحت العون الإيطالي.

وتتبع الشركة الإستراتيجية التالية لتقليل الفاقد:

- الصيانة المستمرة لشبكة الأنابيب وإعادة تأهيلها متى ما أستدعى الأمر.
- توفير أحدث التقنيات والأجهزة لفحص التسربات.
- تركيب ultrasonic flow-meters لقياس السريان عند مخارج محطات التنقية.

- زيادة سرعة الاستجابة في حالات التبليغ بتسرب أنابيب الشبكة (hotline 125) .
- التدريب المتواصل لمهندسي وفنيي الشركة على أعلى التقنيات العالمية.
- تطبيق نظام SCADA في محطات التنقية وربط ذلك مع شبكة المعلومات الرئيسية للأشراف على الأداء (سريان وضغط) من محطات التنقية.

أما التجربة الثانية (Bayoumi2001)، فهي تحكي عن مشروع رائد بمحافظة الشرقية لتقليل الفاقد بين محطة التنقية وعداد المستخدم مع زيادة العائد ويتم ذلك بعون ياباني بدأ في عام 2006م ويستمر لمدة ثلاث سنوات.

وقد تم في هذا المشروع تخفيض التسربات بين محطة التنقية وعدادات المنازل من 28،3% إلى 9،7% في مدينة الزقازيق كما زادت نسبة التحصيل من المياه المنتجة من 65،1% إلى 81،7% وبالتالي انخفضت نسبة المياه غير المدفوعة (unbilled) من 34،9 إلى 18،3%. ويتبع المشروع إستراتيجية مشابهة للتجربة السابقة في الاسكندرية ولكنه يغطي مناطق عديدة من المحافظة. كما يتبع المشروع إطاراً مكوناً من 14 خطوة لاختيار المناطق المناسبة للمشاريع التجريبية (Pilot Project) ويتبع ذلك 14 خطوة أخرى لتحقيق الهدف المرجو من كل مشروع تجريبي .

- **تجارب من المملكة الأردنية الهاشمية:**

تنقل التجربة الأولى مشروع رائد لخفض المياه الضائعة في الأردن بالتعاون ما بين بنك التنمية الألماني (kfW) ومؤسسة GTZ الألمانية (Meuss and Cramel2008).، وكما هو معروف فأن الأردن تصنف ضمن دول الفقر المدقع بالنسبة لنصيب الفرد من المياه المتجددة حيث يبلغ هذا

النصيب حالياً 150 متراً مكعباً في السنة. ومما يؤسف له أيضاً فهنالك حوالي 45% مياه ضائعة على مستوى المملكة تختلف من محافظة لأخرى بنسبة ضياع تتراوح ما بين 35% و75%. وتقف الموارد المالية حائلاً دون اتخاذ إجراءات مشددة لخفض نسبة المياه الضائعة لمستويات قليلة. لذا أهتم هذا التعاون "الأردني – الألماني" للوصول إلى تحسين مستمر يوفر المياه الضائعة ويزيد العائد ويؤدي إلى تحسين جميع عوامل الإدارة المستدامة في شكل المؤسسات والقوانين والتأهيل والمشاركة الجماهيرية. كما تشمل هذه العملية إعادة تنظيم هيكل القطاع وإدخال القطاع الخاص. وقد شمل المشروع مدينة عمان (300،000 مواطن) ومدينتي إربد وجرش، والمحافظة الشمالية (1،400،000 شخص)، والمحافظات الوسطى (200،000 شخص)، وكالاك (200،000 شخص). وقد عني المشروع (OMS) بثلاث نواحي هي: التشغيل (Operation) والإدارة (Management) والدعم (Support) بالتركيز على دعم "سلطة المياه الأردنية (WAJ)".

ويمكن استخلاص النتائج التالية لعشر سنوات من مشروع الـ (OMS) الأردني:

- تم تحقيق تغيير إيجابي كبير في قطاع المياه بالأردن.
- تعتمد الإدارة المركزية للمياه إلى حد كبير على وحدات محلية تدار بأسس اقتصادية وتغطي حوالي 80% من مواطني المملكة.
- بمساعدة الـ (OMS) تم وضع أساس قوي وشفاف يحوي قاعدة معلومات موثوق بها شاملة نماذج لقصص ناجحة يمكن أن يحتذى بها لتطوير المرافق المماثلة في دول العالم النامي.
- استطاع المشروع أن يحقق ارتفاعاً في التحصيل في كل المواقع وصل إلى 30% في عام واحد في منطقة الكورا.

- كمـا تم تخفيض كميـة الميـاه غير المـدفوعـة (NRW) من 58% في عـام 1999 إلى 49% في عـام 2006م. وتهـدف سـلطـة الميـاه (WAJ) إلى تخفيض الـ(NRW) بنسبة 3% كل عام لتصل إلى 35% في عام 2011 و15% في عام 2019م .
- تم تأهيل موظفي (WAJ) بصـورة جيدة للتعامل مع NRW وتزويد (WAJ) بأفضـل المعدات لفحص التسـربات وإصـلاحها وأحدث الأجهزة لقياس الضـغط في الشـبكات وقياس السـريان في الأنابيب ومداخل المشتركين.
- تسـتخدم (WAJ) حالياً أفضـل ما في العالم من المؤشـرات التي تسـتخدم لقياس الأداء.

وتنقل التجربـة الثـانيـة (Zurieket2008) مـا تم في محـافظـة مـادابـا بسـكانها الـ 150،000 من تجربة ناجحة في إدارة مياهها النقية وصـرفها الصـحي. وقد حصـرت مشـاكلها الرئيسـية في عدم دقة في الفواتير وفقد للمشاركين نسبة لتطبيقات خاطئة وعدم توزيع الفواتير لضـعف المعلومات، مع فاقد كبير في المياه يقدر ما بين 45 – 60%. وقد تم الاتفاق بين منفذي مشـروع OMS السـابق ذكره وWAJ أن يتم معاملة المحافظات الصـغيرة مثل مـادابا بنموذج مختلف للمشـاركة مع القطـاع الخاص. وتعني هذه الفكرة أن تعطي خدمة محددة لمشـغل محلي بعقد يعتمد على حسـن الأداء (Micro PSP) ويعرف (Micro PSP) كـ "مشاركة القطاع الخاص عبر شركات أردنية في تشغيل وصيانة وإدارة عمليات مختارة ووحدات صغيرة من WAJ من أجل دعم تجارية (commercialization) وكفاءة تقديم الخدمات لـ WAJ" وأعطى عقد إدارة المياه لمادابا إلى شـركة Exesicon الأردنية بعد إعلان عام

وتقييم مكثف من WAJ وGTZ. وقد كان الاختيار موفقاً ونتج عنه نجاحات هائلة في السنتين الأوليتين، **ويمكن تلخيص ذلك في التالي:**

- زادت المياه المدفوعة بنسبة 75% في السنة الأولى .
- ارتفعت قيمة العائدات إلى 900،000 دينار أردني في عام 2005م، لتصل إلى 1،300،000 دينار في عام 2006م وترتفع إلى 1،900،000 دينار في عام 2007م. ومن المتوقع أن يزيد التحصـــيل إلى ما فوق 2،000،000 دينار في أعوام 2008م و2009م .
- أنخفضت كمية المياه غير المدفوعة (NRW) من 45% إلى 35%.

وقد بدأت محافظات أخرى الســـعي الى تطبيق نفس النموذج وربما بتحسينات مبنية على تجربة مادابا وظروف تلك المحافظات .

- **التجربة الإماراتية**(El Ramahi 2008):

شركة أبو ظبي للتوزيع (ADDC) هي الجهة الوحيدة المرخصة لتوزيع المياه والكهرباء لأمارة أبو ظبي (ما عدا مدينة العين). وتعتمد الشـــركة في مواردها المائية في الغالب على مياه التحلية وهي ذات تكلفة عالية بالمقارنة بالمصادر الأخرى. لذا عنيت الأمارة بتقليل الضائع من المياه عبر استراتيجية وخطة عمل أعدتا لهذا الغرض. وقد شملت الخطة سلوك طريقين أحدهما من الأعلى إلى الأســـفل (Top-Down) والآخر من الأســـفل إلى الأعلى (Bottom-Up). وقد تم التوصـــل إلى الفاقد من المياه بالطريقة الأولى عبر قياس كمية المياه الداخلة للشبكة على أن يطرح منها كمية المياه المقاسة بعدادات المشتركين. أما بالنسبة للطريقة الثانية فقد سلكت ADDC اتجاهين، الأول منهما عمل ميزان مائي في مناطق مختارة لمعرفة كمية السريان ليلاً، أما الاتجاه الثاني فيستخدم معدات حديثة ودقيقة لفحص التسربات وإصلاحها.

وقد أدت عملية الإصـــلاح إلى تخفيض نســـبة المياه الضـــائعة إلى 16،8%. ولم تعطى الدراسـة أرقاماً للفاقد قبل الدراسـة، كما أنها لم تذكر شـيئاً عن الترشيد داخل المنزل.

- **التجربة اليمنية** (www./dic.ca/wadimena):

يعتبر اليمن من الدول التي تعاني من الفقر المدقع بالنسبة لنصيب الفرد من المياه المتجددة والذي يبلغ حوالي 200 متراً مكعباً في السـنة. وقد أهتم هذا المشـروع الرائد والذي بدأ في مايو 2006م بواسـطة وادي مينا بالاسـتفادة من المياه المتبقية من الوضـوء بمغسـلة المسـاجد لري البسـاتين التقليدية في اليمن والتي تجاور المســـاجد. هذه التجربة تعتبر إرثاً قديماً في اليمن حيث توجد بسـاتين تقليدية (تسـمى المقاشـم) يتبرع بها أشـخاص مقتدرون وتكون مجاورة للمسـاجد. وعادة ما يجلب الماء من بئر مجاورة تسـتخدم للوضـوء وتجمع مياه الوضوء في بركة مياه ليتم توزيعها عبر قنوات للبساتين.

وقد اندثرت هذه الممارســـة المتقدمة لما يســـمى "بالماء الرمادي" عند تدهور المياه الجوفية وجفافها، وقد أهتم هذا المشـــروع بإحياء هذه الممارســـة بصورة حديثة وبمشاركة جماعية من مواطنين وفنيين ومؤسسات حكومية تحت أشـــراف مشـــروع وادي مينا الذى تدعمه الـــــ (IDRC) الكندية ومنظمة الـ (IFAD) .

- **التجربة الإيرانية**(Bidgoli 2008)،:

تشرف الشركة الهندسية الوطنية للمياه والصرف الصحي (NWWEC) على جميع منشـآت المياه والصـرف الصـحي الحضـرية منها والريفية تحت إشـــراف وزير الطاقة والمياه. وقد عملت هذه الشـركة لمدة عشـرة سـنوات (1996 – 2005) لتخفيض المياه غير المحتســـبة (Unaccounted for

(water-UFW حيث وجد أن نسبة متوسط الضياع تصل الى 30،2% لتلك السنوات مع ملاحظة عدم النجاح في تحقيق نتائج محسوسة. وعليه تم في عام 2005 إتباع طريقة الهيئة العالمية للمياه (IWA) في دراسة الوضع بالنسبة لطهران ولأيران بأجمعها.

وتعتمد هذه الطريقة على وضع ميزان دقيق لعناصر المياه الداخلة للمنطقة وتقسيم الاستخدام إلى أربع اتجاهات هي: استخدام مقاس ومسموح به، واستخدام مسموح به ولكن غير مدفوع الثمن، وفاقد صوري (apparent)، وفاقد حقيقي (real). ويضاف إلى ذلك نسبة العائد المادي من المياه.

وقد تم تطبيق هذه الطريقة بنجاح حيث بلغت كمية المياه غير المدفوعة (Non Revenue Water – NRW) 29،87% لإيران و26،28% لمدينة طهران. كما أتضح من الدراسة بأن نسبة الفاقد الحقيقي، والصوري والفاقد غير المدفوع له 17%، 9،8% و3% بالتتالي. كما ثبت من الدراسة أن عدم دقة العداد والتوصيل غير القانوني يمثلان 54% و33% بالتتالي من الفاقد الصوري (apparent loss)، بينما يمثل الفاقد من التسربات من شبكة التوزيع والتوصيلات فوق 87% من الفاقد الحقيقي بينما لا يمثل الفاقد من خطوط النقل وصهاريج التخزين أكثر من 13%. واعتمادا على المعلومات التي تم الحصول عليها من تلك الدراسة بدأت الشركة في وضع خطة متكاملة لمعالجة الفواقد حسب نوعها.

- **التجربة اليوغندية** (Muhairwe:2008) ،

رغم أن المؤسسة الوطنية للمياه والصرف الصحي في يوغندا قد تم إنشاؤها في عام 1972م لتشرف على 22 مركزاً حضرياً بما فيهم مدينة كمبالا، إلا أن المرفق مثله مثل العديد من المؤسسات الشبيهة في أفريقيا تعاني من

مشاكل ترتبط بضعف التمويل وسوء الإدارة ونقص الخبرة ومشاكل فنية مرتبطة بالتجديد والصيانة إضافة الى سيادة ثقافة عدم الاهتمام كما ذكر في التجربة. لذا عندما تمت الموافقة على مبادرة تقليل الفاقد في شبكات المياه عنيت التجربة بتغيير إيجابي للإدارة، مع 100 يوم عمل للكشف عن التسربات بالشبكة وإصلاحها، وتنفيذ برنامج لرفع مستوى الخدمة وزيادة العائد المالي وشحذ دعم الجمهور للإبلاغ عن التسربات والتوصيلات غير القانونية. تبع ذلك توزيع المهام والمسئوليات الى مستويات دنيا مع أطر واتفاقات للمراجعة والمحاسبة مع الحوافز المناسبة. كما اهتمت التجربة أيضاً بضرورة مشاركة الجمهور وتغيير ثقافة عدم الاهتمام بثقافة الملكية المشتركة للجميع. وكان من أهم نتائج هذه التجربة تخفيض نسبة المياه غير المدفوعة من 52% في عام 1998م إلى 32،5% في عام 2007م. وكان التحسن في المدن الصغيرة أفضل من ذلك حيث وصل إلى 15 – 18% .

- **التجربة الزامبية**(Osward and Chauda 2008)،:

تم إنشاء شركة لوساكا (عاصمة زامبيا) للمياه والصرف الصحي في عام 1988م لتخدم 1،1 مليون شخص من مواطني لوساكا (1،5 مليون شخص) كشركة خاصة بديلة لقسم المياه الذي كان يعمل تحت إدارة البلدية وذلك لكي ترفع مستوى خدمات المياه والصرف الصحي للمدينة. أحد المشاكل الكبيرة التي قابلت الشركة وجود فاقد كبير في المياه المنقاة يصل إلى 55% ورغم العون الذى قدم من ألمانيا إلا أن الشركة ولظروف عديدة لم تفلح في حل المشاكل، خاصة وأن 32% فقط من المستهلكين يتم قياس إستهلاكهم.

وفي عام 2001 تضافرت جهود UN Habitat وGTZ الألمانية عبر مشروع "المياه لمدن أفريقيا" في تنفيذ مشاريع لإدارة الطلب ويشمل تقليل

الفاقد في شبكات المياه بمدينة لوساكا. وقد شمل هذا المشروع تغطية عدادات القياس بنسبة 100% للمناطق المختارة، لتنشأ قاعدة معلومات تغطي 79% من المشتركين، تطوير طريقة إرسال الفواتير وتحصيل الرسوم، تطوير عملية العلاقة مع المشتركين، وتدريب الموظفين. وقد نتج عن هذه التجربة توفير 18% من المياه التي كانت تضخ للمنطقة ليمكن استخدامها لأناس آخرين، وزادت عائدات التحصيل بنسبة 30% وانخفضت كمية المياه الضائعة من 52% قبل بداية المشروع إلى 25% بانتهائه. وكان من الممكن أن يكون الانخفاض أكثر من ذلك إذا توفر المال لإعادة تأهيل بعض أجزاء الشبكة.

وقد أشارت هذه التجربة إلى أن التمويل وحده لا يحل المشكلة ولا بد من تكامل العمل بين الفنيين والجمهور للشعور بملكية المشروع وحماية المنشئات والإبلاغ عن أي تلف في النظام أو توصيلات غير قانونية (وهي مشكلة ذكرت في العديد من التجارب الأفريقية). ولا بد أن تشمل برامج التدريب التوعية للمجموعة الإدارية والفنية المشرفة على أعمال الشركة بالإضافة للتوعية والمشاركة المستمرة للجمهور .

- **التجربة الأسترالية**(Tayler and Fleming 2006):

بدأ الاهتمام يتزايد نحو ترشيد استخدام المياه في استراليا بعد تعرض المنطقة لموجة متزايدة من الجفاف والتخوف من التغير المناخي. ورغم اختلاف الولايات الأسترالية في شكل تعاملها مع الخصخصة والترشيد إلى أن هنالك **اهتمامات مشتركة بين الجميع في النواحي التالية:**

- حملات التدريب والتوعية بهدف الترشيد.
- وضع أهداف محددة لتخفيض الاستهلاك. وكمثال لذلك استطاعت مدينة سدني المحافظة على نفس مستوى استهلاك المياه

من عام 1983م حتى نهاية عام 2003م رغم أن عدد السـكان قد زاد في هذه الفترة بـــ850،000 شخص، وهذا يعني انخفاضا في مستوى استهلاك الفرد بـــ18%. وقد استثمرت المدينة مبلغ 30 مليون دولار أمريكي منذ 1999م في إدارة الطلب لينتج عن ذلك توفير 60،000 متراً مكعباً في اليوم. وتوضـــح الأرقام في جدول (3) **أمثلة لتلك الأهداف لثلاث مدن أسترالية:**

جدول رقم (3): أهداف الاستهلاك (لتر/شخص/اليوم)

المدينة	عام 1990	حالي	5 – 10 سنوات مستقبلا
أدليدي	280	290	–
ملبورن	420	380	360
سدنى	510	420	320

وتشمل الخطط للوصول لتلك الأهداف المهام التالية:

- إدارة الفاقد من المياه عن طريق فحص وإصلاح التسرب.
- وضع التسعيرة المناسبة التي تؤدي الى الترشيد.
- تطوير وسائل الانصياع للوائح والمحاسبة.
- تشجيع استخدام مياه الصرف الصحي وحصاد الأمطار.
- إدخال نظام تحديد استخدام المياه في فترات الجفاف والظروف الحرجة.
- تخفيض استخدام المياه في الصناعة.
- دعم اســتخدام معدات وأجهزة منزلية تؤدي الى توفير اســتهلاك المياه (الغسالات وخزان المرحاض والدش ...) .
- تحفيز المواطنين لاستخدام معدات توفر استهلاك المياه .

فعلى سـبيل المثال تدفع مدينة سـدني مبلغ 70 دولاراً أمريكياً للمسـتهلك الذي يسـتخدم غسـالة الملابس 5A (highest efficiency). وتحفز ولاية فكتوريا من يتبع برنامج الحديقة الذكية "smart garden" والذى يؤدي الى وفر كبير في استهلاك المياه.

إدخال نظم وأوامر ثابتة تؤدي إلى ترشـيد المياه في ري الحدائق، اختيار نوع المعدات والأجهزة المنزلية، طرق غسـل السـيارات وملء وتفريغ حمامات السباحة وغيرها.

- **التجربة الهندية**(Husain 2006)،:

تم تعديل السياسة الوطنية للمياه عام 2002 لتعطي اهتماما كبيراً لترشيد المياه ورفع كفاءة الاستخدام. وتدعو تلك السياسة لتعظيم الاستخدام الكفء لكل أوجه استخدامات المياه مع تطوير الوعي المائي باعتبار المياه مورداً نادراً. كما تدعو لزيادة الاهتمام بالترشـيد عن طريق التعليم، النظم والقوانين، والحوافز والعقوبات. وقد أشـار تقرير نشـرته المفوضـية الوطنية للتنمية المتكاملة للموارد المائية إلى أن الفاقد في شـبكات توزيع المياه في 13 مدينة في الهند (بما فيها دلهي، كلكتا، بومباي، وشناي) يتذبذب بين 17 – 44%.

وقد تم حصر الأمور التي تعيق الترشيد في المياه الحضرية في التالي:

- عدم توفر الصـيانة الجيدة وتحسـين الخدمة، حيث يبدو أن المواطن غير مقتنع بمسـتوى الخدمة من ناحية التنقية والنقل، الصـيانة الضـعيفة، وتقطع الإمداد المائي رغم المبالغ الهائلة التي تصـرف. ويقترح كحل لذلك تحسـين مسـتوى الصـيانة واسـتنباط تقنيات ذات تكلفة بسـيطة تكون في متناول يد الجميع.

- ضـــعف التحكم في التســـربات والاســـتخدامات المجهولة المصـــدر (unaccounted for).
- ضعف إدارة الطلب عن طريق إجراءات ترشيديه.
- ضعف التوعية العامة والمشاركة الجماهيرية عن طريق حملات معدة بصورة تعطي المعلومة وتحفز الإلزام بوسائل الترشيد.
- عدم تشجيع إعادة استخدام مياه الصرف الصحي على مختلف المستويات وأنواع الاستخدام.

- **تجارب للترشيد من أمريكا اللاتينية**(Paracampos 2008):

هذه التجربة من مدينة ساوباولو (Paracampos 2008)، تحكي قصة **برنامج التحكم في المياه الضـــائعة بالمدينة حيث شـــمل البرنامج النواحي التالية:**

- وضـع القطاعات (120 قطاعاً في المدينة) في ترتيب يحدد مسـتوى سـؤال الأداء مســـتخدمين طريقة الميزان المائي المقترحة من الهيئة العالمية للمياه (IWA) ومن ثم تحديد الجدول الزمني لإصلاح كل قطاع .
- تقليل الضغط في الشبكات حسب مستوى علو الضغط والذي قد يبلغ حوالي 100 متر من الضـــغط في أجزاء من الشـــبكة وحوالي 40% من الشـــبكة بضــغط يتعدى الـــــ 60 متر. وقد تم تحقيق نتائج معقولة ما بين 1998م و2008م باستخدام صمامات خافضة للضغط (PRVs) .
- برنامج نشط للتحكم في التسربات، فحصها وإصلاحها.
- تجديد عناصر الشبكات خاصة في مناطق المدينة القديمة.
- فحص دقة العدادات لتجنب الفاقد نتيجة لقراءات أقل من الواقع. ويتم تغيير العدادات بمعدل 450،000 عداد في الســـنة مما أدى إلى زيادة القياس بمعدل 2،2 متر مكعب في الشهر في كل عداد.

- تقوية عملية محاربة الغش حيث تم إنشـــاء قاعدة معلومات وتدريب العاملين ووضـــع معدات كشـف (كمرات صـــغيرة) تســاعد في تحديد أماكن الضــياع وإعادة 4،000،000 متراً مكعباً للشبكة في العام السابق.
- تدريب العاملين في مرفق المياه.
- استخدام مواد أفضل من السابق.

ويؤمن المشـــــرفون على هذا البرنامج بأنه ســـيأخذ وقتاً طويلاً لإعطاء النتائج المحسوسة ولكن في النهاية يعطي فائدة مالية وفنية كبيرة.

- **تجارب للترشيد من الولايات المتحدة الأمريكية:**

التجربـــة الأولـى من Hillcrest Park (New Mexico 1999)، في مدينة البكيركي عاصـــمة ولاية المكســـيك الجديدة حيث تم بناؤها في عام 1972م كمجمع للشـــقق الجماعية لتتحول في عام 1979م إلى شـــقق مملوكة للأفراد. وقد تم تشــــريفها في عـام 1998م بجـائزة مـدينـة البكيركي للتفوق في خفض اســتهلاك المياه. ففي عام 1994م عندما وصــل اســتهلاك المياه الى 24،9 مليون جالون في السـنة اجتمع اتحاد المالكين ووضـع خطة عشـرية لتحســين المجمع وتقليل اســتهلاك المياه خاصـــة ويدفع الاتحاد فاتورة المياه والغاز بينما يدفع المالكون فاتورة الكهرباء مباشـــرة. وباســـتخدام أموال الاتحاد والتي جمعت من المالكين تم تغيير نظم الدش وحوض المرحاض وتعديل طرق ري الحدائق وإدارة حمامات الســباحة وبذلك تمكن الاتحاد والمالكون من خفض اســـتهلاك المياه من 24،9 مليون جالون في عام 1994م إلى 17،1 مليون جالون في عام 1998م بنسبة خفض وصلت 31% .

أمـا التجربـة الثـانيـة فهي من مـدينـة نيويورك (American Water Works Association Site) والتي تعتبر من المدن ذات الكثافة الســكانية

العالية وأكثر المدن انشــــغالا في العالم. كما تعتبر حالياً من أكثر المدن اخضرارا.

ويتعاون برنامج التفاحة الكبيــرة (Big Apple) مع وكالة حماية البيئة الأمريكية (EPA) لدفع أهمية ترشـيد اسـتخدام المياه، في أطار برنامج الوكالة "Watrsense" والذي يثمن الاستخدام الكفء للمياه.

وتعمل الوكالة لرفع مسـتوى التوعية حول أهمية ترشـيد اسـتخدام المياه في المدينة عاملين تحت شعار "كل قطرة محتسبة "Every Drop Counts" وهو شـعار مهم بالنسـبة لنيويورك حيث أن أي تقليل في اسـتهلاك المياه يعني توفير ملايين الجالونات من المياه النقية وهو أمر يدعم الاقتصـــاد والبيئة، خاصة إذا علمنا أن المدينة تستهلك 1،1 بليون جالون من المياه في اليوم.

وقـد أعـد البرنـامج قـائمـة بـالأجهزة التي توفر على الأقـل 20% من استهلاك المياه وتشجع المواطنين على شرائها

- **التجربة المكسيكية** (Villalba 2008):

بدأت حكومة مدينة المكســيك الجديدة تقســيم المدينة لقطاعات بهدف تحسين الخدمة وتقليل الفاقد من المياه والذي قدر بـ 35% نتيجة للتسربات.

ويتم تموين القطاع بالمياه من مدخل واحد أو اثنين من أنبوبة رئيســية على أن يوضع عداد كهرومغنطيسي في كل مدخل وصمام ضغط إلكتروني.

بهذه الطريقة من الممكن تحديد أماكن التســرب والتكســر عند حدوثهما خاصة مع الاستفادة مع السريان الليلي. وقد تم إنفاق أموال هائلة لإنشاء 172 قطاعاً في المدينة ما بين عامي 2004م و2007م. وما زال العمل مسـتمراً في إضــافة قطاعات جديدة حيث يعتقد بأنه عند اكتمال هذا العمل في عام 2013 سيتمكن من تخفيض الفاقد من التسربات بنحو 3 أمتار مكعبة في الثانية. وقد

قوبلت بعض الصـــعوبات في هذا المشـــروع نتيجة لعدم دقة الخرائط التنفيذية لتلك الشبكات.

- **التجربة النكراغوية** (F. Reyes2008):

تقوم الشركة النكراغوية لتوفير المياه والصـرف الصـحي (ENACAL) بمسؤولية توفير المياه والصرف الصحي لسكان الدولة .

وقد سـعت عبر إعانات عديدة من مؤسـســات التعاون الدولي في كندا وأســبانيا واليابان وبنك التنمية لدول أمريكا (IDB) وغيرها لإصــلاح مســتوى خدمات المياه والصرف الصحي وتقليل الفاقد من المياه المنقاة .

وقد شــملت برامج خفض التسـربات والضــائع من المياه غير المدفوعة القيمة اختيار مناطق مناسـبة للدراسـة وتحضـير خرائط لشـبكات المياه وإنشـاء قاعدة معلومات عن المشـتركين وقياس السـريان الليلي وتحسـين عدادات قياس اســتهلاك المشــتركين والتحكم في ضــغط أنابيب الشــبكة وفحص وإصــلاح التسـربات ومعرفة التوصـيلات غير القانونية مع تدريب العاملين. كما تم إتباع طريق IWA في تحليل القطاعات.

وقد توصــلت الدراســة بالنســبة لمدينة مناقوا إلى أن حجم الماء غير المدفوع (NRW) يصل إلى 56% من المياه الموفرة، كما يصل حجم التسرب من الشبكات إلى 35% .

- **التجربة البيروفية** (H.Reyes2008):

تمكنت شـــركة المياه في ليما وكالاو حتى عام 2008م من إدخال 1،886،000 عداد صـــغير (micrometer) في 43 منطقة وبذلك ارتفعت نســبة التغطية من 6.2% في 1995م إلى 71% في عام 2007م. ونتج عن

ذلك زيادة المياه المقاسة بـــــ 2،6 متر مكعب في الثانية نتيجة للترشيد على مستوى المواطنين والذي قدر بـ 9 أمتار مكعبة في الشهر للمشترك.

كما تم خفض استهلاك الفرد للمياه اليومية من 280 لتراً إلى 220 لتراً. وقد تم الاستفادة من المياه الموفرة في زيادة عدد ساعات الخدمة اليومية للمشتركين ليصبح بإمكان 80% من المواطنين الحصول على خدمة المياه لمدة 24 ساعة في اليوم. كما تم أيضاً إضافة مشتركين جدد. وقد حصل تراجع في عدد العدادات في عام 2006م حيث تم سرقة 324،000 من تلك العدادات نسبة لارتفاع سعر النحاس المصنعة منه مما أثر على كمية القراءات للاستهلاك.

كما نتج أيضاً من إنشاء قاعدة للمستهلكين الكشف عن 43،368 مستهلك غير مسجل مما ساعد أيضاً في اكتشاف توصيلات غير قانونية تساوي 30،804 متراً مكعباً في السنة. كما نتج عن برنامج فحص التسربات وإصلاحها ما بين 1997م و2007م لعدد 23،982 كم من الشبكة إلى إعادة فاقد من المياه يساوي 3،1 متراً مكعباً في الثانية. وكملخص لبعض فوائد هذا البرنامج تم تقليل الفاقد من المياه المنقاة من 50% في 1995م إلى 37% في عام 2007م مع تخفيض استهلاك الفرد اليومي من 280 لتراً إلى 220 لتراً وزيادة العدادات من 6.2% إلى 71% وخفضت كمية المياه المستخرجة من الخزان الجوفي من 8 أمتار مكعبة في الثانية إلى 3 أمتار مكعبة في الثانية.

- **التجربة البلغارية**(Pasklev 2008):

تشرف على إدارة المياه في بلغاريا أكثر من 50 شركة مرتبطة بالدولة أو البلديات. وقد بدأ الاهتمام بتقليل الفاقد من المياه المنقاة كجزء من مشروع

موله البنك الدولي بين عام 1996م و2001م. وقد برهن ذلك المشروع على أن الفاقد الكبير في المياه يعني ضياعاً للعائد المالي وزيادة في كلفة الإنتاج.

وقد قدر الفاقد بنسبة 50% تفقد منها بالشبكات (28%) وفي الصمامات (valves) (14%) وتوصـــيلات خارج الشـــبكة (6%) وعدم دقة قياس المياه (35%) وعدم تســجيل المســتهلكين (10%) وتوصــيلات غير قانونية (5%) وفـائض من الصــــهاريج (2%). ورغم هـذه التقـديرات لم يحـدث أي تغيير في الفاقد إلى أن أصـــــدر في عام 2004م قانون يدعو الى تقليل الفاقد من المياه المنقاة وإنشــاء إطار لتنفيذ أوامر هذا القانون. ولكن ما يؤسـف له وحتى يوليو 2008م لم يحدث أي تغيير لعدم وجود الدعم الســياســي والمالي وتعدد الشـركات المائية. وربما بأعتبارها لا تقع ضـمن أولوياتهم الأسـاسـية وأجندتهم السياسية خاصة والمياه ليست بشحيحة في مثل هذه البلدان .

- **التجربة المجرية** (Csöre2008)،:

احتلقت شركة مياه مدينة بودابست عاصمة المجر بعيدها الـ 140 حيث كانت مملوكة للبلدية حتى عام 1996م حين باعت البلدية ملكية 25% من الشركة لشركتين شهيرتين إحداهما فرنسية (SUEZ) والأخرى المانية (RWE) لإدارة الشركة لمدة 25 عاماً. وقد كان أمر تقليل الفاقد (NRW) من المهمات الأولى التي ســعت الإدارة الجديدة إلى تحقيقه حيث اســتطاعت أن تقلل ذلك الفاقد من 61% في عام 1996م إلى 32،4% في عام 2007م. وبمســـاعدة الشـــركة الفرنســـية تم في عام 2003م تحديد الحد الاقتصـــادي الأدنى لكبح التسربات بـ 15%.

هذا الحد يمكن أن يتغير في المســتقبل حســب عناصــر المعادلة وهي تشمل تكاليف الفحص والإصلاح مع تكاليف إنتاج المياه المنقاة وغيرها. فمثلاً ربما يضـاف له تأثير المياه المتسربة على المنشئات والصحة العامة كما في مدن الرياض والقاهرة وغيرها من المدن التي تعاني من مشـــاكل ارتفاع المياه الجوفية. وتشير بعض الدراسات بأن الحد الأدنى في أقطار كألمانيا ربما يصل إلى أقل من 7%.

وقد شــملت المســوحات التوصــيلات غير المطابقة للنظم والعدادات غير الدقيقة ووضــع برنامج لإصـــلاح هذا الخلل كاملاً بعام 2015م. وقد تم حتى عام 2004م تخفيض نســبة التوصــيلات الخاطئة من 81% إلى 21% وتغيير العدادات التي يتعدى عمرها عشر سنوات من 66% إلى 34%. ويبدو أن الفاقد في العائد من المياه (NRW) قد وصـــل حالياً إلى 16،5% وهو مســتوى قريب من الهدف المطلوب رغم أن البرنامج ما زال يشــمل مهام إدارة الضـــغط في الأنابيب واســتخدام عدادات ("C" lass) للأنابيب الصـــغيرة، وعـدادات قيـاس للأحيـاء ونظم قراءة العـدادات من بعـد. كـل تلـك المهـام في مرحلة المشـاريع التجريبية وسـيتم تعميمها بعد دراسـة النواحي المالية وقدرة المشتركين .

- **تجارب من ألمانيا:**

تعتبر ألمانيا الدولة الرائدة عالمياً في تقليل الفاقد. هذه التجربة من مدينة لايبزغ وهي في الســابق جزء من ألمانيا الشــرقية قبل إزالة الحائط في نوفمبر 1989م. وقد تحولت أدارة المياه من شركة حكومية (VEB) إلى شركة خاصة (GmbH) في عام 1990م. ويحوي الجدول أسفله التغيرات التي حدثت .

جدول رقم (4): تغييرات نمط إدارة شركة المياه في لايبزغ

قبل عام 1990م	بعد عام 1990م
شركة مملوكة للدولة (VEB)	شركة خاصة ربحية (GmbH)
تسعيرة المياه مدعومة بالدولة	تسعيرة المياه تغطي التكلفة
عدم قدرة في إيجاد التمويل	دعم هائل لمرفقي المياه والصرف الصحي
تدخلات سياسية وإدارة مركزية	القرار مرتبط بالحقائق الاقتصادية
تسلسل هرمي مكبل للهيكل الإداري	هيكل إداري سهل مرتبط بأداء العمليات

هذا التغيير الكبير ساعد كثيراً في تحسين مستوى الخدمة وتقليل الفواقد وزيادة العائد. فعلى سبيل المثال تم تقليل الفاقد من المياه عام 1990م من (30%) إلى 15% حتى الآن. ويشمل البرنامج مواصلة هذا التخفيض في السنوات القادمة. وقد حققت الشركة التغيير المطلوب وتحويل VEB إلى شركة حديثة تعمل باقتصاديات السوق وتقديم مستوى راق من الخدمات للمشتركين وتغطي مبيوعاتها التكلفة وتدار على أسس حديثة. وقد تم نقل هذه التجربة بنجاح الى دول أخرى محققة نفس النجاح .

يمكن كذلك أن تستعرض الجهود التي تقوم بها شركة (Glsenwasses) والتي أسست في عام 1886م لتوفير المياه النقية لثلاثة ملايين نسمة وبكمية تبلغ 250 مليون متراً مكعباً في العام. وقد اهتمت الشركة بكبح الفاقد من المياه لتجعله أقل ما يمكن فنياً واقتصادياً والمحافظة على هذا المستوى المثالي للمياه الغير مسعرة (NRW) الأقل في العالم وهي في حدود 7 – 8%. وقد تم تكثيف الإدارة لتقديم المياه الكافية للمشترك بنوعية ممتازة وضغط معقول دون انقطاع مع المحافظة على سلامة البيئة الطبيعية بسحب أقل ما يمكن من المياه دون تأثير ذلك على الحياة الفطرية. وبجانب الاهتمام الاقتصادي والبيئي لا بد من تقليل الفاقد لسلامة المواطنين. وقد زادت مبيعات الشركة 25% ما

بين 1960م و1980م. وقد بدأت الشركة بجدية في فحص وإصلاح التسربات في عام 1960م مع إنشاء قاعدة معلومات متكاملة للشبكة، كما تم إدخال نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في عام 2000م. كما تم تحديث الهيكل الإداري بصورة منتظمة لرفع مستوى الأداء. وقد اهتمت الشركة بمسألة كسورات الأنابيب وسرعة إصلاحها وبرامج صيانة دقيقة. ويعد إعادة تأهيل عناصر الشبكة من أغلى الجوانب وقد وضعت استراتيجية فعالة لهذا الشأن مبناة على أسس مجربة أثبتت نجاحها. وتعطي الشركة أهمية خاصة لتدريب عامليها لرفع كفاءتهم وبصورة مدروسة ومنظمة. وتعتقد الشركة بأنها نجحت في تقديم الخدمة المطلوبة لمشتركيها حسب المستويات الألمانية وبفاقد يمتثل التوجهات الألمانية (DVGW-guideline w 3 92) و(DVGW W 400-3) . وتعني تلك التوجهات بإعطاء إطار لصيانة الشبكات يهدف إلى تقليل التسربات ومستوى الأضرار (damage) .

- **تجارب الهيئة العالمية للمياه** (IWA):

هنالك منظمات أهلية علمية عديدة تعني بشئون مياه الشرب، إلا أن الهيئة العالمية للمياه (IWA) ضمت في أطار اهتماماتها إنشاء فريق لدراسة الفاقد من المياه المنقاة وتقديم النصح في طريق تقليل هذا الفاقد (Water Loss Task Force-WLTF).

ويتكون WLTF من مجموعة من الأشخاص الذين يتعاملون مع التحديات الجديدة والتطورات العلمية وتقاسمها مع كل من يطلبها. وقد تم تكون هذا الفريق في عام 1997م لإيجاد مؤشرات أداء للفاقد من المياه. ونسبة لأهمية المسألة واستمراريتها في دول العالم فقد تم في عام 2002م اعتبار WLTF جزءاً دائماً من IWA.

وقد قدم الفريق العديد من الانجازات في هذا المجال كان أهمها المؤتمر التخصصي "Water Loss 2007" والذي عقد في مدينة بوخارست برومانيا في عام 2007م والذي شارك فيه 275 متخصصاً حضروا من 45 قطراً.

وقد نشرت محتويات هذا المؤتمر (99ورقة) في ثلاث أجزاء وفي الموقع الإلكتروني الخاص بـ IWA. كما استفاد البنك الدولي من مطبوعات WLTF في تحضـــير مجموعة من البرامج التدريبية، كما تنشـــر في كل عدد من مجلة الـــــــ IWA (Water 21) مقالات عن إدارة الفاقد في المياه، والتنوير عن المبادرات الجديدة والتطورات ونتائج البحوث. ومن أهم ما أنجزه الفريق الإطار الذي أعدته كمرجع لأعداد ميزان متكامل لتقييم الفاقد من المياه (شكل 1).

وقد اســـتخدمته العديد من الدول في أوربا وأمريكا وآســـيا وأفريقيا لإعداد حالاتها الدراسية عـــن الفاقد. وقد تم استعراض بعضها في التجارب التي ذكرت سابقاً كالتجربة الإيرانية .

ورغم أيمان الفريق بعدم إمكانية المنع الكامل لفواقد المياه من الناحية العملية والاقتصـــادية ولكن في نفس الوقت يقفون بشـــدة ضـــد الفاقد الكبير الذي ينتج عن عدم كفاءة إدارة المرفق ويؤدي الى نقص في المياه وتكاليف عالية للتشـــغيل. ولا بد من وجود منطقة وســـطى بين الحدين تمثل الوضـــع الأمثل لتخفيض الفاقد. وقد أعدت WLTF خارطة طريق يمكن اســـــتخدامها في كل منطقة أو دولة. وتشـــمل هذه الخارطة: الأســـباب المؤدية لوضـــع هدف محدد للخفض، والعوامل التي تؤثر على الوصـــول الى الهدف، وقياس ســـير العمل، والخطوات الرئيســـية لخفض التســـربات، وتناقص العائد من العملية، وعنصـــر الوقت وغيرها. وليس من الممكن إبراز نجاحات هذا الفريق في حيز ضيق مثل هذا الإطار، لذا نوصـــى بأن تضـــطلع أي جهة تبدأ في عملية كبح الفاقد على نتائج أعمال هذا الفريق والاستفادة منه .

Own sources	System input (allow for known errors)	Water exported	Authorised consumption	Billed authorised consumption	Revenue water	Billed water exported
		Water supplied				Billed metered consumption
						Billed unmetered consumption
				Unbilled authorised consumption	Non-revenue water	Unbilled metered consumption
						Unbilled unmetered consumption
Water imported			Water losses	Apparent losses		Unauthorised consumption
						Customer metering inaccuracies
				Real losses		Leakage on mains
						Leakage and overflows at storages
						Leakage on service connections up to the point of customer metering

شكل رقم (1): الإطار المقترح لل IWA

- **تجارب من منظمات الأمم المتحدة:**

تهتم العديد من منظمات الأمم المتحدة بموضـــوع التحكم في الفاقد من المياه النقية في أطار اهتمامها بمســألة المياه والصـــرف الصـــحي في برامجها.

وتشـمل تلك المنظمات منظمة المسـتوطنات البشـرية (UN Habitat) ومنظمة الصـــحة العالمية (WHO) ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) وغيرهما.

حيث تهتم منظمة اليونسكو بدراسـات المياه في المناطق الحضـرية ولها مؤلفات مهمة في هذا المجال. وتهتم منظمة الصـــحة العالمية ومنظمة الطفولة بتوفير مياه نقية وصرف صحي ملائم ولهما مطبوعات في هذا المجال.

أما منظمة الأمم المتحدة للمســـتوطنات البشـــرية فقد قامت ببرامج رائدة في أفريقيا وآســـيا وأمريكا اللاتينية لتوفير المياه النقية في العديد من المدن وقد شــمل اهتمامها أيضـــاً تقليل الفاقد من المياه النقية وقد تم التعرض لإســـهاماتها في هذا المجال في بعض التجارب التي تم سردها سابقاً .

4-4 الخاتمة:

تعكس التجارب التي تم اســتعراضــها أهمية ترشــيد مياه الشــرب ســواء في الدول المتقدمة صـــــناعياً أم دول العالم النامي. وهنالك اهتمام واضـــــح بتخفيض نسـبة المياه الضـائعة، بدأً بمحطات الإنتاج وصـهاريج التخزين وعبر أنابيب النقل والتوزيع في الشـبكات وعبر العدادات الداخلة للمنازل، إضـافة الى مياه تتســرب في داخل توصــيلات المنازل ومواطئ تخزين المياه داخل المنزل. وتضـــيع كمية هائلة أخرى في الأجهزة المســـتخدمة في داخل المنازل لغســـل الملابس والأواني، والاســـــتحمام وصـــــرف المرحاض. ولا تتعدى المياه النقية المطلوبة للشرب والطهي أكثر من عشرة لترات للفرد في اليوم. وهنالك استهلاك عال لري الحدائق والذي قد يصـــل إلى 50% من المياه المنزلية، هذا إضـــافة الى طريقة غسل السيارات وساحات المنازل وتغيير مياه حمامات السباحة.

وكما اســـتعرضـــت الدراســـة فإن تقليل الفاقد بين محطة الإنتاج وعداد المنزل هو مســــئولية إدارة المياه ولكنه يتطلب التعاون الكامل مع الجمهور لنجاحه، في الوقت الذي تتضـــاعف فيه مســـئولية المواطنين في كبح أو تقليل الفاقد داخل منازلهم ســـواء نتيجة للتســـرب أو ســـوء اختيار واســـتخدام المواد والأجهزة المائية المنزلية.

كما يتطلب أيضـــاً تغييراً في الســـلوك والتعامل مع المياه بثقافة تعظم الترشيد، في سلوكه وحلاقته، ووضوؤه واستحمامه واستخدامه للمرحاض وغسل ملابســه وغســل أوانيه وغســل يديه واختيار نبات حديقته وطريقة ريها وغســل

سـيارته وإدارة مياه حمام السـباحة. بعض تلك الأمور تتطلب تكاليف إضــافية ومساعدة فنية في أمور السباكة وبعضها يتطلب تغييراً في السلوك.

وقد عمدت بعض الدول إلى تقديم مساعدة مجانية للكشف عن التسربات داخل المنازل وتقديم مســـاهمة مالية في شـــراء بعض الأجهزة التي تقتصـــد في صـــرف المياه. وقد بدأت العديد من إدارات المياه في توزيع توجيهات (TIPS) للتعامل الترشيدي للمياه داخل المنزل.

وقد برز أتجاه عالمي نحو خصـخصـة مؤسسات توفير المياه والصـرف الصـحي لما له من إيجابيات واضـحة في تقليل المياه الضـائعة في الشـبكات وإصلاح العدادات مما ساعد في تقليل الفاقد وزيادة العائد المادي لتلك الشركات الربحية. ورغم الأيمان بأهمية وجود تسـعيرة قادرة على دعم الترشـيد مع مراعاة الاحتياجات الضـــرورية للطبقات الفقيرة وبأســـعار ميســـرة، إلا أن الملاحظ في العديد من الدول، خاصـة المتقدمة، أن تلك التسعيرة موحدة للجميع ومغطية للتكلفة. كما يلاحظ أيضاً أن شركات المياه في تلك الدول تعمل لزيادة مبيعاتها من المياه وهو أمر يخل بثقافة الترشـــيد. هذه الأمور لا بد من ملاحظتها عند تطبيق خصـــخصـــة المياه في دول العالم الثالث وفي الدول ذات الموارد المائية المحدودة كالدول العربية.

4-5 4-5 ترشيد الاستخدامات الصناعية

تسـتخدم الصـناعات المختلفة كميات مهولة من المياه خاصـة في الدول الصـــناعية حيث تفوق كمية الاســـتهلاك في بعض تلك الدول الاســـتهلاك الزراعي. وتستخدم المياه في الصناعة لعدة أغراض حسب نوع المنتج، فمنها ما يستخدم للتبريد أو التسـخين أو الغسـيل أو في العمليات الإنتاجية أو كجزء من المنتج وغيرها من الأغراض. ورغم أن معظم تلك الاسـتخدامات غير مسـتهلكة تماماً للمياه (Non-consumptive) إلا أنها تخرج ملوثة في معظم الحالات

مما يهدد سلامة البيئة الطبيعية بما فيها مصادر المياه إذا لم يتم إعادة تنقيتها قبل صرفها أو إعادة استخدامها. ومع انتشار ثقافة الحفاظ على البيئة الطبيعية وأتساع رقعة مناطق ندرة المياه في العقود الأخيرة أصبحت مسألة ترشيد استخدام المياه في الصناعة من الأمور التي تحظى باهتمام كبير من الدول والمنظمات والجمعيات الأهلية وأصبح السعي نحو صناعة خضراء متطلب أساسي من الجميع.

وقد استعرض في فصل سابق من هذه الدراسة شرح واف لهذا الموضوع. لذا سيقدم في هذا الجزء من الكتاب بعض التجارب الناجحة في هذا المجال كأمثلة يمكن الاقتداء بها وليس حصراً لجميع التجارب الناجحة في مجال الترشيد .

6-4 تجارب دولية في ترشيد استهلاك المياه في الاستخدامات الصناعية:

- **التجربة الأسترالية**(Tayler and Fleming 2006):

تقدر ما تستخدمه الصناعة حوالي 35% من المياه المنقاة للشرب في المناطق الحضرية في أستراليا. لذا بدأت الولايات الأسترالية في تشجيع أهل الصناعة لتخفيض هذا الاستهلاك، خاصة عن طريق إعادة الاستخدام (recycling)، والذي ستكون له نتائج إيجابية إضافية منها تخفيض الاستخدام للمياه النقية ورفع مستوى نوعية الصرف الصحي والذي عادة ما يتصل بنظم المياه السطحية ويصل إلى المحطات ومصادر المياه الجوفية ويلوثها إذا لم يكن بنوعية جيدة.

وتشـــمل الأمثلة الناجحة ما تقوم به في ولاية جنوب أســـتراليا إحدى الشركات الكبيرة التي تعمل في مجال الأنسجة الصوفية من جمع لمياه صرف الأمطار من ساحات أحد المطارات القريبة لتضـيفها لمياهها المعاد اسـتخدامها (recycled) لمقابلـة احتياجـاتهـا والتـأكـد من صــــرف الفـائض من الميـاه على درجـة كبيرة من النقاء لئلا يلوث البيئـة المجـاورة. والمثـال النـاجح الثـاني من مدينة ســدني حيث تم النجاح في إطار برنامج "كــــل نقطة محتســبة Every Drop Counts" المعد للصـــناعات من توفير 7،000 متراً مكعباً في اليوم مع نهاية عام 2003م مع وضـــع هدف محدد ليصـــل التوفير الى 17،000 متراً مكعباً في اليوم مع نهاية عام 2007م .

- **التجربة الإيرانية**(F.Seifi 2006)،:

تتركز الصــناعات الثقيلة في وســط أيران حيث تواجه تلك الصــناعات نقصــاً في المياه مما يؤثر على أدائها. كما تواجه نظم التبريد لتلك الصــناعات مشـاكل أخرى مثل الترسـب scaling مما يتطلب الصـيانة المسـتمرة وتكاليف إضافية للعمالة والكيماويات المستخدمة، هذا إضافة إلى فاقد كفاءة التبريد.

وما تم القيام به في هذه التجربة هو تغيير خط التبريد التقليدي والذي يسـتخدم كمية كبيرة من المياه النادرة ويسـبب مشـاكل في الصـيانة في مصـنع للفيروسلكون (Ferrosilicon) في مدينة سمنان الأيرانية.

وقد تم في هذه التجربـة تبديل 5 وحدات تبريد تقليدية بوحدات جديدة تعمل بالهواء. وكانت الوحدات التقليدية تفقد بالبخر 140 متراً مكعباً في اليوم من المياه الجوفية النادرة بينما لا يســـتخدم النظام الجديد أي كمية من المياه ألا في حالات الطوارئ.

كما قلل هذا النظام صـــيانة نظام التبريد وقلل العمالة المطلوبة الى شـــخص واحد أو اثنين. وقد بلغت التكلفة الكلية لهذا الاســـتبدال حوالي 150،000 يورو من المكون المحلي والأجنبي وهو مبلغ يمكن تعويضـــــه في 20 عاماً عن طريق التوفير في المياه والصيانة والعمالة. وستكون مثل هذه التكلفة أقل كثيراً إذا كان تصميم مثل هذا المصنع من البداية آخذاً في الاعتبار توفير المياه والتشـــغيل والعمالة. ومن الفوائد البيئية لهذه التجربة توفير المياه الجوفية النادرة لاستخدامات أخرى، ومنع أطنان من الترسبات (scales) ومنع صـــرف مياه متملحة لتلوث البيئة الطبيعية المجاورة. مثل هذه التجربة من الممكن أن تطبق في دول الشرق الأوسط والمناطق الجافة في العالم .

- **تجربة إنتيل ريو رانشو**(New Mexico 1999)،:

تعتبر إنتيل (INTEL) أكبر مصـــنعي صـــفائح الحاســـب الآلي (computer chips) في العالم وأكبر شـــركة خاصـــة في مدينة البكيركي عاصـمة ولاية المكسـيك الجديدة بالولايات المتحدة الأمريكية. كما كانت تعتبر من أكبر مســتهلكي المياه في مصــنعي الولاية وتســتهلك في الســنة كمية من المياه توازي ما يحتاج إليه لري تســـعة ميادين للعبة الغولف. لذا أتبعت إنتيل اســـتراتيجية مكثفة الجوانب لخفض هذا الاســـتهلاك من أجل جماهير الولاية ومياههم الشحيحة ومن أجل مصلحة الشركة نفسها.

وقد كانت الكمية المسـتهلكة في عام 1993م تسـاوي 2،8 مليون جالون في اليوم، وأشـــارت التوقعات بأن الشـــركة ســـتحتاج الى 10 مليون جالون في اليوم. لمقابلة توسعاتها الجديدة والتي ستشمل 70% زيادة في منتجاتها.

إلا أن أتباع سياسة ترشيدية مكثفة قد مكنهم من تخفيض تلك الكمية إلى 3،86 مليون جالون في اليوم فقط وبذلك بلغت نسـبة التوفير 61،4%. وكانت

إنتيل في السابق تستخدم مياه نقية لكل عملياتها بما فيها أبراج التبريد ولكن مع سياسة الترشيد يتم الآن إعادة دوران أستخدام المياه عدة مرات (recycle).

ويفقد حالياً 15% فقط من المياه للتبخر وري الساحات وغيرها. أما بقية المياه المنصرفه فتتم معالجتها (pre-treatment) ونقلها لشبكة مجاري المدينة لمعالجتها بصورة أفضل ومن ثم صرفها الى حوض Rio Grande .

- **تجربة معامل سانديا القومية في البكيركي**(New Mexico 1999)،:

يتم تشغيل معامل سانديا القومية (Sandia National Laboratory – SNL) لمصلحة وزارة الطاقة الأمريكية بواسطة مؤسسة سانديا وهي شركة تابعة للوكهيد (Lockheed) الشهيرة. وتقوم هذه الشركة بتصميم كل الأجزاء غير الذرية (non-nuclear) من أجل صناعة الأسلحة الذرية. كما تقوم أيضاً بعمل أنواع مختلفة من الأبحاث في وحدات الطاقة الشمسية ورقائق الحواسيب الآلية وغيرها. وتستخدم المؤسسة أكثر من 8،000 شخصاً موزعين على 760 مبنى في قاعدة كيرتلاند العسكرية.

وتستخدم المؤسسة ما يقدر بـــ 400 مليون جالون من المياه في السنة في منطقة ذات ندرة في المياه. لذا لجأت المؤسسة إلى ترشيد استهلاك تلك المياه النادرة بوضع استراتيجية تشمل أعادة الاستخدام وتكرار دورة الاستخدام (Re-use & recycle) وتقليل الاستهلاك في العمليات الصناعية وأبراج التبريد وفحص واصلاح التسرب وأتباع ترشيد مكثف بالنسبة للاستهلاك المكتبي. وقد نتج عن ذلك تخفيض الاستهلاك من 400 مليون جالون في عام 1995م الى 324 مليون جالون في عام 1998م مع وجود خطة لخفض الاستهلاك إلى 280 مليون جالون في عام 2004م وهذا يعني تخفيض بنسبة

30% من اســتهلاك عام 1993م. وقد أنشــئت وحدة للترشــيد حيث يتوقع أن يستمر هذا الانخفاض بعد 2004م .

- **تجربة منتجات بونديروسا** (Ponderosa Product):

يقوم هذا المصنع (New Mexico1999)، بإنتاج قطع خشبية تستخدم في صــناعة الدواليب وأرفف المطابخ المنزلية حيث يعمل به 130 عاملاً وتبلغ مبيعاته السـنوية 16 – 20 مليون دولار في السـنة مسـتخدماً 500،000 رطل من بقايا الأخشـــاب يومياً. وأتبع هذا المصـــنع ســـياســـة لترشـــيد المياه في عام 1989م حيث بلغ استهلاكه للمياه 63 مليون جالون تستخدم لغرضـين أســاســيين هما الغلايات ولإزالة غبار الأخشــاب. ونجحت هذه الســياســة في تخفيض الاســتهلاك الى 27،7 مليون جالون في عام 1998م أي بنســبة 57%. وقد قدر التوفير للمصنع في فاتورة المياه بـ 148،000 دولار في السنة وهي الأرقام التي يســعد مديرو الشــركات بســماعها لحفزهم للترشــيد. ويتبع المصــنع سـياســة معالجة مياه الصـرف وإعادة اسـتخدامها لمرات (recycle) وينظرون الى الوقت الذى يصل مستوى إعادة الاستخدام فيه إلى 100% .

- **تجربة مصنع المسيسبي للبوتاش** (New Mexico1999)،:

تشغل هذه الشركة 3 مصانع في مدينة كارلسباد تعمل جميعها 24 ساعة في اليوم ولمدة 7 أيام في الأسـبوع وطيلة أيام السـنة في شـكل ورديات. وتنتج هذه المصانع كـــولوريد البوتاس والذي يستخدم كمخصب في الزراعة (سماد) وفي بعض العمليات الصناعية.

وقد عمد المصـــنع الى ترشـــيد المياه وذلك بتكرار إعادة اســـتخدامها (recycle) وقد نتج عن هذه السياسة خفض كمية المياه المستهلكة من 2،18

بليون جالون في السنة الى 1،05 بليون جالون في السنة، أي بنسبة تخفيض بلغت 52% في مصانعها الثلاثة.

هذا إضـــــافة الى أن جميع العاملين قد تم توعيتهم بندرة المياه وأهمية ترشـــيدها لضـــمان مشـــاركتهم وزيادة فعالية دورات إعادة الاســتخدام وتقليل الاستخدام في دورات المياه وغيرها من مناطق استخدام الميـــاه. وتجدر الإشارة بأن سياسة الترشيد تمنع ري الحدائق واستخدام مراحيض ذات استخدام قليل للمياه .

- **تجربة شركة هوني ويل –**

Honey Well Home and Building Control (New Mexico، 1999):

تشـــتهر هذه الشـــركة عالمياً بتصـــنيع الدفايات والمراوح والمرطبات والمبخرات وأدوات تنقية الهواء الألكترونية، والثيرموســـتات وأجهزة تنقية المياه بالمنزل وأجهزة الأمان بالمنزل. ويعمل في فرع الشـــركة بالبكيركي أكثر من 250 موظفاً وقد بلغت كمية المياه المستهلكة في عام 1994م 8 مليون جالون تستخدم غالباً لتنظيف طاولة الجهاز قبل تركيب معداته الإلكترونية.

وبتغيير هذا النظام واستخدام طاولة نظيفة مع إجراءات ترشيديه أخرى تم خفض الاستهلاك في عام 1995م إلى 3 مليون جالون بنسبة تخفيض بلغت 63%. ومن ثم توسعت استراتيجية الترشيد لتهدف الى تقليل 500،000 جالون كل عام عن طريق ترشيد استخدامات الحمامات، أجهزة التكثيف وري الحدائق ليصل الاستهلاك في عام 1998م إلى 1،419 مليون جالون بنسبة 82% من التخفيض مقارنة بعام 1994م .

- **تجربة شركة إتكون**

-Ethicon Endo-Surgery (New Mexico، 1999):

هذه الشــركة هي جزء من شــركة (Johnson & Johnson) الشــهيرة ويقع هذا الفرع في مدينـة البكيركي حيث يعمل في تصـــنيع وتعقيم وتغليف أجهزة جراحية متقدمة. وقد أعلنت الشــركة الأم في عام 1990م مبادرة للحفاظ على البيئة ومنع التلوث ورفع مســتوى الأداء البيئي في جميع فروع شــركاتها حول العالم. وقد استوعبت شركة Ethicon هذه المبادرة والتي تتماشى مع ندرة المياه في المدينة والولاية التي تعمل بها. ورغم اهتمام الشــركة بالمحافظة على قدر من الساحات الخضراء في الشركة إلا أنها استطاعت أن تخفض استهلاك المياه لري الحدائق من 32،3 مليون جالون في عام 1991م إلى 6،2 مليون جالون في عام 1998م بنسبة تخفيض بلغت 81% وتقليل للساحات الخضراء بنسبة 50%. وشملت عملية الترشيد استخدامات المصنع والاستهلاك البلدي (Domestic). وبلغت نســبة كمية التخفيض الكلي 49،2% حيث أنخفض الاســتهلاك الكلي من 53،3 جالوناً في عام 1991م إلى 27،1 مليون جالون في عام 1998م. وقد تم هذا التخفيض بالرغم من تضــاعف كمية منتجاتها وزيادة العاملين بها من 700 إلى 900 شخصاً .

- **تجربة شركة بوردر فودس**

-Border Foods، Deming (New Mexico، 1999):

تعتبر هذه الشــركة من أشــهر شــركات تحضــير وتعبئة الشــطة والفلفل وتصديرها لجميع الولايات الأمريكية والعديد من دول العالم، وتستخدم المياه في جميع عمليات التحضــير خاصــة وأعمال الشــركة في توســع مســتمر حيث تضــاعف إنتاجها 3 مرات في فترة خمس ســنوات. وقد أتبع فرع الشــركة في البكيركي ســياســة لترشــيد اســتخدام المياه منذ عام 1992م حيث بلغت كمية

الأسـتهلاك 0.75 جالوناً لكل رطل من المنتج ليتم خفض هذا الأسـتهلاك إلى 0.51 جالوناً للرطل من المنتج في عام 1995م بنســبة تخفيض بلغت 27% رغم الزيادة المســتمره في منتوجاتها. وتمارس الشــركة ايضــاً ســياســة إعادة استخدام المياه حيث تستخدم الشركة حوالي 47 مليون جالون في العام من مياه صرفها الصحي لري مزرعتها المجاورة بمساحة تقدر بــــ 25 هكتاراً تزرع عدة أنواع من الأعلاف.

- **تجربة جنوب أفريقيا**(Department of Water 2000):

تســـتخدم قطاعات الصــــناعة والتعدين وإنتاج الطاقة أكثر من 10% من الموارد المائية بجنوب أفريقيا والتي تقدر بحوالي 200 بليون متر مكعب في الســنة. وتتمركز معظم تلك الصــناعات في مناطق قاوتنق رغم أن هنالك مستخدمين معتبرين في كوازولو والكاب الغربــــي. ومما يؤسف له فليس هنالك قاعدة معلومات موثوق بها عن توزيع كمية المياه في تلك الاســـتخدامات بين العمليات الإنتاجية نفسها والتبريد والري والاحتياجات البلدية وغيــرها. ويبدو أن هنالك اهتماما واضــحاً بضــرورة وضــع اســتراتيجية لترشــيد اســتخدام المياه للصــــناعة والتعدين وإنتاج الطاقة. وتحوي الوثيقة التي تمت الإشـــارة لها هنا مدخلاً جيداً لمكونات مثل هذه الاستراتيجية التي يحتاج إليها القطر المشار إليه خاصة مع تنامي المنافسة على الموارد المائية وحرصاً على سلامة تلك الموارد من الاســتنزاف والتلوث. وتصــلح مكونات هذه الاســتراتيجية للعديد من البلدان في أفريقيا والدول العربية ودول العالم النامي.

- **تجربة شركة كوداك**

- Eastern Kodak Company (Wainwright، 2009):

تصــنع شــركة كوداك أفلام فوتغرافيه ومنتجات ورقية للصــناعة والطب والحكومات والاستخدام المنزلي. وتحوي مواقع الشركة في روشستر بالولايات المتحدة حوالي نصف أنتاج الشركة عالميــاً. ويمتد الموقع في حوالي 5،200 هكتاراً و15،000 مســتخدماً ويشــمل الموقع كل الخدمات من طرق ومياه وصرف صحي مكوناً مدينة مستقلة.

ويعتبر نوع منتوجات المصــنع ذات اســتهلاك عال للمياه حيث يبلغ الاســتهلاك اليومي 33 مليون جالون حســب قياس عام 1997م. وترجع أكثر من 80% من تلك المياه كصرف صحي إلى نهر قينسي بعد تنقيتها الى درجة ثانية داخل المصنع. وتهتم الشركة بالحفاظ على البيئة وترشيد استخدام المياه ووضعت أهداف لذلك يتوجب تحقيقها في خمس سنوات. وتشمل تلك الأهداف خفض استخدام المياه بنسبة 15% بعام 2003م مع اعتبار عام 1997م عام أساسي.

وقد تم تشــكيل فريق مؤهل لمتابعة هذه المهمة بالتعاون مع جميع الإدارات. وقد وجد أن أكثر من 60% من المياه تستخدم في التبريد أثناء عملية الإنتاج أو في صــهاريج التبريد. وقد تم إيجاد فرص لإعادة الاســتخدام كما تم تحقيق قدر من التوفير بتغيير الصــمامات (valves) أو بتركيز عمليات التصنيع. ونتيجة للترشيد فقد أنخفض استهلاك المياه اليومي إلى 26،5 مليون جالون في يونيو 2001م وهي تساوي نسبة 16،5% وهي نتيجة تفوق هدف الـ 15% المتوقع في عام 2003م. ويعمل الفريق على مواصــلة هذه الحملة والوصول إلى مستويات أعلى من التوفير.

7-4 خاتمة:

هنالك اهتمام متزايد بترشـــيد اســـتخدام المياه في الصـــناعة خاصـــة في المناطق والدول ذات الموارد المائية المحدودة. وتعكس التجارب الســـابقة إمكانيات واسـعة لخفض الاسـتهلاك وإعادة دورات الاسـتخدام والحصـول على نتائج جيدة. ولم يجد هذا الأمر في الســـابق الاهتمام العالمي الكبير مقارنة بترشـــيد اســـتخدام المياه في المناطق الحضـــرية والريفية ربما لوجود معظم مؤسسات التصنيع في دول لا تشكو من نقص كبير في مواردها المائية.

لذا قد بدأ الاهتمام بالترشـــيد في تلك الدول بعد أن بدأت ثقافة حماية البيئة الطبيعية من التلوث تعم الجميع. وتوضح التجارب التي استعرضت سابقاً أن معظم الاهتمام بالترشـيد يتمركز في مناطق ندرة في المياه كولاية المكسـيك الجديدة بالولايات المتحدة. ولا يعتبر ما قدم بحثاً شـاملاً في الترشـيد وإنما أمثلة يمكن الاحتذاء بها خاصـة وهي تمثل أنواعاً مختلفة من الصـناعات. وتسـتخدم قطاعات التعدين وإنتاج الطاقة كميات من المياه تســتدعي اســتنباط وســائل للترشيد تقلل من الاستهلاك وتحافظ على البيئة المحيطة من التلوث .

8-4 4-7 ترشيد الاستخدامات الزراعية

تســتهلك الزراعة حوالي 70% من المياه العذبة المســتخدمة في العالم، إلا أن هذه النسبة قد تصل إلى فوق الــ 90% في المناطق الجافة مما يجعلها المستهلك الرئيسـي لتلك المياه إذا ما قورنت بالاسـتخدامات الأخرى كالصـناعة والبلديات. كما يعتبر الاستخدام الزراعي استخداماً استهلاكيا (consumptive) حيث تفقد كمية كبيرة من تلك المياه بالنتح والتبخر ولا يمكن إعادة اســتخدامها كما في مياه الصرف من الصـناعة والبلديات. ولكن تبرز أهمية هذا الاستخدام في ارتباطه بالأمن الغذائي حيث تتزايد الحاجة للإنتاج الزراعي لمقابلة متطلبات الغذاء والكساء لعدد متزايد من سكان العالم. وقد قدر مؤتمر الأرض الذى عقد

في ريودي جانيرو بالبرازيل عام 1992م أن العالم يحتاج لزيادة إنتاجه الزراعي بنسبة 3 – 4% سنوياً لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للغذاء.

وكما هو معلوم فإن كمية المياه العذبة في العالم محدودة كما أن توزيعها من حيث المكان والزمان متفاوت تفاوتاً كبيراً. حيث أن مناطق كبيرة من العالم تعاني من ندرة في المياه المتجددة العذبة وهي نفس المناطق التي تستخدم نسبة عالية من مواردها المائية في الزراعة وتلجأ في العادة الى استخدامات غير مرشدة لمياهها الجوفية غير المتجددة. ومما يؤسف له أن معظم المساحات المزروعة في العالم تروى بكفاءة ضئيلة تقدر في المتوسط بـ 40% مما يعني استخداماً مسرفاً وغير مرشد للمياه وتؤدي إلى أهدارها خاصة المياه الجوفية. وتشير العديد من الدراسات الى أن هنالك انخفاضاً متواصل في مستوى المياه الجوفية في العديد من الدول التي تستخدم هذه المياه للزراعة ومنها الصين والهند والمكسيك والولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول العربية خاصة دول الخليج.

ولا بد من الإشارة إلى قِدم هذا الاستخدام في تاريخ البشرية حيث استخدم السوماريون مياه نهر الفرات لري مزروعاتهم من القمح قبل 6000 سنة وانتشار سبل الري من بعد ذلك في العديد من مناطق العالم بما فيها جزيرة العرب.

وكان اهتمام ساكني جزيرة العرب القدماء بترشيد سبل الري واستنباطهم لطريقة أقرب ألى الري بالتنقيط قبل آلاف السنين مثار اندهاش وأعجاب الجميع حتى يومنا هذا، إلا أن زراعة اليوم توسعت بشكل كبير وبكفاءة متدنية مستنزفة كميات هائلة من المياه العذبة ومسببة تلوث بعضها نتيجة لاستخدام الكيمائيات لزيادة الخصوبة والحماية من الآفات. ولم تتطور ثقافة الترشيد التي أتقنها القدماء خاصة في الجزيرة العربية نسبة للتوسع المتصاعد في استخدام مياه

الري، لذا برزت الحاجة مؤخراً الى مراجعة النفس والعمل على استخلاص سبل ووسائل فعالة لترشيد هذا الاستهلاك.

وقد أهتمت بهذا الأمر العديد من المنظمات المتخصصة كالمفوضية العالمية للري والصرف (ICID) ومنظمات الأمم المختصة كمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) والعديد من مؤسسات البحث العلمي والتوعية.

وسنستعرض هنا بعض التجارب العالمية للترشيد من دول أصبحت تعطى اهتماما خاصاً لهذا الأمر خاصة تلك الدول التي تستهلك كميات هائلة من المياه لهذا الغرض .

4-9 تجارب دولية في ترشيد استهلاك المياه في الاستخدامات الزراعية

- **تجارب مصرية :**

التجربة المصرية الأولى تم رصدها في إحدى مطبوعات الهيئة العالمية للري والصرف (ICID). ومن المعروف أن لمصر تجربة في الري طويلة في التاريخ ومرتبطة بصورة أساسية بنهر النيل. تستخدم مصر حوالي 85% من مواردها المائية في الزراعة مستخدمة مياه النيل التي تم دعمها في السنوات الأخيرة باستخدام مياه الصرف والمياه الجوفية. وتستعمل طرق الري التقليدية في 86% من المساحة المزروعة (3،23 مليون هكتار) ولكن هنالك مقترحات لزيادة الرقعة المروية بوسائل حديثة كترشيد لاستخدام المياه.

ويساعد البنك الدولي (WB) منذ عام 1984م لتطوير عمليات الري وزيادة الرقعة المزروعة إلى 4 مليون هكتار. وقد تم تحسين الهيكل التنظيمي للوزارة وتحسينات مؤسسية وتوسيع قاعدة مشاركة مستخدمي المياه والتوسع في إنشاء مراكز البحوث. وقد دعم تلك الاتجاهات أيضاً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) والعون الأمريكي (USAID).

ويمكن تلخيص الإنجازات والدروس المستفادة في الآتي:

- زيادة كفاءة الإنتاج بـ 30 – 40%.
- خفض كلفة الضخ للوحدة المساحية وللموسم.
- خفض فترة الري بـ 50 – 60%.
- خفض عدد الطلمبات المستخدمة.
- خفض كلفة التشغيل والصيانة للمسقى.
- إزالة فروقات توزيع المياه بين أعلى وأسفل القناة.
- زيادة مشاركة المزارعين.
- زيادة الإنتاج في المحصولات حيث وصل 9،2% للقطن و14،1% للذرة الشامي و30% للقمح و16% لقصب السكر.

وتحكي التجربة التالية كيف تولي سكان قرية أبو منقار المصرية بأنفسهم تحسين إدارة الموارد المائية المتاحة وتحسين سبل معيشتهم. تقع القرية في قلب إحدى الواحات وسط صحراء مصر الغربية حيث يواجه سكان هذه القرية تحديات كثيرة منها: ضياع كمية كبيرة من المياه بالتسرب من قنوات الري غير المبطنة، وبوابات المياه المكسورة أو الضائعة، والاعتماد على مياه ري غير كافية ومتذبذبة الكميات، وصعوبة في الحصول على البذور والأسمدة والمعلومات الزراعية. وقد تم بمساعدة فريق من وادي مينا يتبع مركز أبحاث الصحراء بالجامعة الأمريكية في القاهرة أن قام المزارعون أنفسهم بتمويل أول جمعية لهم تهدف الى تحسين أدارة المياه وترشيدها في الزراعة.

وفي أطار المشروع تعرفت الجمعية على تجارب ناجحة في مناطق مجاورة وتم نقل تلك التجارب. وبمساعدة الفريق تم تبطين القناة بتكاليف شارك فيها المزارعون وميزانية المشروع مما زاد من كمية المياه وسرعة سريانها ووصولها في الوقت المناسب للمزارعين. وقد دفع هذا النجاح السفارة الألمانية

بالقاهرة لإعانة المشــــروع بمبلغ مماثل لإعادة تأهيل قنوات أخرى. ومن الفوائد الكبيرة أيضــاً وجود جمعية منتخبة ومتجانســة ونشـطة في هذا المجتمع الريفي الزراعي والذي يتكون من 4،000 نسمة.

- **التجربة الباكستانية:**

تشــــرف الدولة على خدمات الري في باكســــتان عبر إدارات حكومية. وقد تم تحديد الاسباب التي تؤدي الى الاستخدام الجائر أو فقدان المياه. ويحدد ســـعر المياه حســـب المســـاحة المروية. وقد بدأ العمل في برنامجين لخفض اســـتهلاك المياه، أحدهما تبطين قنوات الري في برنامج عاجل أكمل عام 1998م بتكلفـة قـدرهـا 735 مليون دولار أمريكي والثـاني البرنـامج الوطني لتطوير الصــــرف ليكتمل في عام 2002م بتكلفة 853 مليون دولار. ويهدف المشروعان الى توفير 8،465 بليون متر مكعب من المياه الضائعة وهي كمية تساوي 6،5% من المياه المستخدمة في الزراعة.

قامت منظمة إيمي (IIMI) بدراســـة الملوحة في ثلاث مناطق مختلفة تروى من مصــادر مختلفة (قنوات ومياه جوفية) وأوضــحت نتائج تلك الدراســة بـأن اختيـار نمط المزروع وبعض المعـالجـات الأقرونومية يمكن أن تقود الى اســتمرارية الري. وقد تضــمنت الحلول الاســتمرارية: اســتخدام كميات أقل من المياه، وتخفيض كثافة الري، وتخفيض مستوى المياه الجوفية .

- **التجربة الأسترالية:**

ما زال اســـتخدام وســـائل الري الفيضــــي (surface flooding) ذات الكفاءة المتدنية مستخدمة في استراليا حتى هذا اليوم. ولكن هنالك جهود كبيرة تبذل لتحديث وســـائل الري وترشـــيد اســـتخدام المياه. فهنالك دراســـات تؤكد لمستخدمي المياه أن أتباع وسائل حديثة توفر المياه تعني أنتاجاً أفضـل وزيادة

في الدخل. وتشمل تلك الدراسات طرق الري الحديثة وأنواع المزروعات وعلاقة التربة بالماء واستخدام مياه الصرف الصحي وإعادة استخدام المياه. كما تشمل هذه الدراسات أهمية إنشاء نظم "مشاركة المستخدمين 'Users' Participation" من أجل الإدارة المشتركة. وقد تم تغطية تطبيق هذا النموذج في 20% من المناطق.

وتعتمد تسعيرة المياه حالياً على نمط تقليدى يعمل حالياً في تطويرها بالتعاون مع جارتهم نيوزيلنده. كما وضعت الدولة نظماً وقوانين تحكم الترشيد ومنع التلوث وطريقة الاستخدام. وهنالك اهتمام خاصة بالتوعية باستخدام نمط فعال لتحقيق أفضل النتائج. كما أن مشاركة المرأة متواجدة في كل النشاطات الزراعية .

وتنمي أستراليا أدارتها للمياه بدراسات حقلية تقدم حلولاً مناسبة لكل منطقة، مثل:

- استخدام وسائل حديثة لقياس نسبة رطوبة التربة حيث مكن ذلك توفير كمية هائلة من المياه حينما استخدمت في حقل لزراعة القطن. هذا إضافة الى أن إعادة استخدام المياه وتغيير التسعيرة أديا إلى ممارسة توفر في المياه وتعطي عائداً أكبر.
- أدى استخدام الري بالتنقيط في حقول السكر في ولاية كوينزلاند الى وفرة في استهلاك الماء والطاقة وصلت إلى 30% .
- أدى التحسين في أدارة المياه عن طريق فحص مكونات التربة في حقول للعنب في جنوب أستراليا الى تقليل كمية مياه الري وزيادة العائد من 7000 دولاراً الى 20،000 دولاراً للهكتار .

- **التجربة الصينية:**

تستخدم الصـين 385 بليون متر مكعب (72%) من مياهها المستخدمة سنوياً (وهي 535،5 بليون متر مكعب) لتروى مساحة وقدرها 50 مليون هكتار في السـنة. وتهدف الى زيادة المسـاحة المروية إلى 60 مليون هكتار بعام 2015م، مستخدمة نفس كمية المياه الحالية. وهذا يعني تخفيض استهلاك مياه الري بنسـبة 20% في فترة ليسـت بالطويلة مما يتطلب تغييراً جذرياً في نمط ووسائل ريها الحالي. وتخطط الدولة إلى زيادة المساحات المروية بطرق حديثة من 1،4% الى 6% بعام 2015م. كما حولت الصـين 25% من مسـاحاتها المزروعة ليتم أدارتها وتشـغيلها بالمزارعين أنفسـهم وتعمل على تحويل 25% من المساحة لإدارة مشتركة بين الحكومة والمزارعين وستبقى الـ 50% الأخيرة تحت إدارة الحكومة مباشرة. وتعمل الصين بانتظام لاستنباط خير الوجوه لتقليل المياه المستخدمة على مستوى الحقل وبدأت في 1986م برنامج سمي "900 counties for water saving" بتكلفة قدرت حتى 2000م بـ 375 مليون دولار. وقد تم الاستفادة من النتائج الجيدة لهذا البرنامج لزيادة الوعي والمشاركة لدى المزارعين بفوائد الترشـيد وعائداته. ورغم أن الدولة ترصـد نوعية المياه ووضعت حدوداً لنوعية المياه للاستخدامات المختلفة، ومع ذلك فقد بدأت تشجع استخدام مياه الصرف الصحي كدعم لمياه الري حيث تستخدم 2،9 بليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة، أضافة الى 3،1 بليون متر مكعب من مياه الصـرف الصـحي غير المعالجة ويمثلان حوالي 1% من المياه المستخدمة في الري. كما تجرب الصين مسألة استخدام المياه المالحة في الري حيث تزرع حالياً مساحة تقدر بـ 67 ألف هكتار.

ومن البرامج التي نجحت مؤخراً في الصين استخدام تقنيات حديثة لزراعة الأرز سـميت "shallow water depth" بدلاً من طريقة الغمر التقليدية وبذلك تم توفير 1500 متراً مكعباً من المياه للهكتار الواحد وزاد الإنتاج بـ 375 كيلو جرام للهكتار. وقد تم نشر هذه التقنية في مساحات أوسع.

وكما هو معروف فأن الصين تستخدم ما يقارب ثلثي مساحة أرضها المروية وثلثي مياهها المستخدمة في زراعة الأرز. وعليه إذا تمكنت الصين من تعميم هذه التقنية في 20 مليون هكتار من أراضيها فهذا يعني توفيراً قد يبلغ 30 بليون متر مكعب من المياه سنوياً وزيادة في الإنتاج تبلغ 7،5 بليون طن من الأرز.

- **التجربة الفرنسية:**

رغم أن فرنسا تعتبر دولة صناعية إلا أنها تمتلك بنية اساسية منظمة جداً للري مع خدمات متطورة ووجود الإطار المؤسسي المطلوب. وتستخدم وسائل ري حديثة في 47% من مساحتها المروية (2،38 مليون هكتار) وتهدف فرنسا الى زيادة رقعتها المروية الى 3،98 مليون هكتار بعام 2010م.

ويتم توزيع مياه الري عن طريق وكالات مائية بتسعيرة للمياه يتم تحديدها على متوسط سعر التكلفة، رغم أن تلك الوكالات قد تضيف أيضاً سعر الفرصة (opportunity cost). وتنعم فرنسا بنظم جيدة لإدارة الموارد المائية على مستوى الأحواض المائية. وتجدر الإشارة هنا الى أن الموارد المائية المتجددة في فرنسا تبلغ 101 بليون متر مكعب في السنة يستخدم منها فقط 11،4 بليون متر مكعب في السنة حيث يتم دعمه بـ 3،6 بليون متر مكعب في السنة من الصرف الصحي المعالج و4 بليون متر مكعب في السنة من الصرف الصناعي المعالج.

وتســـتخدم حوالي 2،4 بليون متر مكعب من مياه الصـــرف في الزراعة. وقد حدد قانون 1992م مســـئولية إدارة الموارد المائية في ســـتة أحواض مائية تنسق بينها لجنة عليا (Basin Committee). ورغم وفرة المياه على مستوى القطر إلا أن المناطق الجنوبية تتعرض لنفس موجات الجفاف وندرة المياه المشـابهة لدول حوض البحر الأبيض المتوسـط، إلا أن حسـن الإدارة وترشـيد الاستخدام يقلل من حجم تلك النواقص.

- **تجارب من الهند**(ICID; Hussain 2006)،:

تخطط الهند الى زيادة مياهها المستخدمة لكل الأغراض من 552 بليون متر مكعب في عام 1990م ألى 1050 بليون متر مكعب في عام 2010م أي بزيادة تبلغ 90%. وبلغت مسـاحة الأرض المروية في عام 1993/94م 37،5 مليون هكتار تروى من مياه ســـطحية و38،5 مليون هكتار تروى من المياه الجوفية. ويزداد الاســـتخدام من المياه الســـطحية والمياه الجوفية بنســـبة 4% و6% ســنوياً بالتتالي. وقد أوردت المفوضـــية الوطنية للتنمية المتكاملة للموارد المائية في الهند (NCIWRD) أن كفاءة الري الســـطحي الحالية في الهند تتفاوت بين 30 – 50%، لذا ركزت الصيغة المعدلة في عام 2002م للسياسة المائية في الهند على مسـألة الترشـيد والاسـتخدام بكفاءة عالية للمياه في جميع الاســتخدامات مع زيادة الوعي بالنظر للمياه كمصــدر نادر، مع زيادة الحرص على ترشيد الاستخدام بواسطة التعليم والقوانين والحوافز وإيقاف الحوافز.

ولا بد من الحفاظ على هذا المورد وترشـيده وزيادة موارده بالسـدود ومنع التلوث وتقليل الفواقد. على أن تشـــمل الفعاليات تبطين القنوات وتحديث وإعادة تأهيل في النظم الحالية وإعادة الاسـتخدام، واسـتخدام مياه الصـرف الصـحي المعالجة واســـتخدام الوســـائل التقليدية الناجحة وإدخال الطرق الحديثة كالري بالتنقيط والرش ما أمكن ذلك.

ومن المعلوم أن الهند تعتبر من الدول التي تملك كميات هائلة من الموارد المائية، إلا أن توزيعها من ناحية الزمان والمكان غير متوازن. لذا فأن ترشيد استخدام المياه خاصة بالنسبة للزراعة ينتج عنه توفير كبير يمكن استخدامه لزراعة مساحات إضافية أو لأغراض أخرى. **وهنالك عدة مشروعات تهدف في النهاية إلى ترشيد استخدام المياه منها:**

- برنامج لرفع مستوى الإنتاجية بصورة مستدامة (CAD) بتركيز على رفع كفاءة استخدام المياه. وقد غطى هذا البرنامج حتى عام 2006م مساحة تقدر بـ 17،11 مليون هكتار .
- مشروع حفز إدارة الري المشتركة ويعني ذلك مشاركة المزارعين تطبيقاً لأوامر السياسة المائية المعدلة لعام 2002م. وقد حقق هذا المشروع مشاركة 55،000 هيئة لمستخدمي المياه (Water User Association) تغطي مساحة زراعية تقدر بـ 10،2 مليون هكتار بتحسن محسوس في الإداء .
- مشروع دراسات كفاءة الري في المشاريع أيماناً بأنه القطاع الأوسع استهلاكا للمياه الأقل كفاءة في الاستخدام. ويغطي هذا المشروع 1100 مشروعاً كبيراً ومتوسط الحجم ويستمر لمدة خمس سنوات. ويتوقع من المشروع تحديد أسباب تدني الكفاءة واقتراح وسائل لتقليل الفاقد ورفع الكفاءة .
- مشروع شامبال (Chambal Project-Rajasthan) لتوفير مياه الري للتكثيف الزراعي. وعن طريق حزمة من الدعم تشمل تطوير قنوات الري والصرف، تسوية الأرض وتحسين خدمات الري والطرق فقد تم توفير 102،8 بليون متر مكعب من المياه ورفع كثافة ري المشروع الى 137% متفوقاً على الكثافة المتوقعة (76%). وقد تم دعم المشروع

بمحطة بحوث زراعية وقد ســـاهم البنك الوطني للزراعة والبنك الدولي وCIDA الكندية في هذا المشروع .

- **تجارب من الولايات المتحدة الأمريكية:**

بلغت المســـاحة المروية في الولايات المتحدة في عام 1995م 1999 مليون هكتار تروى 11،11 مليون هكتار منها بنظام الســرابات (furrows)، كما تتزايد بوتيرة سريعة إدخال نظم الري الحديثة كالري بالتنقيط والرش. وهنالك دعم كبير للبحوث والتنمية (R and D) ونشـــر التقنيات الحديثة عبر عدد مميز من مراكز البحوث المرتبطة بالمزارعين. وتبنى تســعيرة المياه في شــكل متوسط تكلفة التشغيل والصيانة بالإضافة الى متطلبات الدولة من أجل الترشيد

وتطور الولايات المتحدة طريقة الري تحت الســـطح (Subsurface Irrigation) بجانب إدخال أسـاليب الري الحديثة والتي تغطي الآن مسـاحات كبيرة من اراضــيها المروية. وتعمل وكالتها للإســتصـــلاح (US Burau of Reclamation-USBR) في جميع أنحاء البلاد لتقديم الدعم المناســـب لكل منطقة لاختيار المحاصـــيل المناســـبة لأرضـــها وطقســـها ومواردها المائية. وتقـدم حوافز لتحـث المزارعين الى اســـتخـدام الوســـائـل الحـديثـة للري.

وفيما يلي بعض الأمثلة الناجحة:

- من نتائج برنامج تشــجيع التقنيات الحديثة خفض المياه المســتخدمة للري المتقدم (Pre-Irrigation) للأرز من 0،28 متر الى 0،17 متر كما زاد أنتاج الطماطم من 81 طن للهكتار الى 99 طن للهكتار .
- رفع اســـتخدام نظام التحكم الأوتماتيكي للقنوات لرفع الكفاءة من 80 – 90% الى 96% .
- أوضحت دراسـة استغرقت عشـر سنـوات حـول الري الناقص (Deficit Irrigation)، أن مثـل هـذا الري يعطي عـائـداً أكبر للوحـدة المـائيـة

المستخدمة ولكن العائد يكون أقل للوحدة المساحية. وبذا يكون استخدامه أكثر فائدة في المناطق التي تشـــكو من ندرة في المياه كبلدان الشـــرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها من المناطق الجافة في العالم .

- كما تم دراسة استخدام مياه الصرف الصحي المنقاة وغير المنقاة ومياه الآبار لري 6 أنواع من المحاصيل المتشابهة. وقد أتضح من تلك الدراسة التي أخذت خمس سنوات لإكمالها أن ليس هنالك اختلاف بين المحاصيل رغم اختلاف في نوعية مياه الري، ولم توجد فيروســـات في العينات التي أخذت، وليس هنالك اختلاف في نمو المحاصيل ونوعيتها، كما لم يلاحظ أي تدهور في الأرض أو المياه الجوفية. وخلصـــت الدراســـة الى أن المخاطر من استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة على نوعية الغذاء المنتج تقع في حدود المقبول .
- **تجربة من كاليفورنيا**(Cooby et al 2008):

تعتبر دلتا (sacramento-san Joaquin) في وضـع مائي حرج نسبة الى أن نصف المياه المستخدمة للزراعة في كاليفورنيا تقريباً تأتى من مياه أنهار كانت تصـب بالكامل في هذه الدلتا. كما أن أكثر من نصـف سكان كاليفورنيا يعتمدون في مياههم البلدية على تلك الـــمياه. كما تعتبر الدلتا مستوطنة لأكثر من 700 صنف من الحياة القطرية التي أصبحت مهددة بالتناقص. كما تشمل المهددات زيادة تواتر فترات الجفاف والفيضـانات نتيجة للتغير المناخي وتدهور نوعية المياه. وقد أثبتت نتائج أحكام قضـــائية ودراســـات علمية إلى أن كمية الميـاه المـأخوذة من الـدلتـا كبيرة جـداً وتضـــعهـا في ظرف حرج، علمـاً بأن الاســـتخدام الزراعي يمثل حوالي 80% من تلك المياه المأخوذة. وعليه، لا بد أن يبحث في هذا الأمر كاتجاه أساسي لتصحيح هذا الوضع.

وقد تم اقتراح أربعة سيناريوهات لحل المشكلة وهي:

- تغيير بسـيط في نوعية المحاصـيل وذلك باسـتبدال كمية بسـيطة من المحاصيل ذات العائد القليل ولكن تستهلك قدراً كبيراً من المياه بمحاصيل ذات عائد كبير وتستهلك مياه قليلة .
- اسـتخدام البرمجة الذكية للري (Smart Irrigation Scheduling) لمساعدة المزارع ليروي بصورة تقابل احتياج المحصول وتزيد أتناجه .
- استخدام إدارة متقدمة للري بتطبيق طرق متقدمة تساعد في توفير المياه مثل نظام الري الناقص (Deficit Irrigation) .
- استخدام تقنيات الري الكفء (Efficient Irrigation Technology) وذلك بتحويل جزء من المساحات المروية بالغمر (Flooding) الى سبل الري بالتنقيط والرش .

ويمكن أن يوفر تطبيق تلك السـيناريوهات المعتمدة على الترشـيد كمية من المياه يوفرها إنشاء 3 – 20 سداً بسعة 209 مليون متر مكعب. كما يتم الوصـول الى مثل هذا التوفير بتكاليف أقل بكثير من إنشـاء السـدود ولا يؤثر على اقتصاديات الإنتاج للقطاع الزراعي .

- **تجربة من ولاية تكساس**

:(Conservation Texas Water Development Board)

حسـب خطة ولاية تكسـاس للمياه والتي أعدت عام 2002م أن الطلب على مياه الري سينخفض بنسبة 12% في الأعوام الـ 50 القادمة، رغم أنها ستظل المستخدم الرئيسـي لمياه تكساس بنسبة 42% من تلك الموارد. وتقدر كمية المياه المسـتخدمة للري في تكسـاس بين الأعوام 1986 و2000م بأنها تتراوح بين 8،4 و12 بليون متر مكعب تأتى 80% منها من المياه الجوفية والتي يتوقع أن ينخفض إنتاجها بنسـبة 18% بعام 2050 م بينما سـينخفض

نصـيب تكسـاس من تكوين الـــــ Ogallala والذي يســتخدم بصــورة مكثفة في الســـهل الجنوبي (Panhandle/South Plain) إلى 24% بعام 2050. لذا اصبح الترشيد جزءاً هاماً في إدارة الطلب على المياه للسنوات القادمة حتى عام 2050م .

ويعمل حالياً على تقليل اســتخدام المياه على مســتوى الحقل دون التأثير على الإنتــاج وذلــك بتحســــين تقنيـات الري والإدارة ذات الكفـاءة العـاليـة في اســتخدام المياه. ويعتقد أن القياس الدقيق للمياه والمراقبة اللصـــيقة لرطوبة التربة يمثلان عاملين مهمين لرفع كفاءة الري. فالقياس الدقيق يحدد مدى كفاءة الري ويحدد وجود فواقد مرتبطة بالتسرب من القنوات ويساعد في إعطاء الكمية المحددة لاحتياج النبات مرتبطة بمســـتوى رطوبة التربة. وتســـتخدم معلومات رطوبــة التربــة مع المعلومـات المنـاخيـة والاحتيـاجـات المـائيـة للنبـات (evapotranspiration) لجدولة الري. ولا بد من تصـــميم الحقول لتناســـب الاســتخدام الكفء لمياه الري وذلك بتسـويتها وتصـميم السـرابات (furrows) بصور تحافظ على مياه الأمطار والمحافظة على رطوبة التربة .

ويســـــتخدم في تكســـــاس ثلاثـة أنواع من الري هي: الري بـالراحـة (gravity) والرش والتنقيط. وقد تم زيـادة الكفـاءة وتقليـل اســـتهلاك الميـاه في الري بالراحة باســتخدام صــمام الســريان العالي (surge flow valve) وإعادة اســتخدام المياه الواصــلة الى نهاية القنوات (tail water). كما تم زيادة كفاءة الري بالرش بنسبة 20 – 40% بتغيير معدات الرش ذات الضغط العالي بأخرى أكثر كفاءة (LEPA LESA)، .

- **تجربة ولاية أريزونا الأمريكية:**

تســـتهلك الزراعة المروية 73% من الموارد المائية في الولاية. وقد كان هذا الاســـتخدام يســـتهلك 90% في الماضـــي الى أنه أنخفض الى هذا النحو نتيجة للتوســـع الحضـــري على حســـاب الرقعة الزراعية والاســـتثمار الواســـع في عناصر الترشيد على مستوى الحقل ونظم نقل المياه. هذا الاستثمار ساعد المزارعين في توســـيع الإمـداد المـائي وزيـادة الإنتـاج والربحيـة، كمـا مكنهم من التعامل مع ظروف ندرة المياه وخفض تكلفة الطاقة ويســـتجيب لمتطلبات الترشـــيد الواردة في "Code أريزونا" للمياه الجوفية لعام 1980م. وفيما يلي قائمة نظم الري والممارســـات الإدارية التي أدت الى زيادة كفاءة الري بترشـــيد استخدام المياه .

- تبطين قنوات الري بالخرســـانة مما قلل من التســـرب بصـــورة كبيرة ومنع الانسداد Water logging للأراضى المجاورة .
- أستخدام تقنيات الليزر لتسوية الأراضي مما خفض نحر التربة .
- مساواة سطح الري الحوضى مما حسن كفاءة الري وقلل من البخر .
- اســـتخدام الري بالرش مما زاد من كفاءة الري ونشـــر المخصـــبات وقلل من النحر .
- اســـتخدام الري بالتنقيط مما زاد من كفاءة الري وقلل من النحر وقلل من التبخر .
- إعادة اســـتخدام المياه الفائضـــة في مؤخرة القنوات (Tail Water) مما زاد من كفاءة الري وقلل من الفاقد من المياه وحافظ على نوعية المياه وقلل من النحر .

- استخدام نظم دورة المحاصيل (Crop Rotation) مما قلل من نحر التربة وحسن من نوعية المياه .
- تحليل نوعية المياه والتربة بصـــورة دورية مما زاد من إنتاجية ونوعية المحصول وحسن من نوعية المياه وكفاءة نشر المخصبات .
- أدى التقدم في دقة قياس سـريان المياه الى تحسـين كفاءة الري وتقليل نحر التربة.
- أدى التحسن في شكل القاع والجوانب للسراب (Furrows) الى زيادة كفاءة الري وحسن من إنتاجية ونوعية المحاصيل كما قلل من نحر التربة .
- كما سـاعدت جدولة الري بمسـاعدة المحطات المناخية في ترشـيد اسـتخدام المياه وتوفيرها.

ويدعم قطاع الزراعة المروية في أريزونا حزمة من المؤسـسـات البحثية والتدريبية والتوعوية والإدارية مما يسـاعد في تطبيق تلك الممارسـات التي أدت الى خفض استهلاك المياه وزيادة الإنتاج .

- **تجربة من ولاية المكسيك الجديدة** New Mexico)،(1999 :

تقع جامعة المكسـيك الجديدة بمدينة بكيركي في شـبه حديقة بمسـاحة 310 هكتار تحوي ميادين للغولف وكرة القدم ومسـطحات خضـراء وأشـجار. ويتطلب الحفاظ على هذه الخضـــرة الكثير من الجهد والكثير من المياه النادرة في تلـك الولايـة. لـذا قررت الجـامعـة تطبيق برامج ترشـيـديـة لخفض هذا الاستهلاك.

وقد نجحت الجامعة في خفض الاسـتهلاك من 1028 مليون جالون في عام 1994م الى 625،7 مليون جالون في عام 1998م أي بنسـبة 39%. وقد عمدت الجامعة الى ترشيد في مياه الحدائق وفي داخل مباني الجامعة .

وقد شملت حملة الترشيد بالحدائق النواحي التالية:

- تغيير تركيبات النجائل مما أدى الى خفض الاستهلاك بـ 10 – 15% .
- ابتكار نوع من التربة يقلل استهلاك المياه .
- البدء في تحديث سـبل الري بالرش ووسـائل إدارتها أوتوماتيكيا واسـتخدام الحاسب الآلي مما ساعد في خفض الاستهلاك بنسبة 25 – 35% .
- تمتلك الجامعة ميدانين للعبة الغولف وتقدر الجامعة أن ما يعادل 42،2% من المياه المستهلكة في الجامعة تستخدم لري الميدانين. لذا أعطى برنامج الترشـــيد عناية خاصـــة بالمرفقين حيث نجحت تلك الجهود في خفض استهلاك المياه بـ 35،2%. جزء كبير من هذا الخفض كان بسبب تحسين أعمال السـباكة. وتضـمنت العوامل الأخرى: إطالة جذور النجيلة من 2،5 – 3،75 سـنتمتر إلى 7،5 سـنتمتر مما زاد من قدرتها لامتصـاص مياه التربة، تحســين توزيع المخصـــبات، الري لأعماق أكثر لإطالة الجذور، تمشـيط النجائل مما يسـاعد في وصـول مياه الري للجذور، زيادة تهوئة النجائل، تســجيل المعلومات الحقلية لمعرفة مناطق القصـــور لمعالجته، تغيير العديد من رؤوس الرشـاشـات لضـمان التوزيع المتوازن للمياه، وإزالة الرشاشات غير الضرورية. وقد شمل برنامج الترشيد الاستهلاك في داخل المباني متبعاً أحدث أساليب الترشيد .

- **تجربة المعهد العالمي لأبحاث الأرز بالفلبين** (ICID):

يهتم المعهد بترشـيد اسـتخدام المياه لري الأرز حيث تسـتخدم أكثر من 90% من الاستخدام الزراعي في آسيا لري الأرز. كما تبلغ كمية الأرز المنتج بالري 75% من الـ580 مليون طن التي تنتج سنوياً كغذاء لنصف سكان الكرة الأرضـــية. ومن المتوقع أن ترتفع هذه الكمية الى 800 مليون طن في ظرف

30 عاماً. هنالك ممارسات غير رشيده منها: استخدام المزارع لكمية من المياه تبلغ 2 – 3 من الاحتياجات الفعلية لنبات الأرز، وتضـــيع 50% من المياه المستخدمة للتحضير بانسيابها تحت مستوى الأعماق المفيدة للنبات، وتتفاقم كمية المياه الضائعة بإطالة المزارع لهذه الفترة التحضيرية، كما تضيع حوالي 50 – 80% أثناء فترة نمو النبات نتيجة للتســـرب العميق، ويقدر البعض أن كمية المياه المســـتخدمة لإنتاج 1 كيلو من الأرز تبلغ 5000 لتر. وقد عمد المعهد الى وســائل عديدة لزيادة كفاءة الري وتقليل الفاقد من المياه بأســاليب إدارية وأخرى تقنية أثبتت نجاحاً كبيراً .

- **تجربة الهيئة العالمية للري والصرف (ICID):**

تبدى الـــ ICID اهتماما كبيراً بأمر ترشيد استخدام المياه في الري وقد أنشأت حركة "Watsave" ضمن أعلانا الهيئة في عام 1993م بهدف ترشيد استخدام المياه في ري المزروعات. وقد أصدرت في عام 1995م كتيباً عن ترشيد استخدام المياه بناءاً على معلومات جمعتها من أعضائها من الدول المتوســـعة في مجال الري. ومن بعد ذلك أرســـلت اســـتجوابا مفصـــلاً (questionaire) الى 66 من الدول الأعضاء مستفسرة عن تجارب الترشيد في دولهم.

وقد أستجاب لهذا النداء 27 دولة تغطي 60% من الأراضـــي المروية في العالم وقد تم تحليل تلك النتائج بصـــورة جيدة تعطى أمثلة للنجاحات في العديد من تلك الدول. وقد تم اســـتخدام نتائج هذا العمل في نقل تجارب العديد من الدول في هذا الفصـــل. وقد استفادت الهيئة من نتائج هذه التجربة في التخطيط الى تدخلاتها المستقبلية في مجال ترشيد المياه في الزراعة.

وتعمل الهيئة حالياً في تطبيق برامج توعوية تبرز الضـــغوطات الحالية ومحدودية الموارد المائية المتجددة في العالم وضرورة العمل بجدية لخلق توازن

بين تلك الموارد والطلب عليها. وستواصل جهودها في توزيع الممارسات العالمية الناجحة من الترشيد الى جميع دول العالم بهدف الاستفادة منها وإعادة تطبيقها في دولها. كما تعد عدة برامج تحوي جوائز وحلقات تدريبية ومؤتمرات ضمن Watsave. ويقترح هنا للقارئ أن يواصل متابعة تلك الإنجازات في الموقع الإلكتروني للهيئة .

- **تجارب منظمات الأمم المتحدة:**

تهتم العديد من منظمات الأمم المتحدة بالترشيد لاستخدامات المياه في الزراعة وعلى رأسها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ومراكز البحوث الزراعية التابعة للبنك الدولي (CGIAR) وغيرها. وقد أعدت ووزعت منظمة الأغذية والزراعة العديد من المطبوعات حول الاحتياجات الفعلية للمياه لمختلف المزروعات. وتجد مثل تلك المطبوعات رواجاً كبيراً في مؤسسات البحوث الزراعية والجامعات، إلا أن الاستفادة منها على مستوى الحقل ما زال أقل من المطلوب. ومن الإنجازات الحديثة نموذج يربط عوامل كثيرة أهمها مستوى الإنتاج واستهلاك المياه وهو "Aquacrop-FAO's Crop Water Productivity Model" وقد صمم هذا النموذج بصورة تسهل استخدامه بواسطة العاملين في التوعية الزراعية ومستخدمي الدولة والمنظمات الأهلية وأنواع مختلفة من تنظيمات المزارعين.

ويمكن استخدام هذا النموذج في النواحي التالية:

- تقييم حجم الإنتاج في مناطق جغرافية مختلفة تحت ظروف محدودية المياه.
- أداة لمقارنة الإنتاج الممكن مع الإنتاج الواقعي لمعرفة أسباب الفروقات ومن ثم معالجتها.
- تقييم الإنتاج المطري للمدى البعيد .

- جدولة الري لإعطاء الإنتاج الأعلى لمختلف الظروف المناخية .
- جدولة الري الناقص (deficit) والري الداعم (supplemental) .
- تقييم لآثار برامج الري الثابت (fixed delivery) في كمية الإنتاج .
- تمثيل تواترات المحصول (simulating crop sequences) .
- تحليل سناريوهات المناخ المستقبلية .
- إيجاد الفائدة القصوى من المياه المحدودة المتاحة .
- تقييم تأثير الخصوبة المنخفضة وتداخل المياه مع الخصوبة في الإنتاج .
- تقييم إنتاجية المياه الحقيقية (حيوية واقتصـادية) على مسـتوى الحقل والى مستوى المنطقة .
- تدعيم القرار حول توزيع المياه ومتطلبات السياسة المائية .
- تقييم دور المياه في تفاعل المحاصيل المختلفة نحو تحديد الإنتاجية .

وسيكون لهذا النموذج دور مفيد في أي برامج لترشيد استخدام المياه وربطها باقتصاديات الإنتاج ويمكن الحصول على معلومات أكثر حوله من (http://www.fao.org/nr/water/aquacrop.html)

10-4 خاتمة:

تشـير التجارب التي تم اسـتعراضـها الى أن هنالك اعترافاً من الجميع بأن النمط الحالي لاسـتخدام المياه للري سـوف لن يسـتمر على نفس المنوال المسـرف وبتلك الكفاءة الضـئيلة التي تبدد موارد متجددة محدودة ومعرضـة للتناقص نتيجة للتلوث والتغير المناخي. ورغم الاعتراف أيضاً بأن حاجة سكان العالم للغذاء والملبس والسكن متزايدة حسب زيادة سكان العالم وتزايد احتياجاتهم مع نمو مسـتوى حياتهم الاقتصـادية والاجتماعية إلا أن هنالك العديد من الدراسـات والتقنيات الحديثة ووسـائل الإدارة المتقدمة والسـياسـات المائية التي تبشر بإمكانية زيادة الإنتاج ومضـاعفته بنفس كمية المياه المستخدمة حالياً أذا

تم أتباع الخطوات الترشيدية المناسبة. وقد تم استعراض بعض تلك النجاحات ولكن الطريق ما زال طويلاً نحو تقليل استهلاك المياه وزيادة العائد منها خاصة في الدول التي تشكو من ندرة في مواردها المائية، مثل غالب بلداننا العربية.

5. List of References

المبادرة الإقليمية لإدارة الطلب على المياه (وادي مينا Wadimena)، سلسلة تقارير باللغة العربية،(www.idrc.ca/wadimena)IDRC/IFAD

1. *Abdou، N. 2009. The Experience of the Alexandria Water Company in Reducing Water Losses، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publications Series، UNU، Bonn، Germany.*
2. *Abdulbari، M. and S Abdulkayum، 2006. Urban Water Conservation: Bangladesh Perspective، International Workshop on Innovation in Water Conservation، 21 – 23 February 2006، RCUWM/UNESCAP Publication، Tehran، Iran.*
3. *Abdulgany، A.H. 2006. General Review of Water Conservation Practices in Indonesia، Problems and Perspectives، International Workshop on Innovations in Water Conservation، 21 – 23 February 2006، RCUWM/UNESCAP Publication، Tehran، Iran.*
4. *Ardakanian، R and J.L. Martin – Bordes (editors)، 2009. Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
5. *Arriyadh Development Authority (ADA)، 1989. Domestic Water Conservation، An Internal Report prepared by Prof. John Pickford of WEDC as a Contribution to Arriyadh Rising Groundwater Management Study، Riyadh، Saudi Arabia.*

6. *Bayoumi، S.، A. Khalifa، M. Takeuchi and A. Talib، 2009. Reducing UFW in Egypt: Case Study of Sharkia Potable Water and Sanitation Company (SHAP-WSCO)، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solution، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
7. *Bidgoli، A.M. and A.A. Ghazali، 2009. Water Losses Programme in Iran، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Losses Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series UNU، Bonn، Germany.*
8. *Bley، D. and G Klein، 2009. Country Analysis Report، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Losses Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
9. *Chanda، O.M. 2009. Water Loss Reduction in Lusaka City. The Regulatory Influence، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Losses Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No. 1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
10. *Cooley، H.، J. Christian-Smith and P.H. Gleik، 2008. More with Less: Agricultural Water Conservation and Efficiency in California (A Special Focus on the Delta)، Pacific Institute (www.pacinst.org/reports/more_with_less_delta)، Okland، California.*
11. *Creutzburg، C. and A.G. Gelsenwasser، 2009. Persevering Efforts to Reduce Water Losses، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Losses Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*

12. *Csore، C.J.2009. Changing in Water Loss Management and Corporate Culture at Budapest Water Works، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Losses Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
13. *De Jong، R.L. (editor). 1987. Water Conservation in Arid Regions; King Fahad University of Petroleum and Minerals، Damam، Saudi Arabia.*
14. *Department of Water Affairs and Forestry (South Africa)، 2007. Water Conservation Strategy for the Industry، Mining and Power Generation User Sector، First External Draft.*
15. *Dinar، A. and A. Subramanian (editors)، 1997. Water Experiences An International Perspective. World Bank Technical Paper No.386، The Word Bank، Washington، USA.*
16. *Elramahi، M.A. 2009. Abu Dhabi Water Sector Experience in Water Losses Reduction، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Losses Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
17. *Hussain، S.M. 2006. Country Paper – India، International Workshop on Innovations in Water Conservation، RCUWM-UNESCAP Publication، Tehran، Iran.*
18. *International Commission on Irrigation and Drainage، The Watsave Scenaio. Role of Dams for Irrigation، Drainage and Flood Control، ICID، Position Paper.*
19. *Martin، W. E.، H.M. Ingram، N.K. Laney and A.H. Griffin، 1984. Saving Water in Desert City، Resources for the Future، Washington DC.*
20. *Maximovic، C. and J.A. Tejada – Guibert (editors). 2001. Frontiers in Urban Water Management. Deadlock or Hope. UNESCO/IWA Publishing، UNESCO/IHP، Paris، France.*

21. *May، L.W. (editor). 2009. Integrated Urban Water management: Arid and Semi-arid Regions، Urban Water Series – UNESCO/IHP، UNESCO Publishing، CRC Press، Taylor and Francis.*
22. *Meuss، M. and S. Cramel. 2009. Water Loss Reduction in Jordan – Perspectives of kfW and GTZ، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceeding No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
23. *Muhairwe، W. and M. Lutaaya. 2009. Incremental Efforts to Address the Challenges of Water Loss Reduction in Water Supply System: The NWSC Uganda Experience، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solution، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication Series، UNU، Bonn، Germany.*
24. *New Mexico Office of the State Engineer، 1999. A Water Conservation Guide for Commercial، Institutional and Industrial Users، 1-800-WATER-NM، Prepared by Schultz Communications، Albuquerque، New Mexico، USA.*
25. *Paracampos، F. 2009. Heading for an Efficient Water Loss Control: Sao Paulo Experience، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
26. *Pasklev، A. 2009. Some Political and Institutional Challenges for Water Loss Reduction in Bulgaria، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
27. *Reik، J. 2009. The Leipzig Model-Success of A Water and Wastewater Utility in Transition with Water Loss Reduction، Proceedings of International Workshop on*

Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.

28. *Reyes، F. 2009. Nicaragua: City of Managua، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
29. *Reyes، H. 2009. Sedpal's Experience in the Reduction of Water Loss، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
30. *Rudolph، K. U. 2009. Economic Aspects of Water Loss Reduction، Proceedings of the International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNU-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
31. *Salih، A.M.S. 1988. Evapotranspiration Under Extremely Arid Climate. Civil Engineering Practice 5، Lancaster Techneconomic Publishing AG.*
32. *Salih، A.M.A. and A.A.G.Ali، 1992. Water Security and Sustainable Development، Nature and Resources، Volume 28، Number 1.*
33. *Shangbao، Y. 2006. The Development and Outlook of Water Conservation and Improving Water Efficiency in China، International Workshop on Innovations in Water Conservation، RCUWM-UNESCAP Publication RCUWM، Tehran، Iran.*
34. *Seifi، F. 2006. A Highly Valuable Experience in Water Saving، International Workshop on Innovations in Water Conservation، RCUWM-UNESCAP Publication، Tehran، Iran.*
35. *Stoin، R. 2009. Knowledge Shapes Tight Networks: El-Learning Shapes Knowledge. Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing*

Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNU-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.

36. *Taylor، L. and P. Fleming. 2006. Urban Water Conservation Activities and Trends in Australia، International Workshop on Innovations in Water Conservation، RCUWM-UNESCAP Publication، RCUWM، Tehran، Iran.*
37. *Texas Water Development Board (Conservation). Be Water Smart for Today and Tomorrow، Austin، Texas، USA (www.twdb.state.tex.us).*
38. *Trow، S. 2009. The Work of the International Water Association (AWA) Water Loss Task Force (WLTF) and the Factors Involved in Setting Targets and Strategies for Water Loss Reduction، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
39. *Tyler، S. 2007. Water Demand Management، Poverty and Equity، Regional Water Demand Initiative (Wadimena)، IDRC/IFAD، Cairo، Egypt.*
40. *Vickers، A. 2002. Handbook of Water Use and Conservation، Water Plow Press، Amherst، Massachusetts.*
41. *Villalba، O.F.M. 2009. Sectoring of Drinking Distribution Network of Mexico City. Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceedings No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*
42. *Wainwright، G. 2001. Water Conservation in Water Intensive Industry، Clearwaters، Vol. 31، No.3.*
43. *World Water Development Report (WWDR1). 2003. WWAP، UN Water، UNESCO، Paris، France.*
44. *World Water Development Report (WWDR2). 2006. WWAP، UN Water، UNESCO، Paris، France.*
45. *World Water Development Report (WWDR3). 2009. WWAP، UN Water، UNESCO، Paris، France.*

46. *Zuriekat، T. 2009. The Case of the Mabada Micro Public-Private Partnership، Proceedings of International Workshop on Drinking Water Loss Reduction: Developing Capacity for Applying Solutions، Proceeding No.1، UNW-DPC Publication، UNU، Bonn، Germany.*

Water conservation

Ref:

1. *http://geoscape.nrcan.gc.ca/h2o/gulf/conservation_e.php*
2. *http://www.eartheasy.com/live_water_saving.htm*
3. *http://search.mywebsearch.com/mywebsearch/GGmain.jhtml?searchfor=water+conservation+methods&ptnrS=ZRman000&st=bar*
4. *http://search.mywebsearch.com/mywebsearch/GGmain.jhtml?searchfor=water+conservation+techniques&ptnrS=ZRman000&st=bar*

الفصل السابع

الحقوق القانونية للدول المتشاطئة للأنهار الدولية

يناقش هذا الموضوع تطور الأطر القانونية التي تحكم تقسيم وتخصيص المياه واستعمالاتها بين الدول المتشاطئة على الأنهار الدولية في المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفعاليتها ومدى تطبيقها من قبل الدول المعنية. وتعرض بعض الاتفاقيات الثنائية والإقليمية وكيفية حلها والدروس المستفادة منها.

وتستنتج الورقة الحاجة إلى تطوير الاتفاقية الدولية حول قانون استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية ليصبح التوقيع عليها إلزاميا ولتؤكد على احترام الحقوق التاريخية للدول المتشاطئة وعلى دول المنبع عدم إجراء أي نشاط إلا بعد موافقة الدول الأخرى. وتناقش الورقة أيضا مشروع قانون طبقات المياه الجوفية وضرورة أن تبدي الدول الأعضاء آراءها حول هذه تمهيدا لإقرارها. وأخيرا، تطرح الورقة بعض محددات ومعوقات إدارة المياه المشتركة.

إن البحث في الشأن المائي بمختلف جوانبه الفنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية هو بحث في مستقبل العالم لان الماء وهو أساس الحياة والتنمية آخذ بالتناقص كما بالنسبة إلى حصة الفرد وبالتردي نوعا بالنسبة لملائمته للزراعة والشرب. ولذا فقد لقي الموضوع المائي اهتمامات كبيرة منذ ثلاث عقود من الزمن حين أدرك الخبراء والسياسيون أهمية الماء كمحور اقتصادي له علاقة مباشرة بالتنمية. وقبل ذلك بقرون، أكد الإسلام بان الماء هو الحياة نفسها **بقوله تعالى:**

﴿ أَوَلَمْ يَرَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَٰهُمَاۖ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّۚ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ٣٠ ﴾ [سورة الأنبياء:30]

كما دعا إلى حسن إدارة الماء ومنع تلوثه وعدم الإسراف في استعماله، إذ روي عن عبد الله بن عمر بن العاص: أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مر بسعد وهو يتوضأ فقال:" ما هذا السرف؟" فقال :أفي الوضوء إسراف؟ فقال: " نعم وإن كنت علي نهر جار.

ومع الزيادة في عدد السكان وارتفاع المستوى المعيشي لهم وزيادة حجم المدن والمناطق الحضرية وازدهار الصناعة، فأن الطلب على المياه سوف بالمستقبل يزداد بوتيرة عالية. وحتى لو تم التحكم والسيطرة على النمو السكاني، فان الطلب على المياه سوف يزداد نتيجة لزيادة الطلب على الغذاء ولتلبية متطلبات الحياة الجديدة وزيادة عدد سكان الحضر. ومن ناحية أخرى، فان الزيادة في الموارد المائية المتاحة وبتكلفة معقولة لن تواكب الزيادة في الطلب عليها. ويضاف إلى ذلك عامل جديد وهو أن معظم الموارد المائية وخاصة السطحية هي مياه مشتركة بين الدول العربية ودول الجوار وغالبا ما تكون دول الجوار هي دول المنبع يسهل عليها التحكم والسيطرة على المياه في أعالي الأحواض. ومن هذا المنطلق فعلى الدول العربية أن تسعى إلى تأطير الاتفاقات الثنائية والمعاهدات الدولية لتحافظ على حقوقها القانونية في المياه المشتركة.

لقد تم الكتابة عن موضوع المياه المشتركة وحقوق الدول المتشاطئة ومناقشة الاتفاقية الثنائية أو الإقليمية من قبل مستشرقين وخبراء أجانب. وما ندر أن نجد عالما عربيا مختصا في القانون الدولي أن كتب عن هذا الموضوع بعمق وتمعن. يوجد عدد كبير من الاتفاقيات الثنائية والإقليمية على مستوى العالم التي يمكن دراستها ليتم استخلاص النتائج والاستفادة من الدروس

الناجحة. وسوف يتم التطرق لذلك في هذا البحث. كما وسيتم مناقشة الاتفاقية الإطارية حول قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية والتي اعتمدت من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 1997/5/21. وكذلك قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود الذي تم مناقشته في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2009.

تواجه العديد من دول العالم أزمات مائية وتتباين حدة هذه الأزمات من بلد إلى آخر. ففي حين تزيد حصة الفرد السنوية من المياه عن 40 ألف متر مكعب في كندا، فإنها تقل عن ألف متر مكعب في كثير من الدول.

وتعتبر الأقاليم ذات المناخ الجاف إلى شبه الجاف من أكثر الأقاليم في العالم التي ستواجه حدة في مشكلة المياه. تقع غالبية الدول العربية ضمن هذا الإقليم المناخي، وبذلك تعتبر من أكبر دول العالم شحة في الموارد المائية.

وباستثناء العراق والمغرب ولبنان فان حصة الفرد في بقية الدول العربية لا يتجاوز حاجز الألف متر مكعب للفرد بالسنة.

إن الموارد المائية العذبة والمتاحة في العالم العربي لا تستطيع تلبية الاحتياجات المتنامية من الطلب على المياه. وذلك لا بد من ايلاء هذا أهمية كبرى ودراسته على مستوى العالم العربي لتحديد الخيارات والسبل التي يمكن بها مواجهة هذا العجز. تشير آخر الدراسات إلى أن حجم الموارد المائية التقليدية المتاحة تقدر بحوالي 265 مليار متر مكعب يضاف لها حوالي 20 مليار متر مكعب كمياه غير تقليدية (المياه المحلاة، مياه الصرف الصحي والزراعي) ليصبح الإجمالي حوالي 285 مليار. وإذا تم مقارنة ذلك مع عدد السكان البالغ حاليا حوالي 350 مليون، يتضح أن حصة الفرد من المياه تقل عن ألف متر مكعب بالسنة. ومما هو جدير بالذكر، أن الموارد المائية المتاحة

لا تشكل بالضرورة موردا قابلا للاستعمال ولكن لا بد من تنميته ووضعه في حيز الاستثمار لغايات التنمية.

يشكل موقع العالم العربي الجغرافي ووضعه المناخي سببا مباشرا في تذبذب حجم الموارد المائية. ففي حين تتأثر الموارد السطحية بالهطول المطري، فأن نسبة كبيرة من الموارد تنبع من خارج الدول العربية وهي بذلك تعتبر مياه مشتركة دولية. ولا تشكل الموارد الوطنية أكثر من 65 مليار متر مكعب بينما تبلغ الموارد المائية المشتركة حوالي 160 مليار متر مكعب. وبسبب طبيعة الحدود الجغرافية بين الدول العربية، فلا بد من وجود مياه مشتركة بينها كنهر اليرموك بين سوريا والأردن ونهر العاصي بين سوريا ولبنان ونهر المجردة بين تونس والجزائر.

الموارد المائية في العالم العربي:

ما زال تقدير الموارد المائية في العالم العربي أمرا غير مكتملا وذلك لصعوبة إجراء القياسات الدقيقة وعدم التوصل إلى صورة حقيقية عن حجمها، خاصة مياه الفيضانات والمياه الجوفية. وما زالت هذه التقديرات تعتمد على الحصر لا على القياس الدقيق. ويمكن تقسيم الموارد المائية إلى مياه تقليدية كالمياه السطحية والمياه الجوفية (المتجددة وغير المتجددة) ومياه غير تقليدية كالمياه المحلاة ومياه الصرف الصحي ومياه الصرف الزراعي والتي تشكل مجتمعة موردا متزايدا في المستقبل.

بينت أعمال الحصر التي قام بها المركز العربي لدراسات الأراضي الجافة أن حجم الموارد السطحية يقدر بحوالي 225 مليار متر مكعب بالسنة، دون التمييز بأن هذه المياه مشتركة أو مياه داخلية. أما المياه الجوفية فيقدر حجم المياه المتجددة منها بحدود 40 مليار متر مكعب بالسنة ولا توجد تقديرات حقيقية عن حجم المياه الجوفية غير المتجددة التي تتواجد في طبقات عديدة

أهمهـا الحوض النوبي وبعض الأحواض في إقليم الجزيرة العربيـة والمغرب العربي. وتتمتع هذه الطبقات بمخزون هائل من المياه تتراوح نوعيتها بين مياه عذبة (اقل من 500 جزء بالمليون) إلى مالحة نسبيا لتصل حوالي 4000 جزء بـالمليون. ومع التطور التكنولوجي والحـاجـة إلى مياه جديـدة أو معـالجـة مياه الصرف الصحي فقد دخل إلى الموازنة المائية مورد جديد وهو ما يعرف بالمياه غير التقليدية مثل المياه المالحة (لغايات الشـــرب والصـــناعة) والمياه العادمة وهي مياه الصـرف الصـحي والزراعي والصـناعي والتي يمكن إعادة اسـتعمالها في الزراعة. وتقدر حجم المياه المحلاة بحوالي 6 مليار متر مكعب بالســـنة والمياه العادمة بحوالي 14 مليار متر مكعب بالسـنة. وعليه فان المياه التقليدية غير المعالجة ستصل إلى حوالي 20 مليار متر مكعب بالسنة.

الموارد المائية المشتركة

لم تبنى الحدود بين الدول على أســـاس هيدرولوجية بل في أحيان كثيرة كان الحـاجز المـائي كالنهر يشـــكل خط الحدود بين أي دولتين. وفي معظم الحـالات تتشـــارك الدول في الموارد المائية مثل دول تقع في منبع المورد أخرى تقع في مصبه أو أنها تتشاطىء مجاري الأنهار أو البحيرات المشتركة.

وغالبا ما تكون دول المنبع أكثر غنى من مصـــــادرها المائية من دول المصـــب أو دول الممر. وقد تطبق هذه الحالة على معظم المياه المشـتركة في الدول الغربية التي تضـم مثالين لأكبر الأنهار في العالم وهما حوض نهر النيل وحوضـــي نهر دجلة ونهر الفرات. تشــمل الموارد المائية المشــتركة فئتين هما المياه السـطحية والمياه الجوفية. وتشـكل المياه السـطحية المشـتركة بين الدول العربية من جهة، وجيرانها من جهة أخرى، أهمية اسـتراتيجية تتطلب إدارة جيدة وتعاون مبني على أسـاس التكافؤ أما المياه المشـتركة بين الدول العربية نفسـها فإنها بحاجة إلى معالجة خاصة.

الموارد المائية السطحية المشتركة.

وتشـــمل هذه الموارد الأنهار الكبرى كالنيل والفرات ودجلة والأنهار المتوسـطة مثل السـنغال وجوبا والأردن وشـبيلي وبعض الأودية الموسـمية. ويمكن تقسـيم الموارد المائية المشـتركة إلى انهار مشـتركة مع دول غير عربية وموارد سطحية مشتركة بين الدول العربية. ولكل فئة طريقة بالمعالجة.

الموارد المائية المشتركة مع دول غير عربية

نهر النيل:

يشـكل نهر النيل وفروعه المورد الأسـاسـي للمياه السـطحية في كل من مصـر والسـودان. ويقع حوضـه الواسـع في أجزاء من تنزانيا وكينيا وأثيوبيا وأوغندا ورواندا وبوروندي بالإضـافة إلى مصـر والسـودان **ويمكن تقسـيمه من الناحية الطبيعية إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:**

1. حوض البحيرات الاسـتوائية والذي يشـمل بحيرات فيكتوريا وادوارد وكيوجا ويغذي هذا الحوض فرع النيل الأبيض.
2. حوض الهضـبة الإثيوبية والتي تغذي النيل الأزرق وفروعه ونهري عطبرة والسوباط اللذان يصبان في النيل.
3. حوض الصحراء من مصب نهر عطبرة إلى البحر المتوسط.

يقدر الإيراد السـنوي المتاح لنهر النيل حوالي 84.5 مليار متر مكعب بالسنة تساهم الهضبة الاستوائية بحوالي 80% من إيراده السنوي ويأتي الباقي من هضـبة البحيرات الاسـتوائية. تبلغ جملة الفواقد المائية للنيل وروافده بحوالي 50 مليار متر مكعب؛ وهنالك بعض المشـاريع للتقليل من هذه الفواقد وتحسـين إيراد نهر النيل عن طريق تصـريف المياه للوادي من منطقة المسـتنقعات في جنوب السـودان. وتشـير الدراسـات الأولية إلى إمكانية الاسـتفادة من 18 مليار متر مكعب بالسـنة إذا أقيمت هذه المشـاريع. وقد بوشـر العمل بالمرحلة الأولى

لهذه المشـاريع بإنشـاء قناة جونقلي للاسـتفادة من 8 مليار متر مكعب بالسـنة، إلا إن المشـاكل السـياسـية المزمنة في جنوب السـودان حالت دون الاسـتمرار بالمشروع.

تعتبر كل من مصـــر والســودان الدولتان المنتفعتان من مياه نهر النيل. لذاك ارتبط اســـتخدام مياهه باتفاقات ثنائية بين البلدين. وقد حددت هذه الاتفاقيات حصـــة مصـــر من النيل بجوالي 55.5 مليار متر مكعب وحصـــة الســـودان بمقدار 18.5 مليار متر مكعب وذلك بعد اســـتبعاد فواقد التخزين المسـتمر في بحيرة ناصـر (بحيرة السـد العالي) والبالغة 10 مليار متر مكعب بالسنة.

نهر الفرات:

تتبع روافد نهر الفرات في أعالي الهضبة الأرمينية شرق الأناضول بتركيا على منسوب يزيد عن 3000 متر عن سطح البحر ويتشكل من سبعة روافد أهما نهري فرات ومراد اللذين يلتقيان قبل موقع سـد كيبان ليشـكلا نهر الفرات. يبلغ طول نهر الفرات الإجمالي حوالي 2795 كم، يقع منها 595 في ســورية و1200 كم في العراق. وتبلغ مسـاحة حوضـه حوالي 444 ألف كم مربع في حين يصل إيراده السنوي لحوالي 32.5 مليار متر مكعب.

نهر دجلة:

يبلغ طول نهر دجلـة 1718 كم منهـا 1418 في العراق و44 كم في سورية ويصل الإيراد السنوي لنهر دجلة حوالي 50 مليار متر مكعب.

نهر الأردن:

تتبع روافد نهر الأردن من ينابيع الحصباني والوزراني وينابيع جبل الشيخ وتعتبر انهر الدان والحصـــباني واليرموك أهم روافد نهر الأردن، ويقدر الإيراد

السنوي للنهر حوالي 1500 مليون متر مكعب. وتتشارك كل من لبنان وسورية والأردن وفلسطين وإسرائيل في حوض نهر الأردن.

نهر السنغال:

يتشـــاطىء على هذا النهر دول غينيا ومالي والســـنغال وموريتانيا ويبلغ تصـــريفه 22 مليار متر مكعب وتبلغ حصـــة موريتانيا 11 مليار متر مكعب بالسنة.

نهر الشبيلي:

يتشـارك في هذا النهر أثيوبيا والصـومال ويبلغ التصـرف السـنوي للنهر 1.8 مليار متر مكعب.

نهر جوبا:

يتشـــارك في هذا النهر أيضـــا إثيوبيا والصـــومال ويبلغ معدل تصـــريفه السنوي حوالي 6.4 مليار متر مكعب.

الأنهار المشتركة بين الدول العربية:

نهر اليرموك:

يشكل نهر اليرموك جزءا من الحدود بين سورية والأردن ويعتبر اليرموك أحد روافد نهر الأردن. يقع حوالي 70% من حوض النهر ضـــمن الأراضـــي الســـورية والباقي في الأراضـــي الأردنية. ويبلغ طوله حوالي 130 كم مربع ويصـل معدل تصـريفه التاريخي حوالي 400 مليون متر مكعب. لقد تدنى هذا المعدل في الســـنوات الأخيرة إلى مـا دون 200 مليون متر مكعـب نتيجـة للاستعمالات المختلفة وإقامة السدود في أعالي الحوض. وقد وقعت الحكومتان الأردنية والســـورية في عام 1987 اتفاقية للتعاون ولانقســـام مياه النهر بين البلدين وإنشـــاء ســـد الوحدة في موقع المقارن. وقد تم الانتهاء من إقامة الســـد

بسعة تخزينية تصل إلى 125 مليون متر مكعب كما يوجد هناك لجنة مشتركة بين البلدين لوضع أسس إدارة حوض اليرموك.

نهر المجردة

تقع ينابيع هذا النهر في الجزائر ثم يدخل الأراضـــي التونســية ويصـــل الوارد الإجمالي لنهر المجردة حوالي مليار متر مكعب يأتي 0.8 منها من مياه الفيضانات والباقي يعتبر التصرف الأساسي للنهر.

نهر العاصي

تتشــارك كل من لبنان وســورية في نهر العاصــي وهناك نوع من التفاهم الودي بين البلدين على تقاسم وإدارة حوض.

الموارد المائية الجوفية المشتركة

يمكن تقســيم الموارد المائية الجوفية في الوطن العربي إلى فئتين؛ الأولى متجددة، تتجدد مياهها باســتمرار عن طريق التغذية المائية الجوفية (التســرب المباشــر من الإمطار أو غير المباشــر من الجريان الســطحي) والثانية غير متجددة، لا تتجدد مياهها إلا خلال فترة تقدر بآلاف الســنين؛ وبالتالي لا أهمية لهذا التجدد أثناء الفترة التي يعيشــها الإنســان. وعلى العموم تبين من أبحاث المركز العربي في مجال تغذية المياه الجوفية انه إذا انخفض الهطول المطري إلى 200 ملم تنخفض التغذية المائية إلى اقل من واحد ملم وبما أن أمطار معظم الأحواض المائية الجوفية المشـــتركة لا تتجاوز 50 ملم فان التغذية المائية في هذه الأحواض معدومة من الوجهة العملية.

وهناك العديد من هذه الأحواض مشــترك بين الدول العربية وغير العربية وخاصـــة غير المتجددة مع ذلك فان الأحواض المتجددة رغم ضـــآلة مخزونها وامتدادها الجغرافي في مســـاحات محددة تعتبر ذات أهمية بالغة نظرا لموقعها

الجغرافي وتجدد مواردها المطرية والجوفية والسطحية، وتتميز المناطق التي تتوفر فيها هذه الأحواض بكثافات سكانية عالية وبالتالي تتمركز فيها معظم الفعاليات الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية في الوطن العربي. ونظرا لتزايد الطلب على الماء فيها فان جزءا من مواردها أصبح مهددا بالاستنزاف أو التلوث أو التملح بسبب التداخل مع مياه البحر.

وعلى العموم إن التعاون القائم بين الدول المشاركة في هذه الأحواض وعلى سبيل المثال بين الجزائر وتونس وليبيا والسودان وتشاد لاستثمار الحجر الرملي النوبي، والآليات المؤسسية المقترحة لتعزيزه، يمكن اعتباره مثالا لتعاون مثمر في الأحواض المائية المشتركة خاصة وان الأساليب الفنية المستخدمة تعالج موضوع استثمار موارد المياه على مستوى الحوض للتأكد من إمكانية التوصل إلى منهجية ملائمة للوضع الهيدرولوجي ولتجنب التأثيرات المتبادلة بين الاستثمارات القائمة والمخطط لها على المدى البعيد مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والبيئية (وخاصة التملح) لاستثمار موارد المياه على مستوى الحوض بأكمله.

ولا يقل أهمية عن موضوع حماية الحقوق المائية للدول المعنية في الأحواض المائية المشتركة غير المتجددة، موضوع الحفاظ على حقوق الدول العربية في الطبقات المائية المتجددة المشتركة مع الدول غير العربية.

في هذا الصدد نورد مثالين على جانب كبير من الأهمية حول:

- الحقوق المائية في حوض الجزيرة العليا المشترك بين سوريا وتركيا
- الحقوق المائية في أحواض الضفة الغربية

يعتبر حوض الجزيرة العليا من أهم الأحواض الارتوازية في المشرق العربي، ويمتد هذا الحوض من محور جبل سنجار وجبل عبد العزيز وحتى سفوح جبال طوروس في تركيا، وتقدر التغذية المائية السنوية لهذا الحوض

بحوالي 1600 مليون متر مكعب ويغذي الحوض انهار الجزيرة العليا بواسـطة ينابيع كبرى أهمها نبع رأس العين (40 متر مكعب بالثانية) وقد تم اســـتثمار حوض الجزيرة العليا من قبل تركيا على نطاق واسـع دون الأخذ بعين الاعتبار تأثيرات هذا الاســـتثمار على المشــروعات القائمة في ســورية والمعتمدة على الطبقات المائية اللحقية والكلسية والمصادر المائية السطحية.

أما أحواض الضـفة الغربية فتشـمل طبقة عليا ضـعيفة الإمكانات وطبقة عميقة ارتوازية أسـاسـية تعود للعصـر الكريتاسـي الأعلى ويقدر معدل التغذية المائية الســنوية لهذه الطبقة لحوالي 700 مليون متر مكعب (ترتفع أحيانا إلى 800 او 900 مليون متر مكعب) ولم يتح لأهل الضــفة الغربية اسـتغلال ما يزيد على 130 مليون متر مكعب من مياه هذه الطبقة والتي تســتغل من قبل إسـرائيل التي تتحكم بحوالي 80% من مواردها. من الواضـح أن الدول العربية يجب أن تولي مزيدا من اهتمامها للموارد المائية المشــتركة وتتابع دراســتها وتطوراتها لتكوين قاعدة علمية ومعلوماتية تهدف لحماية حقوقها في هذه الموارد.

الاهتمام الدولي بالمياه:

لقد اهتم المجتمع الدولي بقضــية المياه المتصــاعدة وما تنذره من صــراعات. ونتيجة لذلك، فقد بدأ بتأطير هذا الاهتمام وإســناده بالمعاهدات والمواثيق. وفيما يختص باهتمامها بقضــايا المياه وإبعادها من الدائرة المحتملة للصــراع، فقد أولت الأمم المتحدة ذلك الموضــوع عناية خاصــة حين باشـرت **بشأنها العديد من الأنشطة والقرارات منها:**

- إعلان ســتوكهولم 1972 حيث قامت الدول بإقرار وإبرام عدة اتفاقيات في مجالات البيئة المختلفة، وكان من ضــمن التزامات الدول في المجال الداخلي وقف عمليات إلقاء المواد السامة والضارة الأخرى التي تلوث المياه

وتؤثر سلباً في النظم لأيكولوجية المائية ومصائد الأسماك، ويأتي أهمية هذا الإعلان في أنه حماية وقائية للأنهار الدولية حتى لا تكون مكباً لمواد في غاية الخطورة على صحة الإنسان في الدول المشاطئة، ويقلل من الاستفادة من نصيبها في مياه النهر

- أقامه أول مؤتمر عالمي للمياه في مدينة ماردل بلاتل بالأرجنتين في 25 آذار 1977 حيث شاركت فيه وفود 116 دولة و54 منظمة ووكالة دولية و47 منظمة غير حكومية كمراقبين، وقد قدمت الأم المتحدة رؤيتها في العديد من القضايا ذات الصلة بالمياه مثل الري ومشاكل التوطين والبيئة ودور المرأة وإدارة الموارد المائية وتدريب الأيدي العاملة في مشروعات المياه. وقد انتهى المؤتمر إلي توصية برصد اعتمادات مالية إضافية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتلبية احتياجاتها الفنية والبرامج المتصلة بإنماء الموارد المائية
- عقد المؤتمر الدولي للمياه والبيئة في دبلن في كانون الثاني من عام 1992، وقد أسفر المؤتمر عن بيان دبلن الذي اقر عدداً من المبادئ التي تعني في مجملها بإدارة الموارد المائية المشتركة وتحفيز التعاون المائي الدولي بين الدول المتشاطئة في الأحواض المائية الدولية
- قمة الألفية عام 2000 والتي تبنت الأمم المتحدة فيها أهداف الإنمائية الألفية أهدافاً محددة للحد من الفقر والجوع والمرض والأمية وتدهور البيئة والتمييز ضد المرأة وخفض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول علي مياه الشرب المأمونة بحلول عام 2015 ووقف الاستغلال غير المستدام للموارد المائية والتعاون لحل قضايا المياه.
- تبنت الأم المتحدة في عام 1997 معاهدة دولية متكاملة لاستخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية وهي أول معاهدة تعرف الأنهار الدولية

كمصدر للاستخدامات الهامة للمياه العذبة مثل الشرب والري. ومنذ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ تم التخلي عن تعبير) "النهر الدولي" وحل محله تعبير "المجري المائي الدولي".

- أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الثاني من تشرين الثاني 2002، في عهدها الدولي أن الحصول على كميات كافية من المياه للاستخدام الشخصي والمنزلي حق أساسي من حقوق الإنسان مكفول للجميع. كما أكدت اللجنة أن "حق الإنسان في الماء لا غنى عنه من أجل حياة تليق بكرامة الإنسان. وهو يمثل متطلبا أساسيا لإعمال حقوق الإنسان الأخرى." ورغم أن هذا العهد ليس ملزما قانونا للدول أل 146 التي صادقت عليه، فهو يهدف إلى تعزيز تنفيذ العهد وله بالفعل وزن وتأثير "القانون غير الملزم". وفي التعليق على ما ورد في المادتين الحادية والثانية عشر من العهد الدولي شددت على أن الأطراف في العهد الدولي يجب أن تقوم تدريجيا بإعمال الحق في الماء الذي يكفل لكل فرد الماء الكافي، والزهيد التكلفة، والذي يسهل الحصول عليه فعليا، والمأمون والمقبول للأغراض الشخصية والمنزلية. وينبغي لإعمال هذا الحق أن يكون قابلا للتنفيذ وعمليا، وأكد قرار اللجنة أن كفاية توفر المياه لا ينبغي أن تفسر تفسيرا ضيقا، بحيث تعني فقط الحجم والتكنولوجيات. إذ ينبغي معاملة المياه كسلعة اجتماعية وثقافية، وليس كسلعة اقتصادية بصفة رئيسية، مما ينم عن تحول صوب السياسات ذات الأساس السوقي التي تبين التكلفة الحقيقية للمياه، وتخفض الدعم، وتنطوي على إمكانية إشراك القطاع الخاص في خدمات الإمداد بالمياه.
- أعلنت الأمم المتحدة عام 2003 سنة دولية للمياه العذبة، وأهابت بالدول الأعضاء والمنظمات الوطنية والدولية والقطاع الخاص أن يقدموا تبرعات

وفقاً للمبادئ التوجيهية للسـنوات الدولية، وبالمقابل ذهبت إلي تشـجيع الدول الأعضـاء وجميع الجهات الفاعلة والاستفادة من السنة الدولية من أجل زيادة الوعي بأهمية المياه العذبة

- في 23 ديسمبر 2003 بموجب أصـدرت الجمعية العامة قرار رقم 217/58 تحت عنوان "العقد الدولي للمياه: الماء من أجل الحياة " حيث قررت زيادة التركيز على المســائل المتصــلة بالمياه علي جميع المســتويات وتنفيذ ما يتصل بها من برامج ومشاريع ومستوطنات بشرية
- في الإطـار ذاتـه، قـامت منظمات المجتمع المدني وأهمها المجلس العالمي للمياه بعقد خمســة منتدبات عالمية (منتدى اســطنبول الخامس ومنتدى مرسيلية السادس) نجم عنها عدد مهم من القرارات والتوصيات ساعدت الأمم المتحدة في تسريع وتبنى قرارات جديدة.
- لم تغفل الشريعة الإسلامية موضوع الصراع علي الماء بل تناولته بكثير من التفصـيل حين اعتبرت الناس شركاء في المياه. ومن ثم حرمت منع الفائض من المياه وأقرت مبدءا الشيوع العام لمياه تلك الأنهار غير المحرزة مع كون رقبتها ملكاً للدولة التي تجري في إقليمها. لقول رسـول الله (صــلى الله عليه وسلم) "الناس شركاء في ثلاث : الكلأ والماء والنار" **وقوله تعالي:**

﴿وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ ٱلْمَآءَ قِسْمَةٌۢ بَيْنَهُمْ ۖ كُلُّ شِرْبٍ مُّحْتَضَرٌ﴾ [سورة القمر:28]

وفصــل الفقه الإســلامي الأحكام الشـرعية للماء وكيفية التعامل فيه ومقدار حبسـه وحجزه مع مراعاة الظروف المكانية والزمنية، والاستفادة من إمكانيات النهر في حدود حسـن النية وحسـن الجوار، مع تأكيدها على عدم الإضـرار بـالآخرين ومنع تغيير المجرى وإن كـان المفهوم الـدولي للنهر غير معروف في ذلك الوقت لقد قررت الشريعة الإسلامية أن الماء متعدد المنفعة، لذا فقد

نظمت التعامل متعدد الأطراف مع مياه النهر والمياه الجوفية. وفيما يلي أهم أسس التعامل.

- جواز إقامة الحواجز والسدود، لما روي عن عروة عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما أنه حدثه أن رجلا من الأنصار خاصم الزبير عند النبي صلى الله عليه وسلم في سراج الحرة التي يسقون بها النخل فقال الأنصاري سرح الماء يمر فأبى عليه فاختصما عند النبي صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للزبير (اسق يا زبير ثم أرسل الماء إلى جارك). ووجه الاستدلال أن لكل دولة أو مجتمع الحق في حصة عادلة ومعقولة في مياه المجاري العامة، وما تبقي لا يتم حبسه أو بيعه.

القواعد الدولية لتنظيم المياه المشتركة

تقر المبادئ القانونية والأعراف الدولية بشكل عام بمشاعية انتفاع الدول المتشاطئة للمجرى المائي. وان لكل دولة مشاطئة الحق في استخدام حصتها من مياه النهر دون إلحاق الأذى بغيرها. ولقد درجت الهيئات الدولية، على الأخذ بهذه المبادئ والأعراف لحل المنازعات المتعلقة بالمياه المشتركة بين الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مجرى مائي. والمعبر عنها بالأوضاع الجغرافية والمناخية والمائية والزراعية والبيئية لحوض المجرى من جهة، والأوضاع الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للدول المتشاطئة والمشاركة في المجرى من جهة أخرى.

لقد كانت اتفاقية جنيف عام 1923 أول انجاز دولي يتعلق بموضوع القوانين الناظمة لاستخدام المجاري المائية المشتركة والتي وقعتها الدول الأعضاء في عصبة الأمم المتحدة. واهم ما جاء فيها التأكيد على ضرورة التشاور بين الدول المتشاطئة عند إقامة المنشات المائية على المجرى المائي الدولي. وضرورة التفاوض في حال تعرض دولة للضرر من جراء قيام دولة

أخرى بتنفيذ مشـــروع مائي على مجرى النهر الدولي. ومنذ عام 1963 بدأت الأمانـة العامـة للأمم المتحدة بتجميع عدد من الاتفاقيات الثنائيـة والإقليميـة بخصـــوص اســتعمال المجاري المائية للأغراض غير الملاحية وذلك ليســهل توفيرها لخبرا القانون الدولي. **ومن تلك الاتفاقيات:**

1. اتفاقية لاسـتعمال وتقاسـم مياه حوض نهر الميكونغ السـفلي بين كمبوديا ولاوس وتايلاند وفيتنام 1975
2. استعمال مياه نهر الغانغ بين بنغلادش والهند عام 1977
3. بروتوكول تفاهم بين روسيا والصين حول استعمال مياه نهر الهورجس
4. عدة اتفاقيات بين الهند والباكســـتان حول الحدود واســـتعمالات المياه في منطقة البنجاب
5. اتفاقية بين العراق وإيران حول استعمالات شط العرب (1975)

إن النصـــوص الواردة في اتفاقيـة جنيف والاتفاقيات الثنـائيـة ومتعددة الأطراف لم تكن كافية لرفد القانون الدولي بالأحكام اللازمة لمواجهة النزاعات المتصـــلة بالمياه المشـــتركة. وكان هناك مفهومان(قديم وحديث) للتعامل مع النزاعات المائية. يتلخص المفهوم القديم لإدارة المياه المشــتركة بســيادة الدولة على المياه الدولية المارة في أراضـــيها دون مراعاة حقوق الدول الأخرى. أما أصـحاب مدرسـة المفهوم الحديث فيقولون بعدم وجوب قيام أي دولة متشـاطئة بأي عمل يمكن أن يؤثر على كمية ونوعية المياه قبل تمريرها للطرف الواقع أســفل المجرى دون التشـــاور والتفاوض والاتفاق. ولما كان المفهوم الضـــيق لأصـحاب مدرسـة السـيادة يتعارض مع الثورة التنموية التي شـهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وبخاصـــة في المناطق الجافة وشــبه الجافة في تطبيق التقنيات الحديثة لإنجاز مشــروعات الري الكبرى لمواجهة الاحتياجات المتزايدة للغذاء، فقد تـداعى فقهـاء القـانون الـدولي إلى الاجتهـاد لحمـايـة حقوق دولـة

أو دول المصب من حوض النهر من تطوف دولة أو دول المنبع في السيطرة على المياه. **وقد اجتمع الفقهاء على عدد من المبادئ في هذا الصدد ومنها:**

- لا يحق لدولة/دول المنبع التصرف بالنهر المشترك بشكل يؤدي إلى المس بكمية ونوعية المياه التي ستصل إلى دولة/دول المصب.
- لا يحق لدولة/دول المنبع أن تعدل من جانبها من الأوضاع التي لازمت النهر المشترك عبر التاريخ، بل عليها أن تمارس التعديل عند الضرورة بالاتفاق مع دولة/دول المصب

وبذلك أصبح من المتعارف عليه دوليا أن تكون المواثيق والأعراف هي الناظمة لاستثمار الأنهار المشتركة. كما أصبح من المتعارف عليه أيضا، بأنه في حال عدم توافر المواثيق، فان على دول المنبع أن تخدم المبادئ العامة التي اجمع عليها فقهاء القانون الدولي في هذا الصدد.

وقد كان منحى الاجتهاد القضائي في العصر الحديث هو سيادة مبادئ فقهاء القانون الدولي، سواء في المحاكم العليا في الدول الفيدرالية مثل الولايات المتحدة وسويسرا وألمانيا الاتحادية أو محكمة العدل العليا الدولية، وصارت الأحكام الصادرة عن هذه الجهات وافرة في العقود الأخيرة، حيث أصبحت المبادئ المبينة سابقا تحكم القواعد الناظمة للحقوق الدولية على مياه الأحواض المشتركة.

وفي حالات عدة فقد تم حل الخلافات حول المياه المشتركة حيث توصلت بعض الدول غالى تسوية مرضية لجميع الأطراف إما من خلال المفاوضات أو التحكيم الدولي. ونتيجة لذلك فقد شعرت جميع الأطراف بعدالة توزيع الموارد المائية بينها. **ومن هذه الحالات:**

1. **الخلاف حول بحيرة لانوس بين اسبانيا وفرنسا:** لقد حل النزاع بينهما وفق الية التحكيم الدولي من خلال محكمة العدل الدولية.

2. النزاع حول نهر كولومبيا بين الولايات المتحدة وكندا وقد تم حله من خلال المفاوضات.
3. النزاع حول نهر الهندس بين الهند وباكستان والذي جرى تسويته من خلال المفاوضات برعاية دولية.
4. الخلافات بين ولاية كولورادو في الولايات المتحدة وولاية تيخوانا بالمكسيك حول كمية ونوعية مياه نهر كولورادو وقد تم تسوية هذا الخلاف من خلال المفاوضات.
5. النزاع حول مياه حوض نهر تشاد والذي تم تسويته من خلال المفاوضات بين الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا.

اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية إن النصوص الواردة في اتفاقية جنيف والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، لم تعد كافية لرفد القانون الدولي بالأحكام اللازمة لمواجهة النزاعات المائية. وبقي المفهوم القديم هو السائد إلى حين قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالموافقة على الاتفاقية الدولية لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. ففي عام 1997. تبنت الأمم المتحدة قرارا بالموافقة على الاتفاقية الدولية حول استخدام المجاري المائية للأغراض غير الملاحية والتي تمثل الإطار القانوني الدولي الذي يحكم أمور المياه المشتركة.

ويمكن اعتبارها اتفاقية إطارية حيث أنها تطرح إطارا عاما للمبادئ التي يمكن تطبيقها أو تعديلها لملائمة أي حالة خاصة للمياه الدولية المشتركة. ويشترط في تنفيذ هذه الاتفاقية أن تقوم الدول بالتوقيع عليها، والتي تسمى أيضا أطراف الاتفاقية. حيث تعي هذه الأطراف أهمية المجاري المائية الدولية واستخدامها في الأغراض غير الملاحية في مناطق كثيرة من العالم. وتضع في

اعتبارها الفقرة أ من البند 1 من المادة 13 من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن تقوم الجمعية العامة بإجراء دراسات ووضع توصيات بقصد تشجيع التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وتري هذه الدول أن التدوين الناجح والتطوير التدريجي لقواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية من شأنهما أن يساعدا في تعزيز وتنفيذ الأغراض والمبادئ الواردة في المادتين الأولى والثانية من الميثاق.

وتأخذ هذه الدول في اعتبارها المشاكل التي تؤثر في العديد من المجاري المائية الدولية والناجمة عن جملة أمور منها زيادة الاستهلاك والتلوث. وتعرب الأطراف عن اقتناعها بأن وضع اتفاقية إطارية من شانه أن يكفل استخدام المجاري المائية الدولية وتنمينها وحفظها وإدارتها وحمايتها، والعمل على تحقيق الانتفاع الأمثل والمستدام بها بالنسبة للأجيال الحالية والمقبلة.

كما وتؤكد أهمية التعاون الدولي وحسن الجوار في هذا المبدأ حيث تدرك الأحوال والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية. وتشير إلى المبادئ والتوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود عام 1992 الواردة في إعلان ريودوجانيرو وجدول أعمال القرن 21.

وتشير أيضا إلى الاتفاقات الثنائية المتعددة الأطراف القائمة فيما يتعلق باستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية. وإذ تضع في اعتبارها ما تقدمه المنظمات الدولية، الحكومية منها وغير الحكومية، من إسهامات قيمة في تدوين القانون الدولي وتطويره التدريجي في هذا الميدان. وتعرب عن تقديرها للأعمال التي اضطلعت بها لجنة القانون الدولي بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وتعتبر هذه الاتفاقية شـئنها شـئن الاتفاقات الإطارية الدولية الأخرى من حيث قبول الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالانضمام إليها.

تطور الاتفاقية:

لقد بدأت جهود الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1959 بتشـــجيع العمل للإنماء التدريجي لقانون المجاري المائية وتدوينه وتركيز ذلك العمل في إطار الأمم المتحدة حيث أصـدرت قراراً أوضـحت فيه أن من الضـروري الشـروع في إجراء دراسـات تمهيدية حول المشـاكل القانونية المتعلقة باسـتخدام الأنهر الدولية والانتفاع بها. ولقد ترتب على القرار جمع معلومات قانونية مفيدة في تقرير قدم للأمين العام للأمم المتحدة. وأصـــدر كذلك معهد القانون الدولي قراراً حول الموضـوع أكد فيه على ان استخدامات موارد المجاري المائية الدولية بين الدول المشاطئة ينبغي ان تكون وفقاً لمبادئ الإنصاف.

ونلاحظ أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي صـــدر عام 1959 أعلاه، قد نص على أهمية تركيز عمل الإنماء التدريجي لقانون المجاري المائية الدولية وتدوينه في إطار الأمم المتحدة مشـــيراً إلى ان هيئات دولية عديدة قد اتخذت التدابير وبذلت الجهود القيمة للســير قدماً بعملية إنماء قانون المجاري المائية الدولية وتدوينه. ويشـير هذا القرار بصـفة خاصـة إلى تأسـيس " لجنة اسـتخدامات مياه الأنهار ". وقد اعتمد تلك اللجنة مؤتمر هلسـنكي في تقريرها النهائي متضـمناً قواعد هلسـنكي الشـهيرة. ولقد أوصـى مؤتمر هلسـنكي بأن تختص اللجنة الجديدة بتدوين ودراســة جوانب مختارة من قانون الموارد المائية مثل المياه الجوفية وعلاقة الماء بالاســتخدامات المنزلية والأخرى بما في ذلك توليد الطاقة والري وضبط الفيضـان والترسب وتنظيم الانسياب وقواعد الملاحة على الأنهار وتلوث الشــاطئ. وفقاً لتوصـــية مؤتمر هلســنكي تكونت اللجنة الجديدة في نوفمبر عام 1966م.

وفي عام 1970 أصـدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً ثانياً متابعة للقرار السابق الذي أصـدرته عام 1959 موضـحة أن الماء، بحكم نمو السكان وزيادة حاجات البشـر وتكاثرها، أصـبح محل اهتمام متزايد لدى السـكان، وأن الموارد المتاحة من الماء العذب في العالم محدودة، وأن صـــون تلك الموارد وحمايتها هما ذو أهمية كبرى لدى جميع الأمم. ولقد أوضـح ذلك القرار أنه رغم العدد الكبير من المعاهدات الثنائية وغيرها من الأنظمة الإقليمية، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بنظام الطرق المائية الصالحة للملاحة وذات الأهمية الدولية (اتفاقية برشـــلونة في 20 نيســـان 1921)، والاتفاقيات المتعلقة بإنماء الطاقة الهيدروليكية على نحو يهم أكثر من دولة واحدة (اتفاقية جنيف 9 كانون الأول 1923)، فإن الانتفاع بالأنهر والبحيرات الدولية ما زال يستند جزئياً على مبادئ القانون العرفي وقواعده العامة.

وفي ذلك القرار أوصـــت الجمعية العامة بأن تقوم لجنة القانون الدولي (ILC) كخطوة أولى، بدراسـة القانون المتعلق بوجوه اسـتخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحة في أقرب وقت تراه مناســبا بغية أعداد إعداد تقرير تكميلي عن المشـاكل القانونية المتعقلة بالانتفاع بالمجاري المائية الدولية واســتخدامها، آخذاً بعين الاعتبار التطبيقات الأخيرة لقانون المجاري المائية الدولية في ممارســات الدول وفي أحكام القضـــاء الدولي، وكذلك الدراســات المشتركة بين الحكومات والدراسات غير الحكومية وفي ذلك الموضوع.

لقد كان لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2669 الصــادر عام 1970 والذي كان نتيجة لمبادرة من حكومة فنلندا أهمية قصـوى بالنسـبة لعمل لجنة الأنهار القديمة والتابعة لرابطة القانون الدولي (ILC). أن الجمعية العامة للأمم المتحدة، عند إصـدار ذلك القرار، ضـمنت فيه توصـية بأن تأخذ لجنة القانون الدولي في الاعتبار الدراسات الحكومية وغير الحكومية حول الموضوع

خاصـــة تلك التي تمت مؤخراً. ونتيجة لذلك فإن رابطة القانون الدولي قد أحالت كل النصـــوص ذات الصـــلة بالاســـتخدامات غير الملاحية للأمين العام للأمم المتحدة لإحالتها لجنة القانون الدولي. وكذلك فإن عمل لجنة القانون الدولي حول هذا الموضوع أصبح يؤخذ في الاعتبار بواسطة لجنة الأنهار الجديدة.

إن عمل اللجنة الجديدة المختصـــــة بقانون الموارد المائية الدولية التابعة لرابطة القانون الدولي قد بدأ من حيث انتهى عمل لجنة الأنهار القديمة خاصـــة فيما يتعلق بقواعد هلســــنكي التي أنجزتها اللجنة القديمة. ولقد أنجزت لجنة الأنهار الجديدة حتى 1996 اثني عشـــر مجموعة من القواعد وهي لا تتعارض من حيث المبدأ مع قواعد هلســـنكي **ويمكن اعتبارها تفاصـــيل أو توضـــيحات أو إضافات لقواعد هلسنكي:**

1) ضبط الفيضانات
2) التلوث البحري من اليابسة.
3) صـــيانة وتحســـين الطرق المائية الصـــالحة للملاحة بطبيعتها والتي تفصل بين عدد من الدول أو تمر عبرها. وهي أهم قاعدة من قواعد هلسنكي بعد القاعدة الثامنة عشر مباشرة.
4) حماية الموارد والمنشآت المائية في أوقات النزاعات المسلحة.
5) إدارة الموارد المائية الدولية.
6) تنظيم انسياب مياه المجاري المائية الدولية.
7) العلاقـة بين الموارد المـائيـة الـدوليـة والموارد الطبيعيـة الأخرى والعناصر البيئية.
8) تلوث المياه في حوض صرفي دولي.
9) قانون موارد المياه الجوفية الدولية.
10) القواعد مكتملة تنطبق على المجاري المائية الدولية.

11)تعرض القانون الخاص للضرر العابر في المجاري المائية الدولية.

12)التلوث عبر وسيط الناتج عند استخدام مياه حوض صرفي دولي.

يتضح مما ذكر أعلاه أن قواعد هلسنكي قد تمت تكملتها من قبل رابطة القانون الدولي بالقواعد الاثنتي عشرة المشار إليها أعلاه.

إن قواعد هلسنكي لا تتمتع بأي صفة رسمية ولذلك قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1970 أن تطلب من لجنة القانون الدولي إعداد مسودة مجموعة من المواد تنظم الاستخدامات غير الملاحية للمجاري المائية الدولية. وبعد ثلاثة عشر تقريراً وجهود خمسة مقررين خاصين، رفعت اللجنة في عام 1991 أول مسودة تضم 32 مادة إلى الجمعية العامة لمناقشتها في لجنتها السادسة وللحصول على تعليقات الحكومة عليها. ولقد قامت لجنة القانون الدولي بعد ذلك بإجراء تعديل طفيف على المسودة الأولى خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الانتفاع المنصف وقاعدة عدم الأضرار والتسوية السلمية للمنازعات.

ولقد قررت الجمعية العامة بتاريخ 23 أيلول (ديسمبر) 1994 أن تدرج في جدول أعمالها تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها السادسة والأربعين. وبتاريخ 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 عرض على اللجنة السادسة مشروع قرار مقدم من رئيسها عنوانه " مشاريع المواد المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية " وينص، **ضمن موضوعات أخرى على الآتي:**

1) أن يؤخذ في الاعتبار وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف تنظم استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، وهي اتفاقيات ينبغي ألا تتأثر باعتماد قرار دولي جديد إلا إذا قررت الأطراف في تلك الاتفاقات غير ذلك.

2) دعوة الدول بأن تقدم في موعد لا يتجاوز 1 آب 1995 تعليقاتها وملاحظاتها الخطية على مشـــاريع المواد التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي.

3) تنعقد اللجنة السادسة في بداية دورتها الخمسين بوصفها فريقاً عاملاً لفترة ثلاثة أسابيع من 2 إلى 20 تشرين الأول 1995 لإعداد اتفاقية إطارية بشأن قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية على أساس مشاريع المواد التي اعتمدتها لجنة القانون الدولي في ضوء التعليقات الخطية الواردة من الدول فضلاً عن الآراء المعرب عنها في المناقشـــة التي تجري في الدورة التاســـعة والأربعين للجمعية العامة.

4) يدرج في جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة السادسة بنداً بعنوان اتفاقية بشـــأن قانون اســـتخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وبتاريخ 29 تشرين الثاني (نوفمبر) 1994 عرض مشروع القرار منقحاً بحيث أضـــيفت لديباجته فقرة أخيرة جديدة تنص على الأخذ في الاعتبار أنه على الرغم من وجود عدد من المعاهدات الثنائية والاتفاقيات الإقليمية فإن استخدام المجاري المائية الدولية ما زال يعتمد جزئياً على المبادئ العامة وقواعد القانون الدولي العرفي.

لقد تم تبني اتفاقية قانون اســـتخدام المجاري المائية الدولية للأغراض غير الملاحية في 1997/5/21 بناء على قرار من الأمم المتحدة يحمل الرقم 51م229. ولقد جاء تبني هذه الاتفاقية بعد نقاشات طويلة استمرت أكثر من العقدين من الزمن.

أهم بنود الاتفاقية

تضم الاتفاقية 37 مادة موزعة على سبعة أبواب على النحو التالي:

1. المقدمة
2. المبادئ العامة
3. التدابير المزمع اتخاذها
4. الحماية والصيانة والإدارة
5. الحالات الضارة وحالات الطوارئ
6. أحكام متنوعة
7. أحكام ختامية

وتحتوي الاتفاقية على ملحق يتعلق بإجراءات التحكيم في حالة تقدم وموافقة الدول طلبا لحل النزاع بينها عن طريق التحكيم.

تعتبر الأبواب الأربعة الأولى أهم ما تحويه هذه الاتفاقية فالمادة الثانية من الباب الأول تضع تعريفا للمجرى المائي على انه شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل كلا واحدا وتتدفق عادة صوب نقطة وصول مشتركة أما المجري المائي الدولي فهو الذي تقع أجزاؤه في دول مختلفة.

وتمثل المادة الخامسة (الباب الثاني) حجر الأساس في الاتفاقية والتي تنص على حق الأطراف "كل في إقليمه" بالانتفاع من المجرى المائي بطريقة منصفه ومعقولة. وتستخدم هذه الدول المجرى المائي وتنميته بغية الانتفاع به بصورة مثلى ومستدامة والحصول على فوائد منه مع مراعاة مصالح دول المجرى المائي الأخرى على نحو يتفق مع الحماية الكافية للمجرى المائي. وتنص المادة الخامسة في بندها الثاني على مشاركة دول المجرى المائي في استخدام المجرى المائي الدولي وتنميته وحمايته بطريقة منصفة ومعقولة ويشمل ذلك حق الانتفاع وواجب التعاون لحمايته وتنميته.

ومن النقاط الهامة الواردة في الاتفاقية المادة الســـابعة والتي تنص على الالتزام بعدم التســبب في أي ضـــرر ذي شـــأن. وتطلب هذه المادة من الدول اتخاذ كل الإجراءات المناســبة لمنع التســبب في أي ضـــرر ذي شـــان للدول الأخرى المشـــاركة في المجري المائي. ويلاحظ ان هذه المادة قد ركزت على منع التسبب حيث من الصعب وقف الضرر بعد وقوعه حيث يكون ذلك مكلفا ويأخذ وقتا كبيرا. والأجدر منع حدوثه. فمثلا إذا قامت أي دولة بعمل مشـــروع او اتخاذ عدد من الإجراءات من شأنها التسبب في الضرر على الدولة الأخرى المشاركة لها في المجرى المائي، فأن على تلك الدولة أن تشعر الدولة المتوقع تضـــررها بوقت كاف. وإذا شـــعرت الدولة المتضـــررة أن تنفيذ ذلك المشـــروع أو التدابير لا يتفق مع أحكام المادة 5 أو المادة 7 فلها الحق الطلب بالتشـــاور والمفاوضات للوصول إلى حل مرضي ومنصف للحالة.

وبحماية وصـــون وإدارة المجرى المائي الدولي ويحتوي على مواد تتعلق بحماية وصون النظام الايكولوجي ومنع وتقليل التلوث والتشاور بخصوص إدارة المجرى المائي.

وتركز الاتفاقية على ثلاثة مبادئ هي الاســتعمال المعقول والمنصـــف، منع أي ضـــرر ذي شـــأن، والإبلاغ المسـبق عن أي إجراء منوي اتخاذه. ومن ناحية أخرى، فتعتبر الاتفاقية إضـــافة ومشـــاركة نوعية لتقوية القانون الدولي في مجال المياه المشــتركة وخاصـــة في ظل مســتقبل الوضـــع المائي الحرج وخاصـــة في الدول التي تعاني من شـــحة المياه. لقد كان لتبني هذه الاتفاقية أثار كبيرة؛ فبعد أربعة أشـــهر من إقرارها، قامت محكمة العدل الدولية بالنظر في وحل الخلاف حول مشروع سد مياه جابتشكوفو-ناجى ماروس بين جمهورية التشـيك وجمهورية المجر. وقد كان لهذه الاتفاقية أيضـا أثرا على المفاوضـات

بين الدول الإفريقية الواقعة في جنوب القارة حيث تم تعديل البروتوكول بين هذه الدول فيما يتعلق بالمجاري المائية المشتركة.

تسوية النزاعات:

تعرض المادة 23 من الاتفاقية عشرة بنود تتعلق بتسوية النزاعات يمكن **إدراجها حسب ما وردت في الاتفاقية على النحو التالي:**

1. في حالة نشوء نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، وفي غياب اتفاق بينها ينطبق على النزاع، تسعى الأطراف المعنية إلى التوصل إلى تسوية للنزاع بالوسائل السلمية وفقا للأحكام التالية.
2. إذا لم تتمكن الأطراف المعنية من التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض بناء على طلب احد الأطراف. يجوز لها أن تشترك في طلب المساعي الحميدة أو الوساطة أو التوفيق من طرف ثالث. أو تستخدم حسب الاقتضاء. أي مؤسسات للمجرى المائي المشترك تكون الأطراف قد انشأتها أو تتفق على عرض النزاع على التحكيم أو على محكمة العدل الدولية.
3. رهنا بأعمال الفقرة 10، وإذا لم تتمكن الأطراف المعنية، بعد ستة أشهر من وقت طلب المفاوضات المشار إليها في الفقرة 2، من تسوية نزاعها عن طريق التفاوض أو أي وسيلة أخرى مشار إليها في تلك الفقرة. يعرض النزاع، بناء على طلب أي طرف في النزاع على لجنة محايدة لتقصي الحقائق وفقا للفقرات 4 إلى 9 ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك.
4. تنشأ لجنة لتقصي الحقائق، تتكون من عضو واحد يسميه كل طرف معني وعضو أخر. زيادة على ذلك لا يحمل جنسية أي طرف من الأطراف المعنية يختاره الأعضاء المعينون ويتولى رئاسة اللجنة.

5. إذا لم يتمكن الأعضـــاء الذين تســميهم الإطراف من الاتفاق على اختيار رئيس لخلال ثلاثة أشهر من طلب إنشاء اللجنة، جاز لأي طرف معني أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين رئيسـا لا يحمل جنسـية أي طرف من أطراف النزاع أو جنســـية أي دولة مشـــاطئة للمجرى المائي المعني. وإذا اخفق أي طرف من الأطراف في تسمية عضـو في غضـون ثلاثة أشـهر من الطلب الأولي عملا بالفقرة 3، جاز لأي طرف معني أخر أن يطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يعين شخصا لا يحمل جنسية أي طرف من أطراف النزاع او جنسية دول مشاطئة للمجرى المائي المعني. ويشكل الشخص المعين على النحو لجنة مكونة من عضو واحد.
6. تحدد اللجنة أجراءتها.
7. على الأطراف المعنيـة الالتزام بتزويـد اللجنـة بـالمعلومـات التي قد تطلبهـا. والســـماح للجنة بناء على طلبها بحرية الوصـــول إلى أراضـــي كل منها والتفتيش على أي مرفق أو منشـــآت أو معدات. أو أي معالم مشـــيدة أو طبيعية ذات صلة وذلك لأغراض تحرياتها.
8. تعتمد اللجنة تقريرها بأغلبية الأصـوات، ما لم تكن لجنة مكونة من عضـو واحد. وتقدم ذلك التقرير إلى الأطراف المعنية متضمنا النتائج التي توصلت إليها وأسـبابها والتوصـيات التي تراها مناسـبة للتوصـل إلى تسـوية منصـفة للنزاع، وتنظر فيه الأطراف المعنية بحسن نية.
9. تتحمل الأطراف المعنية بالتساوي نفقات اللجنة.
10. وعنـد التصـــــديق على هـذه الاتفـاقيـة، أو قبولهـا، أو الموافقـة عليهـا أو الانضـــمام إليها، أو في أي وقت لاحق. يجوز للطرف الذي ليس منظمة للتكامل الاقتصـــادي الإقليمي أن يعلن في صـــك خطي يقدم إلى الوديع، بأنه يعترف فيما يتعلق بأي نزاع لم يسـمو وفقا للفقرة 2، بما يلي

كإجراءات إجبارية من تلقاء نفســـها، **وبدون اتفاق خاص مع أي طرف يقبل الالتزام نفسه:**

أ. عرض النزاع على محكمة العدل الدولية

ب. التحكيم أمام محكمة تحكيم قائمة وعاملة، ما لم تتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك وفقا للإجراء المبين في مرفق هذه الاتفاقية.

موقف بعض الدول العربية من الاتفاقية:

ومن المعروف أن هذه الاتفاقية تهم معظم الدول العربية خاصــة تلك التي تنبع انهرها من دول مجاورة مثل مصـــر والســـودان وســـورية والعراق والأردن. ولقد صـــادقت على الاتفاقية ثمان دول عربية هي العراق وســوريا والأردن ولبنان وليبيا وقطر وتونس واليمن. وحيث أن العراق وهو بلد المجرى الأســـفل يرى أن ما تضمنته الاتفاقية من مبادئ هامة وأساسية يمكن أن يساعده في التوصل إلى اتفاق مع دول المجرى الأخرى في ضـــوء مبادئها، رغم أن هناك بعض الفقرات التي لا تلبي احتياجات العراق لكنها وبصـورة عامة إطار يصـلح التفاوض حوله واعتماد بنوده. وكذلك الحال مع سورية حيث صادقت على الاتفاقية، إلا تركيا لم تصادق على هذه الاتفاقية.

أما مصـــر وهي البلد العربي الأكبر الذي يســـتخدم مياه نهر النيل الذي تشـــاركه فيه العديد من دول إفريقيا وبالنظر لأنها وقعت منذ زمن بعيد اتفاقياته مع الســـودان ومع بعض الدول الإفريقية حول حصـــتها المائية في مياه النهر المذكور، فإنها ترى أن هذه الاتفاقية لا تحقق لها طموحاتها في مياه النهر وربما تأخذ من حصـــتها أكثر مما تعطيها ولذلك فهي لم تصــادق على هذه الاتفاقية ، وفي اســتعراض لأهم بنود اتفاقيات نهر النيل نجد أنها تعتمد مبدأ الحقوق المائية المكتسبة وتعتبره ركناً أساسيا في تحديد حصة مصر من مياه النهر في حين أن اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1997 لم تشـــر إلى الحقوق المكتســـبة ولم ترجح

استخداما سابقاً على استخدام لاحق ولذلك فان موقف مصر من اتفاقية الأمم المتحدة– فيما نرى – موقف معارض لها.

أما السودان فانه لم يحتج على الاتفاقية ولم يصادق عليها بدعوى ما ورد من شمول أية منظمة للتكامل الاقتصادي يكون طرفاً فيها دولة من دول المجرى وبالتالي يمكن أن تصبح تلك المنظمة كدول المجرى المائي الأخرى وهذا في الواقع هو تطوير لمفهوم دولة المجرى المائي، وهو بهذا التحفظ يمكن أن يكون محقا الأمر الذي يقتضي التحفظ على شمول مثل هذه المنظمات وبالإمكان المصادقة عليها مع إيراد هذا التحفظ إذا لم يكن بالإمكان تعديله.

أما باقي الدول العربية ممن لم يرد ذكرها فليست لها انهار مشتركة مع الدول المجاورة لها ولذلك فهي لم تبدي اهتماما واسعا بها وقد يكون لها مياه جوفية مشتركة مع جيرانها يمكن لها تنظيم علاقاتها فيما بينها من دون الالتزام ببنود هذه الاتفاقية ولذلك فهي لم تعارض الاتفاقية ولم تصادق عليها في نفس الوقت

أن الاتفاقية بإطارها العام تقنين لمبادئ القانون الدولي وأراء كبار الفقهاء التي تنظم استخدام مجاري المياه الدولية في الأغراض غير الملاحية. وان صدورها من الأمم المتحدة واعتمادها من قبل الدول الأعضاء فيها يسهل بلا شك ويخدم عملية توصل الدول المعنية إلى اتفاقات ثنائية أو جماعية فيما بينها، بخصوص المياه المشتركة فيها ويمكنها في نفس الوقت تعديل بعض بنودها أو الاتفاق على ما يتم الاتفاق بخصوصه فيما بينها مما لم يرد ذكره في هذه الاتفاقية

تمثل هذه الاتفاقية القاعدة الأساس للتفاهم حول حل مشاكل المياه العربية المشتركة مع دول الجوار بالرغم من أنها لا تمثل كل الطموحات ولكن ما لا يدرك كله لا يترك جله وإذ لا يمكن تجاهل المبادئ العامة العادلة والمنصفة التي جاءت بها الاتفاقية على الرغم من إهمالها كما أسلفنا أولوية الاستخدامات السابقة أو ما كان يسمى بالحقوق المكتسبة أو الحقوق التاريخية.

ولكن إذا حسنت النوايا واقترن قول الدول بالفعل الصادق أمكن حل مشاكل المياه العربية وبذلك ستكون المياه المشتركة عنصر خير وسلام لشعوب المنطقة جميعا بدلا من أن تكون عنصر نزاع وتخاصم.

قانون طبقات المياه الجوفية:

لقد اطلعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستون لعام 2009 على تقرير لجنة القانون الدولي حول أعمالها المتعلقة بقانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود ومشـــاريع المواد المتعلقة بالقانون. وقد قررت عرض مشـــروع القانون على الدول الأعضـــاء للاطلاع عليها دون الإخلال بمسألة اعتمادها أو اتخاذ أي إجراء مناسب بشأنها مستقبلا. ولهذا الغرض فان الجمعية العامة تشجع الدول المعيشية على اتخاذ الترتيبات اللازمة ثنائية كانت أو إقليمية لإدارة مياهها الجوفية العابرة للحدود بصـورة سـليمة مع مراعاة أحكام مشـــاريع المواد المذكورة. وتقرر الجمعية إدراج قانون طبقات المياه الجوفية العابرة للحدود من اجل دراســته في دورتها الســادســة والســتين أي في عام 2012.

يتكون مشــروع القانون من عشــرين مادة تندرج تحت أربعة أبواب تعتب المادة 3 والمادة 4 من أهم مواد مشروع القانون، حيث تفصلان مبدأ حق سيادة الدول على الجزء من طبقة المياه الجوفية الواقعة داخل إقليمها أما من ناحية الاستخدام فتعطيها الحق في الاستعمال بطريقة تنسجم مع توزيع الفوائد المتأتية منها توزيعا منصــفا ومعقولا على دول طبقة المياه الجوفية المعنية. وتطلب من الدول فرادى أو مجتمعة خطة شـاملة للانتفاع تأخذ بالحسـبان الحاجات الحالية والمستقبلية للدول المنتفعة. ولا يجوز استخدام طبقة مياه جوفية متجددة مشتركة استخداما يحول دون استمرار عملها على نحو فعال.

وتصـف المادة 5 العوامل ذات الصـلة بالانتفاع المنصـف والمعقول، أما المادة السـادسـة فإنها تدعو إلى الالتزام بعدم التسـبب في ضـرر دون شـأن أما

المواد من 7-9 فأنها تدعو إلى التعاون وتبادل المعلومات وإعداد الاتفاقات الثنائية والإقليمية.

ويركز الباب الثالث (المواد 10-15) على الحماية والصون والإدارة بما في ذلك حماية النظم الايكولوجية وصـــوتها ومناطق التغذية ومنع وحفظ ومكافحة التلوث. أما في موضـــوع النزاعات وتســـويتها فقد عالجته المادة 20 باللجوء إلى المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة. ولكن هذا الموضـــوع لم يتم معالجته بنفس الطريقة التي تم مناقشة القانون السابق.

محددات ومعوقات إدارة المياه المشتركة:

أ. لا يوجد قوانين وأعراف دولية واضحة لإدارة المياه المشتركة.

ب. لا يوجد مبادئ أســاســية لحل النزاعات المائية بين الدول ولا توجد آلية لتطبيق القواعد الدولية لتقسيم المياه.

ج. التغيير الســـنوي في حجم الموارد المائية المتدفق في المصـــادر المائية يجعل التقاسـم عليها أمرا في غاية الصـعوبة. فبعض الدول تصـر على كمية معينة بدلا من نسبة مئوية من المورد المائي المتاح لذلك العام.

د. إن معظم الاتفاقيات الدولية لا يتم توثيقها لدى الأمم المتحدة وبالتالي فان آلية تنفيذها تجد في الأحيان بعض المشـــاكل نتيجة إصـــرار أحد الأطراف على عدم تنفيذ بنودها.

هـ. عدم قبول العديد من الدول المتشـــاطئة مبدأ التعاون أو التفاوض لحل النزاعات المائية.

و. اعتبار المعلومات المائية ســرا وعدم التعاون في تبادل المعلومات المائية بين الدول.

ي. يلاحظ أن بعض الاتفـاقـات لا تضـــم جميع الأطراف المشـــتركـة في المصـــدر المائي وبالتالي فان الاتفاقيات لا تكون بالعادة فعالة. وقد يبرز أحيانا طرف جديد يعتب نفسه شريكا في المصدر المائي.

الفصل الثامن
مشكلة سد النهضة الاثيوبي

يبدو أن الستار قد أُسدل أخيرًا حول ملف سد النهضة بهزيمة كبيرة لمصر كما يشير مراقبون، بعد أن اعترفت مصر بسد النهضة كأمر واقع وذلك بعد الاتفاق على وثيقة "تقاسم مياه النيل" بين دول حوض النيل الثلاثة "مصر والسودان وإثيوبيا."

لا تضمن الوثيقة أي التزامات واضحة على الجانب الإثيوبي باستثناء تحذير مبهم من خطورة السد على حصة المياه المصرية والسودانية، في المقابل حصلت إثيوبيا بموجبها على اعترافٍ ضمنيٍ من مصر بشرعية السد، سيعقبه بالتأكيد اعتراف دولي..

وبرغم كون مصر تعتمد على نهر النيل في تغطية أكثر من 97% من احتياجاتها المائية، إلا إنه يبدو أن الحكومات المصرية المتعاقبة لم تتعامل مع ملف حوض النيل بالجدية والاهتمام الذي يستحقه، ومع وصول الرئيس المعزول محمد مرسي إلى قمة السلطة في مصر، حمل الإعلام المصري ملف سد النهضة إلى الواجهة كمادة للمزايدة السياسية ضد النظام، ثم لم يلبث الحديث حول سد النهضة وأزمة المياه أن تلاشى تمامًا وانخفض الاهتمام الإعلامي به في أعقاب الانقلاب العسكري في 3 يوليو الماضي، في هذا التقرير نرصد أهم الحقائق المرتبطة بنهر النيل ودول الحوض وأهم الاتفاقات المنظمة لتوزيع حصص المياه بينها، وحقيقة أزمة المياه المنتظرة في مصر:

1- ما المقصود بحوض النيل؟ وما هي أهم دول الحوض؟



حوض النيل هو مســـمى يطلق على عشـــر دول إفريقية يمر فيها نهر النيل بالإضــافة إلى دولة أريتريا كمراقب؛ سـواء تلك التي يجري مسـاره مخترقا أراضـيها، أو تلك التي يوجد على أراضـيها منابع نهر النيل، أو تلك التي يجري عبر أراضـــيها الأنهار المغذية لنهر النيل. ويغطي حوض النيل مســـاحة 3.4 مليون كم^2 من المنبع في بحيرة فيكتوريا وحتى المصب في البحر المتوسط.

ودول حوض النيل هي كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندى والكونغو الديمقراطية وأثيوبيا إضافة إلى شمال السودان وجنوب السودان، وأخيرًا مصر.

2- من أين ينبع النيل وما هي فروعه؟ وماذا يقصــد بدول المنبع ودول المصب؟



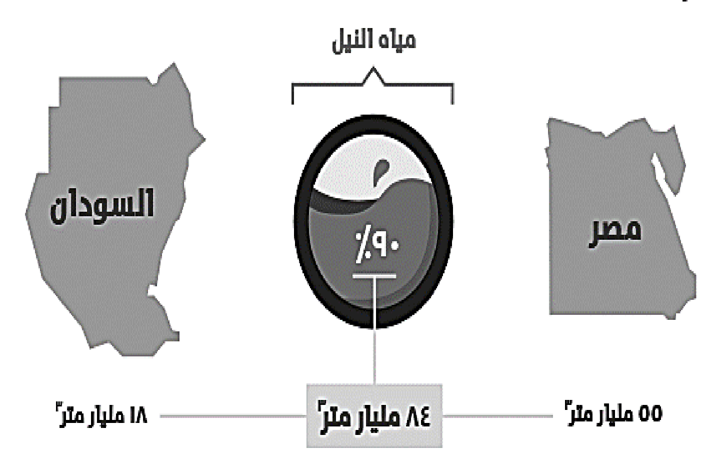
يمتد نهر النيل لمسافة 6650 من منابعه الاستوائية إلى مصباته في البحر المتوسط، مارًا وفروعه بإحدى عشر دولة كما سبق أن ذكرنا وهي مصر والسودان وجنوب السودان وتعرف بدول المصب، وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا ورواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية وأرتيريا وتعرف بدول المنبع.

وينبع نهر النيل من العديد من البحيرات الإفريقية أبرزها بحيرة فيكتوريا الاستوائية، بحيرة إدوارد الاستوائية، بحيرة ألبرت (موبوتو) وبحيرة تانا ثم يخترق النيل أراضي السودان حيث يلتقي النيل الأبيض بالأزرق فوق الخرطوم قبل أن يلتقي بهما نهر عطبرة (الذي ينبع من الهضبة الإثيوبية شمال بحيرة تانا بطول 800 كم قبل أن يلتقي بالنيل في شمال السودان) ثم يشق طريقه إلى أرض مصر.

جدير بالذكر أن النيل الأزرق يشكل 80–85% من مياه النيل الإجمالية، ولا يحصل هذا إلا أثناء مواسم الصيف بسبب الأمطار الموسمية على مرتفعات إثيوبيا، بينما لا يشكل في باقي أيام العام إلا نسبة قليلة، حيث تكون المياه قليلة.

جدير بالذكر أن مساهمة النيل الأزرق في مياه النيل تقدر تقريبا بضعف مساهمة النيل الأبيض ولكن تبقى هذه النسبة متغيرة، إذ تخضع للتغيرات في مواسم الأمطار على مدار العام، حيث يبقى جريان النيل الأبيض ثابتًا تقريبًا خلال الفصول الأربعة، وبذلك تصبح مساهمة النيل الأزرق 90% والنيل الأبيض 5% عند الذروة، في حين 70% للأول و30% للثاني في الحد الأدنى.

3- كيف تتوزع مياه النيل بين دول الحوض؟




دول المنبع لا تعتمد على نهر النيل بقدر اعتمادها على الأمطار الموسمية التى تقدر بـ ٢٠ مرة حجم مياة النيل

بموجب الاتفاقات الدولية الموقعة حول النيل (قبل عام 2007) فإن دول المصب –مصر والسودان– تستأثر بحوالي 90% من مياه النيل السنوية (84 مليار متر مكعب) بواقع 55 مليار متر مكعب لمصر تمثل 97% من إنتاجها المائي، و18 مليار متر مكعب للسودان تمثل 77% من إنتاجها المائي.

يبدو هذا التوزيع مجحفا لدول المنبع، لكن الحقيقة تكمن في أن دول المنبع لا تعتمد على نهر النيل في تأمين حاجاتها المائية لأغراض الزراعة وإنتاج الغذاء بقدر اعتمادها على الأمطار الموسمية التي تقدر بعشرين مرة حجم مياه النيل ويذهب معظمها هدرًا.

الأمر لا يمنع أن دول المنبع خاصـــــة أثيوبيا ثم كينيا وأوغندا قد بدأت تبدي تذمرًا كبيرًا تجاه استئثار مصـر والسـودان بنصـيب الأسـد من مياه النيل وطالبت أكثر من مرة باعتماد توزيع أكثر عدالة لحصص المياه وإجراء تعديلات على الاتفاقيات المرتبطة بحوض النيل.

4- حسنا، ما أهم هذه الاتفاقيات المرتبطة بحوض النيل؟

وقعت مصر عددًا من الاتفاقيات بحوض النيل، ربما يكون المشترك فيما بينهـا عـدم إقـامـة أي مشـــــروعـات على مجرى النهر أو فروعـه تقلِّـل من نسبة تدفُّق المياه إلى مصر، **وهذه الاتفاقيات حسب ترتيبها الزمني كما يلي:**

1. **عام 1891:** أبرمت بريطانيا باسم مصر والسودان اتفاقًا مع إيطاليا –التي كانت توقع باسم أريتريا– يقضى بالامتناع عن إقامة أية أعمال أو منشآت على نهر عطبرة يكون من شـأنها التأثير بدرجة محسـوسـة على مياه نهر النيل.
2. **عام 1902:** أبرمت بريطانيا نيابة عن مصـــر والســـودان اتفاقا مع إثيوبيا تتعهد بمقتضـــــاه بعدم القيام بأعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا قد تؤدي إلى التأثير في مياه النيل إلا بعد موافقة الحكومة البريطانية.
3. عـام**1925:** اتفاق بين إيطـاليـا وبريطـانيـا ويكفل اعتراف إيطـاليـا بـالحق المســبق لمصـــر والســـودان في مياه النيل الأزرق والأبيض وتعهدها بعدم إقامة أي إنشــــاءات من شــــأنها أن تؤثر تأثيرًا ملحوظا في المياه التي تصل إلى النهر الرئيسي.
4. **عــام1929:** أهـم الاتـفـاقـات الـمـرتـبـطـة بـحـوض الـنـيـل، هي اتفاقية أبرمتها الحكومة البريطانية –بصـفتها الاسـتعمارية– نيابة عن عدد من دول حوض النيل، أوغندا وكينيا وتنزانيا، تتضـــمن إقرار دول الحوض بحصة مصر المكتسبة من مياه النيل كما ينحصر حق الاعتراض

حال إنشاء هذه الدول لمشروعات على فروع النيل قد ترى مصر أنها تهدد أمنها المائي، كما تنص على تقديم جميع التسهيلات للحكومة المصرية لعمل الدراسات والبحوث المائية لنهر النيل في السودان ويمكنها إقامة أعمال هناك لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر بالاتفاق مع السلطات المحلية.

كما أبرمت مصر اتفاقا مع بريطانيا نيابة عن أوغندا بخصوص إنشاء سد على شلالات "أوين" لتوليد الطاقة ولرفع مستوى المياه في بحيرة فيكتوريا لكي تتمكن مصر من الاستفادة منها وقت التحاريق على أن تدفع النفقات اللازمة وتعويض الأضرار التي تصيب أوغندا من جراء ارتفاع منسوب المياه في البحيرة.

5. **1959**: وتعتبر استكمالا لاتفاقية عام 1929، وتمت عقب استقلال السودان عن مصر، وفيها تم توزيع حصص المياه بين البلدين والبالغة 84 مليار متر مكعب تخصص منها 55.5 مليار متر مكعب لمصر، و18.5 مليار متر مكعب للسودان، ولكن دول المنبع الثمانية رفضت الاتفاقية واعتبرتها غير عادلة.
6. **مبادرة** 1999م: يفترض أنها تمثل الآلية الحاليَّة التي تجمع كل دول الحوض تحت مظلة واحدة تقوم على مبدأين أساسيين؛ **هما**: تحقيق المنفعة للجميع، وعدم الضرر، إلا أنها آلية مؤقتة، ليست معاهدة أو اتفاقية، لذا فإنها لا تحمل قوة إلزامية أو قانونية.

5- ما هي اتفاقية عنتيبى؟ ولماذا رفضت مصر التوقيع عليها؟

في يوليو من عام 2009 اجتمع المجلس الوزاري السابع عشر لدول حوض النيل في الإسكندرية؛ حيث سعت دول المنبع إلى فرض إقامة "مفوضية" لحوض النيل، بغض النظر عن مشاركة دولتي المصب

(مصـر والسـودان)، عوضًـا عن الاتفاقيات القديمة لتوزيع المياه، ولما اشـتدَّت الخلافات بين دول الحوض قرَّر المؤتمر الاسـتمرار في المفاوضـات والتشـاور لمـدة 6 أشــهر قـادمـة، على أن يتم الانتهـاء من حسـم نقـاط الخلاف للوصــول إلى اتفاقية موحدة تجمع دول حوض النيل أو مبادرة دول حوض النيل.

يمكننا أن نعتبر مايو 2010 هو نقطة البداية الملموسـة لتفاقم أزمة دول حوض النيل، حيث قررت 6 من دول منـابع النهر هي إثيوبيا وأوغندا وكينيا وتنزانيا وروانـدا وبوروندي التوقيع في مدينـة "عنتيبي" الأوغندية على معاهدة جديدة لاقتسـام موارده تنتهي بموجبها لحصـص التاريخية لمصـر والسـودان وفقا لاتفـاقيـات 1929 و1959، ومنحـت القـاهرة والخرطوم مهلـة عـامـا واحـدا للانضــمام إلى المعاهدة، يذكر أن دولة جنوب الســودان قد أعلنت في مارس 2013 اعتزامها الانضمام إلى معاهدة عنتيبى.

رفضــت كل من القـاهرة والخرطوم الاتفـاقيـة واعتبرتهـا "مخـالفـة لكل الاتفاقيات الدولية"، وأعلنت أنها ســتخاطب الدول المانحة للتنبيه على عدم قانونية تمويل أي مشـروعات مائية، سـواء على مجري النيل أو منابعه وإقناعها بعدم تمويل مشـروع سـد الألفية "سـد النهضـة" الذي سـيتكلف نحو 4.8 مليار دولار أميركي حسب تصريحات المسئولين الإثيوبيين.

6- هل تفتعل دول حوض النيل أزمة مصر؟ ما حقيقة مطالب هذه الدول؟



ينبغي أن نؤكد أولا أن دولة إثيوبيا هي التي تتزعم حراك دول المنبع ضد مصـــــر، لا تبدو هذه الدول تعاني مشـــكلة كبيرة في توفير المياه للزراعة وإن أعلنت غير ذلك، فحجم المياه الذي توفره الأمطار الموســمية يتعدى حجم مياه النيل ســـنويا بمعدل 10 أضـــعاف أي 800 –900 مليار متر مكعب، تبقى المشـــاكل الرئيســـية التي تعاني منها هذه البلاد تتعلق بالبنى التحتية الزراعية كشـــق الترع والمصـــارف وتوفر التكنولوجيا إضـــافة إلى بطء معدلات التنمية بشكل عام.

ومع تقلص التواجد المصـري في إفريقيا، وغيابه تماما في أعقاب محاولة اغتيـال الرئيس المخلوع حســـني مبارك في أديس أبـابـا عـام 1995 بـدأت هذه الدول تلجأ إلى قوى إقليمية ودولية أخرى لمشـــاركتها طموحها نحو التنمية عبر إقامة مشـروعات اقتصـــادية كان أهمها اســتغلال التدفق المائي من أجل توليد الكهرباء عبر إقامة الســدود، لذا فإن الســدود الأربعة التي تشــرع إثيوبيا في تشييدها إضـافة إلى سد النهضـة لا تهدف بشكل مباشـر إلى تخزين المياه

بقدر ما تهدف إلى توليد الكهرباء لتغطية العجز أولا وتحقيق فائض لتصـــدير الكهرباء ثانيا.

7- ما حقيقة الدور الإسرائيلي في أزمة مياة النيل؟



لا توجد وثائق لترقى لدرجة التأكيد توشي بتورط إسرائيل بالتحريض ضد مصر في أزمة المياه، لكن النفوذ الإسرائيلي في دول حوض النيل صار حقيقة لا تقبل الجدال، وهو ما أكده البروفيسور (شلومو أهرونسون) أستاذ العلوم السياسية بجامعة تل أبيب في بحث له عن تصنيف علاقات إسرائيل بالدول الإفريقية والذي جاءت فيه دول إريتريا، إثيوبيا، أوغندا، الكونغو برازافيل، رواندا، بوروندى وكينيا ضمن المستوى الأول في التصنيف بما يعني أن إسرائيل تركز جهودها فعليا على دول حوض النيل.

على سبيل المثال، تعد أريتريا أكبر قاعدة للوجود العسكري الإسرائيلي في إفريقيا، تنطق بذلك حقائق ومعطيات حجم الوجود العسكري. فلقد كشفت وثيقة صادرة عن إدارة التعاون الدولي بوزارة الدفاع الإسرائيلية في شهر أغسطس عام 1997 حول الوجود العسكري.

تناولت الأرقام التالية: وجود ما بين (500–700) مستشار عسكري من مختلف صنوف الأسلحة لا يتولون تدريب القوات الإريترية وحسب، وإنما قيادة بعض الوحدات المهمة مثل بعض القطع البحرية وتشمل المنظومات الإلكترونية، ووسائل الدفاع الجوي والبحري، ومحطات الرادار.

كما تمد إسرائيل إريتريا بمنظومات قتالية متطورة مثل الطائرات، وقطع البحرية كالزوارق الحاملة للصواريخ (سفر) و(دابورا) وصواريخ مضادة للأهداف البحرية من طراز (جريانيل) وصواريخ مضادة للدروع، ويؤكد التقرير أن إريتريا ستكون حتى عام 2000 قادرة على امتلاك قوة عسكرية فاعلة ومؤثرة وقادرة على منازلة الخصوم.

الأمر لا يقتصر على إريتريا، فقد سبق للصحف الإسرائيلية أن نشرت تفاصيل عن مهمة تطوير القوات المسلحة الإثيوبية أشرفت عليه إسرائيل بداية من عام 1995، حيث عملت على تنفيذ برنامج خماسي –أي خمسة أعوام–

يتعين إعادة هيكلة وتنظيم وتسليح الجيش الأثيوبي ليكون قادراً على مواجهة أية تحديات من داخل القارة الأمر الذى قد يؤشــــر ربما أن إثيوبيا كانت تخطط لاتخاذ خطوات بشأن ملف المياه منذ عقدين من الزمان.

وطبقاً لتلك المصـادر فإن إسرائيل بدأت ومنذ عام 1996، تضـخ كميات كبيرة من الأسـلحة إلى أثيوبيا شـملت طائرات نقل واسـتطلاع من نوع "عرابا" المنتجة في إسـرائيل، كما شـملت دبابات من طراز (ميركافا) السـوفيتية والتي جرى تحسـينها وكانت إسرائيل قد اسـتولت عليها أثناء حرب 67، إضـافة إلى منظومات رادار وصــواريخ بحرية، ومنظومات صــواريخ "باراك" و"جبريائيل" وصواريخ ومدافع مضادة للطائرات.

بالنسـبة لأوغندا هناك عدد كبير من المسـتشـارين الإسـرائيليين في مجال القوة الجويـة والدفاع الجوي والقوات البريـة والقوات الخـاصـــة والدروع وتتراوح أعدادهم ما بين (250–300) ضـابط، كما تحتفظ إسرائيل بعلاقات مع الكونغو برازافيل ومع رواندا وبوروندي، وكانت تقارير قد أعدتها عضـوة الكنيسـت "بغما حزان" عن حركة "ميرتس" قد أماط اللثام عن تدفق الأسـلحة الإسـرائ يلية إلى كل من بوروندى، ورواندا، والكونغو برازافيل، وعرضـــت " حزان " صــوراً من الأسـلحة الإسـرائيلية المسـتخدمة في سـاحة الحروب الأهلية ودور المسـتشـارين الإسرائيليين المتواجدين هناك في إذكاء هذه الحروب.

فيما يخص النفوذ الاقتصـــادي والتجاري فحدث ولا حرج، يمكنك مطالعة المزيد في هذا الباب من هنا.

8- قبل أن نشـرع في الحديث عن سـد النهضـة ذاته، دعنا نعود في جولة حول أهم المحطات في علاقة مصر بأثيوبيا

.



عبد الناصر

- كان مشروع عبد الناصر الأيدولوجى يقتضى اهتماما كبيرا بإفريقيا.

- سرعان ما نشبت الخلافات بين البلدين على خلفية قيام مصر ببناء السد العالى دون أن تستشير دول المنبع، وهو ما عارضته إثيوبيا



السادات

- مشروع لتحويل جزء من مياه النيل لرى 35 ألف فدان فى سيناء ليشعل العلاقات بين مصر وأثيوبيا

- وجه الرئيس السادات خطاباً حاداً إلى إثيوبيا مهددا باستخدام القوة العسكرية



مبارك

- ساد قدر من التفهم العلاقات بين البلدين

- عام 1995 حدثت قطيعة تامة فى العلاقات محاولة الاغتيال التى تعرض لها الرئيس السابق مبارك بأديس أبابا

2011 وما بعدها

- استغلت إثيوبيا حالت القطيعة فى علاقتها مع مصر فى تعزيز نفوذها فى دول حوض النيل وصناعة علاقات إقليمية

- استفادت من التوتر السياسى بعد الثورة فى الشروع فى بناء عدة سدود أبرزها سد النهضة

(1) **في عهد الرئيس عبد الناصر:** كان مشروع عبد الناصر الأيدولوجيا يقتضي اهتماما كبيرا بإفريقيا وتحررها من الاستعمار، لذا يبدو أن ناصر كانت تجمعه علاقات صداقة بكثير من الزعماء الأفارقة ومنهم الإمبراطور "هيلا سيلاسي" بما تلاشى معه استخدام قضية مياه النيل كورقة ضغط سياسي على مصر، بيد أن هذا الوفاق لم يستمر طويلاً، فسرعان ما نشبت الخلافات بين البلدين على خلفية قيام مصر ببناء السد العالي دون أن تستشير دول المنبع، وهو ما عارضته إثيوبيا.

(2) **في عهد الرئيس السادات:** جاء إعلان الرئيس السادات عن مشروع لتحويل جزء من مياه النيل لري 35 ألف فدان في سيناء ليشعل العلاقات بين مصر وأثيوبيا في عهد الامبراطور "منجستو هيلا ماريام" خليفة "هيلا سيلاسى" الذى تقدم بشكوى إلى منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك الوقت تتهم فيها مصر بإساءة استخدام مياه النيل، واحتدم الخلاف إلى حد تهديد الرئيس الإثيوبي «منجستو» مصر بتحويل مجرى نهر النيل، فيما وجه الرئيس السادات خطاباً حاداً إلى إثيوبيا مهددا باستخدام القوة العسكرية.

(3) في عهد الرئيس المخلوع مبارك: في البداية ساد قدر من التفهم والعلاقات بين البلدين وجها تكوين تجمع (الأندوجو)، الذى نشأ عام 1983، وهو يعنى (الإخاء) باللغة السواحلية، وذلك كإطار إقليمى للتشاور والتنسيق بين دول حوض النيل، رغم أن إثيوبيا لم تنضم إليه إلا بصفة مراقب مع كينيا.

توترت علاقات خطط نظام "منجستو" لإقامة مشروع كبير في منطقة "تانا بيليز"، لمضاعفة الإنتاج الكهربائي الإثيوبي، وهو مشروع بدأت مرحلته الأولى عام 1988، وبلغت ميزانيته 300 مليون دولار أمريكى، وكان من

المقرر أن يتم من خلاله إقامة خمسة سدود لتوفير المياه لحوالي 200 ألف مزارع في إثيوبيا. فعارضت مصر وتصدت لمحاولة حصول إثيوبيا على قرض من بنك التنمية الأفريقي، مما زاد من توتر العلاقات بين الطرفين.

مع قدوم عام 1995 حدثت قطيعة تامة في العلاقات بعد محاولة الاغتيال التي تعرض لها الرئيس السابق مبارك بأديس أبابا إبان زيارته لحضور مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية المنعقد هناك، بعد تصاعد لهجة التصريحات الرسمية والإعلامية العدائية المتبادلة بين البلدين، واستمرت هذه القطيعة حتى قيام ثورة يناير.

(4) **2011وما بعدها:** استغلت إثيوبيا حالة القطيعة في علاقتها مع مصر في تعزيز نفوذها في دول حوض النيل وصناعة علاقات إقليمية، كما استفادت من حالة التوتر السياسي في مصر بعد الثورة وتطاحن الفرقاء السياسيين في الشروع في بناء عدة سدود أبرزها سد النهضة الذى طورت تصميمه القديم "يبلغ ارتفاعه 8 أمتار وطوله 900 متر، وذو امكانيات تحدد بـ 11 مليار متر مكعب من المياه"، إلى التصميم الحالي الذى سنتحدث عنه لاحقا، بل وإنهاء حوالى 25% من إجمالي العمل فيه تقريبا.

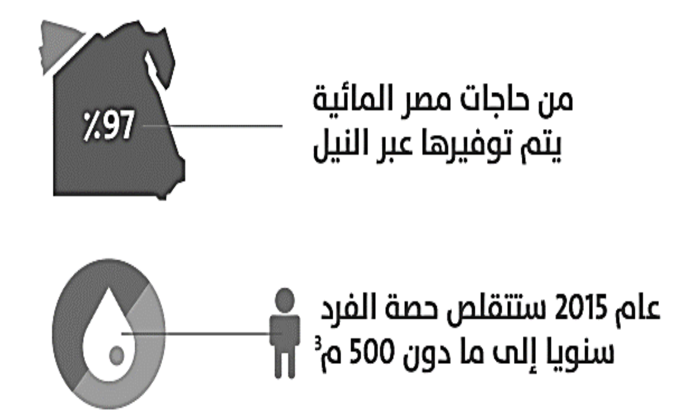
9- إلى أي مدى تمثل مياي النيل أزمة حيوية بالنسبة لمصر؟

موارد المياه واستخراجها في مصر (م3/عام)

نهر النيل	56,8
الترسيب	1,8
استخراج المياه الجوفية	1
تحلية مياه البحر	0,1
الإجمالي	**59,7**

تدوير موارد المياه وإعادة استخدامها

استخراج مياه جوفية ذات خزانات متجددة	2,3
إعادة استخدام مياه الصرف	2,9
إعادة استخدام مياه الصرف الزراعي	7,5
الإجمالي	**12,7**



طبقا لخارطة توزيع مصادر المياه في مصر، فإن أكثر من 97% من احتياجات مصر المائية يتم تمويلها عبر نهر النيل بينما تغيب التكنولوجيا والموارد اللازمة للمصادر الأخرى كالتحلية، ومع التزايد الكبير في عدد السكان في مصر فإن حصة الفرد قد تتقلص إلى ما دون 500 متر مكعب سنويا بحلول عام 2015 أي أقل من نصف المعدل العالمي هذا قطعا بافتراض نجاح مصر في الحفاظ على حصتها من مياه النيل.

ترتبط الزيادة السكانية بأهمية توزيع رقعة السماحة الزراعية، ووفقا للتقديرات فإن كل 200 ألف فدان تحتاج إلى مليار متر مكعب سنويا في الأماكن الصالحة للزراعة، أما في المناطق الصحراوية كسيناء فالنسبة قد تتضاعف عدة مرات.

10- ما أهم الحقائق المتعلقة بسد النهضة؟



- ارتفاعه 145 م
- طوله 1800 م
- تكلفة إنشاؤه 5 مليار دولار
- سعته التخزينية 74 مليار $م^3$
- يولد كهرباء 6000-7000 ميجاوات

هو أكبر السـدود في قارة إفريقيا ويعرف باسـم سـد الألفية العظيم، حيث يبلغ ارتفاعه 145 متر وطوله حوالي 1800 متر وتقدر تكلفة إنشائه بحوالى 5 مليارات دولار، أغلبها تمويل حكومي واستثمارات لشركات أجنبية حيث لم تسمح الحكومة الإثيوبية بمشاركة جهات حكومية أجنبية في المشروع.

يقطع السـد مجرى النيل الأزرق –أكبر فروع النيل كما سـبق– قرب الحدود مع السودان في ولاية بنيشنقول قماز الإثيوبية وتبلغ سعته التخزينية 74 مليار متر مكعب، أي حوالي مرة ونصـف من إجمالي سـعة النيل الأزرق من المياه سنويا.

تقدر القدرة المبدئية للسـد على توليد الكهرباء بحوالى 6000–7000 ميجاوات، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف الطاقة الكهربائية المولدة من محطة سد أسوان الكهرومائية.

وجب الانتباه أيضًا إلى أن سد النهضـة هذا ليس آخر المطاف فالخطة الإثيوبية قد تعمد إلى إضـافة ثلاثة سـدود أخرى هى "كارادوبي" و"بيكو أبو" و"منذايا" بسعات تخزينية تصل إلى 200 مليار متر مكعب.

11- كيف يمكن أن يشكل السد خطرا على مصر؟

يمثل السد خطرا على مصر من عدة أوجه وليس وجها واحدا.

أولها يتعلق بالفترة اللازمة لملء خزان السد "74 مليار متر مكعب" حتى يمكن للسد العمل بكامل طاقته، وبالطبع تريد إثيوبيا تقليص هذه الفترة لأقصى درجة ممكنة، فبافتراض كون هذه الفترة 5 سـنوات مثلا، فهذا يعنى اسـتهلاك السد لـ 15 مليار متر مكعب من الماء سنويا على مدار 5 سنوات تخصم من مصـر والسودان بنسبة حصـتيهما "3 إلى 1" بما يعنى تناقص حصـة مصـر السـنوية بحوالي 12 مليار متر مكعب على الأقل لتصـل إلى "40–43 مليار متر مكعب سنويا" وهو ما قد يمثل كارثة بالنسبة لمصـر التي تصـنف كإحدى

الدول الفقيرة مائيا حيث حصــة الفرد أقل من 650 متر مكعب من الماء سـنويا أي أقل من ثلثي المعدل العالمي "1000 متر مكعب للفرد"، كما أنه في مقابل كل مليار متر مكعب تناقص من حصـــة مصـــر المائية فإنه من المتوقع أن تخسر مصر 200 ألف فدان زراعي.

الخطر الثاني المؤكد أن نقص مخزون المياه خلف السـد العالي سـيؤثر سـلبا على الطاقة الكهربائية المتولدة منه بما يتراوح بين 20 و40%، بحسـب خبراء في مجال المياه مما سيعمق من أزمة الكهرباء التي تعيشها مصر.

الخطر المحتمل يتمثل في استخدام جزء من هذه المياه للزراعة بما يعني أن حصـــة من مياه الخزان ســيتم تفريغها لأغراض زراعية بما يعني الحاجة لإعادة ملئها وســاعتها لن تكون الأزمة متعلقة بفترة ملء الخزان فقط ولكن بتناقص دائم في حصة مصر السنوية في مياه النيل.

الخطر الأكبر يكمن في الاستهداف العسكري للسد لأي سبب أو توظيفه لأغراض عســكرية أو حتى وجود احتمالية لانهيـاره بســبب أي أخطـاء في التصـــميم أو لطبيعة المنطقة التي أقيم فيها كما يزعم بعض الخبراء مما يؤدي إلى انهيار خزاناته لتدفق مفاجئ للمياه الأمر الذي ينذر بفيضـانات هائلة وغرق لمساحات شاسعة في السودان ومصر وإلحاق أضرار بالغة بالسد الحالي قد تصل إلى تدميره كاملا في حالات معينة.

12- ما هي خيارات مصر للتعامل مع الأزمة؟

خيارات مصر للتعامل مع الأزمة

1- التفاوض وإقناع إثيوبيا في الوقت الراهن، بضرورة وجود بدائل علمية وفنية للسد

2- الوساطة من خلال اللجوء دول إفريقية كالسودان، وقوى غربية كروسيا

3- التصعيد الدولي عبر طلب الوساطة من دول مؤثرة، أو رفع القضية في المحافل الدولية كمجلس الأمن وهو أمر قد ينذر بتفاقم المشكلة

تلتزم السودان موقفا حياديا تجاه الأزمة رغم ما تمثله من خطر عليها، وأعلنت تمسكها بعلاقتها مع كل من القاهرة وأديس أبابا، الأمر الذي يثير الغضب المصري.

طبقا لشحاتة مغاوري أستاذ الموارد المائية الدولي والخبير المصري في حواره مع وكالة الأناضول فإن مصر مستمرة في التفاوض –ربما يتم رفعه إلى مستوى الوزراء أو ربما أكثر من ذلك– وإقناع إثيوبيا في الوقت الراهن، بضرورة وجود بدائل علمية وفنية للسد، من خلال العودة للمواصفات الأولية (11 مليار متر مكعب من المياه بدلاً من 74 مليار مكعب حاليا)، أو إنشاء

مجموعة من السدود الصغيرة التي يمكن أن تولد طاقة كهربائية تعادل ما يمكن توليده من سد النهضة.

الخيار الثاني سيكون الوساطة من خلال اللجوء لدول إفريقية مثل السودان، وقوى غربية مثل روسيا التي يمكن أن تتدخل هي الأخرى في التوصل إلى اتفاق مقبول بين الطرفين، وتجاوز النقاط الخلافية، أو ربما يتم اللجوء لوساطات خليجية حيث تملك كل من السعودية والإمارات استثمارات ضخمة في أثيوبيا.

الخيار الثالث وهو اللجوء إلى التصعيد الدولي عبر طلب الوساطة من دول مؤثرة، أو رفع القضية في المحافل الدولية كمجلس الأمن وهو أمر قد ينذر بتفاقم المشكلة.

13- وأخيرا، ماذا عن احتمالية الخيار العسكري في حال فشلت الخيارات السابقة؟

رغم استبعاد أي خيار عسكري إلا أن هذا لم يمنع "ستراتفور" من دراسة الخيارات المحتملة حال رغبة مصر في إيقاف مشروع السد عبر حل عسكري بغض النظر عن التبعات المحتملة للجوء لمثل هذا الخيار.

ووفقا لستراتفور أفضل طريقة أمام مصر لضرب سد قائم هو استخدام القنابل التي يتأخر عملها ونشرها من ارتفاعات منخفضة تماماً، أو الأفضل من هذا استخدام ذخائر الهجوم المباشر المشتركة التي يتأخر تشغيلها أيضا من ارتفاع متوسط، وتكمن الصعوبة، كما يوضح التقرير، في أن هذه القنابل يجب أن يتم وضعها في قاعدة السد تحديداً تحت المياه، حيث يكون التأثير الناتج ضخمًا وموجة الضغط كبيرة جداً، ويفضل نشر أكثر من قنبلة بنفس الطريقة، حتى تكون القوة كافية لخرق السد.

لتجنب الإزعاج من ضـــرب ســـد قائم وخلق حالة من الفيضـــان الهائل في المصـب في السـودان، وربما مصـر، من المرجح أن تفضـل القاهرة ضـرب السد أثناء إنشائه في مرحلة متقدمة أو ربما بعد إنشائه خلال الفترة الأولى وقبل امتلاء خزانه بالمياه للحد الذي يضـر مصـر وفى هذه الحالة سـتكون السـودان أكبر المتضـــررين وســيتوقف حجم الضـــرر على مدى امتلاء خزانات الســد بالمياه.

يشـــير التقرير إلى أن المســـافة تمثل عقبة هائلة في طريق أي خيار عسكري مصري، لأن إثيوبيا بعيدة جداً عن مصـر، وبما أن مصـر لم تستثمر في أى نوع من القدرة على التزود بالوقود الجوي، فإن الأمر أكثر صـــعوبة، والعزاء الوحيد لمصـــر هو أن الســد قريب جدًا من الحدود الســودانية، إلا أن انطلاق الطائرات المصـــرية من الســـودان ســـيكون أمرًا معقدًا من الناحية السياسية، وسيكون له عواقب دولية للسودان ومصر، كما أن قرب السودان من إثيوبيا سيجعلها معرضة لانتقام عسكري مباشر.

ثمــة خيــار آخر تحــدث عنــه تقرير ســـتراتفور، وهو إدخــال قوات من العمليات الخاصـــة المصـــرية إلى الســـودان، ومن هناك يمكن أن تتحرك القوات عبر الحدود، وإما أن تعطل بناء الســـد أو تحاول تخريب البنية تحت ستار من المسلحين. وهذا الخيار ربما سيسمح للخرطوم بأن تقول بواقعية أنه لا فكرة لديها عن المسـلحين هناك، ولكن العمليات العسـكرية للقوات الخاصــة سيؤدى فقط لتأجيل المشروع وليس إنهاءه.

الفصل التاسع

حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية

الشبكة العربية العالمية – إن قضية المياه قضية حياتية جوهرية، فتوفرها يعنى الحياة، فيما نقصها أو إساءة استخدامها يعني الفقر والفناء، ولذلك تشغل المياه بال السياسيين قبل الاقتصاديين في كيفية تنميتها والتحكم فيها.

وتكتسب قضايا المياه في الوطن العربي أهميتها وخطورتها من تعدد الأبعاد المتعلقة بها فهي تشتمل على أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، مما جعل المياه يحتل الصدارة ــ وإن كان غير معلن ــ في استراتيجيات الدول الكبرى كهدف رئيس يجب امتلاكه والسيطرة عليه أو التحكم فيه ويبدو ذلك جليا في مؤامرات وخطط الكيان الصهيوني المتعلقة بالمياه فمنذ القدم وقبل احتلال فلسطين كانت هناك تحركات ومؤامرات صهيونية خاصة بالمياه، مما يؤكد أهمية عنصر المياه في تحقيق الأمان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في أي دولة.

ومما يجعل قضية المياه العربية أكثر خطورة أن أغلب الأقطار العربية لا تملك السيطرة الكاملة على منابع مياهها، فأثيوبيا وتركيا وغينيا وإيران والسنغال وكينيا وأوغندا وربما زائير أيضاً هي بلدان تتحكم بحوالي 60% من منابع الموارد المائية للوطن العربي كما أن بعض الدول تتبنى اقتراحاً خطيراً للغاية يتمثل في محاولات إقناع المجتمع الدولي بتطبيق اقتراح تسعير المياه، وبالتالي بيع المياه الدولية. ويقع على رأس هذه الدول تركيا والكيان الصهيوني.

1- المياه في العالم ... لمحات موجزة

تمثل البحار 75% من مساحة الكرة الأرضية فيما تشغل اليابسة بالطبع 25% وتشير التقديرات والإحصائيات إلى أن مياه البحر المالحة تشكل 94 في المائة من المياه في العالم، بينما المياه العذبة 6 في المائة وتمثل الأنهار الجليدية 27 في المائة من المياه العذبة و72 في المائة مياه جوفية، ويتبقى أقل من واحد في المائة من المياه العذبة في الغلاف الجوي أو المجاري المائية أو البحيرات في أي وقت من الأوقات.

وتتجدد الإمدادات من المياه العذبة باستمرار بفضل الأمطار والجليد، ويقدر مجموع جريان المياه من القارات بنحو 41000 كم مكعب في السنة ويعود الى البحر 27000 كم مكعب على شكل تدفقات سيول و5000 كيلو متر مكعب من الأماكن غير المأهولة، ويتبقى من هذه الدورة نحو 9000 كم مكعب من المياه على نطاق العالم ليستغلها الإنسان.

ويختلف الطلب على المياه بصورة ملحوظة من بلد لآخر تبعا لعدد السكان ومستوياتهم وأنماط التنمية الاجتماعية الاقتصادية السائدة فهناك اختلافات ملموسة بين البلدان المتقدمة والنامية في طلبها على المياه فمثلا يزيد متوسط استهلاك الفرد من المياه المستخدمة في المنازل في الولايات المتحدة بما لا يقل عن 70 مرة عن مستوى استهلاك الفرد في غانا كما زاد استهلاك المياه بصورة حادة في العالم من 1360 كم مكعبا في عام 1950 الى 4130 كيلو مترا مكعبا في عام 1990.

وتعد الزراعة النشاط الأول الذي يستهلك إمدادات كبيرة من المياه، فمن مجموع المياه المستهلكة على مستوى العالم يعد متوسط السحب المائي لأغراض الزراعة بنحو 69 في المائة ولأغراض الصناعة 23 في المائة وللأغراض المنزلية 8 في المائة.

مشكلات مائية عالمية:

يواجه العالم مشـــكلات عديدة تتعلق بالمياه خاصـــة في ظل الثورات الصناعية والتقدم التكنولوجي فمعظم البلدان التي أخذت بالتصنيع تعاني مشكلة تلوث أنهارها بالنفايات العضوية والصناعية بمعدلات مضطردة، وكثيرا ما تغفل عمليات إزالة التلوث مما يؤثر عالميا، فقد حظيت عملية التصـــنيع على أولوية عليا أكثر من إزالة التلوث. وكان من عواقب هذا الوضـــع أن تدهورت موارد المياه، وأصبحت المشكلات البيئية أخطر المشكلات والتي تواجه بعض الأقاليم (مثل إقليم شـرقي آسـيا) كما تضـررت موارد الأحياء المائية (لا سـيما مصـايد الأسماك).

ويرى بعض المحللين أن مشـكلة المياه اصـبحت مشـكلة عالمية فسـكان العالم من المتوقع أن يزدادوا خلال الثلاثين سنة المقبلة بمقدار 2.6 مليار نسمة بينما قد لا تزيد موارد المياه وإن زادت فهي ليسـت بنسـبة زيادة عدد السكان بل بنســبة أقل، ففي حين تســتحوذ أمريكا الجنوبية على 26% من موارد المياه العالمية ولا يزيد تعداد سـكانها على 6% من إجمالي سـكان العالم، وتسـتحوذ أمريكا الشـمالية والوسـطى على 5% من مياه العالم، مقابل 8% من سـكانه، وأستراليا على 1% من مياه العالم، مقابل أقل من 1% من سكانه، فإن نصـيب آسيا من مياه العالم لا يتجاوز 36% بينما يعيش فيها 60% من سكان العالم، وأفريقيا 11% من المياه مقابل 13% من الســكان، أما أوروبا ففيها 8 % من مياه العالم و13% من سكانه.

وبين آســيا وإفريقيا، تتصـــدّر المنطقة العربية المناطق الأكثر معاناة في القارتين والعالم، من نقص المياه واحتمالاته، وبالتالي الأكثر تعرضـــاً للحروب والصـراعات الدموية بسـببها، وقد ثبت في الدراسـات والإحصـاءات المائية والتنموية في عام 1995 أن هناك 44 دولة في العالم يقل نصـيب الفرد

فيها عن المعدل الطبيعي لاستهلاكه "1700م3 سنوياً" وإن أكثر من نصف هذه الدول يقع في "الشرق الأوسط" وإفريقيا.

المياه ... ثروة مشتركة:

يتسم التوزيع الجغرافي لموارد المياه العذبة في العالم بكونه مشتركا في كثير من الأحيان بين دولتين، أو ثلاثة بلدان، وهناك أحواض لا تقل عن 23 حوضا تشترك فيها من 4 الى 12 دولة. وتقع نسبة 75 في المائة أو أكثر من إجمالي مساحة 50 بلدا داخل احواض الأنهار الدولية فيما يعيش بين 35 و40 في المائة من سكان العالم في تلك الأحواض.

ويجري الاستخدام المشترك لمجاري المياه الدولية على أساس التعاون بين دول حوض النهر، فقد أبرمت معاهدات، وأنشأت منظمات دولية لتنظيم استخدام بعض المجاري المائية المشتركة.

وقد عالجت المعاهدات على مدار السنين قضايا من بينها تخصيص الحصص المائية وتنظيم الملاحة وصيد الأسماك، وبناء المنشآت العامة مثل السدود، وما الى ذلك. وتم مؤخرا تعديل بعض المعاهدات – ولا سيما منذ مطلع السبعينات – لتعكس القلق المتزايد بشأن تلوث موارد المياه المشتركة مثل الاتفاقيتين المتعلقتين بنوعية مياه البحيرات الكبرى المبرمتين في عامي 1972 و1978 واللتين تتناولان التلوث من المصادر التقليدية مثل تصريف مجاري المدن الذي يؤدي الى التدهور الشديد في الأراضي المنخفضة في منطقة البحيرات الكبرى والملوثات السامة على التوالي.

2- الثروة المائية العربية ... موارد وإمكانيات

تصل مساحة الوطن العربي الى 1.4 مليار هكتار، وهي تشكل عشرة في المائة من مســـاحة العالم، وتقدر حجم الموارد المائية العربية المتاحة في الوطن العربي بحوالي 295 مليار متر مكعب سنوياً، لا يُستغل منها سوى 193 مليار متر مكعب، أي نحو 75 في المائة من الموارد المائية، يذهب 87 في المائة منها الى قطاع الزراعة في الوطن العربي، في حين يســتحوذ القطاع المنزلي والصناعة على النسبة الباقية من إجمالي الموارد المتاحة.

وبلغ نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه عام 1960 حوالي 3430 م3 تناقص عام 1990 إلى 1430 م3 ويصـــل حاليا إلى 890 متراً مكعباً ويتوقع أن يصل عام 2025 إلى 667 م3.

وتتفاوت الدول العربية في نصـيبها من مياه الأنهار، حيث تحصـل دول المشـرق العربي على 40.9% من إجمالي الموارد المائية العربية، مقابل 23% لـدول المغرب العربي، و31% للدول العربية في حوض النيـل، و4.6% من الجزيرة العربية وتشـــاطر 85% من هذه الدول، دولاً أخرى من المياه المتاحة، حيث تتسـبب السـياسـة في إفشـال التقاسـم العادل للمياه، إذا ما تمكنت الدول الأقوى من التحكم في منسوب مياه الأنهار، والمياه الجوفية أيضاً.

موارد المياه العربية:

يمكن حصر مصادر المياه في العالم العربي في مصدرين أساسيين هما المصــــادر التقليدية التي تتمثل في مياه الأمطار والأنهار والســيول، والمياه الجوفية والمصـــادر غير التقليدية (الاصــطناعية) التي تتمثل في مياه التحلية والصرف الصحي والصرف الزراعي والصرف الصناعي.

وتحوز دول العـالم العربي كثير من الميـاه الجوفيـة المخزنـة في قـاع الأرض وتتحول إلى آبـار وينـابيع. ويقـدر مخزونهـا بنحـو 7734 مليـار متر مكعب، يتجدد منها سـنويا 42 مليارا ويتاح للاسـتعمال 35 مليار متر مكعب، وبنسـبة 48% مع العلم أن 80% من مجموع العالم العربي عبارة عن صـحراء قاحلة جافة. وعلى هذا الأسـاس فإن المياه الجوفية في المنطقة العربية لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا لأنها قابلة للنفاد والنضوب.

ويمكن إلقاء الضوء على نوعي موارد المياه كالتالي:

أ- المصادر التقليدية للمياه:

تعد الأمطار المورد الأول في الوطن العربي، لكن هذه الأمطار تتسـم بالقلة أحيانا وسـوء التوزيع والتغير المناخي وتعاقب سـنوات الجفاف أحيانا أخرى.

ومن الـدول التي تعتمـد على الأمطـار في بنـاء اقتصـادهـا الزراعي والصـناعي نجد المغرب والجزائر وتونس وسـوريا ولبنان والعراق المحتل والصـومال والسـودان والأردن، وتقدر الأمطار السـنوية بنحو2100 - 2300 مليار متر مكعب.

وتتراوح المعدلات السـنوية لهطول الأمطار ما بين 250-400 ملم، وقد تتجاوز 1000ملم في بعض المناطق كجبال لبنان والسـاحل السـوري ومرتفعات اليمن وجنوب السودان.

وتتوزع الأمطار في الوطن العرب بنسب مختلفة فـ 60% أمطار ذات نظام مداري صـيفي، ومعظمها يتسـاقط في حوض السـودان والقرن الإفريقي واليمن فيما هناك 40 % أمطار ذات نظام متوسـطي شـتوي، تتسـاقط في المغرب العربي والشـمال الإفريقي المحاذي، والمشـرق العربي في شـمال خط عرض المدار".

أما من حيث الأنهار، فثمة أنهار صـغيرة وكبيرة وتصـل إلى حوالي 34 نهرا مستديما، هذا بالإضـافة إلى مئات الآلاف من الأودية الموسمية، فالأنهار الدائمة الجريان والتي تشكل شريان الحياة في الدول العربية والتي تثير كثيرا من المشكلات السياسية تتمثل في نهر الفرات ونهر دجلة ونهر النيل ونهر صغير، ولكنه حســـاس وهو نهر الأردن. ومن ثم فتركيا وإثيوبيا وإيران وكينيا وأوغندا وزائير تتحكم في حوالي 60% من منابع المياه في الوطن العربي.

وتتمثل الأنهار في المنطقة العربية في التالي:

1- نهر النيل:

يعتبر نهر النيل من أطول الأنهار في العالم إذ يمتد على طول 6695 كم، وينبع من بحيرة فيكتوريا وتشـترك فيه عشـر دول هي: إثيوبيا وزايير وكينيا وأريتريا وتنزانيا ورواندا وبروندي وأوغندا والسـودان ومصـر، وإذا كان السـودان يشـكل مجرى النيل فإن مصـر تمثل مجراه ومصـبه بينما الدول الأخرى تكون منبعه وحوضه.

وتعتبر مصر أكثر الدول احتياجا إلى نهر النيل لموقعها الصحراوي وقلة الأمطار فيها، وهذا ما دفع الرئيس المصـري الأسـبق جمال عبد الناصـر لبناء السـد العالي لتوليد الطاقة وتطوير البنية الاقتصـادية وتوفير مياه الشـرب، ولقد أصبح نهر النيل بعد ذلك نهرا دوليا.

2- حوض دجلة والفرات

ينبع كل من الفرات ودجلة من حوض الأناضـــول بتركيا، ويعبر النهران تركيا وسوريا والعراق المحتل، وعندما يلتقي الفرات بنهر دجلة في القرنة شمالي البصرة المحتلة يشكلان معا شط العرب. وإذا كان هذان النهران لهما مواصفات النهر الدولي إلا أن تركيا ترفض أن يدرجا ضـــمن النهر الدولي، بل تعتبرهما نهريين تركيين. فنهر الفرات يمتد على طول 2780 كم من منبعه جبال أرمينيا

من تركيا حتى التقائه مع دجلة، منها 761 كم في تركيا و650 في سوريا و1200 كم في العراق المحتل.

وتعتمد سوريا على نهر الفرات بنسبة 90%، بينما يعتمد العراق المحتل عليه كليا. وعليه سدود عديدة منها طبقة في سوريا والرمادي والحبانية والهندية في العراق.

أما نهر دجلة فطوله 1950 كم منها 342 كم في تركيا و37 كم بمثابة حدود بين سوريا وتركيا و13 كم بمثابة حدود بين سوريا والعراق و1408 كم في العراق المحتل، وينبع هذا النهر من جبال طوروس بتركيا، ومن السدود التي أقيمت عليه في العراق نجد الثرثار والكوت وعمارة.

ويلاحظ على هذا الحوض الإستراتيجي، أن تركيا تتحكم في منابع الفرات ودجلة وقد أقامت عدة سدود كبرى على مجاري هذين النهرين ولاسيما سد أتاتورك الكبير. وهذا يؤثر بالطبيعة الحال على حصص سوريا والعراق من المياه.

3- نهر الأردن:

يعد نهر الأردن أصغر الأنهار في المنطقة العربية، ويقع في بلاد الشام الجنوبية ويشكل الحدود بين فلسطين والأردن، ويمتد على طول 360 كم وينبع من الحاصباني في لبنان، واللدان وبانياس في سوريا، يخترق سهل الحولة ليصب في بحيرة طبرية ثم يجتاز الغور وتنضم إليه روافد اليرموك والزرقاء وجالود ويصب في البحر الميت.

ويقع على هذا النهر كثير من الضغوط من قبل الدول المشاركة كالأردن وسوريا وفلسطين ولبنان والكيان الصهيوني الذي يسرق مياهه عنوة، واغتصابا كما يسرق مياه لبنان وفلسطين.

وتعـــاني الأردن كثيرا من جرائم الكيـــان الصـــــهيوني الـــذي يمنعهـــا من الاستفادة من مياه النهر وإقامة السدود عليه حتى أصبح النهر قنبلة موقوتة يمكن أن تنفجر في أية لحظة. لأن " الكيان الصـهيوني يسـتولي على مياه نهر الأردن والذي ينبع من الأراضـي الأردنية ويمنع الأردن من إقامة سدود عليه.

وفي اتفاقية الســلام بين الكيان الصــهيوني والأردن اتفقا على أن يســمح الكيان الصهيوني للأردن بتخزين 20 مليون متر مكعب من المياه من فيضانات نهر الأردن خلال فترة الشــتاء وحوالي 10 مليون متر مكعب من المياه المحلاة من الينابيع المالحة المحولة إلى نهر الأردن، إلى جانب 10 مليون متر مكعب يقدمها الكيان الصــــهيوني للأردن في تواريخ يحددها الأردن في غير فصــــل الصيف، ولكن الكيان الصهيوني لم ينفذ هذه الاتفاقيات مما جعل الأردن تعاني من نقص في المياه ويسعى لشراء مياه من تركيا".

ويبلغ الإيراد الســـنوي لنهر الأردن الذي ينبع في ســـوريا ولبنان ويجري في فلسـطين 1.3 مليار م3 سـنويا وهو أكثر أنهار المنطقة إثارة للجدل والنزاع، وقد أدت مشــــروعات لبنان لجر مياه نهر الوزاني إلى القرى اللبنانية إلى أزمة وتدخل أمريكي على الرغم من أن لبنان تحاول استغلال جزء من حصته المقررة له في النهر.

تقدر الموارد المائية العربية المتجددة بحوالي 350 مليار م3 سنويا، يؤمن نهر النيل منها 84 مليار م3، ويؤمن نهر الفرات منها 30 مليار م3، ويؤمن نهر دجلة منها 40 مليارا م3.

ويحتوي الوطن العربي على كميـات مهمـة من الميـاه الجوفيـة تتوزعهـا ثلاثة أحوض كبيرة، هي الأرج الشـــرقي جنوب جبال أطلس في الجزائر، وتقدر كمية المياه المخزنة في هذا الحوض بنحو 1400مليار م3، وحوض النوبة بين مصـــــر وليبيا والســـــودان وتقدر كميات المياه المخزنة في هذا الحوض بنحو

7000 مليار م3، ويمد هذا الحوض الواحات الصـــحراوية بالمياه مثل واحة الخارجة والداخلة والفرافرة في مصـــر، ويمد أيضـــا النهر العظيم في ليبيا الذي ينقل المياه الجوفية من الحوض إلى ليبيا ويقدر الماء المتدفق من خلاله بســـبعمائة مليون م3 ســـنويا. وحوض الديس بين الأردن والســـعودية، وتوجد أحواض مياه أخرى أقل أهمية تتيح كميات من المياه بحدود 15.3 مليار م3 يستغل معظمها.

ويبلغ عدد الأنهار الدائمة الجريان في الوطن العربي، 65 نهراً أغزرها صـــبيباً نهر النيل، وأضـــعفها نهر مليان "تونس"، ولا تســـد هذه الشـــبكة من الأنهار، سوى جزء من حاجة الوطن العربي إلى المياه.

ب- المصادر غير التقليدية للمياه (الاصطناعية)

تتمثل مصـــادر المياه الاصـــطناعية في مياه التحلية ومياه الصـــرف الصـــحي والزراعي والصـــناعي، وبســـبب النمو الديموجرافي وتزايد وتيرة النمو الصـــناعي والزراعي والطلب الشـــديد على مياه الشـــرب وندرة مياه الأمطار، اضطرت بعض الدول للبحث عن مصادر جديدة للمياه ولاسيما تحلية المياه كـ ليبيا التي أنشأت المشروع الصناعي الكبير الذي يسمى بالنهر العظيم، ودول الخليج التي تقوم بتحلية مياه البحر بهدف تأمين مياه الشرب وتمثل مياه البحر المحلاة أكثر من 75% من المياه المستخدمة في دول الخليج العربي وبخاصة الكويت التي تعتمد على مياه البحر بنسبة 95%.

ويعد الخليج العربي أهم منطقة في العالم في اســـتخدام بعض التقنيات المتطورة في تحلية المياه فحوالي 80% من مصـــانع الومض المتعدد المراحل توجد في هذه المنطقة وأكثر المصـــانع تعتمد على مصـــادر الطاقة التقليدية (البترول والغاز الطبيعي)، ومما ســـاعد على انتشـــار تقنية تحلية المياه في الوطن العربي كثرة رؤوس الأموال وانفتاح المنطقة على كثير من الســـواحل

والخلجان مما جعل بعض الدول الأخرى عاجزة عن ذلك بسبب فقرها كدول الشام، وخاصة أن تحلية متر مكعب واحد من المياه يكلف دولارا واحدا أو دولار ونصف.

مياه الصرف...مورد عند الحاجة:

أدت الحاجة الشديدة إلى المياه في الوطن العربي، إلى لجوء بعض الدول إلى إعادة استخدام المياه الآدمية والصناعية والزراعية أو ماُ يسمى بمياه الصرف في إطار دورة مغلقة بعد تنقيتها بوسائل تقنية متطورة جدا، وتبلغ هذه الموارد 7.6 مليارات متر مكعب.

وتعتبر مصر وسوريا من أكثر الدول العربية اعتمادا على المياه المعالجة حيث تصل إلى 5826.60 مليون م3 في السنة في مصر، و1449 مليون م3 في السنة في سوريا، إلا أنه بصفة عامة تعتبر كميات المياه المعالجة في الدول العربية محدودة جدا إذ تصل إلى 9.2 مليار م3 في السنة ويتوقع أن ترتفع في المستقبل إلى 12 مليار م3.

الزراعة...أكثر نشاط مائي:

تحتل الزراعة المرتبة الأولى في استهلاك الماء بنسبة91% من حجم الاستهلاك العام، في حين تستغل الصناعة 4% والشرب 5%، وهذه النسب توضح أن معظم المياه تستهلك في الجانب الزراعي التقليدي الذي يستوجب كميات كبيرة من الماء والذي قد يضيع بسبب الحرارة وشدة التبخر والهدر في الأرض لعدم العناية بإصلاح القنوات والأنابيب.

وقد قامت سوريا بتطوير مشاريع مائية على نهر اليرموك أهم روافد نهر الأردن، ويتدفق فيه 400 مليون م3 سنويا، ويتوقع في حال نجاح المشروعات المائية السورية أن تحصل على40% من مياه نهر اليرموك، وقد اتفقت سوريا

والأردن على إقامة سد المقارن (الوحدة) على نهر اليرموك لتخزين 220 مليون م3 تستخدم في أراضي البلدين وفي توليد الطاقة.

3- شبح الفقر المائي يخيم على الساحة العربية

يقع الوطن العربي في المنطقة الجافة وشبه الجافة، وتخترقه من الغرب إلى الشرق صحاري واسعة جدا يكاد ينعدم المطر فيها، أما المناطق الساحلية والجبلية القريبة منها فإنها تتعرض لتيارات هوائية بحرية ومنخفضات جوية تسبب سقوط الأمطار في فصول ومواسم محددة، ففي البلدان العربية المتشاطئة مع البحر الأبيض المتوسط تسقط الأمطار عادة في فصل الشتاء، وأما البلدان الواقعة على بحر العرب وفي بعض مناطق الجزيرة العربية وجنوب السودان، فإنها تتعرض لتأثير الرياح الموسمية الصيفية الحاملة للأمطار.

وتقدر كمية المياه المستخدمة لجميع الأغراض في الوطن العربي، وحسب تقديرات هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي عام 2000 بـ 352 مليار م3/السنة، وقدر العجز المائي العربي في نفس العام بالتحديد بـ 30 مليار م3 (حسب تقديرات المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة) ومن المحتمل أن يصل في عام 2030 إلى 176 مليار م3.

اتساع دائرة الفقر المائي العربي

يؤكد بعض المحللين أن معظم الدول العربية تقع تحت خط الفقر المائي الذي يقدر بـ 800م3 سنوياً، ففي عام 1960م كان استهلاك الفرد يناهز 330 مترا مكعبا سنويا، واليوم في عام 2007 لا تتجاوز حصة الفرد 1250 مترا مكعبا في السنة، وهي أدنى كمية متوافرة للفرد العربي، وينتظر أن تنخفض الى 650 مترا مكعبا في السنوات القادمة.

وقد حقق العالم العربي توازناً مائياً في عام 1985 حيث أمكن تغطية الطلب على المياه من العرض المتاح في ذلك العام، كما تم تقدير العجز المائي المتوقع لعام 2030م في حال تأمين كامل احتياجات العالم العربي من الغذاء محلياً بحوالي 98 بليون م3، وهو ما يعني أن العالم العربي سيواجه «أزمة مياه» في ذلك الوقت، حيث لا تكفي موارد المياه السطحية عن سد احتياجات السكان، وهو ما يوجب التركيز على المياه الجوفية ومياه الأمطار.

وتقع 19 دولة عربية تحت خط الفقر المائي فيعاني 50 مليون مواطن عربي في الوقت الراهن من غياب المياه الصالحة للشرب، إضافة إلى أن 80 مليون يعانون من تلوث المياه وغياب الصرف الصحي الملائم كما بلغ متوسط نصيب الفرد في الدول العربية من الماء سنوياً 3300 م3 عام 1990 وانخفض الى 1250 م3 في التسعينات من القرن الماضي ويقدر حالياً بـ 650 م3 أي اقل من خط الفقر المائي المقدر نحو 800م3 سنوياً، وتتوقع مصادر بالجامعة العربية أن تقع الدول العربية كافة تحت خط الفقر المائي بحلول 2025.

ان سعة الموارد المائية المتاحة في العالم العربي من مياه جوفية وسطحية لا تتجاوز 85371 بليون متر مكعب يتم استخدام 82208 بليون متر مكعب منها سنويا، وتذهب 36 بليون متر للاستخدام البشري، و7% منها للاستخدامات الصناعية.

أسباب أزمة المياه:

إن تصاعد حدة أزمة المياه في العالم العربي ترجع إلى ثلاثة أسباب **رئيسة هي:**

1. ارتفاع عدد السكان حيث يرتفع عدد السكان دون مواكبة لتطور مصادر المياه، وبذلك ينعكس هذا الازدياد للسكان على مصادر المياه المتاحة على سطح الأرض.

2. 2 إساءة التصرف بموارد المياه المتاحة من خلال استخدام الأساليب الخاطئة والقديمة التي تتبعها العديد من الدول وفي مختلف المجالات وخاصة الزراعية التي تؤدي الى استهلاك كميات كبيرة من موارد المياه.
3. التلوث الذي يجعل أكثر مصادر المياه غير صالحة للاستخدام البشري فمصادر التلوث كثيرة وغالباً ما تكون مصادر المياه أحد اهم المتضررين منها فبسبب السياسات الزراعية والصناعية ومياه الصرف الصحي غير المعالجة التي ترمى في مجاري الانهار ودون معالجة وتحوي الكثير من الملوثات بسبب الاسمدة الكيمياوية والمبيدات الزراعية المستخدمة لأغراض الزراعة وبقايا المواد الكيميائية في عمليات التصنيع ومياه الصرف الصحي.

مشكلات تهدد التنمية:

أدى نقص المياه في العالم العربي وسوء استخدامه الى العديد من المشكلات التي تهدد التنمية بصورها المختلفة، **التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن هذه المشكلات:**

1- **العجز عن استغلال الاراضي الصحراوية في الزراعة**

يقع 70% من مساحة الوطن العربي البالغة 1394 مليون هكتار، في مناطق صحراوية أو شبه صحراوية (جافة)، ومع هذا تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة 197 مليون هكتار، ولكن لا يزرع منها سوى 55 مليون هكتار فقط مما يعنى ان هناك موردا اقتصاديا مهما لا يستطيع العالم العربي استغلاله بسبب نقص المياه.

ويرجع السبب الرئيس في هذا، إلى نقص المياه، فالأراضي الزراعية التي تعتمد على الأمطار في زراعتها تبلغ 38.5 مليون هكتار، ويمكن زيادتها إلى

180 مليون هكتار، أي بزيادة تبلغ نسبتها 108% إذا ما استغلت هذه الأمطار بأســـلوب علمي، حيث قدّر منســـوب مياه الأمطار بحوالي 2280 مليار م3، يستغل منها فقط 350 مليار م3.

وتكشف الدراسات المختلفة حول الزراعة والموارد المائية العربية، عن أن ظاهرة التصحر آخذة في التوسع في ظل اتباع السياسات المائية نفسها، حيث من بين المســاحة الجغرافية للوطن العربي لا تتجاوز مســاحة الأراضـــي القابلة للزراعة 197 مليون هكتار، وهو ما يمثل نحو 14.1 في المائة من إجمالي المساحة العامة.

2- فجوة غذائية متزايدة

تزداد خطورة الأمن المائي العربي بدراســـــة آثاره المختلفة على عملية التنمية خاصة فيما يخص الغذاء فهناك استهلاك غذائي متصاعد ومن ثم تتزايد الحاجة إلى استعمال الماء، فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي أحد أعلى المعدلات في العالم والذي يبلغ نحو 3% ســـنوياً، ووفقا لإحصـــائيات حديثة تجاوز عدد سكان الوطن العربي حاليا الـــ 310 مليون نسمة، وفي عام 2030 يتوقع أن يصـــل عدد ســكان العالم العربي إلى 600 مليون نســمة، وهذا النمو السكاني سريع الإيقاع والأثر، سيتسبب مستقبلاً في عجز مائي، يصل حاليا إلى ما لا يقل عن 176 مليار م3، وهذا العجز في الموارد المائية، ســـيواكبه وسيتفاقم، بسببه، بطبيعة الحال عجز غذائي، فمعدل 3% للنمو السكاني سوف يســتتبع زيادة في الاســتهلاك الغذائي بمعدل 5% ســنوياً، في حين أن الإنتاج الغذائي العربي لا يزداد في واقع الأمر، إلا بمعدل 2% سنوياً، وهذا ما سـوف يجعل الوطن العربي يعتمد أكثر فأكثر في غذائه على الاستيراد.

وتقدّر الإحصـــاءات أنّ ما ســـينفقه الوطن العربي على وارداته الغذائية، قد يتجاوز مع مطلع القرن الحادي والعشــرين ما قيمته 200 مليار دولار. ويعد

الأمن المائي الجزء الحيوي المكمّل للأمن الغذائي العربي في المفهوم المجتمعي الاستراتيجي للأمن القومي العربي.

وقد أدى نقص المياه في خمس دول من دول الشـــمال الإفريقي، **وهي:** مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، إلى أن أصبحت هذه الدول تستورد ثلث احتياجاتها من الحبوب من الخارج، بكل ما يمثله من أعباء مالية، وما تتعرض له بسبب ذلك من ضغوط سياسية أحيانا.

3- استثمارات مائية ضعيفة

تعد الاســتثمارات المائية العربية هزيلة، خاصـــةً في المياه الجوفية التي ترتفع فيها الملوحة لأســـباب متعددة، أهمها وقوع المنطقة العربية في الحزام الجاف وشـــبه الجاف من العالم، مما يقلّل من مصـــادر التغذية، وبالتالي من تجدّد الموارد المائية الجوفية، إضـافةً إلى انتشـار الصـخور الملحية في العديد من الطبقات المائية، كما هو الحال في العراق وســوريا والجزيرة العربية.

4- تأثر الثروة الحيوانية

تصـــل آثار الفقر المائي العربي إلى الإنتاج الحيواني فيتصـــف بالقلة والهزال أحيانا، فعلى ســبيل المثال أدى الجفاف وانخفاض منســوب مياه نهر النيل إلى تحوّل السودان من بلد مصـدّر للحوم إلى بلد مسـتورد لها، وهو الذي كان يطلق عليه تسمية (سلة الغذاء العالمي).

5- تدهور موارد الطاقة

من الآثار الســلبية لتدهور موارد المياه العربية تناقص كميات الطاقة الهيدروليكية المولدة من المســاقط المائية مما يعنى فقدان مورد طاقة مهم كان من الممكن استخدامه في التنمية.

6- آثار بيئية مثل تدهور التنوع الحيوي وتقلص الغطاء النباتي.

4- تسييس المياه ... خطر قديم متجدد

منذ القدم وكانت الأهداف السـياسـية وراء الخطط والاسـتراتيجيات التي تتعلق بالمياه فلم تكن أهدافا اقتصـــادية بحتة ولا اجتماعية فقط بل كان الهدف السياسي قابع وأساسي في تلك الاستراتيجيات، وإن كان غير معلن وخاصة من قبل أميركا والكيان الصهيوني وتركيا.

كانت الموارد المائية قديما وحتى اليوم مثار نزاعات قبلية وإقليمية ودولية، وتكتسب المياه في الوطن العربي أهمية خاصة نظرا لطبيعة الموقع الاستراتيجي للأمة العربية حيث تقع حوالي 60% من الموارد المائية خارج الأراضي العربية، مما يجعلها خاصـعة لسـيطرة دول غير عربية تسـتطيع ان تسـتخدم المياه كأداة ضغط سياسي او اقتصادي، وهو الأمر الذي يزيد المسألة تعقيدا وخطورة نتيجة لما يعانيه الوطن العربي من فقر مائي قد يصــــل الى مرحلة الخطر في ظل تزايد الكثافة السكانية ومتطلبات عمليات التنمية المستدامة.

ويؤكد الخبراء أن الصـراع على المياه لم يعد قضـية اقتصـادية أو تنموية فحسـب بل أصـبحت مسـألة أمنية واسـتراتيجية وأن قضـية المياه مازالت محل صــراع بين دول المصـــب العربية ودول المنابع، وتلك الصــراعات تهدد الدول العربيـة بـالوقوع تحـت خط الفقر المـائي وذلـك نتيجـة لخضـــوعهـا لمحـاولات الاستحواذ التركية والصهيونية، وهو ما يتطلب مزيدا من التعاون العربي وتكوين استراتيجية عربية للمياه.

الحالة التركية نموذجا:

أصـبحت المياه بالفعل أحد أدوات الضـغط السياسـي الذي تمارسـه بعض الدول التي تسيطر على منابع الانهار أو مصـادر المياه على الدول المتشـاركة والمتشـــاطئة معها في نفس المصــــدر المائي، مثلما تفعل تركيا تجاه الدول

المتشـاطئة معها، حيث أنه كثيرا ما اسـتخدمت تركيا العلاقة المائية مع سـوريا والعراق المحتل باعتبارها مصـدرا للابتزاز السياسـي ووسيلة من وسـائل تحقيق المكاسـب السـياسـية والاقتصـادية، حيث تسـعى تركيا من خلال التحكم بمنابع الأنهار التي تنبع منها دجلة والفرات إلى فرض هيمنة سـياسـية واقتصـادية لاستعادة الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية قبل تفككها بعد الحرب العالمية الأولى عام 1918 وقيام الجمهورية التركية.

ترفع تركيا سـلاح المياه في عملية الضـغط على سـوريا والعراق المحتل لتحقيق مكاسـب سياسـية عدة فمن جانب التأثير على سوريا فيما يخص حزب العمال الكردسـتاني فزعيم حزب العمال (عبد الله أوجلان) كان يقيم في دمشـق ووصـل الأمر إلى حد المواجهة العسـكرية في منتصـف التسـعينات ألا أن المسـاعي التي بذلها الرئيس المصـري حسـني مبارك أسـفرت عن توقيع اتفاقية (ادخنة) أو أضـنة في اكتوبر 1998 والتي أنهت تواجد حزب العمال في سوريا وأدت إلى طرد زعيم الحزب من سوريا .

وهناك عدة أهداف تحـاول تركيا منذ زمن تحقيقها في العراق – المحتل حاليا ـــ من خلال ضـغطها بواسطة المياه الأولى سياسياً والأخرى اقتصـادية وربما توسعية، فتركيا لا تزال تعتبر ولاية الموصل من المناطق التابعة لها وهي المنطقة التي تضـم حالياً محافظات (الموصـل، دهوك، اربيل، السـليمانية ، ديالى) وتمثل الان محافظات (دهوك، اربيل، السـليمانية) إقليم كردسـتان حيث يشـكل الأكراد غالبية سـكان هذه المحافظات، حيث تتخوف تركيا من ان هذا الوضـع الذي يتمتع به الإقليم الذي أشـبه ما يكون بوضـع فيدرالي موسـع الصـلاحيات بعيداً عن مركزية العاصـمة – تتخوف تركيا من ان هذا الوضـع ربما سوف يكون بمثابة دافع سياسي لأكراد تركيا لأجل المطالبة بوضع مقارب للوضـع الذي حصـل عليه أكراد العراق، كما ان الوجود الكبير للتركمان في

كركوك من العوامل التي تدفع تركيا الى اســـتخدام المياه في عملية الضـــغط السـياسـي على أكراد العراق كما أن امتلاك العراق لثروات هائلة نفطية ومعدنية وبكميات اقتصـادية يدفع تركيا للضـغط على العراق من خلال اسـتخدام المياه ربما كأحد أساليب الضغط الاقتصادي باعتبار أن المياه هي ثروة تركية خالصة كما هو النفط.

ومما كشـــف الخطط المائية لتركيا التصـــريحات التي أطلقها كبار المسئولين الأتراك حيث صرحت رئيسة الوزراء التركية الأسبق "تانسو تشيلر": "أن هذه مياهنا ومن حقنا ان نبيع مياهنا لمن نشـــاء"، وذلك أثناء حديثها عن مشـروع إنشـاء أنابيب السـلام لنقل وبيع المياه من نهر الفرات إلى دول الخليج العربي والكيان الصـــهيوني، وأكد عليه رئيس الوزراء التركي الذي تلا تشـــيلر، "مسعود يلماظ" قائلا: "المياه نفطنا وإن كان هناك من يرضـى باقتسام نفطه مع الآخرين فتركيا على استعداد لاقتسام مياهها".

ضغط سياسي صهيوني:

الكيان الصـــهيوني يمارس عبر التاريخ حتى منذ قبل احتلاله لفلســطين ضغطا سياسيا عبر مشروعات مائية وتحركات مائية مريبة في المنطقة العربية وأحدثها ما يقوم الكيان الصـــهيوني من ضـــغط على مصـــر، من خلال قيامه بتنسـيق مع إثيوبيا للعبث بنهر النيل للتأثير على حصـة مصـر والسـودان معا، عن طريق تقديم مسـاعدات مالية لإثيوبيا لبناء السـدود على النهر، مع عرض مقابل لذلك ألا وهو شراء مياه النيل منها.

5- الاختراق الدولي للمياه العربية:

مما سبق يتضح جليا اهمية قضايا المياه واهمية التحكم فيه كمدخل للهيمنة والسيطرة على باقي الدول ومن ثم شهد التاريخ من القدم مؤامرات وخطط اميركية وصهيونية على وجه التحديد لامتلاك موارد المياه او السيطرة عليها وفيما يلي قراءة في التدخل الأميركي والصهيوني والتركي في المنطقة العربية من أجل التحكم في سر الحياة " المياه".

(1) أميركا واستراتيجية التحكم في المياه العربية

يحتل عنصر المياه في المنطقة العربية أهمية خاصة في الاستراتيجية الأميركية دفع واشنطن لأن تعيره اهتمامها الشديد وتكرس له معظم مراكز البحوث المتخصصة، واستقراء دور المياه في مستقبل المنطقة، فالولايات المتحدة تؤمن بأن عنصر المياه من العناصر الأساسية المتعلقة بصياغة السياسات العامة في المنطقة، مما يعني أن قضية المياه – والتي تظهر للعيان وكأنها مسألة غير سياسية – يتم التعامل معها في واشنطن بصورة يمكن استثمارها سياسياً وإدراجها ضمن استراتيجيات الولايات المتحدة الخاصة بالمنطقة العربية وهذا ما تؤكده توصيات معظم الدراسات التي صدرت فيها، **والتي ركزت على أربعة محاور رئيسة وهي:**

1. التكنولوجيا المتقدمة حول المياه.
2. إدارة المصادر المائية واستراتيجية المحافظة عليها.
3. التنسيق بين الوكالات الأمريكية ذات العلاقة بمصادر المياه.
4. البحث والتخطيط طويل الأمد.

وبالتالي تعتبر التكنولوجيا المائية أداة ابتزاز سياسي في يد الولايات المتحدة حيث أن امتلاكها يعني امتلاك أدوات ضغط وسلاح دائم على الدول والحكومات التي تستخدمها وتكون بحاجة ماسة لها ولا غنى عنها.

احتلال العراق والثروات المائية

من أقوى الأمثلة وأوضحها على الاختراق الأميركي للمياه العربية ما ترتب على قيام اميركا باحتلال العراق من سيطرة على مواردها النفطية والمائية والتحكم في الخطط المائية والسيطرة على مقاليد صنع القرار المائي.

ولا شك ان الاحتلال الامريكي للعراق ساهم في تحقيق مصالح استراتيجية للكيان الصهيوني عن طريق تسهيل تحقيق مطامعها في مياه دجلة والفرات دون معارضة من جانب العراق او سوريا.

أميركا وماء إفريقيا:

هناك سعي أمريكي حثيث لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء في إطار السيطرة على وسط القارة، أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسة في مشكلات المياه المتوقع تفجرها أو تفجيرها في المنطقة ويلاحظ على السياسة الأمريكية أنها تعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل؛ فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية والصهيونية هم زعماء دول حوض النيل أساسًا، وهم زعماء أوغندا ورواندا وأثيوبيا وإريتريا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وقد برزت أهمية البحر الأحمر في الإستراتيجية الأمريكية في العديد من الحروب والأزمات، أبرزها أن الولايات المتحدة دأبت على استخدام البحر الأحمر كممر ملاحي من أجل سرعة التحرك لتعزيز وحداتها البحرية الموجودة في منطقة الخليج وبحر العرب، والتي تعمل ضمن الأسطول الخامس الأمريكي، وتعزيزها بقطع إضافية من الأسطول السادس الذي يعمل في البحر المتوسط، في ظروف الأزمات. وحدث ذلك أثناء حرب الخليج عام 1991م، وكذلك أثناء الحرب الأمريكية الحالية ضد أفغانستان.

(2) الاختـراق الـصـهـيوني

الأطماع الصـــهيونية في مياه المنطقة العربية قديمة ومســتمدة من دوافع الاســـتيطان العنصـــري والتوســـع الإقليمي، وبالتالي فالمياه بالنســـبة للكيان الصـــهيوني يعد موردا اســـتراتيجيا حيويا يســـتحق خوض حروب عســـكرية من أجله.

وقد أقام اليهود قبل إقامة الكيان الصهيوني مجموعة من المشاريع المائية تؤشــر الى اهتمام مبكر بقضــية المياه، مثل تجفيف بحيرة الحولة عام 1934، ومشــروع روتنبرغ لاســتخدام مياه نهري الأردن واليرموك عام 1927، ومشــروع يونيديس عام 1938 لدراســة المياه في فلســطين، ومشــروع لا دور ميلك عام 1944 لدراسـة الموارد المائية في فلسـطين وإمكانية اسـتخدامها، ومشـروع هيزر عام 1946، وبعد عام 1948 أعدت دراسات ومشاريع لاقتسام وتنظيم استخدام نهر الأردن وحوضه أهمها مشروع جونسون عام 1955 وقام الكيان الصهيوني بنقل جزء كبير من مياه نهر الأردن إلى صـحراء النقب، وهي تقوم الآن بسـرقة مياه قطاع غزة عبر أنابيب توصيل وتنقلها الي منطقة بئر السبع .

ان مطامع الكيان الصـهيوني كبيرة جداً وخطيرة باسـتخدام المياه كعنصـر أسـاسـي في الصـراع العربي الصـهيوني، حيث تشـكل المياه أحد أهم عناصـر الاسـتراتيجية الصـهيونية سـياسـياً وعسـكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسـعية والاســتيطانية في الأراضـــي العربية. وتشــمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربيـة نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينـابيع الميـاه في الجولان وانهـار الليطاني والحاصـــباني والوزاني في لبنان. إضـــافة الى ســـرقة المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناته الاستعمارية.

ويمكن توضـيح مدى الاختراق الصـهيوني الخطير للموارد المياه العربية وبدعم ومباركة أميركي**ة من خلال التعرض لمؤامراته وخططه المائية كالتالي:**

(1-2) فلسطين المحتلة

تسيطر السلطات الصهيونية على نحو 81 % من اجمالي الموارد المائية الفلسطينية البالغة نحو 800 مليون متر مكعب سنوياً يحصل الفلسطينيون منها على 120 مليون متر مكعب، بينما تبلغ كمية المياه التي يسـتخدمها الكيان الصـهيوني ملياري متر مكعب 65% منها تسـتولي عليها من الضـفة الغربية وقطاع غزة والجولان وجنوب لبنان.

ويعمل الكيان الصـهيوني جاهدا من خلال مشـاريعه الاسـتيطانية في فلسـطين المحتلة للإبقاء على السـيطرة الكاملة على مصـادر المياه المصـادرة بفعل الاحتلال المباشـر، وهذا ما يفسـر ان القسـم الاكبر من كمية المياه الفلسـطينية سـتبقى غرب الجدار العازل العنصـري، الذي سـيعزل المدن والقرى الفلسـطينية في الضـفة إلى كانتونات صـحراوية في مواجهة المسـتوطنات والمستوطنين فيها، حيث بات يستهلك المستوطن في عام 2006 ستة أضعاف ما يستهلكه المواطن الفلسطيني.

وأكد الخبراء أن الأمن المائي العربي يبقى مهددا، بسـبب السـياسـة الصـهيونية وأن أي حل سياسـي للقضـية الفلسطينية لن يحدث إلا عبر موضوع المياه.

وبعد توقيع اتفاق أوسـلو عام 1993 بين الكيان الصـهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفق على إنشاء لجنة للتعاون والتنسيق في موضوع المياه، وقد تعهد الكيان الصـهيوني عام 1995 بزيادة حصـة الضـفة الغربية من المياه، وهي ابتداءاً مياه فلسطينية استولى عليها عام 1967.

الماء على رأس الأولويات الصهيونية:

ظهرت الأطماع الصـــهيونية على المياه الفلســـطينية منذ أن أعلن عن قيامه المغتصب في عام 1948 حيث احتل موضوع المياه رأس أولويات الكيان الصـــهيوني لذلك كان قراره تأميم المياه عام 1949 التي جعله ملكا عاما للدولة والســـيطرة على المياه الجوفية والســـطحية وعلى الآبار الارتوازية بما في ذلك حوض نهر الأردن وما يشكله من أخصب المناطق الزراعية.

كان الكيان الصـــهيوني يســـتهلك 500 مليون متر مكعب من المياه الجوفية الفلســـطينية قبل عام 1967 وزاد الأمر خطورة وبشـــاعة بعد احتلالها للضـــفة الغربية وقطاع غزة وهضـــبة الجولان واحتياجاتها المتكررة للجنوب اللبناني، حيث اســـتطاعت الســـيطرة على الموارد المائية في تلك المناطق، ولا أدل من ذلك ما قام به الكيان الصهيوني مؤخرا بإقامة سد مائي في الجولان بالقرب من خط وقف إطلاق النار.

وقد قام الكيان الصهيوني بنقل جميع الصلاحيات بشأن المياه إلى الحكم العســـكري ومنح كامل الصـــلاحية للحاكم العســـكري فيما يتعلق بالمياه، وحق رفض أي ترخيص دون إعطاء الأســـباب وأصـــبحت جميع مصـــادر المياه الفلســـطينية ملكا للكيان الصـــهيوني وقيدت حفر الآبار الارتوازية وبحفر الآبار على طول خط الهدنة مع قطاع غزة لاســـتنفاذ المياه العذبة وحفر العديد من الآبار داخل المستوطنات الصهيونية.

الماء هدف خفي للجدار الفاصل:

أكد الخبراء أن قيام الكيان الصـــهيوني ببناء جدار الفصـــل العنصـــري يتطابق بنســـبة 100% مع مســـار الأحواض المائية وآبار المياه الجوفية في الضـــفة الغربية مما يؤكد الاهداف الصـــهيونية الخاصـــة بالتحكم في المياه

خاصـــة أن الفرد الصـــهيوني يســـتهلك نحو 4 أضـــعاف اســـتهلاك المواطن الفلسطيني ويستهلك المستوطن الصـهيوني في الضـفة الغربية نحو 7 أضـعاف المواطن الفلسطيني.

وقام الكيان الصــهيوني بالتعاون مع سـلطة المياه الصــهيونية (مكروت) بحفر 500 بئر على امتداد حدود الضـفة الغربية مع الكيان الصـهيوني والحدود الشـمالية بقطاع غزة تعمل 18 سـاعة يوميا وتضـخ كميات هائلة من المخزون المائي الفلسطيني وتصل هذه الآبار إلى الطبقات الرئيسة الحاملة للمياه الجوفية للحوضــين الغربي والشــمالي الشـرقي مما يؤدي إلى ســحب كميات كبيرة من المياه من هذه الأحواض لصــالح المسـتوطنات ونقل قسـم كبير منها إلى داخل الكيان وإضـافة إلى ذلك قام الكيان الصـهيوني بربط الحوضـين الجوفيين الغربي والشــمالي الشـرقي ببحيرة طبريا من خلال الشـبكة المائية الرئيســة عن طريق المشـــروع القطري ولهذا تم تحويل موارد نهر الأردن وقســـم من مياه الحوض الغربي إلى النقب.

إنَّ اتفاقية الحكم الذاتي الفلسطيني الموقّعة في سبتمبر 1993 مع الكيان الصهيوني قد تطرقت إلى صراع المياه بين الكيان الصهيوني وفلسطين المحتلة، ولأول مرة قـالوهـا علنـاً، للفلســـطينيين، أن لهم حقوقاً لا يمكن التخلي عنهـا في المياه الجوفية للضـــفة الغربية، ونصـــت اتفاقية الحكم الذاتي على تشــكيل لجنة (فلسـطينية/صـهيونية) مشـتركة لإدارة المياه في الضـفة "نظرياً" ولكن فيما بعد تبين "عملياً" أن المستوطنين الصهاينة يستهلكون أربعة أضعاف ما يستهلكه الفلسـطينيون من المياه، ومع تزايد الهجرة اليهودية والاسـتيطان، تتفاقم مشـكلة المياه للفلســطينيين، يضــاف إلى ذلك أن اتفاقية الحكم الذاتي نصــت على أن يحصـــل الفلســـطينيون خلال الفترة الانتقالية على (70 إلى 80) مليون م3 من المياه سنوياً وهذا لا يكاد يغطي فقط الاستهلاك المنزلي للفلسطينيين من المياه.

(2-2) لبنان:

كان الهدف الخفي أيضا وراء قيام الكيان الصهيوني باجتياحاته المتكررة للبنان كان السيطرة على المياه، ففي عام 1978 تمكن الكيان الصهيوني من السيطرة على مياه نهر الليطاني وقام بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ومد أنابيب ضخمة بطول عشرة كيلومترات من مجرى النهر حتى بلدة الطيبة كما شيد الكيان الصهيوني خزانات ضخمة على الأطراف الجنوبية لبلدة عيتا الشعب لتخزين مياه الليطاني وتوزيعها على المستوطنات في منطقة الجليل الأعلى، كما قام بتحويل مياه نهر الليطاني إلى بحيرة طبريا، كما سيطر الكيان الصهيوني على مياه نهر الحاصباني وتطل على مجرى نهر الليطاني والوزان.

الخطط الصهيونية في لبنان:

كانت أنهار الجنوب اللبناني اهدافا خبيثة للكيان الصهيوني وهي انهار؛ الحاصباني والوزاني والليطاني. أما نهر الحاصباني فمصدره نبع الحاصباني عند سفوح جبل حرمون في وادي التّيم الذي يجري فيه قبل أن يصل إلى منخفض الحولة في فلسطين حيث يرفد نهر الأردن الذي يصب في البحر الميت. ويبلغ طوله في لبنان 21 كم.

وأما نهر الوزاني فنهر صغير ينطلق من قرية الوزان الحدودية نحو 4كم من الحدود اللبنانية الفلسطينية، جنوبي بلدة الخيام وهو أحد أهم روافد نهر الحاصباني.

وفي عام 1986 قام الكيان بوضع سياج عدة هكتارات من الأرض حول نبع الوزاني، بعد طرد المزارعين اللبنانيين منها، وبدأ بمد أقنية من النبع باتجاه الشمال الشرقي، بحجة ريّ قرى العرقوب الواقعة داخل الشريط الحدودي المسمى (الحزام الأمني).

وفي عـام 1989م تم مدّ أنـابيـب ميـاه من نبع العين المتفرع من نهر الجوز؛ وهو أحد روافد الحاصـباني، بدعوى تزويد قرى منطقة حاصـبيا المحتلة بالمياه.

ويستغل الكيان حالياً ـ وبصورة كاملة ـ مياه الحاصباني والوزاني، وبمعدل يتجاوز في معظم الأحيان مقدار 145 مليون متراً مكعباً سنوياً، على الرغم من أن معدل التصـــريف الســـنوي لنهر الحاصـــباني لا يتجاوز 160 مليون متراً مكعباً.

أما نهر الليطاني فهو ينبع مما يســـمى نبع العليق (وهو عبارة عن عدة ينابيع متفرقة) الذي يقع غرب مدينة بعلبك ثم ينســـاب في اتجاه جنوبي غربي لمســافة 130 كم، وينعطف بعد ذلك إلى الغرب حتى مصـــبه في (القاســمية) شمالي مدينة صور، ويصب في البحر المتوسط.

ويقدر معدل التدفق الطبيعي لليطاني بـــ (600ــ700) مليون متراً مكعباً في الســـنة وتتميز مياهه بعذوبتها؛ إذ لا تزيد ملوحتها في المعدل على 320 جزءاً من المليون.

وقد بدأ التنفيذ العملي لجر مياه الليطاني بعد الغزو الصـــهيوني للبنان في عـام 1982، ولكن هذا التنفيذ كـان مســـبوقاً ببعض الخطوات العمليـة ـ أيضا ـ

التي تم تنفيذهـا قبـل هذا التـاريخ بـأشـــهر معدودة. فقد بـدأت القوات الصـــهيونية أعمال الحفريات لاســـتغلال مياه الليطاني قبل ذلك التاريخ. وتم تحويـل كميـات كبيرة من ميـاه الليطـاني في الجنوب اللبنـاني وتشـــير إحدى الدراسـات الى أن الكيان يسـتولي منه على 500 مليون متراً مكعباً سـنوياً. ومن الناحية الفنية، لا يستبعد أن يكون الصـهاينة قاموا بشـق نفق لربط الليطـاني من باطن مجراه بالأراضـي المحتلة بالجليل.

(2-3) سـوريا :

تمثل هضـــــبة الجولان أهمية كبيرة في اســـــتراتيجية المياه الصـــــهيونية وبسيطرة الكيان الصـهيوني عليها يتحقق لها السيطرة على رافدين من روافد نهر الاردن وهما" الدان والبانياس". مما يتيح لها اســـــتغلال موارد الجولان المائية، وذلك يزيد من تفاقم الازمة المائية التي تعيشها سوريا.

ويقوم الكيان باســـتغلال مياه الجولان الســـورية، ولاســـيما ينابيع بانياس الشـــــهيرة من خلال المشـــــروعات المقامة على بحيرة طبريا حيث تعتبر بحيرة طبريا خزان المياه الأساسي في المنطقة.

كما تقوم المســـتوطنات المقامة على أرض الجولان، باســـتنزاف رصـــيد المياه الجوفية بشكل مجحف، ومؤثر على احتياطي المياه في المنطقة.

(2-4) الأردن :

قام الكيان الصـــهيوني بانتهاك ثروة الاردن المائية، وأبرز مثال على ذلك هو مشـروع تحويل مياه نهر الأردن وكان هذا المشـروع معلماً من معالم كسـر الإرادة العربية قبل حرب 67، حيث فشـــــلت القمة العربية التي دعا إليها عبد الناصــر، لحشـــد القوى العربية لوقف هذا المشـــروع... كما عجزت الســـياســـة السوريا عن إحباط هذا المشروع.

وهدف المشـــــروع إلى ري ثلاثة ملايين دونم عن طريق توفير 1500 مليون متراً مكعباً، أي تحويـل جميع مياه نهر الأردن إلى جانـب 100 مليون متراً مكعباً من نهر اليرموك.

واشـتمل المشـروع على خزان المياه في بحيرة طبريا وفي سـهل البطوف وتوليد الكهرباء من قوة الانحدار بين الأردن وبين طبريا 250 متراً، ولضــــخ المياه وإرسالها إلى الساحل حيث تتصل بخط (العوجا (اليركون) . النقب).

وقد انجز هذا المشـروع في المخططات في عام 1956 وفي عام 1958 تم تعديل هذه المخططات ليتم من خلال هذا المشـروع تدبير 1800 متراً مكعباً ســـنوياً على أن يؤمن نهر الأردن والينابيع شـــرقي المناطق المحتلة ما يعادل 650 مليون متراً مكعباً.

وقد ارتبط مشـــــروع نهر الأردن بعدة مشـــــاريع أخرى أقامها الكيان الصهيوني داخل الخط الأخضر وهى:

* **مشـــروع (اليركون) العوجا:** وهو للاســـتفادة من نهر العوجا قبل أن يصـــب في البحر حيث يلتقي بمشـــروع نهر الأردن عند (اليركون) قرب مســـتوطنة (تساليم) **وقد اشتمل على:**

أ- مشروع شرق (اليركون) من رأس العين حتى شمال النقب وقـــد نفـــذ عام 1955م بطول 106 كم وقطر 165 ســـم لنقل مليون متراً مكعباً من مياه النهر.

ب-مشروع غرب (اليركون) من رأس العين حتى مستعمرة (حلتس) غربي الخط حيث يلتق بالخط الأول. وطوله 65 كم وطاقته بين 80-100 مليون متراً مكعباً ويوصـــــل المياه إلى النقب الغربي وقد نفذ عام 1960 وقطره 117 ســـم، كما يزود تل أبيب بحوالي 45 مليون متراً مكعباً من الماء، ثم يتجه للنقب ويمتد غربي الخط الأول.

* **مشروع الجليل الغربي (كيشون)أو نـهر المقطع:** ويتضمن إنشاء سد صغير قرب قرية كفر باروخ لحجز مياه الفيضانات والسيول في واد مرج ابن عامر، وكذلك مياه الينابيع وآبار ومجاري الســاحل المكررة إضــافة إلى نهر المقطع (كيشـــون)، لتوفير 150 مليون متر مكعب من المياه وتجميعها في أنبوب قطره 120 سم إلى السد.

* **مشـروع مرج بيسـان:** ويشـمل نقل المياه في أنابيب قطرها 180 سـم، بعد تجميع مياه ينابيع بيسان ومياه بئر الجلبع وإضـافة المياه المستغلة إلى مياه الشبكة القطرية لتوفير 125 مليون متر مكعب من المياه العذبة إضـافة إلى 55 مليون متراً مكعباً من المياه المالحة لتربية الأسماك في بيسان.

***مشروع اليرموك –بيسان– طبريا:** ويعتمد على سحب جزء من مياه اليرموك والأردن جنوب طبريا وضـخها في طبريا شـتاءً، ثم سـحب 44 مليون متراً مكعباً من طبريا لري بيسـان ومثلث اليرموك عبر قناة قطرها 120 سـم وطولها 5 كم مع إقامة محطة لتعديل ملوحة المياه، واسـتغلال الماء المالح لتربية الأسماك.

***مشروع رامات بسخار:** على حدود مرج ابن عامر ومرج بيسان بطاقة حوالي مليون متراً مكعباً لتزويد القرى الزعبية وطمرا وكفر مصر وأربعة مستوطنات أخرى بالمياه. وقد انجز على مرحلتين الأولى انتهت 1965 والثانية عام 1966.

* مشروع الجليل الأسفل: ويقوم على أساس الاستفادة من مياه طبريا بيسان لتزويد المسـتعمرات القديمة في الجليل بحوالي 12مليون متراً مكعباً سـنوياً وعلى مرحلتين. تم الانتهاء منهما بين عامي(1965م) و(1969م).

* **مشـاريع تجميع مياه فيضـانات وادي (شـيمكا)** قرب غزة في السـاحل وقد بدأت عام1936م. وسـد وفير قرب الحدود الأردنية لتخزين مياه الأمطار، وكذلك مشـروع وادي منشـا الذي انتهى عام 1967م وهو يضـخ 12 مليون متراً من مياه السـيول والفيضـانات. وكذلك مشـروع تخزين مياه الأمطار والسيول في قيساريا. إضافة إلى الكثير من المشاريع الأخرى.

اتفاقيات مائية صهيونية:

كانت اتفاقية وادي عربة التي وقعت عام 1994 بين الكيان الصـــهيوني والأردن تدور حول المياه بينهما، ويؤخذ عربيا على هذه الاتفاقية أنها تجاهلت حقوق الدول العربية الأخرى في مياه نهر الأردن ونهر اليرموك وأدخلت الكيان الصـــهيوني طرفا أســاســيا في تعاون عربي أو إقليمي في مجال تنمية الموارد المائية، وأسست لهيمنة صـهيونية على موارد المياه في نهر الأردن والأحواض الجوفية.

وتكشـــف الدراســـات المائية الاســـتراتيجية عن أنّ هذا العدو حتى في معاهداته التي أطلق عليها (معاهدات السلام) لم يتخل ولو جزئياً عمّا يعتبره حقاً لـــــه في مياه الأراضـي، التي يفترض بموجب هذه المعاهدات الانسحاب منها، كمن يريد أن يســلب الروح ويعيد الجســد ميتاً إلى أصـحابه (لأن الماء هو روح الأرض).

(5-2) الصـهاينة واثيوبيا (حـوض النيـل)

تزايد اهتمام الكيان الصـــهيوني بإثيوبيا في منتصـــف القرن الماضـــي وشهدت العلاقة نقلة كبيرة..

للأسباب التالية:

أولا: يزعم الكيان الصــهيوني أنه يعيش في أراضـــي أثيوبيا "الفلاشـامورا" ورثة تابوت سيدنا سليمان والذي ليس مستبعدا ان يكون الكيان الصـهيوني يعد الخطط تلو الخطط لمحاولة "سرقته" أو الحصول عليه بأي ثمن.

ثانيا: إثيوبيا غنية بالموارد الطبيعية خاصة "المائية" وفي اراضيها تجري العديد من الأنهار لعل أهمها اباي، وتكازا، وبارو، واومو، وواوشـــو، وابشـــبلي بجانب بحيرة تانا العظمى وهي في مجموعها تمثل مخزونا مائيا كبيراً ومهماً.

ثالثا: الأهمية الاستراتيجية لإثيوبيا جغرافيا وديمغرافيا وسياسيا ليس فقط لكونها دولة المقر للاتحاد الافريقي ولكن لمساهماتها في حرب التحرير الافريقية وتأثيرها في الإقليم خاصة في الصومال واريتريا. لكل هذه الأسباب وغيرها اعتبر الكيان الصهيوني ان علاقته بإثيوبيا أكثر من مهمة واستراتيجية بكل دلالات الكلمة.

وتواجه الدول العربية المطلة على نهر النيل تهديدات مباشرة لأمنها المائي، وذلك بعد ظهور دعوات من جانب بعض دول حوض النيل ... مثل أثيوبيا وتنزانيا وأوغندا وكينيا تطالب بإعادة النظر في اتفاقية تحديد حصص الدول المتشاطئة لحوض النيل، على الرغم ان هذه الدعوات لم تظهر طوال العقود الماضية غير أن ظهورها **في الفترة الأخيرة يرجع الى عاملين أساسيين:**

أولهما: تزايد احتياجات هذه الدول من مياه نهر النيل وذلك نتيجة لارتفاع حالات الفقر المائي ولإقامة مشروعات تنموية تعتمد على المياه.

وثانيهما: هو تزايد التغلغل الصهيوني بالقارة الافريقية ويعد هذا تهديد مباشر للأمن المصري.

ومن جهة اخرى تسعى أثيوبيا الى ضمان الحصول على أكبر حصة من مياه النيل بصرف النظر عن احتياجات الدول التسع الأخرى المشتركة في حوض النيل.

3- الاختراق التركي للمياه العربية

تأتي أيضا الأطماع التركية في مياه دجلة والفرات كمؤشر على أهمية المياه سياسيا فلم يأخذ الصراع التركي – السوري – العراقي شكل الأزمة الا مع اندلاع حرب الخليج الثانية، حيث حاولت تركيا تنفيذ احكام البرتوكول السوري– التركي الذي يعطي لتركيا نصف الإيراد المائي لنهر الفرات بشكل مؤقت، ومنذ

هذه اللحظة نشـــأت أزمة المياه بين تركيا من ناحية والعراق وســـوريا من ناحية اخرى، **فبدأت تركيا بترويج مفاهيم مغلوطة من أهمها:**

- رفض مبدأ تقاسم المياه وطرح مبدأ الاستخدام الكافي للمياه.
- الزعم بأن نهري دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين بل هما نهران عابران للحدود.
- الترويج لفكرة بيع المياه التركية لدول آسيا العربية عبر ما سمي"بأنابيب الســــلام" وذلك من أجل تحقيق عائد مادي لا يقل عن ملياري دولار سنوياً نظير بيع المياه لتلك الدول.
- تحقيق المطلب الاستراتيجي التركي الخاص بضـمان الاعتماد العربي على انقرة في مجال المياه.

وقد قوبل هذا المشـروع التركي وهذه الأفكار المائية التركية برفض عربي لسببين أولهما تخوف الدول العربية من تسلم مقاديرها في موضوع حيوي كالمياه لتتحكم فيه دول المصدر، اما السبب الثاني وهو لأن الكيان الصهيوني من بين الدول المستفيدة بهذا المشـروع الذي يسـمح بتطبيع العلاقات العربية مع الكيان دون إلزامه بالانسحاب من الأراضي المحتلة.

سدود وانتهاكات:

قامت تركيا بفرض الأمر الواقع بقوة الســـلاح وإقدامها علي بناء ســـدود خاصـــة كســـد أتاتورك الضـــخم وافتتاحه في26 يوليو1992 كأســـاس لمشـــروع الجاب لتنمية جنوب شـرق الأناضـول منتهكة بذلك قواعد هيلسـنكي لعام1966 وبروتوكول 1987 مع ســـوريا بشـــأن حق الانتفاع المشـــترك من المياه والذي تعهدت فيه بتزويدها بخمســـمائة متر مكعب في الثانية من مياه نهر الفرات انخفضت بعد مشاريع السدود إلي160 مترا مكعبا نتيجة عدم التشاور مع سوريا

والعراق كدولتين مشـــاطئتين للفرات للحد من الآثار المدمرة لاقتصـــادياتها طبقا لقواعد القانون الدولي والبروتوكول اللذين يحظران إقامة مثل هذه المشــــروعات قبل التشاور مع الأطراف الأخرى ذوات الحقوق القانونية في النهر.

ولولا المسـاعي السـياسـية لاحتواء التصـعيد العسكري التركي علي حدود ســـوريا بحجة تصـــفية معاقل الثوار والمطالبة بتســـليم الزعيم الكردي عبدالله أوجلان لوقعت الحرب بينهما. وقد أسفرت تلك المساعي عن توقيع اتفاق أدخنة في أكتوبر 1998 حيث أصرت تركيا علي انهاء نشاط حزب العمال الكردستاني وعدم بحث القضــية الحيوية للمياه لحين الاســتجابة الســورية إلا انه رغم التزام سوريا بالشروط التركية فإن أنقرة رفضت الوفاء بالتزاماتها المقابلة مما أدي إلي الانخفاض المســـتمر في إيرادات الفرات في أغســـطس2000 الذي عللته تركيا بحالة الجفاف فقط رافضــة اســتئناف التفاوض مع ســوريا والعراق للتوصــل إلي قسمة عادلة للمياه ملحقة بذلك خسائره كبيرة بمحاصيلهما الزراعية.

جفاف الأهوار:

أدت ســـدود تركيا واســـتيلائها على موارد المياه دون مراعاة حقوق الدول المتشـاركة معها إلى جفاف وتصـحر مسـاحات شـاسـعة من المسـطحات المائية لمنطقة الأهوار جنوبي العراق المحتل، التي لم يتبق منها ســـوي ألفي كيلومتر مربع قرب منطقة الحويزة تمثل عشر مساحتها الأصلية التي يبلغ عمرها خمسة آلاف عام.

ويرجع تجفيف الأهوار بالأسـاس إلي بناء تركيا ثلاثين سـدا لحجز المياه في أراضـيها دون استشـارة دول الجوار المستفيدة من المياه طبقا للقانون الدولي وقـد تنبـأ خبراء البيئـة بـانقراض الحيوانـات وهروب الطيور المهـاجرة ونفوق الأسـماك وإفلاس الصـيادين وتضـاعف عدد العاطلين في شـمال الخليج قرب

حدود الكويت، علاوة علي هجرة مائة ألف من ســـكان الأهوار إلي إيران طبقا للإحصــاءات الرســمية ونزوح الاف آخرين إلي داخل العراق بعد أن كان تعداد سكان المنطقة نصف مليون نسمة..

هذا عن الأهوار فقط، وبمنهج القياس يمكن تصور أبعاد الكارثة المحدقة بريف ســوريا والعراق وما قد ينجم عنها من عودة عدم الاســتقرار إلي الحدود الكويتية العراقية بسبب النزوح الواسع المتوقع واستمرار السياسة المائية التركية.

6- حروب المياه المستقبلية بين التأييد والاستبعاد

يبدو بوضــوح أن هناك اتجاهين متعارضــين حول إمكانية قيام حروب مياه مستقبلية في العالم العربي **وكل اتجاه له مبرراته المنطقية كالتالي:**

الاتجاه الرافض لحرب المياه:

ينطلق هذا الاتجاه من قناعته بأن العالم العربي غني بثرواته المائية وأنه مهما فقد منها أو أساء استخدامها فإن هناك ما يكفيه ويرى هذا الاتجاه أنه إذا كان هناك من الدارســين من يذهب إلى إمكانية نضــوب موارد المياه في العالم العربي ويدق ناقوس الخطر والتخوف من اندلاع حرب ضـــروس حول المياه والتي سيسببها نهر الفرات ودجلة ونهر الأردن ونهر الليطاني ونهر النيل بسبب أطماع الكيان الصهيوني وتركيا وإثيوبيا، إلا أن الوطن العربي فيه ما يكفيه من المياه المتجددة، بل هي منطقة غنية بالموارد الجوفية والباطنية؛ إلا أنها لم تستغل استغلالا جيدا ولم تستثمر بعد. ومن ثم:" فالمياه العربية مشكلة معقدة ومزمنة، وأول الأمور المؤكدة أن هناك مشــكلة مياه في المنطقة تتمثل في عدم التناســب بين المعروض والمطلوب، ووجود خلافات حول إدارتها، ولكن ليس من المؤكد – حتى الآن على الأقل– أنها يمكن أن تؤدي، بشــكل مباشــر، إلى صــدامات مسـلحة، فهناك أطر للتعامل مع الإشــكاليات المائية مثل الاتفاقيات

الثنائية أو الإقليمية أو الدولية، والتي تفعل وقت الحاجة، ويجب أن تحاول معظم الدول إدارتها بأساليب تعاونية أكثر مما تديرها بمنطق المواجهة.

وهذا الاتجاه يرى على الرغم من قناعته بصعوبة أو استحالة اندلاع حرب مائية في الوقت الحالي أو المستقبلي، أنه بفضل عوامل عديدة متنوعة ستظل المشكلة مثارة دائما، فكما أنه من المستبعد حدوث حرب محتملة بسببها، فإنه من الصعب أيضا تصور حل نهائي لها، فلقد عقدت عشرات المؤتمرات والندوات واللقاءات بهدف محاولة حل قضية المياه، ولم يؤد سوى القليل جدا منها إلى شيء يذكر".

الاتجاه المؤيد:

يرى أنصار هذا الاتجاه وهم كثيرون أنّ العالم سيشهد صراعاً حاداً على المياه، يشبه الصراع على النفط، ويقدر أنّ 1.2 مليار نسمة في العالم، قد يعانون فعلاً من آثار نقص المياه، ولا يستبعد هؤلاء أن تشهد آسيا وأفريقيا، حروباً لن تكون أهدافها سياسية، بل ستندلع من أجل السيطرة على منابع المياه، الأمر الذي قد يؤدي إلى خلق أزمات سياسية وصراعات طويلة، لا تقلّ ضراوة عن الصراع العربي الصهيوني.

ويبرر الخبراء أطروحتهم بأن أغلب دول العالم تتلقى أكثر من 50% من مياهها من خارج حدودها أي من دول أخرى كما أن أكثر الأنهار الكبرى والآبار الجوفية يتم تقاسمها من قبل أكثر من دولة ومن ثم يتوقع البعض أن النزاعات ستزداد حدة بسبب نقص المياه الذي يتوقع أن يطال ثلثي السكان في العالم، وقد أحصى الخبراء 11 منطقة في العالم تشكل خلافا قد يتحول الى نزاع مسلح للسيطرة على المياه ومصادرها، وتحتل المنطقة العربية صدارة **هذه المناطق وهذه الخلافات هي:**

1- تركيا- سوريا -العراق بسبب استغلال تركيا الواسع لمياه نهري دجلة والفرات واقامتها مشروعات عملاقة تؤدي إلى تقليل حجم المياه الواردة لسوريا والعراق.

2- إيران - العراق التان تتنافسان على شط العرب ملتقى نهري دجلة والفرات.

3- مصر - السودان - ليبيا -التشاد - النيجر الذي يدور بينهم خلاف حول حقل مائي جوفي بعمق 800متر وتريد ليبيا استثماره لشق نهر صناعي لتغذية سواحلها بالمياه العذبة.

4- موريتانيا -السنغال - جمهورية مالي حول اقتسام مياه نهر السنغال.

5- الهند - بنجلاديش حول دلتا نهري الغانج وبراهمابورتري .

6- الهند - باكستان حول استثمار نهر الاندوس .

7- أوزبكستان -كازاخستان -قرغيستان - طاجيكستان حول نهر المواداريا ونهر سيردارايا وبحر ارال .

8- المجر- سلوفاكيا حول إقامة مشاريع للكهرباء على نهر الدانوب.

9- صربيا-كرواتيا بسبب النقص في المياه وتحويل التلوث الى نهر الدانوب .

10-سوريا- الأردن- الكيان الصهيوني -لبنان حول تقاسم مياه الأنهار (الأردن- الحاصباني-الوازاني).

11-ودعم هذا الاتجاه تقرير أمريكي نشرته وكالة المخابرات الأمريكية حدد عشرة مناطق في العالم ستشهد صراعات ومواجهات حول المياه ومعظمها في المنطقة العربية، **وحدد التقرير ثلاثة مستويات للخطورة كما يلي:**

1- مناطق مرشحة للحرب بسبب المياه هي الأردن وفلسطين والكيان الصهيوني.

2- مناطق محفوفة بالمخاطر وقد تكون في دائرة الخطر الفعلي وهي حوضا دجلة والفرات والخليج العربي.

3- مناطق التوتر المائي مرشحة للدخول في دائرة الخطر خلال 20 – 25 سنة وهي مصر والسودان.

7- توصيات وأجندة عمل

تتسم الموارد المائية المتاحة في الوطن العربي بظاهرة لها دلالات استراتيجية غاية في الأهمية للأمن المائي، وهي أن حوالي نصف هذه الموارد ينبع من خارجه، لذلك فإنه وبجانب الأسباب الطبيعية، فإن هذا الأمر يجعل هذه الموارد عرضة للنقص والتدهور في النوعية نتيجة عوامل استراتيجية، واستخدامات جائرة، مما يؤكد أهمية العمل على وضع التشريعات الدولية التي تتضمن حقوق الدول العربية، وحسن تنفيذها من قبل جميع الدول المعنية.

إن التحديات التي تواجه قضايا المياه العربية إضافة الى الزيادة السكانية العالية، والتي ستؤدي الى ارتفاع سكانه من 350 مليون نسمة عام 2006 الى 586 مليون نسمة في عام 2026، يتطلب اتباع وسائل جديدة لمواجهة فقر المياه واتساع ظاهرة التصحر والفجوة الغذائية العربية، **ومن تلك الوسائل:**

1. 1 ــــ تبني استراتيجية مائية على مستوى الوطن العربي ككل، وعلى المستوى الإقليمي (مجموعة الدول العربية المشتركة في حوض نهر واحد) وعلى المستوى القطري، بدلاً من الاعتماد على تبني ردود أفعال تجاه مواقف دول الجوار.
2. وجود رؤية عربية مشتركة للتصدي المخططات الصهيونية الهادفة الى انتهاك الحقوق المائية العربية على أن يتم ارغام الكيان الصهيوني على احترام معاهدة السلام مع الاردن فيما يخص المياه.
3. رفع كفاءة استخدام المياه من خلال تطوير نظم وأساليب الري الحالية.
4. 4ــــ ترشيد استخدام المياه سواء مباشرة أوبصفة غير مباشرة من خلال التسعيرة، وضرورة اتباع سياسات من شأنها التوسع في المحاصيل

الزراعية ذات القيمة العالية والمستخدمة لأقل كميات من المياه، والأمر الذي تفرضه ندرة المياه في الدول العربية.

5. . ضرورة استخدام المياه غير التقليدية من مياه الصرف الصحي المعالجة وتحلية المياه، من خلال دعم البحث العلمي لتكنولوجيا تحلية المياه التي من المتوقع أن يتطور استعمالها في الدول العربية خارج منطقة الخليج، ويعد التنسيق بين كافة الدول العربية في مجال تطوير البحث العلمي في استخدامات المياه، والتفاوض بشأنها في كافة المحافل الإقليمية والدولية، واعتبار الأمن المائي العربي جزءاً من الأمن القومي العربي، يعد مدخلاً أساسياً للحد من تفاقم المسألة المائية العربية وانتشار ظاهرة التصحر في الوطن العربي.

6. إقامة مشروعات نقل المياه من منطقة لأخرى داخل الدولة الواحدة، ونقل المياه من دولة لأخرى (مثل مشروع أنابيب السلام الذي طرحته تركيا في عام 1987م على دول الخليج وسوريا والأردن لتزويدها بالماء من فائض مياه نهري سيحان وجيحان في جنوب تركيا).

7. زيادة الدعم المادي لمشروعات المياه العربية من قِبل مؤسسات التمويل العربية، وإنشاء هيئة عربية مستقلة للمياه تتولى التخطيط لشئون المياه والتنسيق بين المشروعات وإجراء البحوث الخاصة بالمياه والنهوض بالتعاون العربي في هذا المجال وسن القوانين المنظمة لاستغلال موارد المياه المشتركة بين دول الحوض الواحد واستحداث تخصصات في العلوم المائية في أقسام مستقلة في الجامعة العربية؛ بهدف تخريج الكفاءات العلمية المتخصصة في هذا المجال.

8. تحديد قطاعات التصـــحر وتقويمها، وكذلك التكيّف مع طبيعة المناخ وتقلباته والتخطيط العلمي لاســتعمال الأرض واســتصـــلاحها لأغراض الزراعة.
9. تقتضـــي حماية الأمن المائي العربي، توزيع المياه بين الجهات الزراعية والمســـتهلكين، توزيعاً عادلاً ومتكافئاً، وتطوير العمل الجماعي الخاص بمعالجة هذه المشكلة، فمشـروع الحزام الأخضـر الذي تتشـارك فيه دول المغرب العربي، من شـــأنه أن يحدّ من تهديد زحف الرمال القادمة من الصـــحراء الكبرى، ومشــروع تطوير حوض الحماد، الذي تمتد أراضــيه داخل حدود الأردن والسعودية والعراق وسوريا، هو مشروع عربي مشترك، يهدف إلى تنمية الحوض والحد من تصحره.
10. إقامة قاعدة صـــناعية لتكنولوجيا المياه وإقامة مركز عربي للتدريب على التكنولوجيا الحديثة في مجال المياه.
11. الاهتمام ببرنامج تعليم هندسة المياه لا سيما في المجال التطبيقي.
12. الربط بين خطط التنمية والسياسات المائية.
13. دعم إمكـانيـات مراكز الأبحـاث العلميـة وتمحيص أولويـاتهـا مثـل التركيز على اســتغلال الطاقة الشـــمســـية في التحلية. فتقدم تكنولوجيا الطاقة الشمسية، يمكن أن يجعل التحلية زهيدة التكاليف.
14. تحقيق أعلى درجة استفادة من الأبحاث العلمية العالمية.
15. تكثيف حملات التوعية للجماهير فيما يخص ثقافة المياه وتحقيق الصــحوة الثقافية التي تجعل ترشيد استخدام المياه معروفا والإسراف منكرا.
16. إنشـاء مجلس وزاري يتكون من وزراء المياه والموارد المائية العربية لوضــع رؤية مشـــتركة باتباع الاســاليب المتطورة التي تخدم اســتخدامات المياه الدولية المشتركة.

17. اســتخدام صــندوق عربي للدعم المالي للأمن المائي العربي باعتباره أمراً ضرورياً لتمويل المشروعات والبحوث المختلفة في المجالات المائية.
18. لمواجهـة الطلـب المتزايـد على الميـاه والفجوة الكبيرة بين الموارد المـائيـة والطلب عليها لابد من تنفيذ مشروعات لتنمية الموارد المائية، **مثل:**

- التوســع في بناء الخزانات الســطحية على مجاري المياه وحيثما كان ذلك ممكنا فنيا واقتصاديا.
- استكشاف الأحواض المائية وإعداد الخرائط الهيدرولوجية.
- تطوير معالجة مياه الصرف الصحي والصناعي للوصول إلى الدورة المغلقة للمياه في هذه المجالات.
- إنشـــاء محطات مياه لإزالة الملوحة تعتمد على الطاقة الشـــمســـية المتوافرة بكثرة في الوطن العربي لتقليل نفقات التحلية.
- تطوير التعاون العربي والإقليمي في مجال الانتفاع بالموارد المائية المتاحة وتنميتها.

من خلال العناصـر السـابقة يتأكد لنا خطورة قضـايا المياه على المسـتوى العالمي والعربي على وجه الخصـوص وأن هناك أهدافا مائية سـياسـية أسـاسـية وقديمة في اســتراتيجيات الدول الكبرى للتحكم في موارد المياه خارج اراضـــيها بالإضــافة الى ما تشــتمل عليه قضــايا المياه من ابعاد اقتصــادية واجتماعية. ولذلك على العالم العربي ان يدرك مجددا خطورة الموقف وأن يعيد ترتيب أوراقه للحفاظ على ما تبقى من موارده المائية وان يتبنى اســـتراتيجية عربية موحدة لتحقيق الأمن المائي العربي والبعد عما يسبب الفقر المائي.

الفصل العاشر

ورقة حول أزمة المياه في العالم العربي

يقول الله سبحانه وتعالي:

﴿...وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ...﴾ [سورة الأنبياء:30]

ويقول في سورة نوح الآيات من {9 –12}:

﴿ ثُمَّ إِنِّي أَعْلَنتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴿٩﴾ فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَارًا ﴾

ويقول سبحانه وتعالي في سورة الواقعة الآيات من {68 – 70}:

{﴿ أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ﴿٦٨﴾ أَأَنتُمْ أَنزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنزِلُونَ ﴿٦٩﴾ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴿٧٠﴾ ﴾

ويقول الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والتسليم:

{الناس شركاء في ثلاث: الماء والكلأ والنار}

الأرقام المتعلقة بالمياه في العالم العربي تدعو للقلق، فعلي الرغم من أنه يضم عشر مساحة اليابسة إلا أنه يصنف من المناطق الفقيرة من المناطق الفقيرة في مصادر المياه العذبة، إذ لا يحتوي إلا على أقل من 1% فقط من كل الجريان السطحي للمياه، وحوالي 2% من إجمالي الأمطار في العالم.

يأتي هذا في وقت لا يستغل العالم العربي من موارده المائية البالغة {340} مليار متر مكعب سوي 50% فقط، والباقي معرض للهدر والضياع،

ومن هذا تنبع أهمية الالتفات إلى قضية المياه، ووضع السياسات المتعلقة باستخدامها وترشيدها وزيادة كميتها.

ولا سبيل لتوزيع مستدام للموجود من المياه ولزيادة تدفقه ولإقامة بنيات تحتية ترفع من الطاقة التخزينية في البحيرات وترفع من إنتاج الكهرباء لمصلحة الجميع، ولا تنفيذ لبرامج تضبط حركة المياه وتحافظ على سلامة البيئة الطبيعية، إلا عن طريق التعاون والاعتماد المتبادل بين الدول المتشاطئة على نهر دولي عابر لحدود تلك الدول.

المبحث الأول:

مصادر المياه في الوطن العربي:

المصدر الأول: مصادر المياه التقليدية:

أولاً: مياه الأمطار.

تتوزع الأمطار في العالم العربي على النحو الآتي:

* 60% من مياه الأمطار تتساقط في فصل الصيف، معظمها في حوض السودان والقرن الأفريقي واليمن وموريتانيا.
* 40% من مياه الأمطار تهطل في فصل الشتاء في بلاد المغرب العربي والشمال الافريقي والدول العربية المطلة على ساحل البحر الأبيض المتوسط.

ثانياً: مياه الأنهار.

1- نهر النيل.

2- دجلة والفرات.

3- نهر الأردن.

ثالثاً: المياه الجوفية:

1- حوض النوبة الجوفي بين مصر وليبيا والسودان.

2- حوض العرق الشـرقي الواقع جنوب جبال الأطلس في الجزائر ويمتد إلي تونس.

3- حوض الديسي ويقع بين الأردن والسعودية.

رابعاً: مياه الأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية.

المصدر الثاني: المصادر غير التقليدية

1- تحلية مياه البحر، ليبيا ودول الخليج.

2- إعادة المعالجة، بإعادة مياه الصرف الزراعي والصناعي، والصحي، واستخدامها في الزراعة والصناعة.

3- تلقيح السحب لإنزال المطر الصناعي.

المبحث الثاني:

الأنهار من أهم مصـــادر المياه العذبة في الوطن العربي، وقد ورد ذكرها بصورة موجزة في المبحث الأول، غير أني أود فـــي هذا المبحـــث تفصيـــل الحديث عن نهر النيل، بحكم انتمائي لدولة عربية يجري النيل عبر أراضـــيها منحدراً من الجنوب إلي الشمال.

دول حوض النيل عددها إحدى عشرة دولة هي :

كينيا، تنزانيا، رواندا، بورندي، يوغندا، زائير، جنوب الســـودان، أثيوبيا، أرتريا ،السودان، مصر.

ويمكن تقسـيم دول حوض النيل بحسـب مجراه الجغرافي الطبيعي إلى ثلاثة أقسام:

1) دول منبع:

أ/ دول حوض النيل الأبيض وتشـمل رواندا، بوروندي، تنزانيا، كينيا، يوغندا، أثيوبيا، زائير.

ب/ دول حوض النيل الأزرق وتشمل: أثيوبيا وأرتريا.

2) دول مجري، **وتشمل:** جنوب السودان، السودان، مصر.

3) **دولة مصب:** جمهورية مصر العربية.

النيل هو مصدر عظيم للمياه العذبة في حوضه، وكميات المياه المتدفقة فيه يمكن أن تزيد بنسبة كبيرة لا تقل عن 80% ويمكن أن تغطي حاجة بلدان حوض النيل في الحاضر والمستقبل المرئي. كذلك يشكل النيل مصدراً للطاقة الكهرومائية تكفي كافة دول الحوض لتزويدها بالكهرباء بأسـعار زهيدة، بل وتصدير الكهرباء إلى خارج دول الحوض.

هذه المصـالح لا يمكن تحقيقها إلا إذا توافرت رؤية حوضـية واتفاق حوضـي شـامل يقوم عليه تعاون وثقة متبادلة واعتماد متبادل بين دول حوض النيل على بعضها بعضاً.

- النيل هو أطول أنهار العالم وينحدر من الجنوب إلى الشـمال بطول {6695} كلم، وينبع من بحيرة فكتوريا في يوغندا وبحيرة تانا في أثيوبيا، بالإضـافة للروافد التي تغذيه المنحدرة من دول المنبع الأخرى المذكورة.
- وإذا كان السودان وجنوب السودان يشكلان مجراه، فإن مصر تشكل مجـراه ومصبه، وتعتبر مصر أكثر الدول احتياجاً إلى نهر النيل، لموقعها الصحراوي وندرة الأمطار فيها.

- نهر النيل على الرغم من طول مجراه إلا أن كمية المياه المتدفقة منه لا تزيد عن {84} مليار متر مكعب يضـــيع منها {10} مليارات متر مكعب عن طريق التبخر. تبقي{74} مليار متر مكعب وهذه موزعة بين مصر والسودان في اتفاقية مياه النيل الثنائية سنة 1959م بنسبة {55.5}مليار متر مكعب لمصـــر، و{18.5} مليار متر مكعب للسودان أي بنسبة 3 – 1.

المبحث الثالث:

طلب دول منابع النيل للمياه:

كان هنالك اعتقاد سائد فحواه أن دول منابع النيل مستغنية عن مياه النيل من فرط ما لديها من مصـــادر مياه بديلة، هذا الاعتقاد لا يصـــلح للتعامل مع الحاضر والمستقبل فقد زادت الكثافة السكانية في دول منابع النيل – على سبيل المثال أثيوبيا يقارب عدد سكانها الآن {98} مليون نسمة – وضرب الجفاف بعض مناطق تلك الدول، وصـارت حريصـة على زراعة بعض أراضـيها بالري من مياه النيل. كذلك أدي تدفق مياه النيل من مرتفعاتها إلى رغبتها في إقامة سدود لإنتاج كهرومائي. لذلك صـارت دول منابع النيل كلها تطالب بحصص في مياه النيل.

الطلب الاثيوبي لمياه النيل:

أظهرت الدراسات وجود مساحات واسعة من الأراضـي الأثيوبية صـالحة للزراعة المروية، تقع في منطقتي النيل الأزرق ونهر الســوباط وارتفاع منابع النيل الأزرق البالغ {1786} متراً واندفاعه عبر مجراه ظاهرة طبوغرافية تصـــلح لإنتاج كمية ضخمة من الطاقة الكهرومائية.

ولكن الاتفاقيات المدونة تلزم أثيوبيا بالامتناع عن إقامة أي مشـــاريع في أعلي النيل تؤثر بالنقصـان على تدفق مياه النيل نحو المصـب في مصـر إلا بموافقتها.

طلب دول منابع النيل الأبيض:

دول منابع النيل الأبيض هي: كينيا، يوغندا، تنزانيا، رواندا، بورندي، زائير، منها كينيا، يوغندا، تنزانيا، كانت خاضعة للاستعمار البريطاني، التزمت بريطانبا باسمها باتفاقية سنة 1929م مع مصـر، وهذه الاتفاقية تعتبر ملزمة لهذه الدول بموجب قاعدة التوارث، والاتفاقية تنص على الآتي {الا تقام في هذه البلدان بغير اتفاق مسبق مع مصـر أي اعمال أو منشـآت من شـأنها إنقاص المياه المتدفقة إلى مصر أو تعديل مواعيد وصولها أو إنقاص مناسيبها}.

لكن هذه المستعمرات البريطانية السابقة تخلت عن التزامها بتلك الاتفاقية وصـيغ هذا قال د/أوديدي اوكيدي عميد معهد دراسـات البيئة بجامعة موى في كينيا (1990) {أن كينيا تسهم في مياه النيل بفضل روافد تنبع فيها وتصب في بحيرة فكتوريا المنبع الأكبر لبحر الجبل الذي يغذي النيل الأبيض، ومع ذلك فإن ثلثي أراضـي كينيا قاحلة، إن علينا أن ننقل المياه وأن نسـتغلها في الزراعة}.

وأضـاف {أن القانون الدولي القابل للتطبيق في حالة موارد النيل المائية يتطور بسرعة شديدة، وهذا من شـأنه أن يقنع جميع دول حوض النيل بفائدة إعادة النظر في توزيع المياه على دول الحوض. أن على تلك الدول أن تعمل بصـورة مشـتركة للوصـول لنظام إقليمي جديد يتفق مع احتياجات دول حوض النيل، أن الاتفاقيـات المدونة من عهـد الاستعمار لا تتماشي مع حقوق دول المنبع ولا مع ضرورات التنمية فيها}.

المبحث الرابع:

تطور القانون الدولي بشأن المياه:

تدرجت مفاهيم وأحكام القانون الدولي بشأن المياه عبر خطي أهمها:

1) في عام1911م بحث معهد القانون الدولي مسألة المياه الدولية وجاء **في إعلان مدريد الذي صدر عنه الآتي:**

- لا يجوز للدولة المتشاطئة إقامة منشآت لاستغلال مياه النهر دون موافقة الدول الأخرى.
- لا يجوز إنشاء المشاريع التي تستهلك كميات كبيرة من المياه.
- عدم انتهاك حقوق الملاحة في النهر الدولي.
- لا يجوز لدول المصب إقامة منشآت من شأنها إحداث فيضانات في دول المنبع.
- يجب تعيين لجان مشتركة لدراسة المشاريع المقترح إنشاؤها على النهر.

2) في عام 1966م وضعت قواعد هلسنكي بشأن المياه.

3) اتفاقية فيّنا المبرمة 1978م اشتملت على نص بشأن التوارث الدولي للمعاهدات فحواه: أن الاتفاقيات الخاصة بتحديد ورسم الحدود الدولية، أو الخاصة بالوضع الجغرافي الإقليمي تظل سارية المفعول بموجب (قاعدة التوارث) ولا يمكن إلغاؤها أو تعديلها إلا باتفاق الدول الموقعة عليها.

4) في عام 1979م وضعت مبادئ لجنة القانون الدولي بشأن المياه.

5) في عام 1997م صدرت اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وتكمن أهمية وجود مبادئ قانونية دولية تحكم استخدام الموارد المائية الدولية المشتركة، في أن المتوفر منها قد أصبح في كثير من الحالات أقل من الاحتياجات، وذلك بسبب الازدياد المضطرد في السكان، وازدياد احتياجات الدول النامية لاستخدام المياه في الشرب والزراعة والصناعة والصرف الصحي.

* أن العدالة الدولية بشأن المياه خطت خطوة واسعة في طريق تطورها عندما أجيزت اتفاقية استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية في/1997/5/21م. في الأمم المتحدة وأهم ما جاء فيها من مبادئ:

1) الاستخدام المنصف والمعقول لمجري النهر وتنميته بغية الانتفاع به بصورة مثلي ومستدامة مع مراعاة مصالح دول المجري المائي الأخرى.

تابع/{ص8}

2) الالتزام بعدم التسبب في ضرر الآخرين.

3) ينبغي أن تتعاون دول المجري المائي على أساس المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية والفائدة المتبادلة وحسن النية، من أجل الانتفاع الأمثل بالمجري المائي.

4) تسوية المنازعات بين دول المجري المائي تكون عن طريق التحكيم فإن استحال ذلك تكون تسوية المنازعات بواسطة محكمة العدل الدولية.

هذه الاتفاقية ضمت المبادئ السائدة في القانون الدولي بشأن المياه، وأيدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة ولكن للأسف انقسمت دول **حوض النيل من الاتفاقية كالآتي:**

- السودان وكينيا أيدتا الاتفاقية.
- بورندي عارضت الاتفاقية.
- مصر، واثيوبيا، ورواندا، وتنزانيا امتنعت عن التصويت.
- يوغندا وارتريا وزائير غابت عن الجلسة.

* هكذا يدل موقف دول حوض النيل على اختلافات واسعة لا في تفاصيل الحقوق فحسب ولكن في الأحكام العامة التي اتجه نحوها القانون الدولي بشأن المياه.

تابع/{ص9}

المبحث الخامس:

تسلسل القوانين والمعاهدات المتعلقة بمياه النيل:

الإطار القانوني لمياه النيل واضح، وملزم قانوناً للأطراف المعنية، ولكن على ضوء ما جري من تغيير في أحوال دول حوض النيل، وما جري من تطور في الرأي العام العالمي بخصوص المياه فإن القوانين والمعاهدات المعنية، في نظر دول المنابع فقدت شرعيتها، وصارت الحاجة ماسة لتقنين جديد، يستوعب المستجدات ويكون عادلاً في نظر دول حوض النيل كلها وشعوبها.

1) في عام1891م وقع بروتوكول بين بريطانيا ممثلة لمصر، وإيطاليا ممثلة لأثيوبيا، تتعهد بموجبه إيطاليا بعدم إقامة أي أعمال على نهر عطبرة لأغراض الري يكون من شأنها تعديل تدفق مياه الرافد لنهر النيل.

2) في عام1902م وقعت اتفاقية بين الحكومة البريطانية ممثلة لمصر واثيوبيا، المادة(3) منها تنص على: التزام أثيوبيا بعدم القيام بأي أعمال على النيل الأزرق أو بحيرة تانا، أو نهر السوباط مما يؤدي إلي التأثير على كمية المياه المتدفقة في نهر النيل.

3) اتفاقية سنة1929م بين الحكومة المصرية من جهة والحكومة البريطانية ممثلة للسودان ويوغندا، وكينيا، وتنزانيا، **تضمنت النص الآتي:**

{ألا يقام بغير اتفاق مسبق مع الحكومة المصرية أعمال ري أو توليد كهرباء ولا تتخذ على النيل وفروعه أو على الخيران التي تتكون منها الفروع سواء في السودان أو في الدول الأخرى الواقعة تحت الإدارة

البريطانية أعمال يكون من شأنها إنقاص المقدار الذي يصل إلي مصر أو تعديل مواقيت وصوله أو إنقاص منسوبه.}.

4) اتفاق بين مصر والسودان للانتفاع الكامل بمياه النيل سنة 1959م تم توقيع اتفاقية مياه النيل 1959م بالقاهرة، وجاءت مكملة لاتفاقية سنة1929. والغرض الأساسي من اتفاقية سنة 1959م توزيع حصص مياه النيل بين السودان ومصر، وأهم أحكام هذه الاتفاقية أنها منحت جمهورية مصر العربية {55.5} مليار متر مكعب سنوياً، وجمهورية السودان {18.5} مليار متر مكعب سنوياً. وموافقة الدولتين على أن تقوم جمهورية السودان بإنشاء سد الروصيرص على النيل الازرق، وتقوم جمهورية مصر العربية بإنشاء السد العالي شمال مدينة حلفا على الحدود السودانية المصرية، وإنشاء هيئة فنية مشتركة لمياه النيل بين الدولتين، وقيام الدولتين بإنشاء مشروعات لزيادة دفق مياه النيل بهدف استغلال المياه الكامنة ببحر الجبل، وبحر الزراف ونهر السوباط (المعروفة بمنطقة السدود) لزيادة

دفقها في النيل الأبيض، (مشروع قناة جونقلي) على أن يتم توزيع الفائدة من هذه المياه والتكلفة المالية لهذه المشروعات مناصفة بين الدولتين.

5) اتفاق إعلان المبادئ بين كل من مصر، أثيوبيا، السودان، والذي تم التوقيع عليه من رؤساء الدول الثلاث بالخرطوم في/2015/3/23م.

جاءت الاتفاقية من عشر مواد تمثل اطاراً عاماً للتنمية والتعاون بين الدول الثلاثة، ويمثل الاتفاق الإطاري في القانون الدولي العام المرجع الأساسي الذي تهتدي بنصوصه وأحكامه الدول الأطراف في الاتفاقية، في إبرام البروتوكولات الفنية وغيرها. عليه فإن الدول الأطراف في الاتفاقية لا تستطيع

الخروج عن الإطار العام الذي حدده إعلان المبادئ في بروتوكولاتها الفنية وغيرها، اللاحقة لتنفيذ وتطبيق إعلان المبادئ.

المبحث السادس:

اتفاق حول إعلان مبادئ بين جمهورية مصر العربية وجمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان حول مشروع سد النهضة الأثيوبي العظيم.

ديباجة:

تقديراً للاحتياج المتزايد لجمهورية مصر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان لمواردهم المائية العابرة للحدود وإدراكاً لأهمية نهر النيل كمصدر الحياة ومصدر حيوي لتنمية شعوب مصر وأثيوبيا والسودان، ألزمت الدول الثلاث أنفسها بالمبادئ التالية بشأن سد النهضة.

1} مبدأ التعاون:

- التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي.
- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها.

2} مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، المساهمة في التنمية الاقتصادية ،الترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3} مبدأ عدم التسبيب في ضرر ذي شأن:

سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها النيل الأزرق/ النهر الرئيسي.

على الرغم من ذلك، ففي حالة حدوث ضرر ذي شأن لاحدي الدول فإن الدولة المتسببة في إحداث هذا الضرر عليها، في غياب اتفاق حول هذا الفعل، اتخاذ كافة الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الدولة المتضررة لتخفيف أو منع هذا الضرر، ومناقشة مسألة التعويض كلما كان ذلك مناسباً.

4} مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

لضمان استخدامهم المنصف والمناسب، سوف تأخذ الدول الثلاث في الاعتبار كافة العناصر الاسترشادية ذات الصلة الواردة أدناه وليس على سبيل الحصر.

أ. العناصر الجغرافية، والجغرافية والمائية، والمناخية، والبيئية وباقي العناصر ذات الصفة الطبيعية.

ب. الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لدول الحوض المعنية.

ج. إسكان الذين يعتمدون على الموارد المائية في كل دولة من دول الحوض.

د. تأثيرات استخدام أو استخدامات الموارد المائية في إحدى دول الحوض على دول الحوض الأخرى.

هـ. الاستخدامات الحالية والمحتملة للموارد المائية.

و. عوامل الحفاظ والحماية والتنمية واقتصاديات استخدام الموارد المائية، وتكلفة الإجراءات المتخذة في هذا الشأن.

ز. مدي توفر البدائل ذات القيمة المقارنة، لاستخدام مخطط أو محدد.

ح. مدي مساهمة كل دولة من دول الحوض في نظام نهر النيل.

ط. امتداد ونسبة مساحة الحوض داخل إقليم كل دولة من دول الحوض.

5} مبدأ التعاون في الملء الأول وإدارة السد:

تنفيذ توصـــيات لجنة الخبراء الدولية واحترام المخرجات النهائية للتقرير الختامي للجنة الثلاثية للخبراء حول الدراسـات الموصـي بها في التقرير النهائي للجنة الخبراء الدولية خلال المراحل المختلفة للمشروع.

تســـتخدم الدول الثلاث بروح التعاون، المخرجات النهائية للدراســـات المشـتركة الموصـي بها في تقرير لجنة الخبراء الدولية والمتفق عليها من جانب **اللجنة الثلاثية للخبراء بغرض:**

* الاتفاق على الخطوط الإرشـادية وقواعد الملء الأول لسـد النهضــة والتي ستكمل كافة السيناريوهات المختلفة بالتوازي مع عملية بناء السد.
* الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضـة والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر.
* إخطار دولتي المصـب بأي ظروف غير منظورة أو طارئة تسـتدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد.

لضـمان اسـتمرارية التعاون والتنسـيق حول تشـغيل سـد النهضــة مع خزانات دولتي المصـــب، ســوف تنشـــئ الدول الثلاث، من خلال الوزارات المعنية بالمياه، آلية تنسيقية مناسبة فيما بينها.

الإطار الزمني لتنفيذ العملية المشـار إليها أعلاه سـوف يسـتغرق خمسـة عشر شهراً منذ بداية إعداد الدراستين الموصـي بهما من جانب لجنة الخبراء الدولية.

6} مبدأ بناء الثقة:

سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7} مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

سوف توفر كل من مصر وأثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراســات المشــتركة للجنة الخبراء الوطنيين، وذلك بروح حســن النية وفي التوقيت الملائم.

8} مبدأ أمان السد:

تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها أثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصـــيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد.

سـوف تسـتكمل أثيوبيا، بحسـن نية، التنفيذ الكامل للتوصـيات الخاصـة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9} مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

سـوف تتعاون الدول الثلاث على أسـاس السـيادة المتسـاوية وحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر.

10} مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

تقوم الدول الثلاث بتســوية منازعاتها الناشــئة عن تفســير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشـاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حســن النوايا إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خـلال المشـاورات أو المفاوضـات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوفيق، الوســاطة أو إحالة الأمر لعناية رؤســاء الدول /رئيس الحكومة.

وقع هذا الاتفاق حول إعلان المبادئ في الخرطوم، السـودان في/23 من شـــهر مارس 2015م بين جمهورية مصـــر العربية، جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية وجمهورية السودان.

عن جمهورية مصر العربية	جمهورية أثيوبيا الفيدرالية	جمهورية السودان
عبد الفتاح السيسي	هيلا ماريام ديسالين	عمر حسن البشير
رئيس الجمهورية	رئيس الوزراء	رئيس الجمهورية

الفصل الحادي عشر

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

المبحث الأول:

لم تكن مشـــكلة المياه يوماً حادثاً جديداً بل هي مشـــكلة قديمة في حياة الأمم نظراً لأهميتها في الاستقرار الاقتصادي والنمو والتنمية. ومنطقة ما يسمى الهلال الخصـيب والتي هي من اسـمها يسـتدل على أنها منطقة تشـكل أسـاسـاً صــالحاً للزراعة والمياه مما جعلها مركزاً نشــأت فيه الحضــارات وجعلها منطقة لشريط طويل من الصراعات.

كما إن العوامل المؤثرة على الطبيعة نتيجة اســتهلاك المياه العشـــوائي والذي ينقص يوما بعد يوم من المخزون المائي ســـوف يدفع الدول إلى تأمين هذه الحاجة الملحة بأي من الوسـائل المتاحة ومهما كانت الأثمان. لذلك فالمياه سوف تشكل مفردة الصراع الأساسية في المنطقة في المستقبل القريب.

فمنذ النكبة في عام 1948 وما ســـبقها من أحداث ومنذ قرار تقســـيم فلسطين والخطر الصهيوني قائم يخف حينا ويشتد أحياناً ليطال المنطقة العربية بأسرها وهذا الخطر يتخذ أبعاداً وأشكالاً متعددة فمرة بالحروب والاحتلال وأخرى بـالتهويـل تحـت عنـاوين الحقوق التـاريخيـة بـأرض الميعـاد والحقوق الطبيعيـة بالأمن والســـلام، وكل ذلك غطاء للأطماع الإســـرائيلية بالهيمنة على المنطقة واستغلال ونهب خيراتها.(نهاد خشمان، 2003 : ص2)

إلا أن أهمها هي الأطماع الإسرائيلية في لبنان سواء في أرضه دينياً وتاريخياً واستراتيجيا واقتصادياً أم في مياهه، والأخطر بينها هي المطامع المائية.

لقد أدركت الحركة الصهيونية أهمية المياه لنشوء دولة إسرائيل منذ أن عزمت على تأسيس دولة إسرائيل الكبرى من النهر إلى النهر ورفعت شعار "حدودك يا إسرائيل من النيل إلى الفرات " والذي يعكس الأهمية الاستثنائية للمياه في الفكر الاستراتيجي الصهيوني. ولقد تفاهمت الحركة الصهيونية مع الحكومة البريطانية لإرسال لجنة فنية لدراسة إمكانية سحب مياه النيل إلى سيناء عام ١٩٠٣ من أجل إقامة مستعمرات لاستيطان اليهود فيها، كما حاول تيودور هيرتزل مؤسس الحركة الصهيونية استغلال سيناء لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد مع سحب مياه النيل.

إليها، وحاولت الحركة الصهيونية تعديل الحدود التي وردت في اتفاقية سايكس بيكو لعام ١٩١٦ والتي جعلت نهر بانياس والضفة الشرقية لبحيرة طبريا داخل الحدود السورية، ونهري الحاصباني والليطاني داخل الحدود اللبنانية، لذا تقدمت الحركة الصهيونية بطلب إلى مؤتمر الصلح الذي عقد في أعقاب الحرب العالمية الأولى لتعديل الحدود التي وردت في اتفاقية سايكس بيكو، في محاولة منها لضم الأنهار الموجودة في المنطقة، إلا أن مؤتمر الصلح رفض مطالبها.(غائب، 1996 : 41- 43)

وسأحاول هنا إلقاء الضوء على سياسة إسرائيل المائية وأطماعها الواضحة في المياه العربية، ذلك أن دعائم هذه السياسة قد صممت على أساس الهجرة غير المحدودة، والتي تتجاوز بمراحل القدرة الإجمالية لمصادر مياه منطقة الشرق الأوسط، والنتيجة هي توسع إقليمي ونكران لحقوق العرب في مياههم.

مشكلة الدراسة:

توضح الدراسة اهتمام الحركة الصهيونية بمياه الشرق الأوسط قبل قيام دولة إسرائيل مستفيدة في ذلك من الدراسات والمشاريع التي أعدها الاستعمار الأوربي بهذا الخصوص. كما وتوضح أن قادة الحركة الصهيونية كانوا مدركين منذ البداية لأهمية السيطرة على موارد كافية من المياه كضرورة لقيام دولة إسرائيل، لذا رسموا دوما تصورات لإسرائيل "كبرى" تسيطر على موارد مياه عديدة بالمنطقة، وبهذا رسمت الموارد المائية حدود دولة إسرائيل في تصورات مؤسسي إسرائيل، فالحدود ليست مسألة سياسية فحسب بل هي قضية موارد مائية جغرافية توفر لدولة إسرائيل أمنا مائيا وغذائيا ومع قيام دولة إسرائيل بدأت مساعيها للسيطرة على مصادر المياه في أراضي فلسطين 48 ثم في فلسطين 67 وفي الأراضي المحتلة بالجولان والأردن. وكانت الفكرة أو الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم دوما على بناء المستوطنات بالقرب من مصادر المياه الهامة أو فوق خزانات المياه الجوفية أو تحويل مياه الأنهار من خلال السدود والمشاريع أو معارضة إقامة مشاريع وطنية عربية على الأنهار – كنهر الوزاني في لبنان.

وتكمن مشكلة الدراسة الحالية في تحديد أطماع إسرائيل في مياه العرب التي امتدت إلى ما وراء الأنهار والآبار والمياه الجوفية التي تحيط بها، **وتتمثل مشكلة الدراسة الحالية في التساؤل الرئيس الاتي:**

ما هي الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية ويتفرع من التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الأطماع الإسرائيلية في نهر الأردن
- ما هي الأطماع الإسرائيلية في نهر اليرموك
- ما هي الأطماع الإسرائيلية غب مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

- ما هي الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية
- ما هي الأطماع الإسرائيلية في نهر النيل
- ما هو المشروع المائي الإسرائيلي؟
- ما أفاق التعاون الإقليمي في مجال المياه؟

فرضيات البحث:

- توثر السياسية المائية الإسرائيلية على استقرار دول الجوار المحيطة بإسرائيل.
- توجد علاقة بين استمرار إسرائيل في سرقة المياه العربية وبين ضعف القرار العربي في مواجهه تلك السياسات

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذا البحث في أهمية موضوع الدراسة " الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية"، حيث أن هناك اهتمام شديد من قبل الحكومات الصهيونية **في سلب المياه العربية وتكمن أهميته في النقاط التالية:**

1. تتبين أهمية البحث الحالي في تسليطه الضوء على الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية.
2. يسلط البحث الضوء على المخاطر التي تحيط بالمياه الفلسطينية على وجهه الخصوص وعلى المياه العربية بوجهه العموم
3. كذلك تكمن أهمية هذا البحث في كشفه عن أبعاد الأطماع الصهيونية في المياه العربية على وجه العموم
4. يسهم البحث في الإثراء المعرفي للدراسات ذات الصلة بموضوع الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، بما يتماشى مع التغيرات والتطور المضطرد في هذا المجال.

5. إمكانية إثراء المكتبة الجامعية بدراسات حول الأطماع الإسرائيلية في المنطقة العربية
6. تزويد المسئولين عن طبيعة الخطر الصهيوني اتجاه الأمن المائي العربي
7. ترشيد جهود القائمين على إعداد السياسيات والبرامج لمواجهه الخطر الإسرائيلي القادمة على مستوى المنطقة العربية ككل
8. تقدم بعض المقترحات التي تخص موضوع الدراسة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية **ويمكن ذكر أهم تلك الأهداف على النحو التالي:**

1. التعرف على الأطماع الإسرائيلية في نهر الأردن
2. التعرف على الأطماع الإسرائيلية في نهر اليرموك
3. التعرف على الأطماع الإسرائيلية غب مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة
4. التعرف على الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية
5. التعرف على الأطماع الإسرائيلية في نهر النيل
6. التعرف على المشروع المائي الإسرائيلي
7. التعرف على أفاق التعاون الإقليمي في مجال المياه
8. معرفة الآثار المترتبة على سرقة المياه العربية ومخاطرها على المستقبل.

منهجية الدراسة:

تقع هذه الدراسة في إطار البحوث الوصفية " التي تستهدف تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين وذلك بهدف الحصول على معلومات كافية "(5)

وفي إطار هذا النوع من البحوث سوف نستخدم منهج المسح الذي يندرج تحت إطار البحوث الوصفية، "وهو يمثل جهداً علمياً منظماً يساعد على الحصول على بيانات ومعلومات عن موضوع الدراسة وهو "الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية "

وسوف تعتمد الدراسة في جمع البيانات: بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بالأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، وأية مراجع ترى الباحثة أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي، وتنوي الباحثة من خلال اللجوء للمصادر الثانوية للتعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عام عن آخر المستجدات التي حدثت وتحدث في مجال الدراسة .

المبحث الثاني:

مثال هذه الأطماع

إن الأطماع الإسـرائيلية تتمثل باسـتخدام المياه كعنصـر أسـاسـي في الصراع العربي الإسرائيلي، حيث تشكل المياه أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية سياسياً وعسكرياً وذلك لارتباطها بخططها التوسعية والاستيطانية في الأراضـي العربية. وتشـمل تلك الأطماع في الموارد المائية العربية في نهر الأردن وروافده ونهر اليرموك وينابيع المياه في الجولان وانهار الليطاني والحاصـباني والوزاني في لبنان. إضـافة إلى سـرقة إسـرائيل للمياه الجوفية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لمصلحة مستوطناتها الاستعمارية.

(http://www.4eco.com/2006/01/__27.htm)

ان المتتبع لتاريخ الدولة العبرية يسـتطيع ان يرى بوضـوح الأطماع الإسـرائيلية في المياه العربية ومدى الأهمية التي تشـكلها المياه في بناء دولة إسرائيل وتوسعها من خلال بناء المزيد من المستوطنات وتوفير احتياجاتها من المياه. فقبل تأسـيس دولة إسـرائيل طالبت الحركة الصـهيونية ان تكون حدود دولة إسرائيل العظمى من الفرات إلى النيل.

ان المستوطن الإسرائيلي يستهلك ستة أضعاف ما يستهلكه الفرد العربي من المياه العذبة، ومع ذلك تعلن إسـرائيل دائما انها تعاني من عجز سـنوي مقداره خمسة مليارات متر مكعب، لذا فهي لم تتردد في طرح مشروعها المائي المتكامل عام 1974 وإعادة طرحه مرة أخرى في عام 1990 ضـمن دراسـة التعاون الاقتصادي والسلام في الشرق الأوسط، ويتلخص مفهوم المشروع على ان المياه الجوفية والسـطحية ما هي الا نتيجة عوامل الجغرافيا، وبالتالي فان الوضـع الجغرافي يجب ان لا يكون عائقا أمام نقل المياه إلى مناطق لم تشـأ

الظروف الطبيعية ان تمنحها إياها، وان لا يكون الوضـع السـياسـي والحدودي في المنطقة سـببا لحرمان إسـرائيل من حقها في نقل المياه، وقد أكد (دان سـلازفكي) مفوض المياه في إسـرائيل واحد أعضـاء الوفد الإسـرائيلي في المفاوضات متعددة الأطراف بفينا عام 1992 إذ قال ((بان من يريد السلام يجب ان يستوعب ما تطرحه إسـرائيل من مشـروعها المائي والقبول بالوضـع الحالي والمتمثل بسيطرة إسـرائيل على مصـادر المياه في الضـفة الفلسـطينية والجولان وبقية الأراضي المحتلة) (مغاوري شحاتة، 2002 : 91 −92)

وحسـب الموسـوعة اليهودية فان مصـادر المياه الإسـرائيلية تتأتى من 37% من نهر الأردن وروافده و29.5% من المياه الجوفية في الساحل و14% من نهر العوجا، أما بقية المصـادر فهي تشكل نسب منخفضـة وكما مبين في الجدول (1).

جدول (9)

مصادر المياه الإسرائيلية وفقا للموسوعة اليهودية

المصدر	مليون متر مكعب	النسبة المئوية
نهر الأردن وروافده	600	37
المياه السـطحية والجوفية من الجليل ومرج بن عامر	150	9
المياه الجوفية في الساحل	500	29.5
نهر العوجا (اليركون)	230	14
حجز مياه الفيضانات	90	5.5
تكرير المياه المستعملة	80	5
المجموع	1650	100

المصـــــدر: د. عبـد الأمير دكروب، الميـاه والصــــراعـات حولهـا في دول المشــرق العربي، مجلة الجيش والدفاع الوطني (لبنان)، بحث منشــور في الموقع: - http:/www.lebermy.gov.Ib

إن الأرقام السـابقة لا توضــح حقيقية الوضــع المائي الإسـرائيلي كونها تخفي الكثير من الأمور والحقائق المتعلقة بسـرقتها للمياه العربية، وكذلك تخفي مصــــادر المياه غير التقليدية كمعالجة مياه الصـــرف الصـــحي والتي تقدر بـ 150–200 مليون متر مكعب ســنويا وتحلية مياه البحر والإمطار الصــناعية وذلـك لغرض جلـب عطف المجتمع الـدولي في قضــــيتهـا مع الميـاه العربيـة وإظهارها بانها دولة ذات عجز مائي، لذا فان الأرقام المتعلقة بالوضــــع المائي الإسرائيلي تكون دائما متضاربة وغير دقيقة

(عبد الأمير دكروب، 2007 : www.lebermy.gov.Ib)

ولغرض ســيطرة إســرائيل على المياه العربية ونهبها اتبعت الأســاليب التالية: (مأمون كيوان، 2006 : 65)

أ- بنـاء الســـــدود وحفر الآبـار العميقة لتزويـد حـاجـة المســـــتوطنـات الإســــرائيلية المتزايدة من المياه واســـتغلال الينابيع في الســـياحة والعلاج.

ب- اســتغلال مياه البحيرات العربية كبحيرة مســعدة في الجولان وبحيرة طبرية وكذلك اســتغلال مياه الأنهار العربية كنهر الأردن والليطاني واليرموك.

ج- التعاون مع تركيا لتزويد إسرائيل بالمياه مستقبلا على حساب حصـة العراق وســوريا، وذلك من خلال الاتفاق مع شــركة كندية لصــنع بالونات تملأ بالمياه العذبة وتسحب عبر البحر المتوسط.

المبحث الثالث:

الأطماع الإسرائيلية في نهر الأردن

ينبع نهر الأردن من سفوح جبل الشيخ الغربية والجنوبية، ويتكون من التقاء نهر بانياس الذي تقع منابعه في سوريا ويصل طوله إلى نحو ستة كيلو مترات، مع نهر الدان الذي ينبع من تل القاضي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والذي يبلغ تصريفه السنوي ٢٥٨ مليون متر مكعب، ونهر الحاصباني الذي ينبع من الأراضي اللبنانية والذي يبلغ تصريفه السنوي نحو ١٥٧ مليون متر مكعب، نهر بريفيت من قضاء مرجعيون في لبنان.

وتتحد هذه الروافد شمال بحيرة الحولة بنحو ١٤ كيلو مترًا لتشكل نهر الأردن، والذي يصب في بحيرة الحولة التي جففتها إسرائيل عام ١٩٥٣، ثم يسير لمسافة ١٧ كيلو مترًا ليصب في بحيرة طبريا بمتوسط تصريف سنوي يصل إلى ٦٤٠ كيلو مترًا، ثم يسير ١٩٤ كيلو مترًا ليصب في البحر الميت، ويرفده جنوب بحيرة طبريا بنحو ستة كيلو مترات نهر اليرموك، والذي يبلغ متوسط تصريفه السنوي ٤٦٧ مليون متر مكعب، ونهر الزرقاء على بعد ٧٠ كيلو مترًا من البحر الميت، بمتوسط تصريف سنوي يصل إلى ٤٥ مليون متر مكعب، كما ترفده بعض الأودية الصغيرة الأخرى، ويصل متوسط التصريف السنوي لنهر الأردن نحو ١٢١٧ مليون متر مكعب (خليل، ١٩٩٤: ٣٤٩– ٣٤٨)

لقد نجحت الحركة الصهيونية في إقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ على نحو ٨٠ في المائة من مساحة فلسطين، ورغم أنها لم تتمكن من السيطرة على منابع المياه في المنطقة عند تأسيسها، إلا أنها لم تيئس في تحقيق هذا الحلم، فلقد بدأت في تنفيذ مشروع تحويل مياه نهر الأردن وذلك بسحب المياه من جسر بنات يعقوب شمال بحيرة طبريا إلى صحراء النقب، وهي منطقة منزوعة

السلاح بين القوات السورية والإسرائيلية، فتأزم الموقف بين الطرفين، وأصبح على وشك الانفجار، فأرسل الرئيس الأمريكي أيزنهاور مبعوثًا خاصًا له هو أريك جونستون للبحث في حل إقليمي لقض ية المياه، وقام هذا الأخير بأربع زيارات إلى منطقة الشرق الأوسط بين عامي ١٩٥٣ – ١٩٥٥، في محاولة منه لإقناع جميع الأطراف بالتقرير الفني الذي وضعه المهندس تشارلز مين بإشراف هيئة وادي تنس الأمريكية وبطلب من وكالة هيئة غوث اللاجئين والخارجية الأمريكية، وقد قدر المشروع متوسط التصريف السنوي لمياه نهر الأردن بنحو ١٢١٣ مليون متر مكعب، اقترح توزيع ٧٧٤ مليون متر مكعب للأردن، و٣٩٤ مليون متر مكعب "لإسرائيل"، ٤٥ مليون متر مكعب لسوريا، ولا شيء للبنان.

اجتمع الخبراء العرب بتكليف من جامعة الدول العربية لدراسة المشروع، وقد اعترضوا على جعل بحيرة طبريا منطقة لتخزين مياه نهر الأردن، لأنها تقع تحت السيطرة الإسرائيلية، الأمر الذي يجعل الزراعة العربية في تلك المنطقة رهينة بيد إسرائيل، كما أنها ليست منطقة مثالية لتخزين المياه لوجود ينابيع مالحة في قاعها، مما يزيد من ملوحة المياه، كم ا اعترضوا على سحب المياه خارج حوض نهر الأردن لأن ذلك مخالف للأعراف والقوانين الدولية.

ولقد وضع الخبراء العرب مشروعًا اقترحوا فيه تخزين مياه نهر الأردن بعيدًا عن إسرائيل من خلال بناء سدين على نهري اليرموك وبانياس في سوريا، وسد ثالث على نهر الحاصباني في لبن ان، كما قدر الخبراء العرب متوسط التصريف السنوي لنهر الأردن بنحو ١٤٢٩ مليون متر مكعب، وقد اقترحوا على أن تكون حصة الأردن منها ٩٧٧ مليون متر مكعب، و٢٨٥ مليون متر مكعب لإسرائيل، ١٣٢ مليون متر مكعب لسوريا، و٣٥ مليون متر مكعب للبنان.

أما إسرائيل، فلقد قدمت مشروعً ا لتقسيم مياه نهر الأردن، خصصت فيه ٥٠ في المائة من مياه نهر الأردن لها، وأصـــرت على إدخال مياه نهر الليطاني، وهو نهر لبناني داخلي، في حساب التقسيم، كما رفضت أي تدخل من أجهزة الأمم المتحدة في الإشـــراف على تقســيم مياه نهر الأردن، وأخذت تضغط عل مبعوث الرئيس الأمريكي لكي يخصص لها حصة أكبر من موارد مياه نهر الأردن، ولقد نجحت في ذلك، إذ رفع جونستون حصة إسرائيل من مياه نهر الأردن من ٣٩٤ مليون متر مكعب في المشـــروع الذي قدمه عام ١٩٥٣، إلى ٥٦٥ مليون متر مكعب عند زيارته الرابعة للمنطقة في أكتوبر ١٩٥٥، أي بزيادة تصـــل إلى ٤٣،٤ في المائة من حصـــتها المقترحة في مشروعه الأول، وكان ذلك على حساب نصيب الدول العربية من مياه نهر الأردن. (رياض، ١٩٨6: 11– 17)

ولقد فشل جونستون في الوصول إلى اتفاق بين إسرائيل والدولة العربية على مشروع موحد لاستثمار مياه نهر الأردن، وأعلنت إسرائيل بأنها ماضية في تنفيذ مشـروعاتها لجر مياه نهر الأردن إلى صـحراء النقب، وأنها تنوي سحب ٧٠٠ مليون متر مكعب في الســـنة من مياه نهر الأردن إلى صـــحراء النقب، وتعادل هذه الكمية ٥٧،٧ في المائة من متوسـط التصـريف لنهر الأردن، رغم أن الأراضي التي تحتلها لا تغذي نهر الأردن سوى ٢٣ في المائة من متوسط التصريف السنوي له.

اجتمع مجلس الجامعة الدول العربية لدراســـة التقارير الفنية التي أعدها الخبراء العرب لتحويل روافد نهر الأردن بعيدًا عن بحيرة طبريا، وقرر مجلس الجامعة تنفيذ تحويل مياه نهر الأردن إذا نفذت إسـرائيل مشـروعاتها لنقل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب، **ولقد تضمن المشروع العربي ما يأتي:**

1. تحويل الفائض من مياه نهر الحاصـــباني بعد ري منطقة النبطية إلى وادي الرقاد بعد ري منطقة النبطية، للاستفادة منها في الأردن.

2. اســتثمار مياه نهر بانياس في ســوريا، وتحويل الفائض من مياهه إلى وادي الرقاد، للاستفادة منها في الأردن.
3. استثمار مياه ينابيع الوزاني في لبنان.
4. إنشاء سد في موقع المخيبة على نهر اليرموك لتخزين ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه، ونقلها إلى قناة الغور الشرقية في الأردن.

اجتمع القـادة العرب في أول مؤتمر قمـة في القـاهرة ١٧ ينـاير ١٩٦٤ لدراسة مشروع إسرائيل.

لتحويل مياه نهر الأردن إلى صـحراء النقب، وقد تم اعتبار هذا المشـروع عدوانًا على الأمـة العربيـة، وأقر القادة العرب تنفيذ توصــــيات مجلس جامعة الدول العربية في الاســتثمار الكامل لمياه أنهار الحاصــباني وبانياس واليرموك داخل الأراضــي العربية، وتمت الموافقة ع لى إنشــاء هيئة للإشـراف على تنفيذ هذه المشــاريع، وتخصــيص الدعم المالي لتنفيذها، وما أن بدأت الدول العربية في تنفيذ هذه المشـاريع حتى اسـتخدمت إسـرائيل قوتها العسـكرية لمنع تنفيذها، ونجحت الدول العربية وقد تم تنفيذ المرحلة الأولى من ســـد خالد بن الوليد في عام ١٩٦٦، ل يســـتقبل مياه نهري الحاصـــباني وبانياس، إلا أن إســـرائيل استطاعت أن تدمره في ١٧ إبريل ١٩٦٧، تمهيدًا لشن عدوان أكبر على الأمة العربية في صيف ١٩٦٧

ولقد توقفت المشـاريع العربية لاسـتغلال مياه روافد نهر الأردن بعد نكسـة حزيران ١٩٦٧، بينما أكملت إســـرائيل مشـــاريعها المائية التي أعلنت عنها في عام ١٩٥٣، وأصبح نصيب إسرائيل من مياه نهر الأردن ٥٦٥ مليون متر مكعب أي نحو ٤٠ في المائة من متوسط تصريفه السنوي، بعد أن كان نصيبها لا يزيد عن ٢٠ في المائة من متوســط تصـــريفه في بداية الخمســـينات. (مظلوم، ١٩٩٠ : 19)

المبحث الرابع:

الأطماع الإسرائيلية في نهر اليرموك

يعد نهر اليرموك أهم روافد نهر الأردن، وتقع منابعه في داخل ســوريا، ويصل طول مجراه نحو ١٣٠ كيلو مترًا، ومتوسط تصريفه السنوي ٥١٢ مليون متر مكعب، يتم استغلال ٢٠٠ مليون متر مكعب من مياهه في سوريا، ويشكل خط الحدود بين الأردن وإسرائيل لمسافة تصل إلى ٦٦ كيلو مترًا، ويلتقي بنهر الأردن على بعد ســتة كيلو مترات جنوب بحيرة طبريا، وأهم روافده هو نهر الرقاد، الذي ينبع من هضبة الجولان المحتلة، حيث تصب فيه السيول المنحدرة من جبل الشيخ، ويصل متوسط تصريفه السنوي ١٤٧ مليون متر مكعب.

وإسرائيل ليست دولة متشاطئة مع نهر اليرموك، إذ إن الضفة الشمالية منه اعتبارًا من منطقة الحمة السورية حتى مصبه في نهر اليرموك تقع ضمن المثلث الفلسطيني الذي يطلق عليه اسم مثلث اليرموك، وهي أرض فلسطينية عدت منطقة منزوعة السلاح منذ توقيع اتفاقية الهدنة الإسرائيلية – السورية عام ١٩٤٩، إلا أن إسرائيل استولت عليها في عدوان يونيو ١٩٦٧.

ولقد ورد في خطة مبعوث الرئيس الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط جونستون بناء سد على نهر اليرموك في موقع المقارن بارتفاع ٥٨ مترًا، يمكن تعليته ليصل إلى ٩٥ مترًا، كما أقر مؤتمر القمة العربي الأول في يناير ١٩٦٤ إنشـــاء س د خالد بن الوليد في موقع المخيبة (نقطة تلاقي وادي الرقاد بنهر اليرموك)، لتخزين ٢٠٠ مليون متر مكعب من المياه وإنشـــاء ســـد على نهر اليرموك عند موقع المقارن لتخزين ٤٧٥ مليون متر مكعب من المياه، إلا أن إسرائيل استطاعت تدمير سد خالد بن الوليد قبيل عدوان يونيو ١٩٦٧

كما عرقلت إسرائيل تنفيذ مشروع سد الوحدة الذي تم الاتفاق علي بنائه بين سوريا والأردن عام 1987، وحدد هذا الاتفاق عدد السدود الصغيرة التي يمكن لسوريا إقامتها على ينابيع نهر اليرموك داخل الأراضي السورية التي يزيد ارتفاعها عن ٥٠٠ مترًا فوق سطح البحر، إلا أن المشروع لم يكتب له التنفيذ وذلك بضغط إسرائيل على الجهات الممولة للمشروع بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. (السمان، 1994: 214 -220)

وفي مايو ١٩٩٩ تم الاتفاق بين سوريا والأردن على المباشرة بتنفيذ بناء سد الوحدة بطاقة

تخزينية تصل إلى ٢٢٥ مليون متر مكعب، ستستفاد منها الأردن، في حين تحصل سوريا على ٧٥ في المائة من الطاقة الكهرومائية التي سيولدها السد، وتصل الكلفة التقديرية لبناء السد نحو ٢٠٠ مليون دولار أمريكي.

ولقد حاولت إسرائيل شق وحدة الصف بين الأشقاء في سوريا والأردن من خلال إعلان مئير بن مئير مفوض المياه الإسرائيلي بأن إسرائيل اتفقت مع الأردن على بناء سد على أراضي سورية محتلة عند حافة جيب الحمة، جنوب شرق بحيرة طبريا، وهي منطقة احتلتها إسرائيل في عدوان يونيو١٩٦٧، الأمر الذي نفته الحكومة الأردنية.

المبحث الخامس:

الأطماع الإسرائيلية في مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة

تبلغ كمية المواد المائية السنوية المتجددة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة نحو ١٢٥٠ مليون متر مكعب، منها ٣٥٠ مليون متر مكعب هي حصة الضفة الفلسطينية من مياه نهر الأردن، و٨٥٠ مليون متر مكعب من الموارد المائية الجوفية المتجددة في الضفة الغربية، و٥٠ مليون متر مكعب من الموارد المائية الجوفية المتجددة في قطاع غزة. (إسحاق وعودة، ١٩٩٤: ١١٢، ١١٠)

ومنذ بدايات المشروع الصهيوني لإنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين، سعى قادة الحركة الصهيونية للاستيلاء على مصادر المياه في المنطقة، ولقد عملت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨ على تنفيذ العديد من المشاريع المائية للسيطرة على المياه العربية، وباحتلال باقي أرجاء فلسطين في عدوان يونيو ١٩٦٧، سيطرت إسرائيل على مصادر المياه في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وحرمت سكان فلسطين من أي حق لهم في الحياة.

ولقد أصدرت إسرائيل أمرًا عسكريًا في ٧ يونيو ١٩٦٧ ينص على أن كافة المياه الموجودة في الأراضي التي احتلتها هي ملك لدولة إسرائيل، كما أصدرت في ١٥ أغسطس من نفس السنة أمرًا عسكريًا منحت فيه الحاكم العسكري للضفة الغربية سلطة مطلقة في تحديد كميات المياه التي يحق للمواطن الفلسطيني استغلالها، وخولته فرض عقوبات كبيرة على المخالفين، وفي عام ١٩٨٢ وضعت إسرائيل مصادر المياه في الضفة الفلسطينية في صورة نهائية ضمن صلاحيات شركة ميكوروت الإسرائيلية.

وقامت إسرائيل بالعديد من الإجراءات لنهب المياه الجوفية من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ونقلها إلى المستوطنات المقامة على الأراضي

الفلســطينية ا لمحتلة عام ١٩٦٧، وإلى داخل الخط الأخضــر، إذ قامت بحفر أكثر من ٥٠٠ بئرًا على امتداد الأراضـــي التي احتلتها عام ١٩٦٧، ففي قطاع غزة حفر المستوطنون ١٣ بئرًا لضـخ المياه عبر شبكة من الأنابيب إلى داخل إســرائيل لضـــخ نحو ٢٢ مليون متر مكعب من المياه ســنويًا إلى داخل الخط الأخضـر، كما قامت بحفر ٢٦ بئرًا ارتوازيا على طول خط الهدنة الفاصـل بين قطاع غزة وإســرائيل، والذي يبلغ طوله ٤٠ كيلو مترًا، من بيت حانون شـــمالا إلى رفح جنوبًا.

كما قامت إسـرائيل بحفر ٣٠ بئرًا عميقًا ذو إنتاجية عالية ليصـل إنتاجية كل واحد إلى ١٠٠ متر مكعب في السـاعة على امتداد الخط الأخضـر للتحكم في الحوض الغربي للمياه الجوفية في الضـــفة الغربية، وهو حوض تقدر طاقته الإنتاجية بنحو ٣٨٠ مليون متر مكعب في السـنة، إلا أن إسـرائيل تضـخ منه ٤٠٠ مليون متر مكعب في الســـنة، مما يهدد بتدهور نوعية مياهه بســـبب السحب غير الآمن، في حين تسمح إسرائيل للفلسطينيين باستغلال ٢٠ مليون متر مكعب في السـنة فقط من مياه هذا الحوض الجوفي، أما الحوض الشـمالي الشـرقي والذي تصـل طاقته الإنتاجية نحو ١٤٠ مليون متر مكعب في السـنة، فإنها لا تسـمح للفلسـطينيين سـوى اسـتخدام ٣٥ مليون متر مكعب من مياهه، أي نحو 25 في المائة فقط من مياهه، وتستغل إسرائيل الكميات المتبقية.

كما تســرق إســرائيل ١٤٠ مليون متر مكعب في الســـنة من مياه نهر الأردن، وهي حصــة الضــفة الفلسـطينية من مياه نهر الأردن حسـب مشـروع جونستون المعدل لعام ١٩٥٥، في حين تصل حصة الضفة الفلسطينية حسب المشروع الغربي ٣٥٠ مليون متر مكعب في السنة، وقامت إسرائيل بحجز مياه وادي غزة ووادي الســـلق في خان يونس، وأصـــبح من المتعذر رؤية المياه في فصـــل الشـــتاء فيهما بعد أن كانت مياهها لا تنقطع في هذا الفصـــل من السنة.

وفي الوقت الذي تجبر فيه إسرائيل الفلسطينيين على التقنين في استخدام المياه من خلال فرض قيود على حفر آبار جديدة، أو إدخال أي إصـــلاحات على الآبار القديمة، وإلزام أصـــحابها بالتقنين الصـــارم وتحديد كميات المياه المسموح استخراجها ومراقبة العدادات التي عليها، وتخريب عدد كبير من الآبار بحجة الضرورات الأمنية إذ تعمدت سلطات الاحتلال على غلق الآبار التي ك انت قائمة على طول حدود الضــفة الفلســطينية مع الأردن بحجة الضــرورات الأمنية، أو بحجة حفرها من دون ترخيص، وحفر آبار أكثر عمقًا من الآبار الفلســـطينية مما أدى إلى جفاف الآبار الفلســـطينية، وأعطت الحرية الكاملة للمسـتوطنين لضـخ المياه نحو المسـتوطنات، وكثفت بناء المسـتوطنات بالقرب من مصادر المياه، إذ لا توجد مستوطنة أو منشأة عسكرية إسرائيلية في الضفة الفلســطينية وقطاع غزة من دون شــبكة مياه، بينما نجد أن نحو ٥٠ في المائة من القرى الفلسطينية لا ترتبط بشبكة مياه، كما أن أسعار استهلاك المياه التي يدفعها الفلســطيني تقدر بنحو ضــعف أســعار اســتهلاك المياه التي يدفعها الإسرائيلي، بالإضـافة إلى سحب كميات كبيرة من مياه الضـفة الفلسطينية إلى داخل الخط الأخضر.

إن اســتنزاف إســرائيل للمياه الجوفية للضــفة الغربية وقطاع غزة قد أدى إلى تدهور نوعية المياه فيهما، إذ ازدادت الملوحة في بعض الآبار عن الحدود المســموح بها، كما أن تصــريف إســرائيل كميات من مياه الصــرف الصــحي والصـــناعي في بعض الأودية أدى إلى تلوث بمخلفات المصـــانع الســـامة، فأصـبحت غير صـالحة للاستعمالات المنزلية والزراعية، كما أدت على انتشـار الأمراض الجلدية بين الفلســـطينيين. (أبو شـــاويش، ١٩٩٣: 139 – 143)، ورغم اعتراف المنظومة الدولية في مؤتمر المياه الدولي الذي عقد في الأرجنتين في مارس 1977لاســتعادة الســيطرة الفعالة على مواردها، بما في ذلك مواردها المائية، وإن إنماء الموارد المائية في الأراضـــي الخاضـــعة للاحتلال يجب أن

توظف لصالح السكان الأصليين الذين هم المستفيدون الشرعيون من مواردها الطبيعية بما فيها الموارد المائية، (كحالة، 1982 : 45)

فإن المياه محرمة على أهلها الفلسطينيين، في حين يهدرها المستوطنون، أو يتم سحبها إلى داخل إسرائيل، ولا تنوي إسرائيل التخلي عن مياه الضفة الفلسطينية وقطاع غزة نظرًا لاعتمادها الرئيسي على مياههما.

ولقد بدأت مجموعة العمل متعددة الأطراف بشأن المياه اجتماعاتها بعد مؤتمر مدريد للسلام، وبدت المواقف الفلسطينية والإسرائيلية متضاربة على نحو يعكس التعقيد المحبط بهذه المسألة الحيوية، إذ يرى الجانب الإسرائيلي بأن المياه المستخدمة من قبل إسرائيل هي غير قابلة للتفاوض، ولا بد من الاستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري على نطاق إقليمي، وأن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة من خلال البحث عن حلول إقليمية، سواء من دول مج اورة، أو من خلال إعذاب مياه البحر، مع إنشاء بنك إقليمي للمعلومات عن مصادر المياه يمكن أن يطلع عليها جميع الأطراف (صبحي، 1993 : 123-130) ويريد الجانب الفلسطيني الحصول على حقوقه المائية واستعادة سيادته على مصادر مياهه قبل التحدث عن مشاريع إقليمية لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط.

ولم يحول اتفاق إعلان المبادئ الفلسطيني –الإسرائيلي في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣ عن قيام إسرائيل بمنع الفلسطينيين من استغلال المياه الجوفية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وحرمانهم من الاستفادة من حصتهم في مياه نهر الأردن.

ولقد تم تنظيم العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية من خلال التوقيع على بروتوكول ٢٩ إبريل ١٩٩٤، والذي نص على أنه سيكون بمقدور الفلسطينيين ٢٥٦ مليون متر مكعب من مياههم خلال الفترة الانتقالية التي مدتها خمس سنوات – استعمال ٢٢٨ ورغم

انتهاء الفترة الانتقالية فإن الجانب الفلسطيني لم يستلم سوى ١٠ في المائة من إجمالي ما تم الاتفاق عليه. (النقيب، ١٩٩٧: 160)

ويحاول الجانب الإسرائيلي التنصل من الاتفاقيات من خلال تفسيرها حسب رؤيته الخاصة، ورغم أن هذه الاتفاقيات واضحة وملزمة، كما أنها متكاملة وغير مجزأة، إلا أن إسرائيل قد نجحت في الضغط على الجانب الفلسطيني لإنشاء لجنة فلسطينية –إسرائيلية مشتركة للبت في قضايا المياه، بهدف ربط عملية تنمية مناطق السلطة الفلسطينية بإسرائيل، والحيلولة دون سيطرة الفلسطينيين على مواردهم المائية، ذلك أن أي مشروع يتعلق بالمياه يجب أن يحصل على موافقة اللجنة المشتركة العليا، ويحاول الجانب الإسرائيلي وضع قيود أو شروط على مشاريع المياه الفلسطينية، وذلك بربط موافقته على بعضٍ منها بموافقة الجانب الفلسطيني على مشاريع مائية تخص المستوطنات.

إن ما تطرحه إسرائيل من حلول لمشكلة المياه لا تخرج من تسوية ضامنة لها بما تسطير عليه من موارد مائية اغتصبتها بالحرب والعدوان، وإن ترويج وسائل الإعلام الإسرائيلية بوجود أزمة مياه خانقة في إسرائيل هو تبرير لسيطرتها على الأراضي العربية المحتلة وتحقيق مكاسب مائية في أية

تسوية قادمة، كما أن العجز المائي الذي تتحدث عنه إسرائيل يرتبط إلى حد كبير بخططها لاستيعاب المزيد من المهاجرين، وإن حل مشكلة المياه في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يعتمد على صلابة الموقف الفلسطيني في المفاوضات، ولا مجال لأنصاف الحلول في هذا الموضوع الحيوي، ذلك أن الاستقرار لن يتحقق في فلسطين ما لم يتم حل قضية المياه على أساس عادل، وفق معاهدات تراعي الحقوق التاريخية والمصالح المشتركة، وليس وفق منطق القوة.

المبحث السادس:

الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية

ترجع أطماع الحركة الصهيونية في المياه اللبنانية إلى ما قبل تأسيس دولة إسرائيل، إذ علق مؤسس الحركة الصهيونية تيودور هيرتزل على اختتام المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في سويسرا عام ١٨٩٧ قائلا بأننا وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي ستمتد إلى نهر الليطاني.

وحاولت الحركة الصهيونية أن تضم الحدود الشمالية لإسرائيل وادي الليطاني وذلك في المذكرة التي تقدمت بها إلى مؤتمر السلام الذي عقد في فرساي بفرنسا للوصول إلى نهر الليطاني عام ١٩١٩ وحاول وايزمان إقناع الحلفاء بذلك إلا أنه فشل في تحقيق مطامعه.

وتمكنت الحركة الصهيونية من الضغط على الإنجليز والفرنسيين للتوقيع على اتفاق في عام١٩٢٠، تم بموجبه اقتطاع ١٧ قرية من جنوب لبنان مقابل منح فرنسا حق تجفيف بحيرة الحولة التي كانت تابعة لقائم مقامية مرجعيون، كما احتلت من بداية قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ حتى توقيع اتفاقية الهدنة مع لبنان نحو ٣٣ ألف دونم من الأراضي اللبنانية.

وعند تكليف الرئيس الأمريكي ايزنهاور مبعوثه الخاص أريك جونسون في عام ١٩٥٣ لحل مشكلة المياه في الشرق الأوسط، أصر على إدراج المياه اللبنانية في أي خطة لتقسيم المياه في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن الدول العربية رفضت هذا المشروع، ونشرت جامعة الدول العربية المشروع العربي لتقسيم المياه في الشرق الأوسط في عام ١٩٥٤، تحت عنوان "خطة عربية لتنمية موارد وادي نهر الأردن المائية "، وفيه تأكيد على أن نهر الليطاني نهر لبناني صرف لا يمكن إخضاعه لقواعد القانون الدولي، إلا أن إسرائيل دمجت

في مشــروعها المضــاد والمعروف ب "خطة كوتون " نهر الليطاني في المياه الإقليمية المعرضــة للتقسـيم، واشـترطت بأن تنقل ٤٠٠ مليون متر مكعب في الســنة من مياهه إلى نهر الأردن، أي نقل نحو ٥٧ في المائة من تصــريفه السنوي، بحجة نظرية الأوعية المتصلة تحت الأرض، أي انتماء أنهار الليطاني والحاصــباني والوزاني والدان إلى حوض هيدرولوجي واحد، رغم عدم وجود علاقة بين حوض نهري الليطاني والأردن، إذ إن موقع الطبقات في المنطقة الفاصــلة بين الحوضــين هو عمودي، كما توجد أكثر من طبقة مانعة لمرور المياه في الغرب إلى الشرق وبالعكس. (الحجاز، ١٩٩٧: 360 – 361)

ولقد أقر الرؤســاء والملوك والأمراء العرب في مؤتمر القمة العربي الأول في ١٧ يناير ١٩٦٤ تحويل مياه نهر الحاصــباني ومنابع شــبعا إلى أعالي الحاصــباني، على أن يتم تخزين المياه في خزان ميفدون لاســتخدامها في ري منطقة النبطية، وتنفيذ الأعمال الضـرورية لاسـتغلال مياه نبع الوزاني، وتحويل الكمية الفائضــة منه عبر هضـبة الجولان إلى وادي الرقاد للاسـتفادة م ن المياه الفائضــة في الأردن، إلا أنه مع بدء تنفيذ هذه المشــاريع تعرضــت الآليات للقصـف الإسرائيلي، وتعثر تمويل هذه المشـاريع وتوفير الحماية العسكرية لها، فتوقف العمل به ا. واسـتطاعت إسـرائيل أن تحتل مسـاحة ٢٥ كيلو مترًا مربعًا من الأراضـي جنوب لبنان، وصـرح ليفي اشكول رئيس وزراء الكيان الصـهيوني الأسبق بأن إسرائيل لن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرًا إلى البحر، فـأخـذت تخطط لغزو جنوب لبنـان، ففي مـارس ١٩٧٨ اجتـاحـت القوات الإسرائيلية خطوط الهدنة على الجبهة اللبنانية في عملية عسكرية أطلقت عليها اســم "عملية الليط اني" وتهدف هذه العملية ظاهريًا إلى القضــاء على قواعد المقاومة الفلســطينية في جنوب لبنان للســيطرة على نهر الليطاني، واستطاعت إسرائيل في هذه العملية الاستيلاء على مياه نهر الحاصباني ونبع

الوزاني والمياه الجوفية في ســـهل الدردارة، وفي يونيو ١٩٨٢ حدث الاجتياح الإســـرائيلي للبنان، والذي يظهر تأكيد أطماعها المائية في المياه اللبنانية، وعملت على توسـيع حزامها الأمني إلى شـمالي منطقة جسـر الخردلي وصـولا إلى شــرق مدينة صــيدا، والتحكم بنحو ٣٠ كيلو مترًا من مجرى نهر الليطاني في المنطقة الممتدة من مخرج معمل مركبا في البقاع الجنوبي إلى مأخذ قناة القاســمية في الزرارية في الجنوب، وقامت في اســتغلال جميع مياه نهر الحاصباني ونبع الوزاني، كما عملت على إنشاء نفق يربط بين نهر الحاصباني ومنطقة الجليل الأعلى، وتشـير التقديرات إلى أن إسـرائيل تسـتغل ١٤٠ مليون متر مكعب في السـنة من مياه نهر الحاصـباني، و٤٠٠ مليون متر مكعب من المياه الجوفية في منطقة الشريط الحدودي المحتل، كما استغلت خلال سنوات احتلالها لجنوب لبنان جزءًا من مياه نهر الليطاني وذلك بنقلها بواســطة أنابيب ضخمة مدفونة تحت الأرض بطول ٢٧ كيلو مترًا إلى بحيرة طبريا.

المبحث السابع:

الأطماع الإسرائيلية في نهر النيل

تعكس اللوحة التواراتية المعلقة على مدخل الكنيست الإسرائيلي "حدودك يا إسرائيل من الفراتالى النيل "مدى الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل.

وترجع أطماع إسرائيل في مياه نهر النيل إلى ما قبل تأسيس الكيان الصهيوني، فلقد حاول مؤسس الحركة الصهيونية ت يودور هيرتزل تحويل جزء من مياه نهر النيل إلى شبه جزيرة سينا إذ تفاوض مع بطرس باشا غالي على، واستئجارها لمدة ٩٩ سنة قابلة للتجديد (رياض، ١٩٨٦:١١) إلا أن الحكومة المصرية، هذا الموضوع ووافق هذا الأخير على مقترحاته (خليل، ١٩٩٤: ٣٥٨) رفضت هذا المشروع بعد أن ر أت بأن سحب المياه من نهر النيل يؤثر على التوسع الزراعي في مصر.

وبعد حرب تشرين ١٩٧٣ كتب المهندس اليشع كالي من شركة "تاهل" المسؤولة عن تخطيط موارد المياه في إسرائيل مقالا حول مشروع "مياه السلام" يتم بموجبه نقل جزء من مياه نهر النيل إلى صحراء النقب عبر قناة خاصة تجري تحت قناة السويس، بعد أن يتم توسيع قناة الإسماعيلية لتتسع لتصريف قدره ٣٠ متر مكعب في الثانية، ويتم نقل المياه عبر قناتين أحدهما إلى الساحل الشمالي لإسرائيل والثاني إلى صحراء النقب، وحتى لا تبقى إسرائيل تحت رحمة مصر، تقطع عنها المياه متى تشاء، يقترح كالي تزويد قطاع غزة والضفة الفلسطينية بنصيب من هذه المياه، ويذكر في مقاله بأن تزويد إسرائيل بنسبة ١ في المائة من التصريف السنوي لنهر النيل البالغ ٨٤ مليار متر مكعب، يعني أن حصة إسرائيل ستكون بحدود ٨٤٠ مليون متر مكعب في السنة، وهذه الكمية قادرة على حل جميع مشاكل إسرائيل المائية في المستقبل المنظور.

وكان الرئيس المصري الراحل أنور السادات قد وعد بإيصال المياه إلى القدس عبر مشـــروع "مياه، زمزم" خلال زيارته للقدس في نوفمبر ١٩٧٧، وتم البدء بحفر ترعة السـلام في ١٧ ديسـمبر ١٩٩٧ إلا أن هذا المشـروع لقي معارضة شعبية واسعة، كما أن مصر نفسها تعاني من عجز مائي، بالإضافة إلى أن نهر النيل هو نهر دولي لا يجوز أن تتصرف دولة المصب أو أي دولة متشـاطئة عليه بنقل مياه النهر الدولي إلى خارج حوضـه دون أخذ موافقة شركائها.

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تضـغط على مصـر ومجموعة دول "الأندوجو" لدفع مصـر لتنفيذ هذا المشـروع، كما حاولت إسـرائيل طرح هذا المشـروع في لجنة المياه في المفاوضـات المتعددة الأطراف، إلا أن مصـر أصـرت على إبعاد موضـوع مياه نهر النيل من هذه المفاوضـات لأن مياه نهر النيل تخص دول حوض هذا النهر فقط.

وعملت إسـرائيل على شـن حرب باردة ضـد م صـر والسـودان، وذلك بتحريض دول الجوار الجغرافي المشـاركة لهما في حوض نهر النيل من خلال اسـتخدام المسـاعدات الفنية والخبرة لهذه الدول للضـغط على مصـر لتزويدها بحصة من مياه نهر النيل، كما تحاول مساعدة هذه الدول على بناء سلسلة من السدود على منابع نهر النيل.

كما أن الأطماع الإسـرائيلية في المياه العربية بشـكل عام والمياه الفلسطينية بشكل خاص، هي جزء من مفهوم إسرائيلي متكامل لسياسة السيطرة على الموارد، وانسـحاب إسـرائيل من الأراضـي العربية المحتلة في الجولان وما تبقى من جنوب لبنان وأراضـي الضفة الغربية، إنما يعني لها التخلي عن "غنائم الحرب".

فالمياه تشكل أحد أهم عناصر الإستراتيجية الإسرائيلية (السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية) التي تنطلق من مسلمات أبرزها التمسك ببقاء السيادة الإسرائيلية على مصادر الموارد المائية.

ومن هنا لا يستطيع أحد إنكار أن المستقبل يخبئ في طياته مفاجآت، فالأمن الغذائي العربي مهدد برمته، لأن المياه وحدها تؤمن الغذاء، والدول العربية الآن تستورد ما يقارب 40% من مجمل ما يستورده العالم الثالث من المنتجات الغذائية.

ويطرح هذا الفصل بالحقائق والأرقام إشكالية موضوع المياه ضمن معطيات الصراع العربي الإسرائيلي، كما تفضح المطامع الإسرائيلية في المياه العربية.

المبحث الثامن

أطماع إسرائيل في المياه العربية

تحليل الفكر الصهيوني للمشروع المائي الإسرائيلي

أدرك القادة الصَّهَايِنَةُ منذ مائة عام – أي قبل قيام دولتهم في 1948م – الموقف المائِيَّ الحَرِج الَّذي يمكن أن يَجعل أَمْنَهُم مُهَدَّدًا، وخاصَّة مع الأهَمّيَّة القصوى التي تحتلهما الزراعة والاستيطان في الأيديولوجية الصِّهْيَوْنِيَّةِ، وكان الحلُّ في نظرهم هو ضرورة الاعتماد على الموارد المائية في البلدان المجاورة، وإذا كان هذا الأمر قد تحقَّق بقوة السلاح فيما بعد، فإنَّه في البداية كان عبارة عن مطالب يبعث بها الصهاينة إلى القوى البريطانية والأمريكية التي ستساعدهم على تأسيس دولتهم.

فقد وضعت الحركة الصِّهْيَوْنِيَّةُ منذ بازل (1898م) خريطتها لدولة إسرائيل على أساس التحكُّم في مجمل المصادر الطبيعية للمياه بالمنطقة؛ بل خططت لتغيير خريطتها الطبيعية في مجاريها ومصَبَّاتها لحسابها، ليس فقط بالنسبة لمجرى نهر الأردن الرئيسيِّ؛ بل وأيضًا لمنابعه وروافده العليا (الدان، بانياس، الحاصباني)، والوسطى (اليرموك)، وشملت خريطتها المائية الليطاني في لبنان؛ بل ونهر النيل في مصر، فأرض الميعاد لدى الإسرائيليين تمتد في خِطَطِهِمُ السّرّيَّةِ من النيل إلى الفرات.

(رمزي سلامة : 2007 : www.alukah.net)

وإسرائيل – التي لا تضع خِطَطَها على الورق – قد عمدت فورًا لتنفيذ استراتيجيتها المائية من أوَّل سنة بعد تأسيس دولتها مباشرة كما سنرى.

– وحين فكر هرتزل مؤسس دولة إسرائيل في إنشاء الدولة عام 1897م ربط بين المياه وبقاء هذه الدولة؛ لذا فقد حاول الحصول على وعد من السلطان

عبد الحميد الثاني بهجرة اليهود إلى فلسطين، ولمَّا فَشِلَ في ذلك، اتَّجهت أنظاره إلى سَيْناءَ، وتشكلت في عام 1902 لجنة من ثمانية أعضاء يهود اتَّجهت إلى العريش لدراسة المنطقة، وفي مارس 1903 أقرَّت صلاحية شمال سيناء لاستيطان اليهود، وآنذاك لم توافق مصر ولا الدولة العثمانية ولا بريطانيا على نقل الماء إلى سيناء من النيل.

– لقدِ استعان الصهاينة منذ مطلع القرن العشرين بمساندة إنجلترا والولايات المتحدة لتضمين حدود فلسطين منابع مائية لم تكن ضمن حدودها من قبل في مؤتمر فرساي بفرنسا (3 فبراير 1919م)، والذي يطلق عليه مؤتمر الصلح، تقاسم الحلفاء غنائم الحرب الأولى، كما نجح الصهاينة في اقتطاع جزءٍ كبير من جنوب لبنان، وضَمِّهِ إلى فلسطينَ ليكون لها – أي إسرائيل – مصدرًا واحدًا على الأقل من مصادر مياه نهر الأردن الشمالية، وجزءٍ كبير من الأراضي الواقعة على الضفة الشرقية في أعالي الأردن على امتداد الحدود الشرقية لبحيرة الحولة، وكل بحيرة طَبَرِيَّة، كل هذه المناطق ضمت إلى فلسطين؛ ليكون لإسرائيل السلطة المطلقة على نهر الأردن، كما امتدت آمال اليهود إلى تأمين منابع المياه الأخرى لنهر الأردن؛ كاليرموك والليطاني.

وقد أدلى هربرت صموئيل في مؤتمر الصلح بفرساي (وكان أول مُفَوَّض سامي بريطاني في فلسطين وهو صهيوني) بتصريح جاء فيه "أن جبل الشيخ هو مصدر المياه الحقيقي لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون أن يترتَّب على ذلك القضاء على حياتها الاقتصادية، لذلك يجب أن يخضع كليًّا لنا، كما يجب التوصُّل إلى اتّفاق دولي لتأمين المياه في جنوب نَهْرِ اللّيطاني".

وليس هذا الفِكر بِجَديد، فحين تَشكَّلت اللجنة الاستشارية لفلسطين بعد وعد بلفور عام 1917م لتعيين حدودها، وكانت غالبيَّة أعضاء اللجنة منَ الشخصيات الصهيونية الناشطة، قدَّمت هذه اللجنةُ اقتراحاتِها في 6 أكتوبر عام

1918م بأن تكون الحدود على الشكل التالي (استنادًا إلى ما أسمَوْه بالعوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية): .

(رمزي سلامة : 2007 : www.alukah.net)

- **شمالاً:** نهر الليطاني حتَّى بانياس بمقربة من منابع نهر الأردن.
- **شرقًا:** غرب خط حديد الحجاز.
- **غربًا:** البحر الأبيض المتوسط.
- **جنوبا:** إلى نقطة بالقرب من العقبة.

أي أن تشمل فلسطين اليهودية (إسرائيل) كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب، ولبنان الجنوبي بما في ذلك مدينتي صور وصَيْدَا، ومنابع نَهْرِ الأردن، وجبل الشيخ، والجزء الجنوبي من الليطاني، ومرتفعات الجولان السورية بما في ذلك مدينة القنيطرة ونهر اليرموك، ووادي الأردن بكامله، والبحر الميت، والمرتفعات الشرقية حتَّى مشارف عمان إلى خط يتجه جنوبًا بمحاذاة الخط الحديدي الحجازي، وحتى خليج العقبة، وتجريد الأردن من كل منفذ بحري.

- أمَّا سيناء فقد اكتفى المخطّط بِالحُصول على الجُزْءِ الممتَدّ فيها من العريش على البحر المتوسّط باتّجاه جنوبي مستقيم حتى خليج العقبة.
- ومن أراضي المملكة العربية السعودية شمل المخطط ضم الجزء الشمالي الغربي من الحجاز، والواقع إلى الغرب من خطي سكك حديد الحجاز حتى مدخل العقبة، وكذلك المنطقة الممتدة من المدينة المنورة (التي كان يقْطُنها اليهود قديمًا) إلى أقصى شمال الحجاز مع حُرّيَّة الوصول إلى البحر الأحمر، وفرصة إقامة مواني جديدة على خليج العقبة.
- وفي 29 / 12 / 1919م كتب "حاييم وايزمان" أوَّل رئيس لدولة إسرائيل إلى لويد جورج رئيس وزراء بريطانيا رسالة بطلب جاء فيها: "إن مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على موارد مياهها للري والكهرباء، وتستمدّ

موارد المياه بصفة رئيسية من منحدرات جبل حرمون (جبل الشيخ)، ومن نَهْرَيِ الأردن والليطاني، ونرى من الضروري أن يضم حد فلسطين الشمالي وادي الليطان. .(رمزي سلامة : 2007 : www.alukah.net)

وقد أعاد وايزمان نفس المطالب في العام التالي 1920م في رسالة إلى لورد كروزون وزير الخارجية البريطاني أكَّد فيها: "أنَّ الصَّهاينة لا يُطَالِبُونَ فَقَطْ بِتَقْسِيم فلسطين؛ ولكنَّهم يُرِيدون مدَّ حدود الوطن القومي؛ ليشمل جنوب لبنان".

وكَتَبَ لويد جورج إلى مُمَثِّلي فرنسا رسالةً يدَّعي فيها أنَّ المياهَ ضروريَّة لِوجود فلسطين، وأنَّ جميعَ اليهود متَّفقون على أنَّ منابعَ جَبَلِ الشيخ (حرمون) ونَهْرِ الأردن ضروريَّة لِلبلاد، وأنَّ هذه المياه لا يستغِلّها أحدٌ في سوريا؛ ولِهذا فهو يطالب ممثلي فرنسا أن ينظروا بتجرُّد إلى مسألة تخطيط حدود فلسطين، وكان ردّ وزير الخارجية الفرنسي أنَّ مياه سوريا الجنوبية تستخدم لري أراضي شمال الأردن، وأنَّ ثلوج حرمون (جبل الشيخ) ثروة دمشق فلا يمكن حرمان سوريا منها، كما أنَّ مِياه نَهْرِ اللّيطاني تروي أخصب بقاع سوريا، وأضاف أن حدود فلسطين التَّاريخيَّة غير معروفة؛ ولكنه يرى أنَّ خطَّ عرض بحيرة طبرية يدلّ عموما على الحدود الفلسطينية.

وإذا كان القادة الصهاينة لم يحصلوا من مؤتمر فرساي على الحدود التي طالبوا بها ورسموها؛ إلا أنهم نجحوا في اقْتِطاع بعض الأجزاء من جنوب لبنان، والضفة الشرقية في أعالي الأردن، وبحيرة طبرية بأكملها، وأجزاء من سوريا بحدودها الشمالية، وبحيرة الحولة لتضم إلى فلسطين ولتسيطر إسرائيل تمامًا على مياه حوض نَهْرِ الأردن، ومَع ذلك لم يقنع الصهاينة بذلك، واعتبروا هذه الحدود حدودًا مؤقتة، لأنَّها لم تحقق متطلبات الوطن القومي اليهودي الاقتصادية والاستراتيجية.

- وقد أخذ الصِّــراع حول المياه بين إســرائيل والعرب شــكل مشــروعات ومشــروعات مضــادة، وظل الفارق بينهما – ولا يزال – أنَّه بينما كانت المشاريع العربية تقف عند حد الطرح على الورق، ثم لا يَتِمّ تنفيذها بسبب الخلافات العربية والعقبات الإسرائيلية، كانت المشروعات الإسرائيلية تجد طريقها وبسرعة إلى التنفيذ، مستحدثة في ذلك كل الأساليب المشروعة وغير المشــروعة (انظر الفقرة التالية عن المشــروعات المائية بالمنطقة). .(رمزي سلامة : 2007 : www.alukah.net)
- في عام 1967م نَشَــبَتْ حربُ الأيَّام السّــتَّة بعد الفخّ الذي رســم بعناية لاستدراج مصر وتعبئة الرَّأيِ العام العالمي ضدَّها، على اعتبار أنَّ مِصر عبد الناصــر دولةٌ مُعْتَدِية أغلقتْ خليجَ العقبة أمام البواخر الإســرائيلية، وحشـدت جُيوشَـها في سيناء، وهددت بقذف إسرائيل الضعيفة الصغيرة (أقل من 2 مليون نسمة آنذاك) في مياه البحر المتوسط!

وكانت إســرائيل قد مهَّدت لحرب يونيو 1967م بغارات اســتهدفت نهر الحاصــباني؛ لمنع تحويل قسم من مياهه إلى مَجرَى نَهْرِ اللِّيطاني، كذلك ليس سرًّا أنَّ أحد الأهداف الرئيسية لحرب 1967م كان تدمير المنشآت العربية على المجرى الأعلى لنهر الأردن، وســدِّ خالد بن الوليد على نهر اليَرْمُوك، بعدما كان السوريون والأردنيون قد أنجزوا القِسْمَ الأوَّل منه، وفي هذا السياق يُجمِعُ المحلِّلُون على أنَّ احتلالَ إسرائيل لهضبة الجولان السورية؛ إنما كان لأسباب عسكرية لموقعها الاستراتيجي المطلِّ على إسرائيل وأيضًا لأسباب مائية ظهرت فيما بعد؛ كما ســبق وذكرنا، كما أنَّ اســتيلاء إســرائيل على الجنوب اللُّبْناني في 1978م ثم 1982م، قد ضَمِنَ لها التحكُّمَ في مِياه نَهْرَيِ اللّيطاني والوزاني، وســهَّل لَها احتلالَ الضــفة الفلســطينية وغزة مصــادر مائية جوفية، وقننت استخدامها على المواطنين العرب.

- بعد حرب 1967م كتب ليفي أشكول رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك "إن حرب التحرير حققت لإسـرائيل مكاسـب ضـخمة بمسـاحات كبيرة من الأرض، ولكن خلال فترة قصيرة اتَّضح لنا أن سبب عدم تطوير الزراعة هو قلة المياه وليس قلة الأرض. إن مصادر المياه موجودة بشمال البلاد في حين أنَّ جنوب البلاد قاحلة، وبهذا الشـكل خلق الله إسـرائيل وعلينا الالتزام بالإصـلاح والتطوير، إنَّ إسـرائيل العطشـى لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي، وهي ترى مياه الليطاني تذهب هدرًا إلى البحر.
- مِمَّا سبقَ يتَّضح أنَّ المياه العربية كانتْ سندًا قويًّا في السياسة الصهيونية والإسـرائيلية لتمسّـكها باختيار فلسـطين لتكون وطنًا قوميًّا لليهود منذ الحرب العالمية الأولى وحتَّى اليوم، حيثُ وضع زعماء الحركة الصهيونية العالمية قضية المياه نصب أعينهم عندما طالبوا بتأسيس دولة إسرائيلية سياسيًّا، واختاروا لها شعار

(من النيل إلى الفرات أرضك يا إسرائيل) (رحمن، 2004، ص20)

المشروع المائي الإسرائيلي:

إن الصِّـراعَ الإسـرائيليَّ - العربيَّ على المياه أخذ شـكل المشـروعات والمشـروعات المضـادَّة، وذكرنا أنَّ إسـرائيل كانت دومًا الأسـرع إلى التنفيذ وبالطرق المشروعة وغير المشروعة، ونضيف هنا أنَّ المشروع العربيَّ للمياه لم يتحقَّق أبدًا في منطقة حوض نهر الأردن؛ لأن إسـرائيل - باسـتثناء بعض الإنشـاءات البسـيطة – كانَتْ تَحُولُ دون قيام أيّ مشـروع عربي لا توافق هي عليه.

وقَدْ تَبَلْوَرَ المشروعُ المائِيّ الإسرائيلي في خطوطه العريضـة في خمسـة بنود، وكان نتاجًا لمشـروعاتٍ واقتراحات ودراسـات عديدة لا داعي لشـرحها

(مشـــروع أبي ديبرس 1938م، مشـــروع لادورميلك 1939م، مشـــروع هايز 1948م، مشروع ماكدونالد 1950م، مشروع بنجر 1952م، مشروع جونستون 1953م).

ويقوم المشروع المائي الإسرائيلي على الأركان الأربعة التالية:

1 – تزويد الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، ويطرح المشـــروع النيل أو اليرموك أو الليطاني أو جميعها؛ كمصـــدر رئيســـي خارجي.

2 – نقل مياه النيل إلى شمال النقب؛ حيثُ يَزعُمُ المشروع أنَّ كمياتٍ ضئيلةً منَ المياه بالمقياس المصري (0.5 % من الاستهلاك) لا تشكل عنصرًا مهمًّا في الميزان المائي المصـري. كما أن هناك مشروعًا مصـريًّا حاليًّا لتزويد سيناء بالمياه يمكن مده.

3 – مشـروعات مع لبنان تتضـمن الاسـتغلال الكهربائي لنهر الحاصـباني، ونقل الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيًّا.

4 – هيئة مائيَّة مُشتركة أردنيَّة – إسرائيلية للتنمية المشتركة، واقتسام موارد المياه.

والمشـروع كما نرى يحتوي – كالعادة – على تجاوزات ومزاعم في الشَّأن المائي، أبرزُها: أنَّ لدى مصرَ فائضًا مائيًّا يضيع في البحر المتوسط، ومعروف أن تصـريف أي نهر يحول دون ارتداد المياه أو فيضـانه، ويحول دون إحداث كوارث طبيعية، كما أنَّ ذلك التصريف يساعد على التخلّص منَ الأملاح الزائدة والمحافظة على التَّوازُن المِلحي؛ كما أنَّ المشـــروع الإســـرائيلي يتجاهل كون مصر دولة من دول حوض النيل، ولا يحقّ لها الانفراد بالتصرّف في مياه النيل خارج نطاق الحوض، فقواعد القانون الدولي لا تَســمح لها بذلك؛ إلا إذا كانت

إسـرائيل ترغب في – وتسـعى إلى – اسـتعداء الدول الإفريقية الصـديقة ضـد مصر، وتهديد أمنها القومي.

الموقف المائي الإسرائيلي:

تعتمد إسـرائيل حاليًّا في أكثر من 55 % من اسـتهلاكها من المياه على ما تَمَّ الاسـتيلاء عليه عقب حربي 1967م، 1982م من إجمالي الإيراد المائي لها في عام 1990م، والذي يقدر بـــ (من 1.8 إلى 1.95 مليار متر مكعب سنويًّا) تستهلك منه حاليًّا 90 %.

- فهي تعتمد – منذ احتلالها للضـفة الغربية وغزة – على سـحب حوالي 550 مليون م3 سـنويًّا من الأحواض الجوفية للضـفة إلى جانب حوالي 50 مليون م3 سـنويًّا يسـتهلكها 300 ألف مسـتوطن يعيشـون على أكثر من 150 مستعمرة، شيدتها إسرائيل في الضفة الغربية. وبذلك تستهلك إسرائيل 87.6 % من جملة مياه الضفة القابلة للتجديد والبالغة 742 مليون م3.
- أمَّا قطاع غزة فإن المسـتوطنين الإسـرائيليين الذين يبلغ عددهم (عام 1994م) أربعة آلاف مستوطن يستهلكون حوالي 35 مليون م3 سنويًّا؛ أي حوالي 58 % من جملة مياه قطاع غزة القابلة للتجدد والبالغة 60 مليون م3. (رحمن، 2004 ،ص84)
- وبقيام إسـرائيل بتحويل مجرى نهر الأردن وضـخ مياهه إلى المناطق الغربية فيها، بلغت كمية المياه التي تتحصـل عليها سـنويًّا من هذا النهر حوالي 800 مليون م3 سنويًّا.
- وتحصـل إسـرائيل من نَهْرَيِ الليطاني (بعد احتلالها للجنوب اللبناني) على حوالي 400 مليون متر مكعب سنويًّا، كما تَحْصُل على حوالي 100 مليون م3 سـنويًّا من مياه نهر اليرموك؛ (ولهذا السـبب عارضـتْ فِكرةَ بناء الأردن

لسد خالد بن الوليد، ولم توافق إلا أخيرا جدًّا على بناء سدّ الوحدة على هذا النهر، بعد إبرام اتفاقية سلام شاملة مع الأردن)؛ وأخيرًا تحصُل إسرائيل على حوالي 35 مليون م3 من مياه هضبة الجولان بسوريا.

ويُمْكِنُ تَوْضِيحُ هذا الوضع المائِيّ الإسرائيلي في جدول يلخص جملة ما تحصل عليه من مياه من هذه المناطق التي تحتلّها (جدول رقم2) فإذا علِمْنا أنَّ الاستهلاك الكلي لإسرائيل يبلغ 1.955 مليار م3 سنويًّا، وأنَّ إجماليَّ ما كانَتْ تَحْصُل عليْهِ من داخل حدودها قبل 1967م، فسوف يتَّضح لنا أنَّ إسرائيل تَحْصُل على مياه من خارج حُدودِها (الشرعيَّة) تبلغ كميتها حوالي 1075 مليون م3 سنويًّا (بنسبة 55% من إجمالي إيراداتها المائية).

جدول رقم (2)

مصادر مياه إسرائيل في الوقت الحاضر

المصدر	كمية المياه (بالمليون م3)
نهر الأردن	800
هضبة الجولان	35
نهر الليطاني	400
نهر اليرموك	85
الضفة الفلسطينية	600
قطاع غزة	35
المجموع	1.955

المصدر: د. بسَّام النصر: "الصراع على مياه وأراضي مناطق الحكم الذاتي"، 2003، ص 537.

– وبحساب متوسط نصيب الفرد في إسرائيل من المياه (على أساس تعداد سكاني 5.5 مليون نسمة للعام 1998م) فسوف يكون حوالي 355 مترا

مكعبا سـنوًّيا، وهو كما نرى تحت خط الأمن المائي، الأمر الذي يفَسِّـرُ سـبب حدة الصراع الإسرائيلي على المياه في المنطقة.

- ويقـدر العجز المـائي بحلول عـام 2000 بحوالَيْ 850 مليون متر مكعـب سنويًّا، وهو ما يشكل حوالي 45 % من استهلاكها الحالي؛ لمواجهة سُكَّانٍ يَتَزايَدُونَ بِمُعَدّل 2.2 % سـنويًّا، وهُناك تقديرات تَصِـلُ 10 % فِي السـنوات الَّتِي يَزِيـدُ فيهـا مُعَـدَّل التَّهجير اليهودي من الخـارج إلى المســـتوطنـات الإسرائيلية، ومعلومٌ أنَّ الإصـلاح الزّراعي يستهلك وحده 75 % من إجمالي الاستهلاك الإسرائيلي للمياه.
- كُل هذه المعطيات المائية الجغرافية السـياسـية، تُمْلِي على إسـرائيل – إن لم يَكُنْ لا خيـار لهـا على الإطلاق – أن لا تفرّط في مورد مـائي عربي واحد مِمَّا تستولي عليه الآن، وتعتبره أمرًا واقعًا، وحقًّا مكتسبًا. .

(بسَّام النصر: 2003:ص538)

المبحث التاسع:

التعاون الإقليمي في مجال المياه

لمواجهه الخطط الإسرائيلية:

تنطلق التصورات الإسرائيلية للنظام الإقليمي في الشرق الأوسط من أن "إسرائيل" المركز والقائد للنظام الإقليمي والمستفيد الأوّل منه، وذلك لكي تُحكم سيطرتها على مسارات التطور الاقتصادي والسياسي والأمني فيه. وبالتالي تحقق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي عن المساعدات الأمريكية والألمانية، ممَّا يساعدها في المستقبل على فرض الهيمنة الصهيونية على العالم.

إن النظام الإقليمي المطروح، الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة دول الاتحاد الأوروبي على فرضه وتسويقه يتضمن إجراء تغييرات جيوسياسية، بما يخدم تحقيقه وبعبارة أدق كما يُعلن الرئيس الأمريكي بوش إعادة رسم خريطة جديدة للمنطقة العربية وتعيين كرزايات أكثر تبعية من السابقين، وتخليد الوجود العسكري الأمريكي في العراق والخليج لنهب ثرواته والحيلولة دون مساهمته في دعم النظام العربي.

(غازى حسين ،2005: ص18)

فمن الممكن فصل العراق عن المشرق العربي ودمجه في إطار منطقة الخليج وبعض دول الجوار وربما بعض الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. كما يمكن أن تقوم الإمبريالية الأمريكية بفصل السودان والصومال عن الوطن العربي وإقامة نظام إقليمي مع بعض دول الجوار الأفريقي، كما يمكن عزل موريتانيا عن المغرب العربي وإدخالها في تحالف مع دول الجوار كالسنغال. وفي حال نجاح رسم خريطة جديدة للمنطقة التي يتحدّث عنها بوش

والجنرال كولن باول وخطط ويخطط لها الصـــهاينة، فإن ذلك ســيقود حتماً إلى تجزئة الكيانات الجغرافية والبشرية والسياسية والاقتصادية في الوطن العربي.

وتركز الصـــهيونية والكيان الصـــهيوني والولايات المتحدة الأمريكية على نسـيان الماضـي، وطمس ذاكرة أمتنا التاريخية، وتغيير المناهج الدراسـية وكتب الجغرافيا والتاريخ لكي تضع ركائز النظام الإقليمي المطروح.

(الأرقم الزغبي، د. ت، ص6)

وتجري حالياً بعد الحرب الأمريكية العدوانية على العراق وتدمير جيشـــه ومنجزاته وتواجد القوات الأمريكية في العديد من البلدان العربية رســـم الخريطة الجديدة للوطن العربي على حســـاب وحدته وســـيادته وثرواته لفرض هيمنة الإمبريالية الأمريكية والصهيونية عليه بمساعدة دول الاتحاد الأوروبي.

وتخدم الاتفاقيات التي وقعتها وسوف توقعها القيادات العربية والفلسطينية مع العدو الصـــهيوني ومعاهدة وادي عربة واحتلال العراق، إلى وضـــع النواة لإقامة إطار جديد أو خارطة جديدة. فاتفاقيات الإذعان هي العمود الفقري لإقامة النظام الجديد.

ركز الكيـان الصـــهيوني والولايـات المتحـدة على التعـاون الإقليمي الاقتصـادي كإجراء مسبق لدفع عملية التسوية وليس نتيجة من نتائجها، أي أن العدو الإســرائيلي يريد الأرض والأمن والســلام والتعاون الاقتصـــادي. ودعمته الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي وأخذوا يربطون التقدم على مســارات التســوية في إطار التعاون الاقتصـــادي الإقليمي، كخطوة أولية لاندماج الاقتصاد الإقليمي في الاقتصاد العالمي.

(غازى حسين ،2005: ص19)

وتولي دول الاتحاد الأوروبي اهتماماً كبيراً بالشـرق أوسـطية والمتوسـطية لمجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها أهمية النفط العربي والمنطقة اقتصـــادياً لأوروبا، ولأن التنمية والاســـتقرار في المنطقة تقود إلى التخفيف من الهجرة من المنطقة إلى البلدان الأوروبية.

أما فيما يتعلق بالسوق الشرق أوسطية فتجري المحاولات لجعل "إسرائيل" المركز والقائد لها، أي قيادتها للمركز الإقليمي المرتبط مع المركز العالمي في وول ســتريت بالولايات المتحدة. وتكون "إســرائيل" أيضــاً القاسـم المشـترك بين الشـرق أوسـطية والمتوسـطية المرتبطة بالمركز الأوروبي. وسـتكون "إسـرائيل" بوابة الاستيراد والتصدير للمنطقة. وبالتالي تتوجه الفوائد والأرباح إلى الاقتصاد الـــ"إسرائيل"ي وإلى الشركات الأمريكية والأوروبية على حساب الوطن والمواطن والأمة. (أمل العيان، 1996 : 41)

التعاون في مجال المياه:

تلعب المياه دوراً مهماً في النظام الإقليمي المطروح، نظراً لأن المصـــادر الحالية لا تفي بالاحتياجات في المســـتقبل القريب، ممَّا يزيد من إمكانية انفجار النزاعات حول مصـــــادر المياه في المنطقة وتلعب الهجرة اليهودية المســـــتمرة وسرقة العدو الإسرائيلي للمياه الفلسطينية واللبنانية والسورية والتكاثر السكاني وشحّ المياه، دوراً في تأزيم مشكلة المياه في المنطقة.

حوّلت "إســـرائيل" مجرى نهر الأردن، وتســـرق كميات كبيرة من النهر. وتسرق المياه الجوفية في الضـفة الفلسـطينية وجنوب لبنان والجولان. واسـتولت على مياه منطقة الباقورة الأردنية بموافقة أردنية. وبالتالي فإن ســرقة "إســرائيل" للمياه العربية ســـتكون من أحد العوامل لاســـتمرار النزاع معها في المســـتقبل. يضـــاف إلى ذلك أن بعض دول الإقليم يســـتخدم ورقة المياه في الأنهر الدولية

كوسيلة من وسائل الضغط للحصول على مكانة مرموقة في النظام الإقليمي المطروح.

وأدّت الأطماع الصهيونية التاريخية في مياه الجولان إلى قيام بريطانيا وفرنسا انتزاع بعض الأراضي والقرى اللبنانية والسورية وضمّها إلى فلسطين في اتفاقية عام 1923 التي وقّعتها بريطانيا وفرنسا. وكان بن غوريون، مؤسس الكيان الصهيوني يُطلق على جبل الشيخ أبو المياه لفلسطين.

(غازى حسين ،2005: ص21)

وضغطت الحركة الصهيونية على بريطانيا لتعديل حدود سورية ولبنان وفلسطين التي أقرها مؤتمر الحلفاء في سان ريمو في نيسان 1920 وهي: الجليل الأعلى، مرتفعات الجرمق، والمنخفض المائي الذي يضم قسماً من مياه سورية ولبنان.

طرحت تركيا و"إسرائيل" مشروع أنابيب السلام لترسيخ النظام الإقليمي المقترح وإعطاء تركيا دوراً مهماً فيه، وطرح تورجوت أوزال، رئيس وزراء تركيا الأسبق عام 1987، برميل ماء مقابل برميل نفط. ويعتمد مشروع أنابيب السلام على مياه نهري جيحون وسيحون ونقل الفائض من مياههما عن الاستهلاك الداخلي عبر خطين من الأنابيب: الأول: الخط الغربي: يتجه إلى سورية والأردن و"إسرائيل" والمنطقة الغربية من السعودية. والخط الثاني: "الشرقي" خط أنابيب الخليج ومركزه سورية ويتوزع إلى الكويت والمنطقة الشرقية من السعودية وقطر والبحرين والإمارات العربية وعمان. وتزيد الكلفة الإجمالية للخطين عن عشرين مليار دولار. ولكن المشروع تأجل بسبب رفض الأطراف العربية بحث التعاون الإقليمي المائي قبل الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة.

الفصل الثاني عشر

مشروع أنابيب مياه السلام التركي والمواقف العربية منه

تعد المياه عصـــب الحياة، فهي مهمة في جميع نشـــاطات الإنســـان الاجتماعية والاقتصـــادية ولا يســـتطيع الإنســـان أن يســـتغني عنها بأية حال من الأحوال.

وتعاني الدول العربية في إقليمي الهلال الخصـــيب والجزيرة العربية عامة من مشـــكلة شـــح المصـــادر المائية مما يؤدي إلى حدوث أزمات اجتماعية واقتصادية فيها. وأسباب تلك المشكلة، زيادة الاستهلاك المرتبط بالنمو السكاني، والتوسع في الصناعة والزراعة، ثم الصيانة غير الكافية والتشغيل غير المناسب لمرافق المياه، إضـــافة إلى التلوث الذي أســـهم في إفســـاد الموارد المائية القابلة للاســـتخدام مما أدى إلى التقليل من كميات المياه المتوافرة، ناهيك عن تحكم بعض الدول كتركيا بمياه نهري دجلة والفرات واستغلالهما بما يتفق مع مصلحتها الخاصـــة دون تقاسـمهما مياههما تقاسـماً عادلاً مع سـوريا والعراق. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن تلك المشـكلة في منطقة الشـرق الأوسـط تزداد تفاقماً مع مرور الزمن.

تركيا أغنى دول الشرق الأوسط بالمياه، إذ أنها تمتلك فائضاً مائياً يزيد عن حاجتها، ويرى خبراء المياه على المســـتوى الإقليمي والعالمي أنه من خلال ذلك الفائض المائي يمكن حل جوانب هامة من مشـــكلة المياه في تلك المنطقة؛ لذلك رأت تركيا في وفرتها المائية سـلاحاً مهماً لتحقيق أهدافها الاقتصـادية والسـياسـية الخاصـــة بها، فاقترحت مشـروع أنابيب مياه السـلام الذي يقضـــي بنقل جزء من

فائضها المائي من نهري سيحان وجيحان إلى دول الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية، فنسقت تركيا جهودها بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات البحثية الموالية لإسرائيل وطرحته عام 1987م.

يرتكز البحث على فرضيتين هما:

1- أن طرح تركيا لمشـروع أنابيب السـلام، يهدف بصـورة رئيسـة إلى خدمة مصالحها الاقتصادية والسياسية، وليس حلاً تعاونياً للمساهمة في حل المشكلة المائية في منطقة الشرق الأوسط.

2- لم تقدم تركيا للدول العربية المقترح مشاركتها في المشروع الضمانات الكافية لإقناعها بالمشـاركة فيه، أو تبديد مخاوفها السـياسـية والاقتصادية المترتبة عليه.

يتناول البحث جهود تورجوت أوزال في طرح المشـروع ووصـفه كمياً ونوعياً، وأهدافه الاقتصـادية والسـياسـية، والمواقف العربية منه، ثم الانتقادات والاعتراضات العربية على المشروع.

أولا- تمهيد: ظهور المشروع:

بعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشـرقي في النصـف الثاني من الثمانينيات، وتفكك الاتحاد السـوفيتي في بداية التسـعينيات، أخذت مكانة تركيا الإقليمية والعالمية تتراجع؛ وذلك لأن دورها الرئيس الذي كان يتمثل آنذاك في أنها خط الدفاع الأول عن الغرب أمام الخطر الشيوعي قد زال. وعليه فقد أدرك تورجوت اوزال (Turgut Ozal)، رئيس الحكومة التركية 1984-1989م، ورئيس الجمهورية 1989-1993م، أهمية انتهاج سياسـة جديدة أكثر فاعلية من سـابقتها خاصـة في المناطق الإقليمية لتركيا: في آسـيا الوسـطى،

البلقان، والشرق الأوسط، التي وضعها في سلم أولوياته الخارجية[1]. وقد أدرك أوزال الثروات الطبيعية المتوافرة لدى تركيا، الأمر الذي جعله يفكر بمنهج العظمة (Thinking Big)، والذي من شأنه أن يجعل من تركيا دولة إقليمية تجني فوائد اقتصادية من وراء ذلك التفكير[2].

ومن العوامل التي عضدت دور تركيا الإقليمي مشاركتها الفاعلة في حرب الخليج 1990-1991م إلى جانب قوات التحالف ضد العراق، حيث أنها وضعت مطاراتها الجوية تحت تصرف تلك القوات لضرب العراق. وبعد انتهاء الحرب اتخذت القوات الأمريكية والبريطانية من المطارات التركية قاعدة لها لتطبيق مناطق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، الأمر الذي أدى إلى إعادة أهمية تركيا العسكرية والإستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب. كما منح ذلك الدور الذي قامت به تركيا، بطاقة دخول لها في منطقة الشرق الأوسط، لتفعيل دورها الإقليمي[3].

لقد كان مشروع أنابيب السلام (Peace pipeline) من أهم المشاريع الاقتصادية التي سعت تركيا لتحقيقها في منطقة الشرق الأوسط. ويقضي المشروع نقل المياه الفائضة عن حاجة تركيا من نهري سيحان (Seyhan) وجيحان (Ceyhan) عبر أنابيب إلى الدول العربية في الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية إضافة إلى إسرائيل[1]، كما هو موضح في الخريطة رقم (1).

---

(1) Sayari، Sabri. 1997. Turkey and the Middle East in the 1990s، Journal Of Palestine Studies، vol. 46 (3) ، pp. 44-45.

(2) المجذوب، طارق، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في إستراتيجية إسرائيل، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 1998م، ص238.

(3) عبد العزيز، هشام فوزي، التعاون التركي- الإسرائيلي في المجال الإقليمي 1991-1998م، مجلة المنارة، م6، عدد 1، أيلول 2000، ص151- 153.

(1) Gruen، George. 1995. Dynamic Progress in Turkish- Israeli Relations، Israel Affairs، vol،1 (4)، p. 63.

وقد أســـهم في اقتراح الموضـــوع تورجوت اوزال بالتعاون والتنســـيق مع مســـتشـــاره للشـــؤون الخارجية جيم دونا (Cem Duna)، وذلك في بداية عام 1986م[1].

وفي 25 تشــرين الثاني من العام نفســه، عقد برنامج دراســات الشــرق الأوســـط، التابع لمركز الدراســـات الدولية والإســـتراتيجية في واشـــنطن (Center For Strategic and International Studies)، والذي يعرف اختصـــاراً CSIS، وهو من المعاهد الأمريكية البحثية الهامة التي تســـاهم في صياغة السياسة الخارجية الأمريكيـــة إزاء منطقة الشـــرق الأوسط[2]، ندوته البحثية الأولى المتعلقة بـــــ "الســياســة الخارجية الأمريكية تجاه مصــادر المياه في الشـرق الأوسـط: أداة الســلام والتنمية"، بمشــاركة من بعض الأطراف العربية والإســرائيلية والأمريكية، حيث تمت فيها مناقشــة المقترح التركي لإنشــاء مشــروع أنابيب السلام[3].

وفي شــهر شــباط 1987م، أعلن تورجوت اوزال، في أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، رسمياً عن طرح فكرة مشروع أنابيب السلام[4]. وتناول المؤتمر الختامي للمشروع البحثي "السياسة الخارجية ..." الذي أشير إليه أعلاه في ندوته الختامية المعنونة بـــــ "الأمن المائي، وتحقيق الأمن من خلال تكنولوجيا المياه"،

---

(1) النعيمي، أحمد، تركيا والوطن العربي، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998م، ص247–248.

(2) خفاجي، باســم، أثر المراكز الفكرية على الســياســة الخارجية الأمريكية، مجلة البيان، الســنة 13، عدد 129، 1998م، ص78–79.

(3) ستار، جويس ودانييل ستول، السياسة الأمريكية تجاه مصادر المياه في الشرق الأوسط، ترجمة محمد الفقير، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1995م، ص28–29.

(4) Duna، Cem. 1988. Turkey's Peace Pipeline، in، The Politics of Scarcity: Water in the Meddle East، Starr، Joyce and Daniel Stoll (Editors)، Westview Press، London، p. 119.

والتي عقدت في 25 حزيران 1987م، بمشـــاركة باحثين أمريكيين وبريطـانيين وأتراك، حيث قدم جيم دونا، ولأول مرة توضيحاً علنيا لمشروع أنابيب السلام[1].

وتابعت تركيا إجراءتها لطرح المشروع على الدول التي قد تستفيد منه، إذ أنها تعـاقدت مع شـــركـة براون اند روت الـدوليـة (Brown and Root International)، لدراسـة الجدوى الاقتصـادية والفنية للمشـروع[2]، مقابل 2.7 مليون دولار، تـدفع منهـا الولايـات المتحـدة 1.2 مليون، وتركيـا 800 ألف، وبريطانية 700 ألف[3]. وقد بينت الشـركة المذكورة إمكانية تنفيذ المشــروع من الناحية الفنية وأنه مجد اقتصادياً[4].

وتأســـيســـاً على ما ســـبق فإنه يمكن إبداء الملحوظات الآتية على البدايات الأولى لظهور المشروع، وهي:

- لم تكن فكرة مشروع أنابيب السلام لنقل المياه من تركيا إلى الدول العربية، هي الأولى في هذا المجال، إذ ســـبق أن جرى التفكير بمثيل لها أواخر الســـبعينيات عندما أخذت تركيا تقيم الســـدود على نهري دجلة والفرات. وفي العـام 1982م اقترحـت تركيـا نقـل الميـاه منهـا إلى العراق والكويـت والســـعودية، حيث قامت لجنة تابعة لمنظمة المؤتمر الإســـلامي بدراســـة المقترح الذي يقضـــي بمد أنبوب إلى تلك الدول طوله 3.750 كم، وبتكلفة مقدراها 560 مليون دولار[5]. ولكن هذا المشـــروع لم يتحقق ربمـا لعدم اقتنـا ع الأطراف المشاركة به.

---

(1) ستار وستول، السياسة الأمريكية، ص33، 35-36.

(2) Kliot، Nurite. 1997. Water Resources and Conflict in the Middle East، Routledge، London- New York، p. 132.

(3) معوض، جلال عبد الله، العلاقات الاقتصـــادية العربية – التركية، مركز الإمارات للدراســـات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999م، ص68.

(4) Duna، Turkey's Peace Pipeline، p. 119.

(5) المجذوب، طارق، المياه ومتطلبات الأمن المســتقبلي في الدول العربية: دراســة في دبلوماســية المياه، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1999م، ص77.

- حظي مشروع أنابيب السلام بدعم وتأييد تام من الولايات المتحدة الأمريكية ويتمثل ذلك في تبني مؤسساتها البحثية للمشروع، والترويج له، ودعم دراسة الجدوى الاقتصادية مالياً. وثمة أسباب لهذا الموقف، منها أنها تريد أن تحقق أهدافها السياسية في منطقة الشرق الأوسط لتوفير الأمن والاستقرار، والعمل على تقوية كل من إسرائيل وتركيا إقليمياً، ومائياً وتسعى لتوفير حاجة إسرائيل منها[1].

لعبت الباحثة الأمريكية جويس ستار Joyce Starr خبيرة المياه الدولية المعروفة بتأييدها لإسرائيل وخدماتها المتميزة للوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، حيث عملت في معهد واشنطن لدراسة الشرق الأدنى (Washington Institute for Near East Policy) الذي أنشئ عام 1985 للدفاع عن المصالح الإسرائيلية في الإدارة الأمريكية[2]، دوراً مهماً في طرح وتبني المشروع التركي لأنابيب السلام في المؤسسات البحثية الأمريكية وفي الترويج له لما فيه فائدة ومصلحة لإسرائيل[3].

ثانيا- وصف المشروع:

سيتم تناول وصف المشروع من خلال التركيز على موضوعين هما: جغرافيته وموقعه.

أ) جغرافية نهري سيحان وجيحان:

يعتمد مشروع أنابيب السلام على نقل مياه نهري سيحان وجيحان في تركيا إلى الدول العربية المتوقع مشاركتها فيه. وعليه فإن هناك حاجة ملحة

---

(1) عبد العزيز، التعاون التركي - الإسرائيلي، ص156- 161. والسلماني، مريم، النظرة الأمريكية لإستراتيجية المياه في الشرق الأوسط، السياسة الدولية، عدد 133، 1998م، ص80- 85.

(2) خفاجي، أثر المراكز الفكرية، ص78- 79.

(3) ستار، جويس شيرا، معاهدات حول مياه الشرق الأوسط، ترجمة عمار أحمد حامد، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1999م، ص81-91. وعبد الحق، يوسف، خمس ملاحظات حول "حروب المياه في الشرق الأوسط" تعقيب على مقالة جويس ستار، صامد الاقتصادي، عدد 88، 1992م، ص181. وبسطامي، زها، مؤتمر مشبوه، الحياة 1991/10/8، 1991م، ص13.

لمعرفة طبيعة وجغرافية النهرين. فيما يتعلق بنهر سيحان فهو ينبع من جبال تقع ضمن سلسلة جبال طوروس الواقعة جنوب وسط تركيا، والتي يبلغ ارتفاعها عن مستوى سطح البحر 2500م، ويبلغ طوله نحو 300 كم، ويصب في خليج الاسكندرونه شرقي مدينة مرسين التركية[1]. وتقدر مساحة حوضه المائي 22 ألف كم2، والمساحة القابلة للري في هذا الحوض 43 هكتاراً[2]. أما نهر جيحان، فينبع من جبال طوروس أيضاً، على ارتفاع 3000م عن مستوى سطح البحر، ويبلغ طوله 200كم، ويصب قرب خليج الاسكندرونه[3]. ومساحة حوضه المائي 20 ألف كم2، فيما تقدر المساحة القابلة للري في حوضه 18 هكتارا[4].

ويبلغ معدل التدفق اليومي لنهري سيحان وجيحان 39.17 مليون متر مكعب يومياً، وتخطط تركيا للاستفادة من حوالي 23.07 مليون متر مكعب يومياً من أجل الزراعة وتوليد الطاقة الكهربائية. أما البقية 16.1 مليون متر مكعب، فإنها غير مستغلة وتصب في البحر الأبيض المتوسط[5].

ومما هو جدير بالذكر أن نهري سيحان وجيحان هما من الأنهار التركية الداخلية، أي أنهما ينبعان ويجريان ويصبان في الأراضي والمياه الإقليمية التركية، وبالتالي فلا يوجد خلاف حولهما ما بين تركيا والدول المجاورة لها. مما يعد من وجهة النظر التركية عاملاً لتحفيز الدول العربية على المشاركة في مشروع أنابيب مياه السلام[6].

---

(1) الزعبي، فادية، أنبوب السلام: مشروع لتصدير مياه الشرب إلى الخليج وإسرائيل، صوت الكويت، 1992/11/26م، ص10.

(2) تعقيب ميخائيل وكيل على بحث المعهد العربي للتخطيط، أزمة المياه في الوطن العربي، تحرير أحمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1995م، ص100.

(3) الزعبي، أنبوب السلام، ص10.

(4) تعقيب ميخائيل وكيل على بحث المعهد العربي للتخطيط، أزمة المياه، ص100.

(5) Duna، Turkey's Peace Pipeline، p. 119; Kliot، Water Resources، p. 132.

(6) تعقيب ميخائيل وكيل على بحث المعهد العربي للتخطيط، أزمة المياه، ص100.

والحقيقة أن تركيا كانت وما زالت بأمس الحاجة لتنفيذ مشـــروع أنابيب السلام من النهرين لعوامل عديدة أهمها صعوبة استفادتها المباشرة منهما بحكم وضعهما الطبوغرافي. كما أن مناطق منابعهما وسيرهما تتصف بشكل عام بأنها ذات طبيعة جبلية مرتفعة مما يعيق فرص استغلالهما. ويضاف إلى ذلك أن تركيا تريد استثمار فائضها المائي الذي يضيع هدراً، من أجل أهداف اقتصادية تتمثل في بيع تلك المياه إلى الدول العربية[1].

ويضاف إلى ما سبق أن النهرين يتواجدان في المنطقة الجنوبية الشرقية من الأناضول، وأهم مدنها أضنة[2]، التي تتسم بشكل عام بزيادة سكانها الأكراد على أثر انتقالهم من مناطق أخرى من الأناضول[3].

ب) خطوط أنابيب مياه السلام:

فيما يتعلق بعملية نقل المياه من تركيا إلى الدول الأخرى، فيبدأ خط أنابيب السلام من نهري سيحان وجيحان، حيث تنقل مياهها عبر نفق طوله ما بين 15–20كم، يمر بأضنة ثم جبال نور Nur، التي تفصل أضنة عن نهر العاصي. ومن المقرر أن يزود الخط بعض المدن والقرى التركية في تلك المنطقة بالمياه، ثم يتجه جنوباً عبر الأراضي السورية إلى حلب ثم إلى حماه ثم حمص، وبعدها يتفرع الخط إلى أنبوبين هما خط الأنبوب الغربي، وخط الأنبوب الشرقي (الخليج)[4].

وفيما يخص خط الأنبوب الغربي، فيقدر طوله بـ 2700كم، وسيكون قطر أنبوبة ما بين 3–4 أمتار[5]، وسيقام على طول خطه 11 محطة لضخ المياه

(1) تعقيب محمود زايد في المرجع نفسه، ص102–103.

(2) Kliot، Water Resources; p. 132; Gruen، Dynamic Progress، p. 63.

(3) Olson، Robert. An Israeli-Kurdish Conflict، Middle East International، No. 529، 5 July 1996، p 17.

(4) Kliot، Water Resources، p. 132.

(5) Duna، Turkey's Peace Pipeline، pp. 119-120.

إلى المناطق المرتفعة بقوة 900 ميغا واط MW[1]، إضـافة إلى محطات لتوليد الطاقة الكهربائية[2]. وقد خطط لهذا الخط أن يروي المدن الســـورية الرئيســـة حلب، حماه، دمشـق، ثم يتجه صـوب هضـبة الجولان، ليكون بإمكانه مسـتقبلاً أن يزود الفلســطينيين، والإســرائيليين بالمياه، في حالة إقامة الأخيرة ســلام مع الدول العربية، وهنا تنتهي المرحلة الأولى من الخط الغربي، لتبدأ المرحلة الثانية من الخط، والتي تعتبر امتداداً للخط الأول لتزود المدن الســـعودية الغربية: تبوك، ينبع، جدة، ومكة المكرمة[3]. ويوضـــح الجدول التالي مقادير كميات المياه المقرر توزيعها على الدول ومدنها التي ستستفيد من المشروع[4].

(1) Kliot، Water Resources، p 132.

التميمي، عبد المالك خلف، المياه العربية: التحدي والاســتجابة، مركز دراســات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص130.

(2) Duna، Turkeys' Peace Pipeline، p. 120.

(3) روبنس، فيليب، تركيا والشـــرق الأوســـط، ترجمة ميخائيل نجم خوري، دار قرطبة، قبرص، 1993، ص117– 118. ريـاض، محمود، أنـابيب الســـلام التركيـة وعلاقتهـا بـإســـرائيـل، جريـدة الحيـاة، 1991/9/10م، ص12.

(4) Duna، Turkey's Peace Pipeline، p. 123; Musallam، Ramzi. 1989. Water: the Middle East Problem of the 1990s، Gulf Centre for Strategic Studies، London، p. 13.

الجدول رقم/1

أ- توزيع كميات المياه في خط الأنبوب الغربي

الدولة	المدن	الكمية ب م3/ اليوم
تركيا		300.00
سوريا	- حلب	300.000
	- حماه	100.000
	- حمص	100.000
	- دمشق	600.000
الأردن	- عمان	600.000
السعودية	- تبوك	100.000
	- المدينة المنورة	300.000
	- ينبع	100.000
	- مكة المكرمة	500.000
	- جدة	500.000
المجموع العام 3.500.000 م3/ اليوم		

ب-توزيع كميات المياه في خط الأنبوب الشرقي

الدولة	المدن	الكمية ب م3/ اليوم
الكويت	- الكويت	600.000
السعودية	- جبيل	200.000
	- الدمام	200.000
	- الخبر	200.000
	- الهفوف	200.000
البحرين	- المنامة	200.000
قطر	- الدوحة	100.000
الإمارات	- أبوظبي	280.000
	- دبي	160.000
	- الشارقة وعجمان	120.000
	- رأس الخيمة والفجيرة وأم القوين	40.000
عمان	- مسقط	200.000
المجموع العام 2.500.000 م3/ اليوم		

ويستخلص من الجدول 1- أ، أن أربع دول سوف تستفيد من خط الأنبوب الغربي وهي: تركيا، وسوريا، والأردن، والسعودية. وستحصل الأخيرة على 43% من مجموع المياه المتدفقة من الخط، وسوريا على 31%، والأردن 17%، وتركيا 9%. وفيما يتعلق بالمدن، ستحصل كل من دمشق وعمان على أعلى نسبة مئوية من

الخط 17%، ثم جدة ومكة المكرمة لكل منهما 14%. ومن الأهمية بمكان الإشـارة إلى أن تركيا هي أيضـاً ستستغل قيام المشروع من أجل توفير المياه لبعض مدنها وقراها التي يمر بالقرب منها خط الأنابيب.

وحسـب تقديرات شـركة براون أند روت، فإن خط الأنابيب الغربي سـيزود ما بين 8 إلى 9 ملايين نســـمة بالمياه، بمعدل 400 لتر للفرد يومياً، وتبلغ تكاليف الخط المالية نحو 8.5 مليار دولار أمريكي[1]. وقدر ســـعر تكلفة المتر المكعب من المياه 0.83 سنتا أمريكياً[2].

أما خط الأنبوب الشرقي (الخليج)، فيقدر طوله بـــ 3900كم[3]. وقطر أنبوبه أربعة أمتار[4]، وســيقام عليه خمس محطات لضـــخ المياه إلى المناطق المرتفعة بقوة 600 ميغاوات لكل محطة[5]. ويسير الخط من جنوب حمص إلى الهضـبة الأردنية المرتفعة والقريبة من الحدود مع العراق، حيث كان من المقرر وفقاً للمخططات التركية، أن يشـــتمل المشـــروع على العراق، لكنها تخوفت من رفض بعض الدول الخليجية للمشـــروع، وبخاصـــــة الكويت، مما أدى إلى اســـتبعادها مؤقتاً حتى يعود إلى الحظيرة الدولية[6]، وســيتم رفد الخط بمحطات تقوية لرفع المياه إلى ارتفاع 900م، ثم يســـير الخط بعد ذلك بموازاة خط أنبوب النفط العراقي (التابلاين) إلى شـــواطئ الخليج العربي[7]، ليزود الكويت، والمدن

---

(1) Duna، Turkey's Peace Pipeline، pp. 119-120.

(2) معوض، العلاقات الاقتصـادية، ص118. المنصـور، عبد العزيز شـحاده، المسـألة المائية في السـياسـة السورية تجاه تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000م، ص192.

(3) Duna، Turkey's Peace Pipeline، pp. 119-120.

(4) القسـوس، صـبا، تركيا والعرب وموارد المياه: خلاف وتعاون، مركز الدراسـات الإسـتراتيجية والعبرية – الجامعة الأردنية، عمان، 1988، ص14.

(5) Kliot، Water Resources، pp. 132-133.

(6) كولي، جون، الماء في الشرق الأوسط: قوة لصـالح السلام، ترجمة دراسات إستراتيجية، قبرص، 1992، ص28.

(7) Duna، Turkey's Peace Pipeline، pp. 132-133.

الســـعودية الشـــرقية، وقطر، والإمارات العربية المتحدة، وعمان بنحو 2.500 مليون م3 من المياه يوميا[1]. وســـيتم توزيع كميات المياه على تلك الدول كما هو موضح في الجدول 1- ب.

يتضـــح من الجدول 1- ب أن ســت دول ســتســتفيد من خط الأنبوب الشرقي، إذ أن السعودية ستحصل على أعلى نسبة من مجموع المياه المتدفقة عبر الخط وهي 32%، تليها كل من الكويت والإمارات ولكل منهما 24%، والبحرين وعمان ولكل منهما 8%، وأخيراً قطر 4%.

وسيعمل خط الأنبوب الشرقي، كما هو مقرر في حالة تنفيذه على تزويد ما بين 6-7 ملايين نســـمة من ســـكان تلك الدول بالمياه، وبمعدل 400 لتر لكل فرد يومياً. وتبلغ تكلفته حســـب أســـعار عام 1986، نحو 12.5 مليار دولار أمريكي[2]. وتقدر تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه الخط 1.07 دولار أمريكي[3].

يستنتج من مشروع أنابيب السلام بخطيه الغربي والشرقي ما يلي:

- يبلغ طول الأنبوبين 6.600كم، وســـيكون معدل قطرهما نحو أربعة أمتار، ويشتمل المشروع على إنشاء عدد من الأنفاق و16 محطة لضخ المياه إلى المناطق المرتفعة، التي قد يصـــل ارتفاع بعضـــها إلى نحو 900م.
- ســيعمل المشــروع في حالة تنفيذه على تزويد تســع دول هي: تركيا، وسوريا، والأردن، والسعودية، والكويت، والبحرين، وقطر، والإمارات،

---

(1) المنصور، المسألة المائية، ص191-192.

(2) Duna، Turkey's Peace Pipeline، pp. 120.

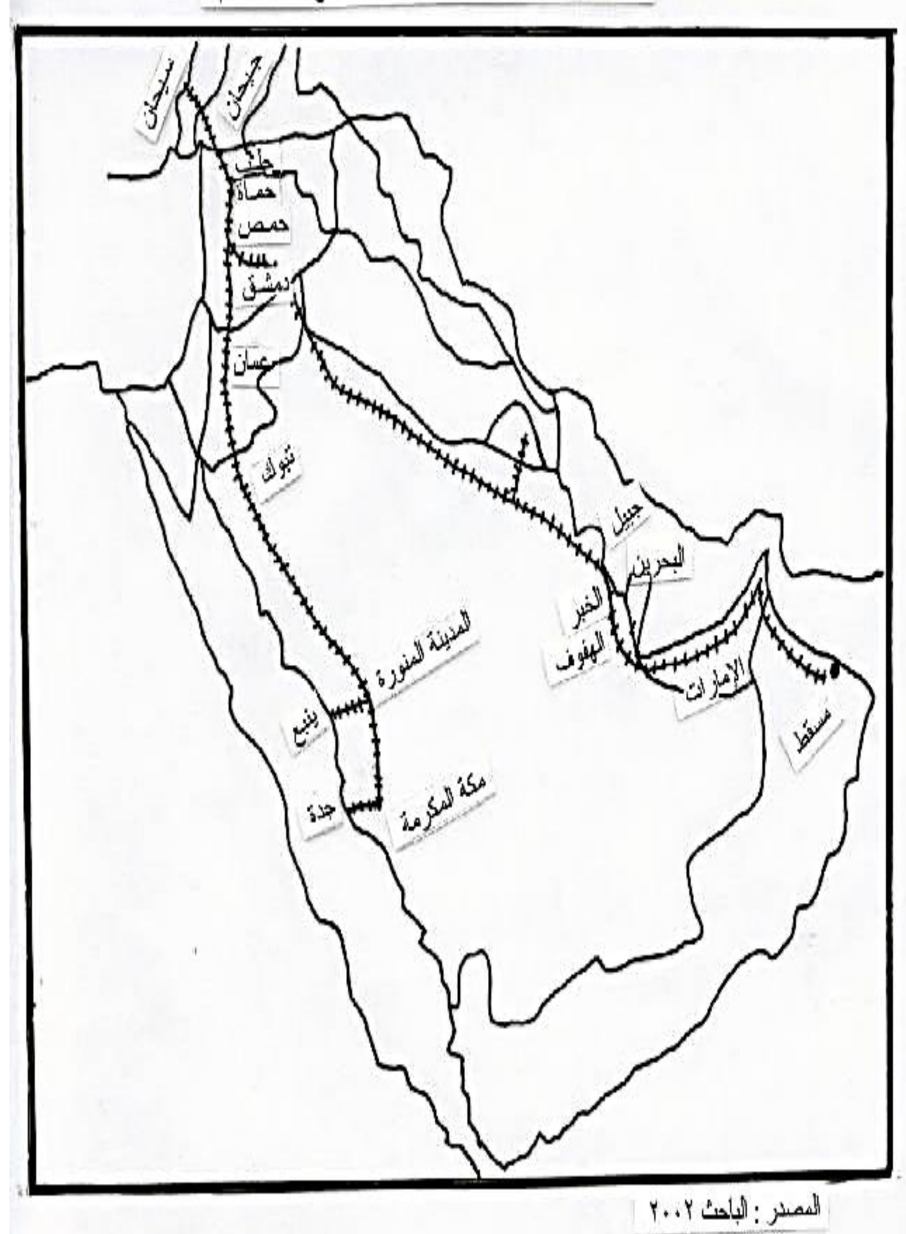
التميمي، المياه العربية، ص130.

(3) المنصور، المسألة المائية، ص192. البشري، السيد، مشكلة المياه وأثرها على الأمن القومي العربي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998م، ص34.

وعمان. وقد يضـاف إليهم الفلسطينيون والإسرائيليون بنحو 6 ملايين متر مكعب من المياه يومياً. ومن المتوقع أن يوفر المياه لما بين 14-17 مليون نسـمة بمعدل 400 لتر من المياه للفرد يومياً، وستحصل السعودية على أكبر نسبة من مياه الخطين وهي 35% من مجموع المياه المتدفقة فيهما، يليها سوريا 17%، وكل من الأردن والكويت والإمارات 10%، وتركيا 5%، وكل من عمان والبحرين 4%، وقطر 2%.

- فيما يتعلق بالتكلفة المالية الإجمالية للمشروع فتقدر بنحو 21 مليار دولار أمريكي، استناداً لإحصاءات شركة براون اندروت، سيخصص منها 60% للخط الشرقي و40% للخط الغربي، ويعزى ارتفاع التكاليف في الخط الأول إلى أنه يشكل ما نسبته 60% من طول مجموع الخطين، والثاني 40%. ولذلك فإن تكلفة المتر المكعب في الخط الأول 1.07 دولاراً أمريكياً، وفي الخط (الغربي) ستنخفض إلى 0.84 سنتاً أمريكياً.
- سيكون مشروع أنابيب السلام في حالة إنجازه، من أكبر مشاريع المياه في العالم من حيث حجم أنابيبه وكميات المياه المتدفقة فيها، والدول المستفيدة منه.

خريطة رقم (١) : الخطوط المقترحة لمشروع أنابيب السلام



المصدر : الباحث ٢٠٠٢

ثالثا– أهداف المشروع:

سعت تركيا من خلال طرحها لمشروع أنابيب مياه السلام إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية وسياسية بين عام 1987– 1999م من شأنها أن تحسن أوضاعها في تلك المجالات، وتدعم دورها الإقليمي.

أ) الأهداف الاقتصادية:

تتمثل الأهداف الاقتصادية لمشروع أنابيب السلام بما هو آت:

1– الحصول على موارد مالية من خلال عملية بيع مياه أنابيب السلام، إذ أن تركيا قد أخذت في فترة الثمانينيات والتسعينيات تبلور فكرة أهمية المياه المتوافرة لديها بوصفها سلعة اقتصادية مهمة، ويتضح ذلك من تصريحات رجال السياسة والاقتصاد الأتراك، فقد صرح الرئيس التركي تورجوت اوزال عام 1991 قائلاً: "إن تركيا هي المصدر الوحيد للمياه في المنطقة ولهذا نادينا بإقامة مشروع مياه السلام. سنبيع المياه للدول العربية والخليجية.. . "[1]. وكانت تركيا تأمل من وراء المشروع أن تحقق ربحاً سنوياً من بيع المياه يقدر بنحو ملياري دولاراً أمريكياً[2].

2– سعي تركيا الدؤوب لمبادلة مياهها بالبترول العربي، بخاصة أنها كانت في فترتي السبعينيات والثمانينيات تدفع فاتورة باهضة بسبب استيرادها البترول من الدول العربية، وللدلالة على ذلك أنها في عام 1975 دفعت ثمناً لاستيراد بترولها من تلك الدول ما نسبته 40% من إجمالي وارداتها الاقتصادية من الخارج، ولترتفع تلك النسبة عام 1981 إلى 53% من

---

(1) المصري، جورج، الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية، مركز الدراسات العربية– الأوروبي، باريس، 1996م، ص122.

(2) Kliot، Water Resources، p. 133.

مجمل وارداتها الاقتصادية من الدول الأخرى[1]. وبالتالي فإن تركيا أرادت أن توازن ما بين الأهمية الاقتصـــادية لمياهها والأهمية الاقتصـــادية للبترول العربي، بل دعا بعض الأتراك إلى مبادلة المياه التركية بالبترول العربي، ويتضح ذلك جلياً من تصريحات الساسة الأتراك فهذا وحيد خلف أوغلو، السفير والوزير السابق، قد صرح بهذا الشأن قائلاً إنه: "بودنا أن يفكروا (أي العرب) في أن ما لديهم من موارد يتشـاركون فيه أيضـاً مع جيرانهم. يجب أن نقيم تعاوناً بين أمم الشـرق الأوسـط حول المياه والغاز والنفط، هـذه ثلاثـة عناصر توحد بيننا معاً وبين مصالحنا وبين هياكلنا الأساسية وكل شيء"[1].

3- سـيعود مشـروع أنابيب السـلام بالنفع على تركيا في المجالين الكهربائي والزراعي، إذ إنها ستنشـئ العديد من محطات توليد الطاقة الكهربائية في المناطق التي يمر بها الخط في أراضـيها؛ إضـافة إلى أن ذلك المشـروع سيعمل على توفير مياه الشرب وري الأراضـي الزراعية في تلك المناطق، الأمر الذي قد يؤدي إلى تطوير الزراعة فيها[2].

ب) الأهداف السياسية:

يرى الأتراك في مشـــروع أنابيب الســـلام وســـيلة هامة لتحقيق طموحهم في لعب دور إقليمي مهم في منطقة الشرق الأوسط، إضـافة إلى عوامل أخرى

---

(1) هيل، وليام، العوامل الاقتصـادية في العلاقات التركية - العربية، المسـتقبل العربي، سـنة 5، عدد 45، 1982م، ص72-73.

(2) تعليق وحيد خلف اوغلو على بحث باغيش. علي إحســان، إشـكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية والعربية، في العلاقات العربية التركية: حوار مستقبلي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995م، ص299.

تساعدهم في تحقيق ذلك كإرثهم التاريخي، وموقع تركيا الاستراتيجي والعسكري الهام، وقدراتهم العسكرية والاقتصادية[1].

ويمكن لمشروع أنابيب السلام أن يدعم دور تركيا الإقليمي من خلال ما يلي:

1- التركيز على أهمية الدور التركي في حل المشكلة المائية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط والتي تزداد حده من فترة إلى أخرى، من خلال وفرتها المائية بعامة، ومشروع أنابيب السلام بخاصة[2]. وقد عد الأتراك مياههم سلاحاً اقتصادياً واستراتيجياً، إن لم يكن يماثل النفط، فهو يفوقه، الأمر الذي يؤدي إلى تعزيز مكانتهم السياسية والاقتصادية في المنطقة[3].

2- ستسعى تركيا من خلال مشروع أنابيب السلام إلى زيادة نفوذها السياسي في منطقة الشرق الأوسط، ولعل مما يؤيد ذلك سياستها المائية تجاه دجلة والفرات حيث تحكمت بهما واستخدمتهما سلاحاً ضد سوريا والعراق. كما أن تصريحات بعض الساسة الأتراك تؤكد على تلك الحقيقة، ومما يدعم ذلك تصريح جيم دونا، مهندس مشروع أنابيب

---

(1) كلايجو غلو، السياسة الخارجية التركية، ص90- 100. عبد العزيز، التعاون التركي- الإسرائيلي، ص148-150.

(2) برمان، إيلان وبول مايكل وهبي، سياسات المياه الجديدة في الشرق الأوسط، شؤون الأوسط، عدد 94، 2000م، ص50. بكور، يحيى وجون كولارز، المشرق العربي. تاريخ المياه ومشكلاتها وآفاقها المستقبلية، في المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات المستقبل، تحرير بيتر روجوز وبيتر ليدون، ترجمة شوقي جلال، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1997م، ص227. ليال، آلون، تركيا في الشرق الأوسط: نفط وإسلام وسياسة، ترجمه عن العبرية الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، 1996م، ص27.

(3) شلبي، حسن وطارق مجذوب، تركية ومياه الفرات والقانون الدولي، في، المياه في الشرق الأوسط: الماحات قانونية وسياسية واقتصادية، تحرير: ألن، ج وشبلي ملاط، ترجمة محمد أسامة القوتلي، منشورات وزارة الثقافة السورية، دمشق، 1997م، ص265- 266.

السلام ومستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية، أمام مؤتمر دولي للمياه عقد في عام 1987م، حين قال: بأنه يأمل بأن يعمل مشروع أنابيب السلام على تقوية نفوذ تركيا في منطقة الشرق الأوسط، وبخاصة بعد أن تعتمد عليه دول تلك المنطقة(1).

3- تسعى تركيا من خلال مشاريعها المائية كمشروع جنوب شرق الأناضول المعروف بـ "الجاب" GAP، الذي يستهدف إقامة السدود والمحطات الكهربائية على نهري دجلة والفرات، إضافة إلى إنشاء المشاريع الزراعية والصناعية، إضافة إلى أملها في تنفيذ مشروع أنابيب السلام، لتكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الأوسط، إذا أن تركيا تتوقع أن تصل حجم صادراتها من المواد الزراعية بحلول عام 2000م إلى نحو 20 مليار دولار. وفيما يتعلق بالسدود، فإن تركيا خططت لإنشاء 21 سداً في المشروع السابق، أنجزت معظمها في أوائل التسعينيات، ومن أبرز السدود التي أقيمت على الفرات: أتاتورك وقرة قايا وبيرجيك، لتخزن فيها المياه نحو 90 مليار م3.

4- حاولت تركيا بين عام 1987- 1999م جاهدة أن تغير موازين القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط لصالحها على حساب الأطراف العربية والإسلامية، وذلك من خلال تحالفها، مع دول خارج ذلك النطاق،

---

(1) هورويتز، بروس، أزمة المياه في الشرق الأوسط، ترجمة غسان رملاوي، شؤون الأوسط، عدد 5، 1996م، ص83. سيل، باتريك، حروب المياه بين تركيا وسورية جريدة الحياة 1999/5/30، 1999م، ص8. ناكوزي، نورما، الحدود المائية للأمن العربي-2: الغيوم التركية مشاريع حروب موثوقة في المنطقة جريدة نداء الوطن، 1993/6/24، 1993م، ص9.

أي بتحالفها مع إسرائيل[1]. إذ أن تركيا قد أولت اهتمامها بإشراك إسرائيل في مشروع أنابيب السلام لتحقيق أهدافها ومصالحها المتمثلة في تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل، لتمهيد الطريق أمامها لدخول المؤسسات والمحافل الدولية، إضافة إلى اشتراكها مع إسرائيل في بناء نظام شرق أوسطي جديد يقوم على خدمة مصالحهما، والمصالح الأمريكية في المنطقة، والعمل على إضعاف القوى الإقليمية العربية والإسلامية فيها[2].

5- **ممارسة الضغوط على سوريا والعراق:** لجأت تركيا إلى استخدام نهري دجلة والفرات كورقة ضغط على سوريا والعراق من أجل وقف دعمهما لحزب العمال الكردستاني، حيث أوضحت تركيا لهما أنه لا يمكن النظر في مطالبهما بشأن دجلة والفرات ما لم يوقفا دعمهما لذلك الحزب[3] ولعل في السياسة العملية لتركيا في النهرين خير دليل على ذلك إذ أن تركيا قامت بقطع المياه تارة، والتقليل منها تارة أخرى، إضافة إلى تردى نوعية المياه التي تصل إلى سوريا والعراق مما أنبأ بحصول كارثة بيئية وأمنية[4].

---

(1) برمان ووهبي، سياسات المياه، ص57. عربيد، وليد، سلام المياه في الشرق الأوسط: الأنابيب التركية وتهويد الأنهار العربية، جريدة الحياة 1990/10/17، 1990م، ص9.

(2) عبد العزيز، التعاون التركي- الإسرائيلي، ص156-166. برمان ووهبي، سياسات المياه، ص57.

(3) هورويتز، أزمة المياه في الشرق الأوسط، ص83. ووتربيري، جون، المياه العابرة للحدود ومعوقات التعاون الدولي في الشرق الأوسط، في، المياه في العالم العربي: آفاق واحتمالات، 1997م، ص88. طونش، حاقان، المياه في المنطقة؛ وجهة نظر تركية في مشكلة المياه في الشرق الأوسط: دراسات قطرية حول الموارد المائية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1994م، ج1، ص276.

(4) وزارة الخارجية التركية، قضايا المياه بين تركيا وسوريا، ص13-15. ستار وستول، السياسة الأمريكية، ص13.

والســؤال الذي نطرحه هنا كيف أرادت تركيا اســتثمار مشــروع أنابيب السلام للضغط على كل من سوريا والعراق؟ والإجابة على ذلك السؤال هي:

1- إن ســياســة تركيا العملية إزاء نهري دجلة والفرات قد أثارت حفيظة الدول العربية عليها، لذا فإنها قد رأت في طرح مشــروع أنابيب الســلام في الثمانينيات والتسعينيات، تخفيفاً لردود الفعل العربية تلك والتغطية على مشــروعاتها الســابقة، لتظهر أمام الدول بأنها تسـعى جادة لحل المشـكلة المائية في منطقة الشــرق الأوســط، كما يرى ذلك بعض خبراء المياه العرب[1]. ومما يدعم وجهة النظر تلك أن الباحثين جويس ســتار ودانييل ستول (Daniel Stoll) وهما من خبراء المياه الأمريكيين المتخصصين في الشرق الأوسط قد قالا: "تؤدي خطة التنمية الطموحة في تركيا وخاصة مشــروع شــرق الأناضــول إلى خفض معدلات التدفق.. وربما يكون هناك نوع من الحل للمشــكلة بالاقتراح الأخير الذي تقدمت به تركيا مؤخراً لمشاركة عدد من دول الشرق الأوسط من مصادر المياه الضخمة لديها.. وذلك من خلال خط أنابيب السلام"[2].

2- إن نهري ســيحان وجيحان ينبعان ويجريان في مناطق يتكاثر فيها الأكراد، والتي تتمتع بأهمية اقتصــادية بالنســبة لتركيا لمرور خطوط التابلاين، إضــافة إلى مشــروع أنابيب الســلام، لذلك خططت تركيا لتوفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء الأكراد، من خلال المشروع المذكور، خوفاً من تمردهم، أو وصــول نفوذ حزب العمال الكردســتاني إلى تلك المناطق، مما سيجعلها بؤراً لمشاكل مستعصية بالنسبة لتركيا، والدول التي ستنتفع

(1) تعقيب ميخائيل وكيل ومحمد شطناوي، في أزمة المياه العربية، ص102-103.

(2) ستار وستول، السياسة الأمريكية، ص13.

من المشـــروع[1]. ولذلك فإن تركيا كانت ترى أنه في حالة تنفيذ مشـــروع أنابيب الســـلام، على ســـوريا والعراق وقف دعمها التام لحزب العمال الكردســتاني وقطع أية علاقة لهما به. إضــافة إلى تعاون الدول الأوروبية في هـذا المجـال بغيـة وقف دعم الأكراد المتواجـدين في أوروبـة لـذلـك الحزب[2]. ويبدو أن إســرائيل قد قدمت المســاعدات الفنية والتقنية لتركيا لمقـاومـة العمليـات المســلحـة لحزب العمـال الكردســتـاني في بـدايـة التسـعينيات[3]، بغية توفير الأمن والاسـتقرار في المناطق التي تتواجد فيها الأنهار المرشحة لتزويدها بالمياه في المستقبل[4].

وقد لجأت تركيا لتحقيق أهدافها الاقتصــادية والســياســية المرجوة من وراء تحقيق مشروع أنابيب السلام، إلى إتباع الوسائل الآتية:

أ) ربط مشـروع أنابيب السـلام بموضـوع تحقيق السـلام بين إسـرائيل والعرب، لضـــمان نجاحـه، واعتبرت ذلـك مبـادرة تركيـة تـدخـل في إطـار المبـادرات والمســاعي الأمريكية والأوروبية لحل الصــراع العربي الإســرائيلي[5]، وقد أكد حكمت جيتين Hikmet Cetin، وزير الخارجية التركي الســابق في أعقاب التوقيع على الاتفاق الإسرائيلي- الفلسطيني في أيلول 1993 على أن تركيا جزء لا يتجزأ من عملية السـلام، وشـكك في نجاحها وبخاصــة بين إسـرائيل

---

(1) Olson، Robert، 1997. Turkey- Syria Relations Since the Gulf War: Kurds and Water، Middle East policy، vol. v، No. 2، p. 182.

(2) Olson، Robert. 1996. the Turkey- Israeli Agreement and the Kurdish Question، Middle East International، No. 526، p. 19.

(3) عبد العزيز، هشام فوزي، دور التحالف التركي- الإسرائيلي في التصدي للنفوذ الإسلامي وعمليات الأكراد المسلحة في تركيا، البصائر، م4، عدد2، 2000م، ص29-32.

(4) Olson، Turkey- Syria Relations، p. 182.

(5) ورده، محمد، رسم الحدود الإسرائيلية يقوم على توزيع الأحواض المائية ولا يعتمد التقسيم السياسي، جريدة الحياة 1993/12/31م، 1993م، ص14.

من جهة وســـوريا والأردن والســـلطة الفلســـطينية من جهة أخرى، إن لم تســـاهم المياه بتركيا بـدور في تلـك العمليـة[1]. كمـا عبر كمران اينـان (Kimran Enan)، وزير الدولة التركي الســابق والمســؤول عن مشــروع الجاب، إن هدف مشـروع أنابيب السـلام هو تحقيق السـلام، وأن تركيا تقوم بشرح الدور الذي يمكن أن تقوم به المياه التركية في ذلك المجال[2].

ويظهر أن التصـــريحات التركية الســـابقة، هي مجرد تصـــريحات دعائية وإعلامية هدفها طمأنة الدول المعنية لحثها على المشـــاركة في مشـــروع أنابيب السلام، وبخاصـة أن تركيا قد اتفقت مع إسرائيل لبيعها مياه نهر مانافقات (Manavgat)[3]، الـذي يقع في منطقـة أنطـاليا (Antalya) على الســـاحـل الجنوبي لتركيا ويصـــب في البحر الأبيض المتوســط. وبذلك فإن عملية بيع المياه التركية لإسرائيل، قد أنجزت دون تحقيق السلام في المنطقة.

ب) الترويج للنتائج الايجابية التي قد تتحقق بعد تنفيذ مشــروع أنابيب الســلام:

لقد عملت تركيا على الترويج للإيجابيات التي قد يحققها المشــروع في حالة تنفيذه، منها أنه سيؤدي إلى التخفيف من حدة الصراعات في منطقة الشرق الأوسـط، وتوفير الأمن والاسـتقرار، وتوطيد أواصـر التعاون والمحبة ما بين الدول التي سـتشـارك فيه، وتحسـين المسـتوى الاجتماعي والاقتصـادي لتلك الدول، وبناء مسـتقبل واحد لها مما سـيدعم دورها على الصـعيد العالمي[4]. وبهذا الصـــدد أكد حكمت جيتين وزير الخارجية التركي الســـابق في كانون

(1) Gruen، Dynamic Progress، p. 63.

(2) حرج، ناجي على، مشـــكلة المياه في العلاقات العراقية- الســـورية- التركية: مظاهر التعاون وجوهر الخلاف، دراسات إستراتيجية، عدد 5، 1998م، ص56-57.

(3) Williams، Paul. 2001. Turkey's H20 Diplomcy in the Middle East، Security Dialogue، Vol. 32. 2001، pp. 34-35 ; Gruen، Dynamic Progress، p. 64.

(4) Duna، Turkey's Peace Pipeline، pp 121-122; Bescherner، Natasha، 1992. Water and Instability in the Middle East، The International Institute for Strategic Studies، London، p. 44

الثاني 1992م على هذا الأمر وقال: "بأننا نعلم بأهمية المياه ودورها الإقليمي كعامل للتعاون بين دول المنطقة، ونحن على أتم الاستعداد لذلك"[1].

رابعا- المواقف العربية من المشروع:

عملت تركيا في الفترة بين عامي 1987-1989م، على ثلاثة محاور رئيسة للترويج لمشروعها، وإقناع الدول العربية المعنية بقبول المشروع، **هي:** الأول كان على مستوى سياسي عالٍ تمثل في قيام رئيس الوزراء التركي آنذاك تورجوت أوزال بإجراء محادثات رسمية حول المشروع مع بعض رؤساء وحكام الدول العربية ومن الأمثلة على ذلك أنه التقى مع الملك فهد أكثر من مرة بين عامي 1987- 1988م[2]. أما الثاني، فقد كان من خلال اللجان المائية المتخصصة، ففي حزيران 1987م، قامت لجنة مائية تركية متخصصة بطرح الموضوع على الجانب السوري[3]. كما أن الحكومة التركية شكلت لجنة خاصة برئاسة نجاتي أوتكان Necati Utcan، وهو رئيس إدارة الشؤون الاقتصادية بالخارجية التركية، وممثلين عن شركة براون أند روت، حيث قامت بزيارات إلى الدول العربية المعنية في الفترة بين شباط إلى نيسان 1988م، لشرح وجهة النظرة التركية في المشروع[4]. أما المستوى الثالث، فقد طرحته تركيا من خلال لجانها الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى، كما فعلت في اجتماعات اللجنة الاقتصادية التركية-السعودية، والتركية الإماراتية، عام 1988م[5].

---

(1) Ibid.

(2) النعيمي، تركيا والوطن العربي، ص253-254. القسوس، تركيا والعرب، ص13.

(3) داوود، ماجد، مسألة المياه والعلاقات مع الجوار، حالة دراسية، سورية، معلومات دولية، سنة6، عدد 56، 1998م، ص40.

(4) المنصور، المسألة المائية، ص195-196.

(5) النعيمي، تركيا والوطن العربي، ص253. المنصور، المسألة المائية، ص195- 196.

غير أن تلك الجهود لم تثمر اهتماماً رســـمياً عربياً بالمشـــروع[1]، ووجهت إليه العديد من الانتقادات والاعتراضات يمكن إيجازها فيما هو آت:

1- الاعتراضات والانتقادات الاقتصادية:

وجهت الأطراف العربية المرشحة للمشـاركة في مشـروع أنابيب السـلام اعتراضات **وانتقادات اقتصادية للمشروع أبرزها الآتي:**

أ) ارتفاع تكلفة المشروع الإجمالية:

تعد تكلفة مشروع أنابيب السلام، والتي قدرت عام 1986م، بـ 21 مليار دولار مرتفعة جداً مما يؤدي إلى صـــعوبة انجازه وتنفيذه[2]. وقد أبدى حميد بن نـاصـــر العويس، وزير الكهرباء والمياه في دولة الإمارات العربية المتحدة، شكوكه في تنفيذ المشروع لأسباب اقتصادية حيث أن تكاليف المشروع ستكون أكثر ارتفاعاً من تكاليف إنشـــاء محطات جديدة لتحليت مياه البحر[3]. كما أن منذر حدادين، أحد خبراء المياه العرب، والمفاوض الأردني في مجال المياه مع إســـرائيل، قد أكد على أن كلفة المشـــروع عالية بحيث يتعذر على الأردنيين والفلسطينيين القدرة على المساهمة فيه[4].

---

(1) بكور وكولارز، المشرق العربي، ص228.

(2) ستار وستول، السياسة الأمريكية، ص36. بالجي، بيرم، العلاقات الاقتصادية لتركيا مع دول الشرق الأوسط، شؤون الأوسط، عدد 55، 1996م، ص49.

(3) الموعد، حرب المياه، ص58. نور الدين، محمد، الشـــرق الأوســـط في الســـياســـة الخارجية التركية، في العرب والأتراك في عالم متغير، وجهة النظر العربية، مركز الدراســـات الإســـتراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993م، ج1، ص38.

(4) لقاء مع منذر حدادين، مجلة الشراع سنة 14، عدد 704، 1995/11/6م، ص32-33.

أما سـوريا فقد أشـارت إلى موضـوع التكلفة الباهضـة لمشـروع أنابيب السـلام، واقترحت أن يتم إطلاق مياه نهري سـيحان وجيحان في نهر الفرات[1]، مما يغني عن مد الأنابيب إلى سـوريا، مما يسـمح بتوفير "كلفة مد الخط، والصيانة الدورية التي يحتاج إليها"[2]. وفي الطرح السوري، منطقية، وفيه توفير من الكلفة الإجمالية للمشروع، لكن تركيا لم تقبل بهذا الأمر، لأهدافها الخاصـة بها والتي تتمثل في عدم رغبتها في حل مشـاكلها المائية مع دول الجوار، وضمان سيطرتها على مشروع أنابيب السلام.

ب) ارتفاع سعر تكلفة المتر المكعب الواحد من مياه الأنابيب:

عند موافقة الأطراف العربية على المشـروع، عليها أن تلتزم بسـعر تكلفة المتر المكعب الواحد من المياه وهو 0.84 سـنتاً أمريكياً من مياه الأنبوب الغربي، و1.07 دولاراً لمياه الأنبوب الشـرقي: وقد أبرزت تلك الشـركة أن سـعر تكلفة مثيلة من محطات تحلية مياه البحر تصل إلى نحو 5 دولارات أمريكية[3]. ويظهر أن تلك الأرقام مضـللة وغير دقيقة، الهدف منها إقناع الدول العربية بعامة والخليجية بخاصـة، للمسـاهمة في المشـروع لإنجاحه، حتى تحقق تركيا أهدافها الاقتصـادية والسـياسـية[4]. ومن الأدلة على ذلك أن سـعر تكلفة المتر المكعب من مياه الأنابيب، المذكور أعلاه، لا يتضـمن كلفة التشـغيل والصـيانة السـنوية، والتجديدات، مما يجعل التكلفة أعلى من الرقمين السـابقين[5]. حتى

---

(1) بيسـواس، أسـيت وآخرون، الوسـط والأطراف: مقاربة شـاملة لمياه الشـرق الأوسـط، ترجمة فادي حمود، دار النهار، بيروت، ص 89؛ تعقيب خليفة المنصور، في أزمة المياه العربية، 2000م، ص102.

(2) بيسواس وآخرون، الوسط والأطراف، ص189-190.

(3) Duna، Turkey's Peace Pipeline، p. 121; Kliot، Water Resources، p. 133.

(4) البشري مشكلة المياه، ص34.

(5) المنصور، المسألة المائية، ص196- 197.

في حالة الاعتماد على الإحصاءات التي أوردتها شركة براون، فأن تكلفة المتر المكعب من مياه الأنابيب هي أعلى من مثيله، من تحلية مياه البحر، إذ أن سعر التكلفة للمتر المكعب الواحد من التحلية سيقل مستقبلاً[1]. ومما يؤيد ذلك أن سعر تكلفته قد انخفضت عام 1996م ليصل إلى أقل من دولار واحد أمريكي[2].

واستناداً على ما سبق، فقد اعتبرت بعض الدول الخليجية كالسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة، إن المشروع غير مجد اقتصادياً، إضافة إلى ما ذكر، لارتفاع تكلفة المتر المكعب من مياه مشروع أنابيب السلام مقارنة بتحلية مياه البحر[3]. وعبر حميد بن ناصر العويس، عن ذلك قائلاً أن تكلفة الجالون الواحد من مياه البحر بعد تحليتها تصل إلى 0.8 دولاراً أمريكياً، فيما تصل تكلفة الجالون الواحد من مياه الأنابيب التركية إلى 1.4 دولاراً أمريكياً[4].

ج) صعوبة توفير المصادر المالية:

واجهت المشروع مشكلة صعبة تتمثل في توفير المصادر المالية لتمويل المشروع. إذ أنه من الصعوبة بمكان أن تقوم دولة بعينها القيام بهذا الأمر. وقد وجدت تركيا، أنه يمكن حل تلك المشكلة من خلال التركيز على الفوائد الاقتصادية التي ستجنى من وراء المشاركة في المشروع، ومساهمة المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية والبنوك والمؤسسات

(1) Gruen، Dynamic Progress، p. 64.

(2) المنصور، المسألة المائية، ص196- 197.

(3) Starr، Joyce. 1991. Water Wars، Foreign Policy، No. 82، pp. 28- 29.
طونش، مشكلة المياه، ص281.

(3) الموعد، حرب المياه، ص158. حداد، سويلم، اقتسام المياه العربية التركية المشتركة ومشروع أنابيب السلام التركي، جريدة الرأي، 1990/3/7م، 1990م، ص 15.

الاستثمارية الخاصة، إضافة إلى مساهمة الدول التي ستستفيد من المشروع، وبخاصة الدول الخليجية[1].

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، وبخاصة البنك الدولي، فإنه لا يمول مشاريع مائية حولها خلافات، والحالة هنا الرفض السوري للمشروع ما لم تحل قضية مياه نهري دجلة والفرات، كما حدث في مشروع جنوب شرقي الأناضول[2]، وكذلك الأمر بالنسبة للبنك الإسلامي للتنمية فإنه لا يمول مشاريع مائية من شأنها إثارة الفرقة بين الدول الإسلامية وعليه فإن من الصعب على تركيا إيجاد مصادر لتمويل مشروع أنابيب السلام، من المؤسسات الدولية.

وقد أولت تركيا عنايتها لموضوع مساهمة الدول الخليجية المالية في المشروع، باعتبار ذلك من العناصر الرئيسة لنجاحه، وأكدت على أنه لان يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تمويلها المالي[3]. هذا مع العلم بأن الدول الخليجية، قد تعرضت لأزمات اقتصادية أوائل التسعينيات على أثر حرب الخليج الثانية 1990-1991م، بحيث أصبح من المتعذر بالنسبة لها القدرة على تمويل مشروع مائي باهظ الثمن وغير مأمون[4].

وهكذا يتضح أن ثمة صعوبات عديدة اعترضت تمويل مشروع أنابيب السلام، ومن الصعوبة بمكان تنفيذ المشروع، ما لم يتوفر له التمويل المالي الكافي.

---

(1) Duna، Turkey's Peace Pipeline، p. 121.

القسوس، تركيا والعرب، ص16.

(2) بيسواس وآخرون، الوسط والأطراف، ص50.

(3) العقالي، عبدالله مرسي، المياه العربية بين بوادر العجز ومخاطر التبعية، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر، القاهرة، 1996م، ص115.

(4) الجلبي، آفاق التعاون الاقتصادي، ص58.

د) تهديد المشاريع المائية العربية:

تتخوف الدول العربية المرشحة للمشاركة في مشروع أنابيب السلام أنه في حالة اعتمادها على مياه الأنابيب لفترة معينة، سيحرمها مشاريعها ومصادرها المائية أو يؤثر سلباً عليها، سواء كانت من خلال تحلية مياه البحر، أو استغلال مياهها الجوفية، مما يعرض تلك المياه للخطر[1].

لقد قللت تركيا من تلك المخاوف، من خلال تأكيدها على أن مشكلة المياه في منطقة الشرق الأوسط سوف تزداد مع تقدم الزمن، مما يتطلب الاستفادة من مياه أنابيب السلام، وكذلك المصادر الطبيعية في تلك الدول، مع تأكيدها على أنهما مكملان لبعضهما البعض، وليس أحدهما على حساب آخر[2].

كما أظهر بعض خبراء المياه العرب مخاوف من أن مشروع أنابيب السلام سوف يعمل، في حالة الشروع به، على أضعاف أو استبعاد المشاريع المائية بين الدول العربية، كمشروع نقل المياه من العراق إلى الأردن الذي ظهر عام 1984م، والذي أعيد طرحة مرة أخرى عام 1989م[3]. أو مشروع نقل المياه من جنوب لبنان إلى دول الخليج، والذي ظهر أيضاً في تلك الفترة[4].

---

(1) Musallam، Water، pp. 13-14.

معوض، جلال عبد الله، تركيا والأمن القومي العربي: السياسة المائية والأقليات، المستقبل العربي، عدد 160، 1992م، ص108- 109.

(2) Duna، Turkey's Peace Pipeline، p. 121.

السبعاوي، عوني عبد الرحمن، إسرائيل ومشاريع المياه التركية؛ مستقبل الجوار المائي العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1998م، ص40-41.

(3) المعهد العربي للتخطيط، أزمة المياه في المنطقة العربية، ص77.

(4) الدار العربية للدراسات والنشر، التعاون الأردني التركي في مجال المياه، دراسات، عدد 147-148، 2000م، ص47.

ويتضح مما سبق بأن انخراط الدول العربية المعنية في مشروع أنابيب السلام سيضع مشاريعها المائية الداخلية، والمشاريع العربية – العربية، على مفترق طرق، مما يؤدي إلى صعوبة التوفيق بين تلك المشاريع، وعدم قدرتها على الإنفاق المالي عليها جميعاً.

2- الاعتراضات والانتقادات السياسية:

أثار مشروع أنابيب السلام العديد من الاعتراضات والانتقادات السياسية، **والتي تمثلت بما يلي:**

أ) التخوف من لجوء تركيا في حالة تنفيذ مشروع أنابيب السلام، إلى التحكم بالأنبوب، واستخدامه وسيلة للضغط أو حتى القطع، ضد الأطراف الأخرى المشاركة في المشروع، منطلقة في ذلك من مصالحها الخاصة، والمصالح الأمريكية والغربية، والتدخل في شؤون تلك البلدان في حالة حدوث تطورات سياسية أو عسكرية تتعارض مع تلك المصالح. ففي حالة حدوث أزمة جدية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة ستلجأ بإرادتها أو بضغط من الولايات المتحدة إلى استخدام تلك الأنابيب للضغط على الدول التي وقعت فيها تلك الأزمة، أو حتى بقطع تدفق المياه فيها[1]. ومن الأدلة على ذلك أن تركيا، قد قامت في حرب الخليج الثانية بقطع أنبوب تصدير النفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها[2]. ناهيك عن استخدامها لمياه دجلة والفرات كورقة ضغط ضد سوريا والعراق لتحقيق مصالحها الخاصة المتمثلة بوقف دعمهما لحزب العمال الكردستاني، أو لإنهاء المطالبة السورية بالاسكندرونه. وعليه فقد رفضت تركيا اقتسام مياه دجلة والفرات بالتراضي مع كل من سوريا

(1) Beschorner، Water and Instability، P. 44; 13 – 14.

(2) معوض، تركيا والأمن القومي، ص11. المنصور، المسألة المائية، ص198- 199.

والعراق[1]. ولذلك فإن سوريا، وإلى جانبها معظم الأطراف العربية اشترطت قبل موافقتها على مشروع أنابيب السلام، أن تحل تركيا مشكلة نهري دجلة والفرات بين الأطراف المعنية واقتسام مياههما اقتساماً عادلاً يرضي جميع الأطراف[2].

لقد أعربت بعض الأطراف العربية المرشح مشاركتها في مشروع أنابيب السلام، عن تلك المخاوف، إذ أن سوريا قد أبدت عن عدم رغبتها الاستفادة من مياه المشروع، سواء في الري أو الشرب، حيث بررت ذلك بأنه حماية لأمنها القومي والمائي والغذائي، من خلال عدم الارتباط بشبكات إقليمية تتحكم بها دولة واحدة هي تركيا[3]. كما اعتبر بعض المسئولين في الكويت والسعودية أن هذا المشروع سيعطي الأتراك دوراً للسيطرة والتحكم على سيادتهما المائية[4]، وأنه سيعرض أمنهما القومي للخطر فيما يتعلق بهذا المورد الاستراتيجي الهام[5].

وعلى الرغم من التعهدات التركية الرسمية بعدم استخدام مياه أنابيب السلام كسلاح سياسي ضد الدول العربية المستفيدة، فإن فيليب روبنس Philip Robins الباحث المتخصص في الشؤون التركية، يشكك في تلك التعهدات بقوله: "فالواقع أنه يصعب أن نتصور أن المياه لن تستخدم بصورة خفية أو ظاهرة، كقوة مؤثرة في السياسية الخارجية التركية[6].

---

(1) Musallam، Water، p. 13.

(2) بيسواس وآخرون، الوسط والأطراف، ص89. السمان، نبيل، مشكلة المياه في سوريا، في مشكلة المياه في الشرق الأوسط: دراسات قطرية حول الموارد المائية واستخداماتها، 1996م، ج1، ص214.

(3) حديد، بركات، مسألة المياه والعلاقات مع دول الجوار، معلومات دولية، سنة 6، عدد 56، 1998م، ص134. السمان، مشكلة المياه في سوريا، ص214.

(4) Starr، Water Wars، p. 29.

(5) طونش، مشكلة المياه، ص281.

(6) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص120.

ب) السعي التركي للقيام بدور إقليمي بارز في الشرق الأوسط:

ومما يثير المخاوف العربية من مشــروع أنابيب الســلام، أنه يعد امتداداً لنشــاطاتها الإقليمية المريبة، وبخاصــة أنها تسـعى لفرض هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط، مقابل أضعاف الأطراف الإقليمية العربية والإسلامية الأخرى. ولعل في تصــريح جيم دونا، الذي أشــير إليه ســابقاً، والذي يؤكد على أن خط الأنابيب سـيقوي من مركز تركيا الإقليمي، يدعم وجهة النظر تلك. وترى ســوريا بأن تركيا لها أطماع إقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وأن مشروع أنابيب السلام يدل على النوايا التركية التي تســـعى لإحياء نفوذ الإمبراطورية العثمانية، فلذلك إضافة إلى عوامل أخرى، رفضت سوريا المشروع[1].

ويضاف إلى ما سبق، فإن التوجهات والطموحات الإقليمية لتركيا، تظهر بجلاء ووضـــوح لأن تكون القوة الاقتصـــادية الرئيســـة في المنطقة من خلال اســـتغلال وفرتها المائية التي تهدف لأن تكون ســـلة الغذاء للبلاد العربية، واعتبارها أن مياهها موازنه للبترول العربي، وتصـريحات بعض الساسـة الأتراك بشـــأن مبادلة المياه التركية بالبترول. والأمر الأخير أثار مخاوف بعض خبراء الاقتصـــاد والســـياســـة العرب، واعتبروا أن ذلك دليلاً على إطماعهم الإقليمية في المنطقة[2].

ج) مخاطر اشتراك إسرائيل في المشروع:

كما أن مخاوف عربية كبيرة تظهر من مشــروع أنابيب الســلام في حالة إشــراك إســرائيل به، وبخاصــة في ظل تعاون اســتراتيجي تركي – إســرائيلي في المجالات السياسية والاقتصـادية والعسكرية، مما يشكل خطراً على الأمن القومي العربي بعامة، والأمن المائي بخاصــة، بحيث يصــبح من المتعذر على

---

(1) ستار، معاهدات حول المياه، ص87.

(2) السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه، ص39.

الدول العربية القبول بمثل هذه المشاريع والتي تؤكد الهيمنة التركية – الإسرائيلية[1].

وأبدت كل من سوريا ودول مجلس التعاون الخليجي رفضهم المشاركة في مشروع أنابيب السلام في حالة مشاركة إسرائيل في المشروع، فكان من جملة أسباب الرفض السوري، أنه لم يتحقق السلام العادل بعد، وأن إسرائيل لم تنسحب من الأراضي العربية المحتلة بعامة والجولان بخاصة[2]. فيما رفض مجلس التعاون الخليجي المشروع بعد دراسته، واعتبره مشروعاً سياسياً بحتاً، تلعب إسرائيل دوراً كبيراً في التخطيط له والتنفيذ وأكد على أنه لا يريد: "أن نضع أجيالنا القادمة في قبعة إسرائيل وغير إسرائيل، لقد ثبت فعلاً أن الاعتماد على مثل هذه المشاريع غير مجد"[3]. كما أن المملكة العربية السعودية قد أعلنت على لسان سفيرها في أنقرة عبد العزيز خوجة في 1988/2/28م، معارضتها للمشاركة في حال كانت إسرائيل طرفاً فيه لأنها لا تعترف بها، وأنه لا سلام إلا بانسحابها من الأراضي العربية المحتلة"[4].

وحتى في حال استبعاد إسرائيل من مشروع أنابيب السلام، وهو ما سيحصل لأنها شرعت في الآونة الأخيرة بشراء مياه نهر (ما نفقات) التركي، فإنها من المتوقع في حال تنفيذ المشروع أن تلجأ إلى ممارسة الضغوط والابتزاز على الدول المشاركة للحصول على تنازلات سياسية أو اقتصادية من الجانب

---

(1) عبد العزيز هشام فوزي، العلاقات العسكرية التركية– الإسرائيلية، في مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد 13، عدد 22، أيار 2001، ص670–680.

(2) حديد، مسألة المياه، ص127– 128. جاد، عماد، التعاون الإسرائيلي– التركي في مجال المياه: مقدمة لتوزيع الأدوار في العالم العربي، رؤية، عدد 3، 1991م، ص18.

(3) تعقيب عبد اللطيف المقرن، في أزمة المياه، ص104– 105.

(4) المنصور، المسألة المائية، ص200.

العربي لها، مقابل تعهدها بعدم ضرب المشروع [1]. وفي هذا الصدد يشار إلى أن إسرائيل قد لجأت سابقاً إلى إجهاض مشروع سد الوحدة على نهر اليرموك بين سوريا والأردن، إضافة إلى دورها في إجهاض مشروع أنابيب لتصدير البترول عبر الأردن في أثناء الحرب الإيرانية العراقية[2].

د) التخوف من دول أعلى مجرى الخط:

هناك تخوف من الدول الموجودة في الأجزاء الأخيرة من خطي الأنابيب من أنها قد تكون معرضة للضغوط من قبل الدول الواقعة في أعلى مجرى الخط. فبالنسبة لخط الخليج، فمثلاً قد تخشى الإمارات المتحدة من قيام إحدى الدول التي يمر بها الخط من قطع المياه عنها. وبالنسبة للخط الغربي فقد تخشى مثلاً الأردن والسعودية من قيام سوريا بقطع تدفق المياه إليهما، ويدلل على تلك المخاوف قيام سوريا بقطع أنابيب النفط العراقية سنة 1982 و1990 على التوالي[3].

والرد التركي على تلك المخاوف، أنه لن تجرؤ أية دولة من الدول على إقفال خط أنابيب السلام، وفق رغبتها، لأنها ستحرم من كمية المياه التي ستضخ في الخط إضافة إلى أنها ستتسبب في غضب الدول الأخرى[4]. كما أن كمية المياه التي ستضخ إلى تلك الدول، ستكون ضئيلة مقارنة باحتياجاتها المائية، لن يجعلها قادرة على ممارسة الضغط على الدول التي قطعت عنها، وبالتالي لن يتعرض سكانها للموت عطشاً[5]. ولكن تلك الردود يمكن دحضها من خلال قيام دولة معينة من الدول بأخذ نصيبها من المياه أو أكثر من ذلك،

---

(1) معوض، تركيا والأمن القومي، ص110.

(2) المنصور، المسألة المائية، ص201.

(3) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص119. كولي، الماء في الشرق الأوسط، ص29.

(4) روبنسن، تركيا في الشرق الأوسط، ص119. النعيمي، تركيا والوطن العربي، ص254-255.

(5) معوض، تركيا والأمن القومي، ص110.

وتوقف جريانها إلى الدول الأخرى. كما أن بإمكان أي دولة مشاركة في الخط أن توقف تدفق المياه فيه دون إقفاله، عبر الإدعاء بوجود صـــعوبات فنية أو تقنية. ناهيك إلى أن القيام بعمل موحد ضـــد الدولة التي تقفل الخط أو تدفق المياه، أمر ليس مضموناً[1].

وخلاصـــة لما سـبق، فإن الأطراف العربية ترى في مشــروع أنابيب مياه السلام خطراً يهدد أمنها القومي، بحيث يتعذر عليها القبول به.

3- الاعتراضات والانتقادات الفنية والتقنية:

واجه مشــروع أنابيب الســلام اعتراضــات وانتقادات فنية وتقنية تتمثل فيما يلي:

أ) الشكوك حول قدرة تركيا على توفير الكميات المطلوبة من المياه:

يثير بعض خبراء المياه الشــكوك حول إمكانية تركيا توفير كميات المياه المطلوبة في المشـروع، وهي 6 مليارات متر مكعب من المياه يومياً، ولمدة 50 عاماً كما هو مقرر[2]. ولعل مصـــدر تلك الشــكوك، تصــريحات خبراء المياه والســاســة الأتراك بهذا الشــأن، فالتقرير الرســمي الصــادر عن وزارة الخارجية التركية يشـير إلى أن تركيا: "سـوف تجد نفسـها في موقف لا يسـمح لها بتلبية احتياجاتها الخاصـــة في المســتقبل القريب"[3]، وحتى في ظل أفضــل التوقعات السياسية التركية، فإن الفائض المائي لديها سيتلاشى في غضون الثلاثين عاماً القادمة، أي حتى عام 2025، بســبب تزايد الطلب على مياه الشــرب والزراعة

---

(1) روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص119.

(2) وزارة الخارجية التركية، قضـــايا المياه بين تركيا وســوريا، ص2. بيســواس وآخرون، الوســط والأطراف، ص184.

(3) وزارة الخارجية التركية – إدارة مجاري المياه الإقليمية والعابرة للحدود، قضـــايا المياه بين تركيا وســـوريا والعراق، وزارة الخارجية، أنقرة، 1997م، ص2.

والسياحة والعمران في مشروع الجاب[1]. وعليه فمع تقادم الزمن، فإن الإمكانيات والقدرات التركية لتوفير المياه لخط أنابيب السلام قد تتضاءل. وبشكل عام فإن تركيا لا تستطيع الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمياه لمدة 50 عاماً.

وفي المقابل، فإن حاجة الدول العربية المرشح مشاركتها في مشروع أنابيب السلام، من المياه ستزداد بسبب الزيادة السكانية، وزيادة المشاريع الصناعية والزراعية، وبالتالي فإن كميات المياه التي ستصل عبر الخط ستكون قليلة. ولذلك فإن محمد شطناوي، خبير المياه الأردني، يبدي شكوكه حول قدرة المشروع على تلبية حاجات المنطقة من المياه[2].

ب) الشكوك حول فترة انجاز المشروع:

أثيرت بعض الشكوك حول فترة انجاز المشروع، فتقديرات شركة براون اندروت أشارت إلى عشرة أعوام، ولكن هناك آراء أخرى تقول بأنها قد تصل إلى عشرين عاماً، ومن أنصار هذا الرأي شمعون بيرس (Shimon Peres) وزير الخارجية الإسرائيلي السابق وقد يعلل ذلك بالصعوبات الجغرافية والمالية للمشروع[3]. وهذا الأمر من شأنه أن يعقد الأمور ويزيد الطين بلة، ويقلل الفترة الزمنية التي قد تستطيع تركيا فيها تزويد المشروع بالمياه المطلوبة.

ج) سهولة تعرض خط أنابيب السلام للتخريب:

ثمة تخوف من الدول التي قد تشارك في مشروع أنابيب السلام، من تعرض خطوطه للتخريب والدمار، وذلك لطول امتداده 6.600كم، مما يصعب توفير الأمن والحماية له من جهة، وهشاشته من جهة أخرى، بحيث أنه من

---

(1) ستار، معاهدات حول المياه، ص97.

(2) تعقيب محمد شطناوي على بحث المعهد العربي للتخطيط، ص103-104.

(3) بيريس، شمعون، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994م، ص148.

السهولة بمكان إحداث الضرر والخراب به. وهناك توقعات لمصادر الخطر والتهديد لخطوط المشروع، فالجانب العربي يشير صراحة إلى إسرائيل كمصدر للتهديد[1]. ويمكن أن نضيف إلى ذلك المنظمات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط، التي من مصلحتها إحداث الخراب والدمار في المشروع.

وحاولت تركيا طمأنة الجانب العربي، من إسرائيل لأن لها مصلحة في توطيد علاقاتها مع تركيا في شتى المجالات، وهي ليست على استعداد لإفساد تلك العلاقة أو التسبب في خسائر مادية لتركيا[2]. ويرى الباحث بأن العلاقات التركية الإسرائيلية تعتمد في أساسها على المصالح الذاتية لكل منهما، فإذا تعارضت تلك المصالح فإنه من اليسير أن لا تلتزم إسرائيل بتلك العلاقة، وأن تقوم بإحداث الخراب والدمار في الخط. كما أن تركيا لا تستطيع أن تضمن أي طرف معاد لها وللمشروع، من إلحاق الضرر به.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الأطراف العربية في المشروع ترى في التبريرات التركية المتعلقة بتوفير الأمن والحماية لخط الأنابيب غير مقنعة في هذا المجال[3].

وبشكل عام لم تنجح تركيا في إقناع الدول العربية بالمشاركة في مشروع أنابيب السلام خلال الفترة 1987- 1989م، لذلك قامت في الفترة التي تلتها 1990-1999م، بمحاولات عديدة لإعادة طرح المشروع من جديد من خلال **الوسائل والطرق الآتية:**

أ) انضمت تركيا في حرب الخليج 1990-1991م إلى دول التحالف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، وهذا العمل مبدأ سياسي جديد،

(1) Beschroner، Water and Instability، P. 44; Gruen، Dynamic Progress، p. 64.

(2) كولي، الماء في الشرق الأوسط، ص29. روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ص119-120.

(3) كولي، الماء في الشرق الأوسط، ص29.

أدخل على السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، بعد أن كانت تعتمد على عدم التدخل في القضايا والنزاعات العربية الداخلية[1]. والهدف منه كسب الدول العربية بعامة، والخليجية بخاصة بغية تحفيزها للمشاركة في مشروع أنابيب السلام[2].

ب) سعي تركيا بالتنسيق مع منظمة مبادرة قمة المياه العالمية (Global Water Summit Initaitive)، والتي تعرف اختصاراً بـ (Cwsi)، والتي بادرت إلى تأسيسها جويس ستار عام 1989م، من أجل عقد مؤتمر للمياه في الشرق الأوسط في مدينة استطنبول في الفترة ما بين 3-9 تشرين الثاني 1991م، كان من جملة أهدافه مناقشة مشروع أنابيب السلام[3]. لكن الأطراف العربية وبخاصة سوريا ومصر، رفضت الاشتراك فيه لوجود إسرائيل في المؤتمر، ولعدم حل تركيا لقضايا المياه مع سوريا والعراق مما أدى إلى إلغاء المؤتمر[4].

ج) عقدت تركيا مؤتمراً دولياً حول المياه في الشرق الأوسط خلال تشرين الأول عام 1993م، شاركت فيه أطراف غربية وعربية كمصر ولبنان والأردن، وتم فيه مناقشة مشكلة المياه في الشرق الأوسط، إضافة إلى مشروع أنابيب السلام. وقد أشار مسعود يلماظ (Mesut Yiulmaz) رئيس حزب الوطن الأم المعارض قائلاً: "إن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط ستتيح الفرصة مجدداً لتنفيذ مشروع أنابيب السلام لنقل مياه الأنهار التركية إلى دول الشرق الأوسط"[5].

---

(1) Sayari، Turkey and the Middle East، pp. 44-46.

(2) مانجو، اندرو، تركيا والعرب بعد حرب الخليج، الباحث العربي، عدد 27، 1991م، ص21-23.

(3) ستار، معاهدات حول مياه الشرق الأوسط، ص82-91. طونش، مشكلة المياه في المنطقة، ص282.

(4) كولي، الماء في الشرق الأوسط، ص26. ستار، معاهدات حول مياه الشرق الأوسط، ص91.

(5) السبعاوي، إسرائيل ومشاريع المياه، ص33.

د) المشـاركة التركية الفاعلــــة في مجموعة العمل الخاصــة بالموارد المائية في الشــــرق الأوسط، المنبثقة من **مفاوضات السلام**: متعددة الأطراف، والتي شــكلت في أعقاب مؤتمر مدريد الذي عقد في 30 تشــرين الأول 1991م. وقد عقدت اللجنـة خمســـة اجتمـاعـات بين عـامي 1992-1994[1]. اتيح فيها المجال لتركيا أن تعرض حلولها للمشـاكل المائية التي تواجه منطقة الشرق الأوسط، وبخاصـة مشروع أنابيب السـلام. وكان من جملة مقترحات تلك المجموعة هو اسـتغلال المصـادر المائية في تركيا[2]، مع التركيز على ذلك المشروع باعتباره حلاً مناسباً لتلك المشكلة[3].

هـ) المشاركة التركية في المؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي عقدت على التوالي: الدار البيضـاء 1994م، عمان 1995م، القاهرة 1996م، الدوحة 1997م[4]. والتي تم فيها عرض المشــاكل الاقتصــادية التي تواجه تلك الدول بما في ذلك المشــاكل المائية، ووســائل حلها. كما شـكلت في تلك المؤتمرات مجموعات عمل لبحث آليات التعاون في مجال الميـاه. فمثلاً في مؤتمر الـدار البيضــــاء، كـان من جملـة المقترحـات في مجال المياه أن أعلنت إســرائيل تشــجيعها للتعاون الإقليمي في ذلك المجال من خلال تحقيق مشروع أنابيب السلام[5].

---

(1) بيسواس وآخرون، الوسط والأطراف، ص94-97.

(2) صبحي، مجدي، أزمة المياه في المفاوضات المتعددة، السياسة الدولية، عدد 114، 1993م، ص127.

(3) ليأل، تركيا في الشرق الأوسط، ص27.

(4) عبد العزيز، التعاون التركي- الإسرائيلي، ص165-166.

(5) معوض، العلاقات الاقتصادية، ص68-166.

و) وضعت تركيا عقبات أمام المحاولات الأردنية لشراء المياه منها؛ إذ أنها لم تبد ليونة في هذا المجال، لأنها طالبت الأردن بأسعار مرتفعة ثمناً لمياهها بحيث يتعذر قبولها، الهدف الرئيس منها التركيز على مشـــروع أنابيب السلام[1].

ففي أثنـاء زيـارة الرئيس التركي ســـليمـان ديميرل إلى الأردن في 1999/7/15م، أكد الســـفير التركي في عمان اســـتعداد تركيا تزويد الأردن بالمياه من خلال مشروع أنابيب السلام[2]. ولعل في عدم ميل تركيا إلى بيع المياه إلى الأردن بصـــورة فردية أنه ســـيضـــعف ذلك المشـــروع، على الرغم من أنها قد شـــارفت على بيع مياهها لإســرائيل، مع العلم بأن العلاقات الأردنية – التركية، حسنة، وكذلك علاقاتهما مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتضـــح مما ســبق أن الجهود التي قامت بها تركيا في الفترة بين عامي 1990–1999م من أجل إقناع الدول العربية المعنية بالمشـــروع غير مجدية، لأنها تؤكد الأهداف الاقتصـادية والسياسية لتركيا، إضـافة إلى سياستها العملية إزاء بعض القضـايا الهامة مثل نهري دجلة والفرات، وتوطيد علاقاتها السـياسـية والاقتصادية مع إسرائيل. وإزاء ذلك لا يمكن للأطراف العربية القبول بالمشروع.

لقد شـــهدت الفترة بين عامي 2000– 2005م، تغييرات جذرية هامة بالنســبة للســياســة التركية في المنطقة كانت خلاف الفترة التي ســبقتها والتي تم توضيحها سابقاً، **والتي من أبرزها:**

1- توتر العلاقات التركية – الإسـرائيلية نتيجة عوامل عديدة أبرزها الانتقادات التركية لسـياسـة إسرائيل القمعية تجاه الشـعب الفلسـطيني، وعدم إفسـاحها

(1) الشـيخ، سـليمان، أنابيب السـلام: كيف يمكن وصـول المياه التركية إلى الأردن، الحياة، 2000/4/30، ص10.

(2) جريدة الرأي الأردنية، 1999/17/15، ص23.

المجال للمبادرات السلمية لحل القضية الفلسطينية[1]. وقد ترافق ذلك مع وصول حزب العدالة والتنمية الإسلامي بزعامة طيب اردوغان إلى سدة الحكم أوائل عام 2002م، الأمر الذي زاد من المخاوف الإسرائيلية والغربية من أن تصبح السياسة التركية سياسة إسلامية معاكسة لمصالحها. هذا إلى جانب، قيام تركيا بإلغاء عقود وصفقات عسكرية مع إسرائيل أوائل أيار/ مايو 2004م، مع اقتران ذلك بمواقف شعبية مؤيدة وداعمة للفلسطينيين ومعارضة للإسرائيليين[2].

2- تطوير العلاقات التركية مع العالمين العربي والإسلامي، وعلى وجه الخصوص مع سوريا، حيث أن الدولتين عملتا على تحسين وتطوير العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية بينهما، الأمر الذي أدى إلى نظرة العالم الإسلامي إلى تركيا نظرة ايجابية أسهم في اختيار الأستاذ الدكتور أكمل إحسان الدين أغلو، التركي، عام 2005م، أمينا عاماً لمنظمة المؤتمر الإسلامي[3]. وعلى الرغم من حدوث تغييرات ايجابية للسياسة التركية إزاء المنطقة العربية، لكن ذلك لم يترافق مع محاولات تركية جديدة لإعادة أحياء مشروع أنابيب السلام، إذ أن المصادر والمراجع والصحف التي تم الاعتماد عليها لا تتطرق إلى ذلك، ولعل ذلك مرتبط برغبة تركية شديدة في تغيير وجهة النظر العربية والإسلامية إزاء تركيا لتكون ايجابية من جهة، والقيام بالإجراءات العملية لتقوية العلاقات مع العالم العربي والإسلامي في شتى المجالات من جهة ثانية لتكون الظروف مناسبة لطرح المشروع فيما بعد.

---

(1) كيوان، مأمون، العلاقات الإسرائيلية الأسيوية، مجلة الأرض عدد 10، تشرين الأول 2002م، ص63-66.

(2) الشريف، محمد رشاد، علاقات إسرائيل مع تركيا والدور التركي في المنطقة مجلة الأرض، عدد 9، أيلوى 2005م، ص30-44.

(3) المصدر نفسه.

الخلاصة:

يستخلص من دراسة موضوع مشروع أنابيب مياه السلام خلال الفترة بين عامي 1987- 1999م ما هو آت:

- يعتمد المشروع على مياه نهري سيحان وجيحان وهما من الأنهار الداخلية في تركيا ولم يستغلا بشكل اقتصادي، حيث إن معظم مياههما تضيع هدراً لأسباب اقتصادية وطبوغرافية.
- يهدف المشروع إلى تزويد كل من تركيا وسوريا والأردن، وربما يشمل ذلك السلطة الفلسطينية وإسرائيل، ودول الخليج بـ 6 ملايين م3/ اليوم، من خلال خطوط طولها 6600كم لتزود ما بين 14-17 مليون نسمة. وربما يعد هذا المشروع في حالة تنفيذه الأضخم كمياً ونوعياً على الصعيد العالمي.
- قام تورجوت اوزال، رئيس الوزراء التركي دورٍ مهمٍ في طرح المشروع عام 1987م، وقد حظي بدعم وتأييد من المؤسسات الأمريكية والمؤسسات المؤيدة لإسرائيل، لأنه يخدم مصالحهم المشتركة.
- سعت تركيا من خلال طرح المشروع إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية، كالحصول على مورد مالي يحسن اقتصادها، وسعيها لمبادلة مياهها بالبترول العربي، وتنمية مشاريعها الزراعية والكهربائية. إضافة إلى الأهداف السياسية المتمثلة بتحكمها بخط الأنابيب لتدعيم هيمنتها وسيطرتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط مقابل إضعاف الأطراف العربية والإسلامية فيها.
- حاولت تركيا الترويج لمشروع أنابيب مياه السلام من خلال تأكيدها على أهمية مياهها في حل المشكلة المائية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، ودورها في إحلال السلام وتوفير الأمن والاستقرار في تلك المنطقة.

- رفضت معظم الدول العربية المعنية المشروع لأسباب اقتصادية كارتفاع تكلفة المياه مقارنة بتحلية مياه البحر، وصعوبة إيجاد مصادر التمويل المالي، وتهديده للمشاريع المائية العربية. إضافة إلى الأسباب السياسية التي تتجسد في خشية الدول العربية من تحكم تركيا في المشروع، ورغبتها في زيادة هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط. وثمة المخاوف من المشاركة الإسرائيلية في المشروع. كما أن هناك مخاوف عربية من جوانب فنية وتقنية من المشروع، متجسدة في عدم قدرة تركيا على الوفاء بالالتزامات المائية لمدة خمسين عاماً، إضافة إلى سهولة تعرض المشروع للتخريب والدمار، ومن الصعوبة بمكان توفير الأمن والحماية له.
- لم تقدم تركيا برهاناً واحداً عملياً في المجال السياسي، وبخاصة في ثلاثة مجالات وهي: عدم رغبتها في الهيمنة والسيطرة على المشروع، وحل مشكلة نهري دجلة والفرات حلاً مناسباً مع سوريا والعراق، ووقف تطوير علاقاتها مع إسرائيل على حساب الأطراف العربية والإسلامية، على صدق نواياها في المشروع، وبالتالي إقناع الأطراف العربية المعنية بالمشروع، وإذا أرادت تركيا أن تنجح في تحقيق المشروع عليها أن تزيل المخاوف العربية الرئيسة المتمثلة بتلك المشاكل.
- لم توفق السياسة التركية في المنطقة بين عامي 1987–1999م، من إقناع العالمين الإسلامي والعربي بمشروع مياه أنابيب السلام، ومع إحداث تغييرات أساسية في سياستها بين عامي 2000–2005م، نتج عنها تقوية علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية، فان هناك أمكانية كبيرة أن تلجأ تركيا في فترة لاحقة لإعادة طرح المشروع من جديد، بعد أن تجري عليه تغييرات هامة، وبالتالي تزيد من أمكانية تنفيذه على أرض الواقع.

المــراجع

1. د. عبد الله حامد إدريس. (2010) الصــراع حول المياه الدولية في ضــوء القانون والاتفاقيات الدولية : دراسـة تطبيقية علي نهر النيل. شبكة القانون السوداني.
2. وزارة الموارد المـائيـة العراقيـة. (2010). قراءة تحليليـة في اتفـاقيـة قـانون اســـتخدام المجاري المـائيـة الـدوليـة في الأغراض غير الملاحيـة. مجلـة الرافدين. بغداد،
3. ater Courses.
4. احمد المفتى. (2002)، دراسة حول اتفاقية قانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية، الموسوعة السودانية للأحكام والسوابق القضائية.
5. محمد شـــطناوي (1998) إمكانات ومتطلبات تاطير الهياكل التنظيمية لإدارة الموارد العربيـة المشـــتركـةً، المنظمـة العربيـة للتنميـة الزراعيـة، الخرطوم، السودان.
6. محمد المجذوب. (1999). الوســيط في القانون الـدولي العـام، الـدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

مصادر:

1. محمود زنبوعة "الأمن المائي في الوطن العربي" (المؤتمر السـنوي الثالث، "المياه العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين")، 24–26 نوفمبر 1998 أسيوط، ص 615، وكالة وفا.
2. فيصل الرفوع السعودي: "الإستراتيجية المائية والصراع العربي– الإسرائيلي" (المؤتمر السنوي الثالث)، مصدر سابق، ص 333.

3. وليد سرحان– بسام عويضة: "ملف المياه، اللغم الرابع" صحيفة القدس، 2000/6/24، ص 10.
4. المياه تشعل حروب الشرق الأوسط بدل النفط، (وكالة الصحافة العربية)، موقع www.middle-east-online.com،)19–9–2012(.
5. محمود محمد عصفور، "موارد المياه في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلاقاتها بالتنمية الزراعية"، مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام، العدد التاسع، 1979م، محمد حسن العيدروسي.
6. محمد ساهر أيوب، تأثير الفوالج على نشوء الحضارة، ضمن أبحاث ندوة الري عند العرب، مركز إحياء التراث، جامعة بغداد، 1989م.
7. عبد الوهاب رواح، الصوت والدلالة في اللهجات اليمنية القديمة والمعاصرة وأصولها في اللغات السامية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، القاهرة، 1982م.
8. ياقوت الحموي، معجم البلدان، المجلد الخامس، بيروت، 1990م.
9. عبد الوهاب عسلان، غيول صنعاء، دراسة تاريخية أثرية وثائقية، دار الفكرالمعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 2000م.
10. حسين بن عبد الله العمري، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث، دمشق، 1984م.
11. مراد باشا الوزير، وصل إلى اليمن في عام 984هـ/1576م، وظل حاكماً لها حتى عام 988هـ/1580م، القاهرة، 1989.
12. السياغي، القاضي حسين بن أحمد، قانون صنعاء، ص 54، مطبعة دار العلم، صنعاء، 1402هـ.
13. الهمداني، الحسن بن أحمد بن يعقوب، الإكليل، ج 8، عبد الوهاب عسلان.
14. مكتبة أسامة بن يزيد، حلب، سورية، 1979م.

15. *ahid (2010).The Law of Non-Navigational Use of International Watercourses: Options for Regional Regime Building in Asia. Walter Kluwer publisher. 536 pp.*
16. *Wolf، A. T. (1998) Conflict and cooperation along international waterways، Water International، 1 (2)، 251-265.*
17. *Phillips، D.، Daoudy، M.، McCaffrey، S.، Ojendal، W. and Turton، A. (2006).Trans-boundary Water Cooperation as a Tool for Conflict Prevention and for Broader Benefit-sharing. Edita Stockholm، 273 pp.*
18. *United Nations. (2005)، Convention on the Law of the Non-navigational Uses of International Watercourses Official Records of the General Assembly، Fifty-first Session، Supplement No. 49 (A/51/49).*
19. *Berhane، D.، 2011، Quick facts on the Grand Millennium dam | Ethiopia، on April 11، 2011، http://danielberhane.wordpress.com/2011/04/11/quick-facts-on-the-grand-millennium-dam-ethiopia/*
20. *Bshar، K.E.، Chane، B.، Kizza، M.، Abebe، M.، Soliman، M.A.، Mengiste، A.، Gebeyehu، A.، Seleshi، Y. and Boeriu، P.، 2005، Nile Basin Capacity Building Network "NBCBN"، River Structures research Cluster، Group II، Microdams، 30p.*
21. *Dejenie، T.، Asmelash، T.، De Meester، L.، Mulugeta، A.، Gebrekidan، A.، Risch، S.، Pals، A.، Van der Gucht، K.، Wim، W.، Nyssen،، J.، Deckers،J.، Declerck، S.، 2008،*

Limnological and ecological characteristics of tropical highland reservoirs in Tigray، Northern Ethiopia، Hydrobiologia، 610:193–209.

22. *Denekew and Awualchew، 2010، Irrigation Development and Potential: Ethiopia:*
23. *http://www.iwmi.cgiar.org/africa/east_africa/*
24. *EEPCo، Ethiopian Electric Power Corporation، 2010، Overview of Tekeze hydroelectric power plant: http://www.eepco.gov.et/files/TEKEZE%20INAGURATION%20BULLETIN.pdf*
25. *ElMonshid، B.E.F.، ElAwad، O.M.A. and Ahmed، S.E.، (1997)، "Environmental effect of the Blue Nile sediment on reservoirs and irrigation canals"، Int. 5th Nile 2002 Conf.، Addis Ababa، Ethiopia*
26. *El-Quosy، D.، I.، 2009، impact of Climate Change: Vulnerability and Adaptation Fresh Water، In: Tolba، M.K. and Saab، S.W.، editors.، Arab Environment، Climate Change، Impact of Climate Change on Arab Countries، pp. 75-86.*
27. *Ethiopian Review، 2010، http://www.ethiopianreview.com/*
28. *FAO (Food an Agriculture Organization)، 2005، Irrigation in Africa in figures، AQUASTAT Survey – 2005، Rom. 75p.*
29. *FAO (Food an Agriculture Organization)، 1984، Geo-morphology and soils. Assistance to land use - Planning Project، Ethiopia. Field Document 2، AG: DP/ETH/781003، Addis Ababa، Ethiopia.*

30. *Gani، N.D.، Gani، M.R. and Abdelsalam، M.G.، 2007، Blue Nile incision on the Ethiopian Plateau: Pulsed plateau growth، Pliocene uplift، and hominin evolution، GSA Today، 17: 1-11.*

31. *GebreMedhin، B. and Kiflom، B. (1997). Progress، Potentials and Problems of Small Scale Irrigation Development in Tigray. Paper Presented on the Regional Workshop on Small-Scale Irrigation Development in Tigray. Mekelle، Ethiopia.*